الانهيار المديد

الخلفيّة التاريخيّة لانتفاضات الشرق الأوسط العربيّ

حازم صاغيّة

دار الساقي

الانهيار المديد

صدر للمؤلّف عن دار الساقي:

- بعث العراق
- العرب بين الحجر والذرة
- وداع العروبة
- هذه ليست سيرة
- نواصب وروافض
- هجاء السلاح
- البعث السوري
- مذكّرات رندا الترانس
- نانسي ليست كارل ماركس
- أنا كوماري من سريلانكا

الصورة وتصميم الغلاف: شذا شرف الدين

الانهيار المديد

الخلفيّة التاريخيّة لانتفاضات الشرق الأوسط العربيّ

حازم صاغيّة



الطبعة الأولى 2013

ISBN 978-1-85516-971-5

دار الساقي
بناية النور، شارع العويني، فردان، بيروت.
ص.ب.: 5342/113. الرمز البريدي: 2033 - 6114
هاتف: 866442-1-961+، فاكس: 866443-1-961+

e-mail: info@daralsaqi.com

يمكنكم شراء كتبنا عبر موقعنا الإلكتروني
www.daralsaqi.com

تابعونا على

@DarAlSaqi
دار الساقي
Dar Al Saqi

إلى سامر فرنجيّة

المحتويات

مقدّمة

(1)

لا يحتاج مؤيّد الثورات العربيّة، والمتحمّس لها، إلى تبرير وإلى ذرائع. فأنظمة مصر وتونس وليبيا واليمن التي سقطت، ونظام سوريّا الذي يسقط، ونظام البحرين الذي وقى نفسه السقوط بقوّة التدخّل الخارجيّ...، إنّما تحضّ على السؤال عن سبب تأخّر الثورات لا عن حصولها.

ذاك أنّ هذه الأنظمة جميعاً تشترك في سمات تستدعي موتها المعجّل، سماتٍ ليس يمكن التوفيق بينها وبين أدنى حقوق الإنسان، ولا بينها وبين أبسط شروط المعاصرة لعصرنا. وقد تولّى القمع الذي اعتمدته في لحظات عسرها، بعد النهب الموسّع الذي اعتمدته في سنوات يُسرها، تبيان حجم الاحتقار والكراهية اللذين تكنّهما لشعوبها. فليست الوطنيّة الجامعة التي تدعو تلك الأنظمة إليها، وتتّكئ عليها، سوى رابطة تربط العبيد بأسيادهم. فمتى قرّر العبد رفض عبوديّته، كشف السيّد كم أنّ ولاءه للوطن كاذب وشراكته فيه مزعومة.

والذين يدينون الثورات (ونضع المنتفعين جانباً) يفوتهم أنّ تلك الأنظمة تتساقط بذاتها أو تؤول إلى السقوط، لأنّها فاقدةٌ القدرة على البقاء والاستمرار. وهذا ما كان يشي به انحصارها المتعاظم في وظائف أمنيّة، وقلّةُ اكتراثها المتنامية بما يُقنع المحكوم بمحكوميّته. أمّا جبال المشكلات التي يخلّفها تهاويها، فمصدر الكثير منها أنّ تلك الأنظمة، وعلى مدى عقود، لم تحلّ أيّاً من المشكلات تلك حلاً جدّيّاً، بل تركتها تتعفّن في الخفاء علّها

تضمحلّ من تلقاء ذاتها. وهذا، لئن جعل العبور إلى ما بعدها أقرب إلى عبور الصحراء، فقد أكّد أنّ بقاءها ضدّاً على الطبيعة لن يتسبّب إلاّ بمزيد من المشكلات ومزيد من التعفّن. وأمّا التذرّع بالعلمانيّة لرفض التغيير، فلا يرقى إلى شهادة لصالح الأنظمة، بل إلى شهادة ضدّ العلمانيّة التي تُستخدم، والحال هذه، لتبرير ما لا يُبرّر من طغيان وفساد.

وفي الحساب الأخير، تتولّى الثورات والانتفاضات، كائناً ما كان الرأي فيها، وضع الشعوب والجماعات أمام مسؤوليّتها عن ذاتها وعن بلدانها. ومَن الذي يسعه معارضة الانعتاق من هذه الأبويّة الجائرة، كائنةً ما كانت أثمان الانعتاق؟

بيد أنّ الناظر في ما يجري حولنا لا يملك، من موقع التأييد الأقصى للثورات، إلاّ أن يحذّر من حماسات يشوبها التعجّل، ومبالغات تخونها الدقّة، كما تحيد أحياناً بأصحابها عن رؤية التعقيد وعن تقدير الاحتمالات الكثيرة التي قد تنجرّ عن أحداثنا الكبرى. وهذا، كما سلفت الإشارة، يصدر عن موقع منحاز لا صلة له بعظات "الوسطيّين" و"الحياديّين" ممّن يساوون بين الطرف القاتل والطرف القتيل.

فنحن في معظم البلدان التي خضّتها الثورات، وتخضّها، نعيش مفارقة مفادها أنّ التغيير، وهو ما يُفترض نظريّاً أنّه ذو مدى "وطنيّ"، يسبق تشكّل الأوطان، إن لم نقل إنّه يتوازى مع تفكّكها. ذاك أنّ الثورات تنشب بعدما أمعنت الأنظمة الاستقلاليّة في هلهلة النسيج الوطنيّ لبلدانها، وفي إدارة خبيثة لتعايش ظاهريّ لم يكتف برعاية عناصر التفاوت الموروث، بل فاقمها. وهذا ناهيك عن الأثر الذي أنجبته استقالة تلك الأنظمة من أغلب وظائفها الخدميّة. فبنتيجة الاستقالة تلك، حُرمت التحوّلات الديموغرافيّة الضخمة التي شهدناها حمولاتٍ تربويّة وثقافيّة، هي وحدها ما يُعدّ الجماعات للحداثة السياسيّة. وهذا ما كان له دوره البارز في إطلاق يد الحركات الدينيّة والسلفيّة، فضلاً عن الولاءات الموضعيّة والتجمّعيّة، ممّا راح يملأ الفجوات المتعاظمة الاتّساع.

والعناصر تلك، مأخوذةً في تضافرها، لا تجعل مرحلة الانتقال صعبة ودامية فحسب، بل تجعلها أيضاً غامضة الوجهة وحمّالة أوجه شتّى. فعلى عكس ما يفترضه الوعي الحداثويّ البسيط من حلول أنظمة ديموقراطيّة محلّ أنظمة استبداديّة، من غير أن تسقط شعرة من رأس المجتمع والوطن، يميل التغيير السلطويّ إلى أن يكتسب ملمحاً جيولوجيّاً يفيض معه الزلزال عن السياسة إلى الاجتماع. فالتحوّلات الثوريّة قد تستجرّ تدخّلات دوليّة، على ما حصل

في ليبيا، وما قد يحصل في بلدان أخرى، وربّما أدّت إلى إعادة نظر في الخرائط حيث تعجز القوى الداخليّة عن حسم صراع متطاول ومكلف ومؤثّر في جيرانها، وربّما في العالم.

ولا يؤتى بجديد حين يقال إنّ العقود الأخيرة من عمر مجتمعاتنا، وفي ظلّ أنظمة شديدة الفئويّة، خلقت ضرباً من التماهي بين النظام وبين هذه الجماعة الأهليّة أو تلك، حتّى غدت إطاحة النظام تمسّ مباشرة مسائل الحدود وتعايش الجماعة الوطنيّة داخلها. والتماهي هذا هو ما يفسّر أنّ تلك الأنظمة، على رغم سقوطها التاريخيّ والأخلاقيّ، تحظى بقاعدة من التأييد لا يُستهان بها، لحمتُها المذهب والمنطقة والعصبيّة بأوسع معانيها. هكذا لم يكن إسقاط علي عبد الله صالح ومعمّر القذّافي بالسهولة النسبيّة لإسقاط زين العابدين بن علي وحسني مبارك في البلدين العربيّين الأقلّ عصبيّة والأقرب إلى الدولة – الأمّة. أمّا في سوريّا التي هندسها حافظ الأسد على قياس النموذج الإمبراطوريّ، حيث تتجمّع مشكلة المشرق العربيّ وتشكّله، فالصعوبة تكاد تكون قصوى.

صحيح أنّ الأنظمة، وبجمعها المدهش بين الابتزاز والانتهازيّة، طرحت حجّة انهيار الأوطان فزّاعةً في وجه التغيير. وربّما كان سيف الإسلام القذّافي أوضح من بلّغ هذه الرسالة التي تسبغ الرؤيويّة الكالحة على التهديد القاطع. كذلك لم يقصّر بشّار الأسد ومعاونوه في الربط بين سقوط نظامهم واشتعال المنطقة برمّتها. لكنّ هذا لا يعني، في المقابل، ومن قبيل الردّ السجاليّ على الأنظمة، تعميم السذاجة "الوطنيّة" وتهيئة الناس للصدمات والخيبات فحسب.

ويمكن، على العكس تماماً، أن تحضّنا الثورات على إعادة اختراع للوطنيّة، إن لم يكن في مضمونها ففي أشكالها، بما يتّسع لاحتمالات تتعدّى السياسيّ إلى الاجتماعيّ. فبعدما أفشلت الأنظمة تجارب التعايش، أو أقلّه أضعفتها، في بلدان المشرق والخليج خصوصاً، وبعدما أعادت إنتاج انقسامات عصبيّة قديمة سابقة عليها، فجدّدتها وحدّثتها، بات من الجائز، إن لم يكن من المطلوب، نزع القداسة عن الحدود الاستعماريّة كما ارتسمت بعد الحربين العالميّتين الأولى والثانية، أو أقلّه كسر الطابع المركزيّ للأنظمة القائمة وفتح الباب للامركزيّة قصوى تنفتح معها احتمالات التعدّديّة وتكون الفرصة الوحيدة لتجنّب إعادة النظر في الخرائط على نحو موجع.

ولا بأس، هنا، بالتنبيه، ضدّاً على الرواية "القوميّة" الفقيرة للتاريخ العربيّ الحديث،

وعمادُها مقولة "التجزئة"، إلى أنّ الكثير من البلدان العربيّة ينطوي في تكوينه على فائض توحيديّ: أليس هذا مثلاً حال العراق الذي نجم عن ضمّ بعض من كردستان التاريخيّة إلى عربه، أو حال السودان الذي ضُمّ أفارقته الجنوبيّون إلى عربه الشماليّين؟ أوليس الاستفتاء الذي أجري مطالع 2011 وقضى بتقسيم السودان، تصحيحاً للحدود الاستعماريّة، يذهب مذهباً معاكساً للتصحيح "القوميّ" الموعود؟

والكلام أعلاه لا يستبطن أيّة حتميّة يُزعم أنّ تاريخنا يتّجه إليها. غير أنّه، في المقابل، لا ينزّه مستقبلنا عن هذا الاحتمال الذي لوّح به السودان، صاحب الثورة العربيّة الأولى، ولو اتّخذت شكلاً مغايراً للثورات، كما يُلمح إليه التعايش البالغ الصعوبة في بلدان كالعراق وسوريّا ولبنان والبحرين.

واقع الحال أنّ تجنّب هذه الحقائق، منعاً للوقوع في فخّ الأنظمة وروايتها، يفضي إلى التعتيم على جانب أساسيّ من الثورات الراهنة، جانبٍ لا يختصرها ولا يقلّل من أهميّتها، إلاّ أنّه يدفع إلى تحرير النظر إليها من التعريف المبسّط "الحداثويّ" و"الوطنيّ". فأن يسود اللون السنّيّ الثورة السوريّة، واللون الشيعيّ الثورة البحرينيّة، واللون الجهويّ الشرقيّ الثورة الليبيّة...، فهذا ليس من الدعايات المغرضة، تماماً كما أنّ تضخّم الحجم الإسلامويّ في الثورات ليس، هو الآخر، دعاية مغرضة.

وهذا لا يضير تلك الثورات حيث أدّى عمل السلطات الفئويّة، عقداً بعد عقد، إلى تلوين الاحتجاج بلون فئة أهليّة معيّنة، وكيف لا يكون ذلك فيما المنتمي إلى "الإخوان المسلمين" في سوريّا، وهو مثل غير حصريّ، عقابه الموت؟

وقد يقال، وهذا صحيحٌ، إنّ ظلم الأنظمة لا يقتصر على فئة أهليّة بعينها، بل قد يطاول بعض المنتمين إلى نفس الفئة الأهليّة التي تُحسب عليها السلطة. كما قد يُقال، وهذا أيضاً صحيح، إنّ الأنظمة تتعدّى، تعريفاً، الفئات الأهليّة التي انبثقت منها، لأنّ مصالح وخدمات ومصاهرات تربطها بسواها. لكنّ ما لا يقلّ صحّة عن ذلك أنّ الاضطهاد إذ يصيب الفئة الأشدّ تعرّضاً له، فإنّما يصيبها في هويّتها الأهليّة تحديداً، فيستنطق تلك الهويّة ويستحضرها بقوّة.

بيد أنّ ذلك، وهو بذاته مبرّر كافٍ للعمل الثوريّ حتّى لو اقتصر على تحرير هذه الفئة بعينها، يثير مسألتين مترابطتين: واحدتهما تعاطُف الجماعات الأخرى في المجتمع مع الفئة

الأكثر استهدافاً، والثانية، سعي الأخيرة، هي نفسها، إلى تخفيف لونها التجمّعيّ الخاصّ والحدّ من احتمالات طغيانه على الثورة. فإذا بدا مفهوماً لغير المسلمين السنّة مثلاً، بل مقبولاً منهم، أن يتصدّر هتاف "الله أكبر" حيث المسلمون السنّة الطرف الأشدّ مظلوميّة، وحيث "الله أكبر" عبارة مفتاحيّة في الكلام الشعبيّ العامّ، كان مطلوباً من المسلمين السنّة تطويق الحساسيّة التي يثيرها الهتاف هذا عند سواهم والعمل على طمأنة أصحابها.

وهذا ما تحول دونه الوقائع العنيدة للانقسام العموديّ بحيث ينحصر البُعد الوطنيّ، الفعليّ لا الكلاميّ، في نخبة ضيّقة من المثقّفين والمتعلّمين ورجال الأعمال المنحازين إلى الثورات.

هكذا يمسي لزاماً أن يُميَّز بين مستويين نادراً ما يُصار، في حومة الحماسة، إلى التمييز بينهما: مستوى طلب التحرّر والحرّيّة، وهو ما أطلق مخيّلة الشعوب العربيّة فهبّت إليه، ومستوى بناء الأمم ديموقراطيّاً.

فالحرّيّة والديموقراطيّة ليستا أمراً واحداً، بل أمران. وفي أحيان كثيرة ينشأ لبس بين المفهومين فيُظنّ أنّ من يبغي الحرّيّة، ومعها الكرامة، يسعى إلى الديموقراطيّة، علماً بأنّ طلب الديموقراطيّة وبناء الأمّة على قاعدتها يفترضان ضمناً أنّ الحرّيّة قائمة إلى حدّ بعيد ومبتوتٌ وجودها.

فالحرّيّة مفهوم طبيعيّ، أو أقرب إلى الطبيعيّ. وللسبب هذا تشيع، لدى استعادتها، صورة العصفور والقفص، كما تُستخدم على نحو موسّع رمزيّة السجن والسجّان. وفي الحدود هذه يمكننا قياس الجريمة التي ارتكبتها الأنظمة بحرمانها مواطنيها هذا الحقّ الانسانيّ الأوّليّ، كما يمكننا تعيين العتبة البالغة الانخفاض التي ثبّتتنا فيها الأنظمة: فقد صار القيام بالثورة طلباً للحرّيّة والكرامة مدار افتخارنا وأهليّتنا لأن نصير مساوين للآخرين في العالم. إلاّ أنّ المفارقة التي يثيرها هذا الشعور المفهوم هي أنّ الثورة كفّت عن الوجود في أنحاء العالم المتقدّم، ودليل ذلك أنّ الأزمة الاقتصاديّة الراهنة التي تكاد تبزّ أزمة 1929 فداحةً، لم تطلق ثورة واحدة في أوروبا الغربيّة وأميركا الشماليّة واليابان.

لكنّ الديموقراطيّة وبناء الأمّة، على عكس الحرّيّة والكرامة، مفهومان مؤسّسيّان، قبل أن يكونا إراديّين، يختبران قدرات المجتمع وثقافاته وتراكيبه ويمتحنان تأهيله لإنجاز مهمّة تاريخيّة كهذه. هكذا ينصبّ التركيز هنا، لا على البسالة والشجاعة والإقدام، ممّا يستدعيه

طلب الحرّيّة والكرامة وممّا برهنت الشعوب العربيّة على استعدادها لبذله، بل على مدى وجود الطبقة الوسطى، وتوافر التقاليد السياسيّة، وحال النُخب والتعليم والثقافة، ناهيك عن اتّساع رقعة التسامح في المجتمع أو ضمورها. فإذا كانت الصورة المنمّطة عن الحرّيّة صورة السجين الذي يخرج من السجن، صغيراً كان أو كبيراً، فإنّ الصورة المنمّطة عن الديموقراطيّة يرسمها إقدام الأحرار على بناء برلمانات ومدارس ومؤسّسات.

لقد تحوّل اقتحام الباستيل في 1789 إلى رمز كونيّ أمثل لطلب الحرّيّة، وبات الحدث هذا، الذي دُشّنت به الثورة الفرنسيّة، معياراً للفرز بين أحرار العالم وخصوم الحرّيّة على أنواعهم. بيد أنّ بلوغ فرنسا إلى الديموقراطيّة المستقرّة نسبيّاً كبّدها، بعد هدم الباستيل، المرور في ديكتاتوريّة روبسبيير وإرهابه ثمّ في إمبراطوريّة نابليون وحروبه، وصولاً إلى "قضيّة درايفوس" وبعدها بأربعة عقود حكومة فيشي. ذاك أنّ الحرّيّة، كحقّ طبيعيّ مرفق بمساواة البشر والأخوّة بينهم، وبتدخّلهم في شأنهم العامّ، تقتصر على كونها الشرط الضمنيّ المسبق، إنّما غير الكافي، للديموقراطيّة. وقبل فرنسا، كان إعلان الاستقلال الأميركيّ في 1776، حيث لا تُذكر كلمة "ديموقراطية" بتاتاً، قد أصاب الهدف ذاته؛ إذ أكّد أنّ للبشر جميعهم حقوقاً أصليّة في الحياة وفي السعادة.

فإذا كانت الحرّيّة خطوة على طريق الديموقراطيّة، فهي لا تشرطها قبْليّاً بالضرورة، كما أنّ المسار الذي يُسلَك من الأولى إلى الثانية ليس بسيطاً ولا ممهَّداً بالتأكيد. لهذا، مثلاً، جادل فرانسوا فوريه، أحد كبار مؤرّخي القرن العشرين الفرنسيّين، بأنّ بلاده إنّما تموضعت إيديولوجيّاً بين ثورتين: الأولى مساواتيّة شهدها عام 1789، والثانية انقلاب سلطويّ نجمت عنه إمبراطوريّة نابليون في 1799. لكنّ ما حصل من عجز النزوع الإمبراطوريّ عن استئصال أصولها المساواتيّة لم يكن آليّاً ولا تلقائيّاً، بل استدعى قيامُ تلك الأصول المساواتيّة تمرّدات سجّلتها ثورات 1830 و1848 ثمّ كوميون باريس عام 1871. لهذا رأى فوريه، في "تأويل الثورة الفرنسيّة"، وضدّاً على مذاهب أكثر حماسة وغنائيّة لدور تلك الثورة في إرساء الديموقراطيّة، أنّ إسهامها الأكبر في التاريخ كان تأسيسها التطرّف الإيديولوجيّ. وحتّى يومنا هذا لم يُحسم النقاش في أيّهما كان أكبر وأفعل: تعبيد الثورة طريق الديموقراطيّة والليبراليّة، أو تعبيدها طريق العنف والاستبداد والتوتاليتاريّة.

والحال أنّ إدماج المهمّتين، مهمّة إنجاز الحريّة ومهمّة تشييد الديموقراطيّة، لم يستعرض

نفسه في التاريخ الحديث على النحو الصافي الذي عرفناه في أوروبا الوسطى والشرقيّة قبل نيّف وعقدين. لكنّ النجاح المميّز والاستثنائيّ هذا لم ينفصل عن وقوع البلدان الثائرة، المنعتقة من النير السوفياتيّ، في الجوار المتّصل لبلدان ديموقراطيّة مستقرّة في أوروبا الغربيّة، وأهمّ من هذا، وجود رغبة حارقة لدى البلدان الثائرة في الاقتداء بالبلدان التي سبقتها والالتحاق بنموذجها، بعيداً عن عقد التشاوف الثقافيّ الشائعة في العالمين العربيّ والإسلاميّ. وهذا ناهيك عن درجة بعيدة من التقدّم الماديّ الذي عرفته بولندا وهنغاريا وألمانيا الشرقيّة وتشيكوسلوفاكيا السابقة، والذي سهّل الانتقال إلى الديموقراطيّة.

والخلط بين الاثنتين، الحرّيّة والديموقراطيّة، خطأ سبق أن ارتكبه كثيرون غيرنا، في عدادهم إدارة الرئيس الأميركيّ السابق جورج بوش حين تداخلَ، في عرفها، المفهومان. فقد ظُنّ أنّ طلب الحرّيّة في العراق يمهّد تلقائيّاً لبناء الأمّة الديموقراطيّة، وما دام الكلّ يبغون انتزاع حرّيّاتهم من صدّام حسين وسلطته، فهذا معناه أنّهم سوف يبنون تلقائيّاً الأمّة الديموقراطيّة لما بعد صدّام. وغنيٌّ عن القول أنّ حبّ الحرّيّة في العراق لم يكن كافياً البتّة لجعل العربيّ والكرديّ، والسنّيّ والشيعيّ، يحبّ واحدهم الآخر، أو لحملهم على تنظيم عيش مشترك يُدار ديموقراطيّاً.

أكثر من هذا، تعمل الديموقراطيّة أحياناً على الحدّ من الحرّيّة بأن تمأسسها وتشذّب الحرّيّات المطلقة والفوضويّة حين تغدو قيداً على حرّيّات أخرى. ذاك أنّ الديموقراطيّة معنيّة بالتوفيق بين الحرّيّات كي لا تتحوّل الحرّيّة استبداداً يمارسه البعض على بعض آخر. فإذا أتت الحريّة جامحة، مثقلة بما تحمله من ذواتنا الخام والأولى، أعيق الانتقال إلى الجمهوريّة الديموقراطيّة. وهذا ما يفسّر أنّ متطرّفين في اليمين واليسار يعلنون ولاءهم للحرّيّة ومقتهم للديموقراطيّة: ذاك أنّ الأولى تتيح لصاحبها نشر القيم العرقيّة، أو تحطيم الخصوم الإيديولوجيّين أو الطبقيّين، فيما تحول الثانية دون ذلك. فالحرّيّة صراعيّة بطبيعتها، والديموقراطيّة شرطها الاستقرار فيما اشتغالها توافقيّ. والحرّيّة تنحو إلى إسباغ الإطلاقيّة على هدفها، والديموقراطيّة تقيّد أهدافها بالنسبيّة كما بالإجراء الانتخابيّ الذي تتغيّر نتائجه كلّ أربع سنوات أو خمس. وإذا كانت الحرّيّة ميّالة إلى محاصرة أعدائها أو عزلهم، لأنّهم ببساطة أعداء الحريّة في نظر دعاتها، فإنّ الديموقراطيّة تجمع بين كونها حكم الأكثريّة وكونها ضمانة الأقليّات.

ولئن صحّ أنّ الشعوب كلّها تريد الحرّيّة، وكذلك الأفراد، إلاّ إذا كانوا مرضى على نحو أو آخر، فالصحيح أيضاً أنّ الشعوب نفسها قد لا تريد الديموقراطيّة بالضرورة، وأنّها أحياناً قد لا تستطيع إنشاءها، أو أنّها تفتقر إلى مقوّمات ذاك الانشاء. لا بل قد لا تريد "الشعوب" أن تغدو، في نهاية المطاف، شعوباً تغلّب الوطنيّ على سواه من روابط الاجتماع. فهذا أيضاً يتطلّب مواصفات، موضوعيّة وإراديّة، تفيض عن مجرّد تسمية الجماعات شعباً.

ولنا أن نقول، عملاً بالتمييز هذا، إنّنا نعيش اليوم طور الطلب على الحرّيّة، وهو عمل جليل يستحقّ، كما سبقت الإشارة، الدعم والتأييد بلا تحفّظ ولا استدراك. غير أنّنا قد لا نكون في طور بناء الأمم-الجمهوريّات الديموقراطيّة. وضعف التمييز إنّما تنتجه أسباب شتّى، في عدادها الشوق الحارق إلى إزاحة حاكم غاشم، والرغبة العارمة في إضفاء كلّ المعاني الفاضلة على تلك الإزاحة عملاً بما هو معروف في تاريخ الإيديولوجيا كلّه، من تعميم الأفعال وإسباغ الإطلاقيّة عليها. هكذا يغدو التمييز، ناهيك عن النقد، مدعاة لنفور أهل الفعل الثوريّ ولاستيائهم، إن لم يكن لتشكيكهم بمن يميّز. وكلّما أوغل المستبدّ في الدم، تحوّل الاستياء من النقد والتمييز استبداداً مضادّاً، يضع تصلّبه الفكريّ في مقابل التزمّت الدمويّ للحاكم.

على النحو هذا يلتقي الطرفان، من موقعين نقيضين، عند التكتّم على الحقيقة الاجتماعيّة: الحاكم الفئويّ ينكرها برفضه أدنى تعيين يسمّي الطوائف والجماعات بأسمائها، فيما ينكرها خصمه كذلك، رافضاً الإقرار باللون الأهليّ الذي يسود انتفاضته، واضعاً بين هلالين وقائع صارخة ينبغي أن تخرج من حبس الهلالين.

إلاّ أنّ الحجّة الأقوى لاستبعاد التمييز ذاك الاتّكاءُ على "الشرعيّة الثوريّة". فهذه، على رغم الكوارث التي أنزلتها بالشعوب العربيّة في تاريخها الحديث، لا تزال تملك القدرة على التمكين وعلى تسليح أيٍّ كان بأنياب وأظافر متعالية ومنزّهة عن النقد. وهو استئناف لتقليد معوجّ يجعل من "يقوم بالثورة" امتداداً لمن "يقاوم" أو "يقدّم الشهداء"، أي أنّه واحد مثل الله، لا تجوز عليه القسمة ولا يُوجّه إليه النقد، شرعيّتُه نابعة من العمل المحض الذي يؤدّيه.

ويتعيّن، والحال هذه، القول إنّ الثورة ليست فعلاً شرعيّاً، بل هي فعل اضطراريّ أملاه افتقار الوضع القائم إلى الشرعيّة، أو استنفاد الشرعيّة القائمة وتخشّبها، ومن ثمّ ميلها إلى

صدّ السياسة والحيلولة دون أيّ حراك سياسيّ. ومقاربة الثورات بوصفها اضطراراً فرضه المستبدّ على الشعب، يرهّف العمل الثوريّ ويجعله أشدّ تواضعاً وأكثر استعداداً لتقبّل النقد والتمييز، وتالياً للإقرار بالحقائق الاجتماعيّة المحيطة.

فإذا كان واحدنا اليوم لا يملك إلاّ الإكبار للبسالة والشجاعة، وهما سلعتنا في معركة الحرّيّة، بقي أنّ تلك البسالة واقعة بين حدّين ليسا من سلعنا، أحدهما أدوات التواصل الاجتماعيّ، والثاني التدخّل الدوليّ. فمن دون هذين قد تتحوّل المعركة المجيدة في سبيل الحرّيّة ملحمةً دمويّة نغرق فيها وفي الحدود "الوطنيّة" المقدّسة المرسومة سلفاً لها. هكذا نستنزف أنفسنا قبل أن تلوح في الأفق معركة الديموقراطيّة.

(2)

لم يكن مفاجئاً، والحال هذه، أن يبدأ عام 2011 العربيّ بشعور سائد بالقرف وحسّ دراميّ بانهيار كلّ شيء، مصحوب بحدثين كبيرين حصلا خارج منطقة الشرق الأوسط العربيّ. الأوّل كان انفصال السودان، من خلال استفتاء شعبيّ، إلى دولتين في الشمال والجنوب. وهذا الحدث المرعيّ دولياً، جاء بعد سلسلة حروب أهليّة رافقت نشأة السودان الحديث والمستقلّ في 1956، وكانت كافية للإقناع بأنّ الوحدة مستحيلة بين شمال عربيّ – مسلم وجنوب إحيائيّ – مسيحيّ في ظلّ دولة مركزيّة واستبداديّة. لكنّ الحدث الثاني، الذي لقي ترحيباً عربيّاً واسعاً على عكس الأوّل، كان الانتفاضة التونسيّة ضدّ نظام زين العابدين بن علي. والحال أنّ هذه الثورة كانت بداية لعدد من الانتفاضات في مصر وليبيا واليمن وسورية، فضلاً عن انتفاضة في البحرين قضى عليها التدخّل العسكريّ الخارجيّ بقيادة السعوديّة، كما تفاقمت الأوضاع وكادت تتفجّر في الأردن والجزائر والمغرب وعُمان. وهذه الانتفاضات في مجموعها وجدت من يسمّيها "الربيع العربيّ" الذي ينهي أنظمة الاستبداد ويقضي على "الاستثناء العربيّ" الذي حال دون الانخراط في الطلب العالميّ على الحرّيّة والديموقراطيّة سواء بسواء.

لقد نجح التونسيّون والمصريّون في إطاحة نظاميهم بسلميّة، مستفيدين من امتناع جيشي البلدين عن التدخّل في الصراع. وكان هذا جزئيّاً من نتائج التأثير الأميركيّ على الجيش

المصريّ الذي يتمتّع بمساعدات واشنطن منذ أواخر 1979. لكنّ ليبيا اندفعت إلى حرب أهليّة استدعت تدخّلاً عسكريّاً مباشراً من قبل حلف الناتو، كما وجدت اليمن نفسها في قلب استقطاب أهليّ حادّ، فيما أوحى العجز عن الحسم في سوريّا باحتمالات الوقوع في حرب أهليّة.

ويمكن القول إنّ مصر وتونس تقدّمان أقرب النماذج إلى النجاح. ففي هذين البلدين لا تزال الدولة - الأمّة على رغم كل التشوّهات التي أنزلها الاستبداد بالنسيج الاجتماعيّ، أقوى من الولاءات الطائفيّة والمناطقيّة والإثنيّة. والحال أنّ تونس منسجمة دينيّاً ومذهبيّاً، فيما المشكلة التي تعانيها من طبيعة مناطقيّة يبدو حتّى الآن أنّها تحت السيطرة. أمّا مصر فالأقباط فيها يعدّون 10 في المئة من السكّان، وهم موزّعون على أكثر من منطقة، ما يؤدّي إلى استبعاد تفسّخ مصر التاريخيّة، من دون أن يؤدّي إلى استبعاد هلهلتها. ثمّ إنّ البلدين تعرّضا، منذ عقود، لتحديثات طاولت التعليم ووضع المرأة لم تعرف مثلها البلدان الأخرى.

لقد بدا القاسم المشترك الأبرز بين تلك الانتفاضات مسألة الحرّيّة والحقوق الإنسانيّة من جهة، ومسألة الخبز وضعف فرص العمل المتاحة للشبيبة المتزايدة العدد من جهة أخرى. وكان ما يفاقم هاتين المسألتين انتشار الفساد في دوائر السلطات العربيّة كلّها، وهو الذي كان يسهر عليه أبناء الحكّام وأقاربهم وشبكة من أصدقائهم السماسرة، وكذلك تآكل الشرعيّات القديمة التي لم تعرف أياً من عمليّات تجديد النُخب إلاّ شكليّاً. وكانت ذروة الانحطاط هذا في التوريث الجمهوريّ الذي بدأته سوريّا عام 2000.

أمّا على مستوى الأدوات، فكان واضحاً مدى استفادة الانتفاضات كلّها، ولو بتفاوت، من ثورة العولمة وأدواتها الاتّصاليّة، ممثّلةً خصوصاً بفايسبوك وتويتر والتليفون المحمول الذي دمقرط التصوير وردم الهوّة بين ذاته وموضوعه. وقد صارت هذه الأدوات تقوم ببعض ما كانت الأحزاب سابقاً تقوم به من تعبئة وتنظيم.

وكان من الواضح أن التركيبة السكّانيّة العربيّة قد تغيّرت كثيراً في العقود الماضية لصالح أكثريّات تقيم في المدن، ما أتاح أشكالاً من التواصل غير مسبوق في ظلّ الاستبداد. وما لم يفعله التمدين فعله الانفتاح على العالم من خلال التلفزيون والوسائط الجديدة في ظلّ تخشّب وسائط الإعلام الوطنيّة التي لا تُعلم بشيء. هكذا بتنا أمام تناقضين انفجاريّين لا سبيل إلى اجتنابهما: من ناحية، انكسار قبضة الدولة

على المعلومات والأفكار، ومن ناحية أخرى، وقوع الحياة المادّيّة وشروطها في قبضة مافيات الفساد الموصولة بالسلطة. كذلك أُنتج إطلال أوسع على العالم وما يجري فيه مقابل تضييق فائض في ما يتعلّق بالحياة الوطنيّة وشؤونها والتعبير عنها.

والأمر الآخر اللافت للنظر أنّ الشعوب العربيّة بنزولها إلى الشارع أوحت بأنها تكسر ثلاثة حواجز غالباً ما أعاقتها عن معاصرة عصرها: حاجز الخوف حيال السلطة الأبويّة والكلّيّة الحضور، وحاجز العداء للغرب الذي غالباً ما شكّل أساساً لإيديولوجيا ضدّيّة شعبيّة وعابرة للطبقات والفئات الاجتماعيّة، يستخدمها الحاكم ويؤجّجها، وأخيراً حاجز إسرائيل حيث استُعمل الصراع العربيّ – الإسرائيليّ، ولا سيّما في بلدان الشرق الأوسط العربيّ، كشاغل عن كلّ مطالبة بالتغيير.

هكذا بدا، مع هذه الانتفاضات، أنّ للبلدان العربيّة داخلاً يتعلّق بالسياسة والاقتصاد والتعليم والصحّة، وأنّ البلدان ليست مجرّد وظائف خارجيّة واستراتيجيّة. كما بدا أنّ السياسة تملك جانباً قِيَميّاً يتعدّى الصراع مع "العدوّ"، فعليّاً كان أو وهميّاً.

والثورات اليوم هي فرصة المجتمعات العربيّة لمبارحة موديلنا التاريخيّ المسنود بإيديولوجيا شعبيّة جامعة بين الحاكم والمحكوم لحمتُها العداء لـ"الغرب" والغريب. وأغلب الظنّ أنّ بلوغ الانحطاط حدّ التوريث الجمهوريّ كان شرطاً لانفكاك تلك الإيديولوجيا الجامعة واكتشاف الخديعة التي تقف وراءها.

فهل نلتقط هذه الفرصة أم نبدّدها؟ وهل تكون أكلاف الثورات، بعد التدمير الذي أحدثه تحالف التراكيب الموروثة والأنظمة الحداثيّة، أكبر من أن نحتمله، أم أنّ الانطلاق من تلك العتبة البالغة الانخفاض يبقى ممكناً؟ وأخيراً، هل ستُكتب الحياة لهذه الأشكال والصيغ من الدول – الأمم التي خضعت عقداً بعد عقد لتهديم الثقافات الموروثة والمؤدلجة قبل أن يتسلّمها تدمير الأنظمة المستبدّة؟

(3)

هذا الكتاب محدود بحدّين: أنّه يتوقّف عند لحظة انفجار الثورات فلا يتعدّاها، وأنّه يقتصر على الشرق الأوسط العربيّ، أي البلدان والشعوب الممتدّة من العراق شرقاً إلى مصر غرباً.

والفكرة المركزيّة في هذا الكتاب من شقّين: أنّ نزاعنا السياسيّ مع الغرب فاض عن السياسة إلى الثقافة والاجتماع، وهذا ما كانت له مقدّماته في تكويناتنا العصبيّة المناهضة للحداثة وللقيم والباحثة دوماً عن "القضايا" الصراعيّة. لذلك فمسألة المسائل في تطوّرنا هي العلاقة بـ"الغرب"، وأكثر ما تنعقد عنده هذه العلاقة قضيّة الدولة – الأمّة في مقابل خليط ما قبل الدولة (العشائر، الطوائف...) وما بعدها الإيديولوجي (العروبة، الإسلام، طوبى فلسطين). أمّا الشقّ الثاني، فإنّ الأنظمة الاستقلاليّة التي قامت، ولا سيّما العسكريّ منها، عملت على تكريس أسوأ ما ورثناه من تراكيبنا العصبيّة، كما أنّها في هروبها من مهمّة بناء الدول – الأمم، زادت في تديين مجتمعاتها وفي توتيرها، وكان استخدام الموضوع الفلسطينيّ ذروة هذين التديين والتوتير. فإذا مثّل الإسلام السياسيّ الطور الحِرَفيّ من تدمير مواقع التقدّم، فهي مثّلت الطور الصناعيّ الأشدّ كفاءة وأذى.

وقد اقتضى اتّساع حجم الموضوع المتناوَل التخفّفَ من مادّة كثيرة ومن تفاصيل بعضها مهمّ. لكنْ كائناً ما كان الأمر، فالتركيز هنا ليس على "الخطط" و"المؤامرات" و"الاستراتيجيّات"، بل على ما كان يحصل في دواخل مجتمعاتنا نفسها على المستويين السياسيّ والثقافيّ – السياسيّ. وهذا إذا ما عارض التحليل السائد، أقلّه حتّى 2011، فإنّ طموحه هو أن يتمكّن من الخروج برواية على قدر من التماسك والمعقوليّة.

ح. ص.

الفصل الأوّل

سياسة ضدّ السياسة
(مقدّمة موسّعة)

دخل الشرق الأوسط إلى السياسة من باب ضيّق وحيد هو الصراع مع الاستعمار. هكذا جاءت سياسته مفصولة عن الإصلاح الدينيّ أو التنوير أو الثورة الصناعيّة أو الثورة العلميّة. فطالبُ التاريخ في الغرب يقرأ ماكيافيللي الذي أسّس علم السياسة، أو يدرس معاهدة وستفاليا التي أطلقت في 1648 مبدأ الدولة – الأمّة، من ضمن سياق عامّ يشمل صعود الحداثة ككلّ، أي سيرورة "نزع التسحير" عن العالم بحسب تعبير ماكس فيبر الشهير. حتى القوميّة نفسها، على ما تدلّ خصوصاً التجربة الألمانيّة مع مارتن لوثر، كانت خطوة على طريق العلمنة الطويل الذي تعرّضت له الحضارة الغربيّة. لكنّ هذا ما تتعرّى منه السياسة في المنطقة الممتدّة من النيل إلى الفرات، التي يمكن أن نسمّيها الشرق الأوسط العربيّ، شاملةً مصر وفلسطين ولبنان وسوريّا والأردن والعراق. هكذا لا نتعرّف إلى تلك المنطقة إلا محكومةً بعدد من الملامح البُنيويّة المختلفة والخاصّة بها.

فهناك، قبل كلّ شيء آخر، الافتقار إلى تطوير قيم إيجابيّة، اجتماعيّة واقتصاديّة وإيديولوجيّة. فأبناء المنطقة هم "ضدّ" الاستعمار، ولاحقاً الإمبرياليّة، ثمّ أميركا بالتخصيص، إلا أنّهم ليسوا على بيّنة ممّا هم عليه تحديداً، كما أنّهم لا يعرفون مَن هم بالضبط، كأوطان وجماعات، وعلى ماذا ينبغي أن تتركّز هويّتهم الوطنيّة. وهذا فيه قدر كبير من الحيرة في عالم حديث خياراته جديدة عليهم وغير مجرّبة من قبل، إلاّ أنّها مرفوضة منهم بالقدر ذاته.

لكنّ العداء للاستعمار لا يكفي بالطبع تعريفاً للذات، كما أنّ تجنّب الاستعمار أو التغلّب عليه لا يكفيان إنقاذاً لهذه الذات، خصوصاً أنّ بلداناً لم يطأها الاستعمار، كإثيوبيا وأفغانستان وشمال اليمن، تبقى من أكثر بقاع الأرض تخلّفاً وتأخّراً.

ولنقل إنّ الاستعمار كان دائماً تسمية فضفاضة وسهلة، أقلّه في الشطر الآسيويّ من الشرق الأوسط العربيّ، حيث البُنى الطائفيّة والعشائريّة والإثنيّة قويّة جدّاً، بحيث تكون الإيديولوجيّات الحديثة، بما فيها مناهَضة الاستعمار، غطاء لنزعات قديمة أخرى. فدائماً هناك جيكل الإيديولوجيّ الحديث وهايد الطائفيّ أو الإثنيّ.

لكنّ مصر، على الأقل منذ نشأة جماعة الإخوان المسلمين في 1928، ثمّ خصوصاً مع انقلاب 1952 العسكريّ والشعبويّ، والحدثان حرّكتهما مسألة "الهويّة"، بدأت تقترب من النمط السائد لدى جيرانها العرب الآسيويّين. وكان من نتائج ذلك تراجع التماسك الذي عرفه مجتمعها قياساً بمجتمعات أولئك الجيران، ومن ثمّ فقدانها الدور الذي اكتسبته أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين حين كانت مهداً، ولو ضعيفاً، لتنوير المنطقة.

وعلى العموم، عرف الفكر السياسيّ العربيّ قلّة اهتمام ملحوظة بالاقتصاد والتعليم والصحّة، وعدم اكتراث واضحاً بالمعاني والمضامين كما بالنماذج غير العربيّة الناجحة. ودائماً انجذبت غالبيّات النخب إلى ما سمّاه ماو تسي تونغ في وقت لاحق "التناقض الرئيسيّ"، حيث إن الأمور المتعلّقة بالقيم لا يحين وقتها أبداً، فيما يُعطى الجهد كلّه لمحاربة "العدوّ". وقد صار هذا التفكير بمثابة خريطة طريق إلى تجنّب المسؤوليّة عن عدم صنع أيّ شيء: فالمهمّ مقاومة الاستعمار والتخلّص منه، والله يتكفّل بالباقي. وغنيّ عن القول أنّ هذه النزعة الخارجيّة الطاغية هي ما عزّز، في وقت مبكر، نزعة التخلّص من السياسة بوصف السياسة تسييراً للاقتصاد والتعليم والصحّة، وقبل ذلك كلّه الحرّيّة. لقد انتصر دائماً ما هو عابر للحدود على ما هو في داخل الحدود المرفوضة.

ما كان يزيد الأمر بؤساً، وكوميديّةً سوداء أيضاً، أن الاستعمار الذي انتهى في الواقع، لم يمت في اللغة السياسيّة العربيّة. فكأنّ كتابات معظم المثقّفين وخطابات بعض السياسيّين تصرّ على تأبيده إلى ما لا نهاية. وهذا ناجم من استمداد التعريف الذاتيّ من تعريف الخصم، بحيث يصير إبقاءُ الخصم على قيد الحياة الوسيلة الوحيدة للتأكّد من بقاء الذات واستمرارها. وهو ما حمل على المضيّ في شتم ذاك الخصم وفي خوض المعارك الدونكيشوتيّة معه بعد

انقضاء عشرات السنين على نزع الاستعمار. على النحو هذا صحّ، بموجب هذا الفهم اللاتاريخيّ للاستعمار، ما كان يقال عن اللاساميّة في بولندا: كلما نقص عدد اليهود زادت الكراهيّة لهم.

هنا لعبت النظريّات اللينينيّة، ثم السوفياتيّة، عن "الإمبرياليّة" و"الاستعمار الجديد" دورها في تدعيم الوجهة هذه. وما دامت "الإمبرياليّة" و"الاستعمار الجديد" مفهومين اقتصاديّين بالدرجة الأولى، فإن تلك المفاهيم وسّعت الهوّة التي تفصل شعوب الشرق الأوسط العربيّ وباقي "العالم الثالث" عن الاقتصاد العالميّ وحركة الاندماج في السوق. لقد كمّل التأثّرُ بأدبيّات اليسار الميلَ العربيَّ الضديَّ العميق، خصوصاً أن الماركسيّة نفسها تقوم على نقد الرأسماليّة من غير أن تقدّم سوى فكرة ضبابيّة وغامضة عن البديل الاشتراكيّ.

والحقيقة أنّ قادة الشرق الأوسط العربيّ تخلّفوا حتّى عن معظم قادة وروّاد النضالات الاستقلاليّة والتحرريّة على صعيد القيم: فثيوبالد ولف تون الايرلنديّ كان شديد الحماسة لإخراج بلده من حكم بريطانيا، لكنّه كان متحمّساً بالقدر نفسه للتنوير ولتعاليم الثورة الفرنسيّة، وفي الهند اقترنت حماسة غاندي لتحرير بلده من بريطانيا بحماسته لمبدأ اللاعنف، مع أنّه، من جهة أخرى، ذهب في رفض النموذج الغربيّ أبعد مما ذهب عرب كثيرون. وقد طوّر زعيم الصين صن يات صن، منذ مطالع القرن العشرين، فلسفته البسيطة المعروفة بـ"المبادئ الثلاثة للشعب"، وهي القوميّة والديموقراطيّة والرفاه. وفي أواخر القرن العشرين ذاته، برز نيلسون مانديلا ليس فقط بوصفه رمز عمليّة إنهاء النظام العنصريّ في جنوب أفريقيا، بل أيضاً بوصفه الوجه المعبّر عن عديد القيم الإيجابيّة والمتنوّرة. وبدورها، كانت الحركة الصهيونيّة، وهي الخصم الأوّل للعرب منذ أوائل القرن العشرين، قد قدّمت نموذجاً مبكراً عن الأخذ بالديموقراطيّة واعتماد الانتخابات على أساس النسبيّة ومنح المرأة حقوق التصويت، وهذا قبل دمجها بين الرغبة في إقامة الدولة وبين نموذج الكيبوتز، لا كوحدة اقتصاديّة فحسب، بل أيضاً كمصنع لحياة جماعيّة للشبيبة، حين كانت تلك التصوّرات الجماعيّة لا تزال رائجة. كذلك ظهر في موازاة "الصهيونيّة السياسيّة" التي أسّسها ثيودور هرتزل ما عُرف بـ"الصهيونيّة الثقافيّة" التي ارتبطت باسم آحاد هاعام وطوّرت رؤية مخالفة لرؤية الأولى.

وفي العالم الإسلاميّ نفسه، فإن معركة مصطفى كمال (أتاتورك) لتحرير تركيا من

القوات الأجنبيّة إنّما مهّدت لمعاركه التي لا تقلّ صعوبة في سبيل علمنة مجتمعه. وعرفت إيران في 1906 حركة دستوريّة شعبيّة سُمّيت "المشروطة"، كان لها بعض مثقّفيها حتّى في أوساط رجال الدين الشيعة كمحمّد حسين النائيني، وهي الثورة التي أنشأت البرلمان عبر مصارعة الاستبداد والانتصار عليه.

في هذه الحالات، على تباينها، وُجد دائماً ما يفيض عن الاستقلال والتحرّر إلى أهداف أخرى تكمّل الاستقلال والتحرّر. لقد كان للداخل وجود ينافس وجود الخارج ويتغلّب عليه. لا بل كانت تلك أهدافاً من دونها يفقد الاستقلال والتحرّر الكثير من معناهما. وعلى رغم الاختلاف الكبير بين التجربتين التركيّة والإيرانيّة، يُلاحظ تفوّقهما، وبلا قياس، على نظائرهما العربيّة لجهة الحسم في العلمنة وإخراج النقاش السياسيّ من أسْر الدين. يصحّ هذا حتّى اليوم في النُخب الثقافيّة والأكاديميّة أو في أحزاب المعارضة (المنفيّة والمهاجرة في حالة إيران). وبقياس تلك الحالات، يمكن الحديث عن تجربة عربيّة واحدة حصلت خارج المنطقة التي نتناولها، هي التي رعاها الرئيس التونسيّ الراحل الحبيب بورقيبة الذي ناضل من أجل حقوق المرأة ومنع تعدّد الزيجات. ورغم قضائه سنوات طويلة في سجون فرنسا، لم يكن بورقيبة عنفيّاً في طلب الاستقلال، بل أراده سلميّاً وتدرجيّاً، كما كان شديد الحرص على الاحتفاظ بالثقافة والقيم الفرنسيّة لبلده بعد استقلاله عن فرنسا.

أمّا الزعيم المصريّ جمال عبد الناصر، في المقابل، فمشروعه على هذا الصعيد ظلّ فقيراً جدّاً لا يصلح إطلاقاً للمقارنة مع دوره كـ"بطل" مناهض للاستعمار، وهو تحديداً ما زوّده بالشعبيّة الواسعة التي حظي بها. فقد اعتمد على إجراءات بيروقراطيّة لا تواكبها ثقافة تشبهها، بل تبرّرها لغة شبه إسلاميّة يُراد من استخدامها نزع الإسلام من يد خصومه الإخوان المسلمين، لا سيّما منذ أن حاولوا اغتياله في 1954. لقد استعار عبد الناصر "اشتراكيّةً" شعبويّة من التجارب السوفياتيّة والفاشيّة، هي أقرب إلى توسيع قاعدة السلطة وتعزيز سيطرتها على المجتمع من أيّ شيء آخر.

هكذا يمكن الزعم أنّ التجربة الوطنيّة العربيّة ولدت على تعارض مع الحدثين السياسيّين الأهمّ في نشوء الغرب الحديث، أي الثورة الأميركيّة والثورة الفرنسيّة. فالأولى ربّما كانت النمط البدئيّ لدمج النزعة الاستقلاليّة بالنزعة الدستوريّة (توماس جيفرسون، جيمس ماديسون، الأوراق الفيدراليّة...)، فضلاً عن تطوير مواقف عامّة من الحياة والسعادة

والفرديّة. أما الثورة الفرنسيّة، فكانت قوّة تثوير راديكاليّ لعموم جوانب الحياة، لا في فرنسا وحدها، بل في أوروبا وإلى حدّ ما في العالم. هكذا عوملت في قارّتها بوصفها قوّة تدخّليّة من الخارج لتسريع التاريخ. وقد يصحّ القول إن القوميّة الألمانيّة، بوصفها ردّاً على الاحتلال النابليونيّ، كانت الأقرب إلى تجسيد النمط البدئيّ للأفكار السياسيّة العربيّة المناهضة للاستعمار. لكنّ هذه الأخيرة، على رجعيّتها، لم تملك شيئاً من المخزون الثقافيّ والفكريّ للرومنطيقيّة القوميّة الألمانيّة.

إلاّ أن الافتقار إلى القيم الإيجابيّة لا يقتصر على ميدان واحد وحصريّ، والأحرى أنّ هذا الافتقار وجد ما يقوّيه في افتقارات أخرى. ذاك أنّ صورة الإسلام كما اعتمدتْها الحركات السياسيّة الجماهيريّة والمؤثّرة توقّفت دائماً عند الإسلام الأوّل. فالسيرة النبويّة وعهد الخلفاء الراشدين يحتلاّن في رسم تلك الصورة، عند الإسلاميّين، وقبلهم عند القوميّين، أضعاف أضعاف ما يحتلّه العصر العباسيّ بما شهده من ثراء ماديّ وثقافيّ، ومن ترجمات وتثاقُف مع الشعوب والحضارات والثقافات الأخرى. وباستثناء إشارات سريعة إلى بغداد العباسيّة، ودمشق الأمويّة، معظمُها خطابيّ وينطوي على تشاوُف قوميّ وشوفينيّ، صدر الاهتمام الفعليّ بالتاريخ الاسلاميّ وبدراسته عن بيئات أخرى، استشراقيّة أو أكاديميّة أو هامشيّة الحضور والتأثير العربيّين. والأمر نفسه يصحّ في تهميش تجاريّة الإسلام وإمكانات تعايشه مع الرأسماليّة، بحسب مجادلة مكسيم رودنسون، لصالح إسلام قَبَليّ وكثير الضجيج وغير مدينيّ. فكأنّ ثمّة ميلاً راسخاً وسائداً إلى فصل الدين العربيّ، كحدث تأسيسيّ، عن سائر التجارب والمعاني التي اكتسبها في مساره الطويل، ومن ثمّ إلى تجميده في التاريخ عند محطّة أولى فقيرة. وربّما ساعد في فهم هذا المنحى كون الإسلام "دين انتصار"، ولأنّ الانتصارات التي حقّقها وأوصلته إلى أبعد بقاع الأرض هو ممّا لم تعرفه اليهوديّة والمسيحيّة، بقي ذلك موضعاً لافتخار راسخ عند المسلمين السنّة، وهم الأكثريّة العدديّة وأصحاب الهندسة السياسيّة والثقافيّة الأمّ، لا يقاربه افتخار آخر.

والنظرة هذه همّشت إلى أبعد الحدود إسهامات الحضارة الإسلاميّة في الفكر والفلسفة والعلوم، لتؤكّد أحاديّة اهتمامها بالفقه والتفاسير، لا سيّما أن الجهاد احتلّ موقعاً في صورة الإسلام سهّل طرد أوجهه ومشتقّاته الأخرى، كصوفيّته أو فلسفته أو تجاريّته والعقلانيّة التي سبق أن ترتّبت عليها. والنظرة إيّاها ساعدت في هندسة رؤية لـ"الآخر" بوصفه انعكاساً

لـ"الذات"، أي بوصفه هو أيضاً لا يتزحزح عن هويّته الدينيّة الثابتة والفقيرة.

من هنا كان هذا الثابت الرجعيّ في الفكر الإسلاميّ النضاليّ الذي لا يزال يرى، حين يُترك على سجيّته، أنّ مصدر الانحطاط والتردّي ناجم عن انهيار السلطنة العثمانيّة، آخر دول الإسلام العظمى.

وهذا التأويل الأحاديّ هو الذي قوي كثيراً في العقود الأخيرة مع اشتداد ساعد الحركات الأصوليّة. فمثلما تمّ التمسّك بالاستعمار كما لو أنّه واقع راهن، جرى التمسّك بالنظر إلى الغرب كعالَم مسيحيّ لم يخض غمار الإصلاحات الدينيّة والتنوير. وبالنتيجة تزايد ضعف المضمون في النظر إلى الكون الذي صار يبدو شكليّاً محضاً ومنزوع المعاني.

ويستند هذا التثبّت إلى تثبّت أعرض كامن في الأصوليّات جميعاً بوصفها ارتداداً عن الحداثة والعلمنة، ارتداداً لا يمانع في الاستفادة من الأدوات التي تقدّمانها. والأصوليّة، فوق هذا، ارتداد عن وجهة التحويل المتعاظم الذي يتعرّض له الدين فيجعله ثقافةً، أو بنداً من بنود الثقافة، بما يضيف إلى الجمود ضيق الأفق.

وقد زاد في الإفقار أنّ الحركات الضدّيّة حملت إنكاراً للتاريخ السابق على قدوم العرب من شبه الجزيرة أو خفضاً لقيمة ذاك التاريخ ومكانته. وهي وجهة تعاظمت مع تضخّم محطّات "الهويّة": في الخمسينات مع وصول العسكريّين القوميّين إلى السلطة، وخاصّة في الثمانينات وما تلاها بسبب صعود الحركات الأصوليّة آنذاك. هكذا غدت الفينيقيّة والبابليّة والآراميّة والفرعونيّة موضوعاً للنبذ والمحاربة. وهذا علماً بأنّ التصالح مع الثقافات السابقة على الإسلام، مثلما تصالحت أوروبا مع الآداب اليونانيّة والرومانيّة القديمة، شرط شارط لدخول المعاصرة.

بهذا كلّه حصل تضييق للزمن وعزل لقطاعات اجتماعيّة هي غالباً من الأقليّات ممن لم يستسيغوا الروايات القوميّة العربيّة والإسلاميّة للتاريخ. وهذا كلّه عقّد بناء مجتمعات ودول متصالحة مع نفسها، كما عزّز مخاوف أبناء الأقليّات واستعدادهم، الذي انفجر لاحقاً، للهجرة والانعزال عن الشأن العامّ. لكنّ الدعوة الوحدويّة التي اعتبرت أنّ العرب واحدٌ بمعزل عن تفرّقهم في الاقتصاد وبرامج التعليم واللهجات المحليّة والظروف الخاصّة، قادت إلى ما هو أخطر، أي إلى افتراض أنّ المعطيات تلك لا قيمة لها ما دامت اللغة وجزء من التاريخ واحدين. هكذا أضيف إلى هامش العطالة

الذي تقيم فيه السياسة كلّ شيء آخر يمكن للمعنى أن يتولّد منه.

ولّما كانت النظريّة الفكريّة والسياسيّة العربيّة الأهمّ التي واجه العرب بها الغربَ تؤكّد على أن "ما هو ماديّ لكم وما هو روحيّ لنا"، بات تهديد الغرب أخطر على العرب والمسلمين ممّا على غيرهم، كما بات إغراؤهم بالأصوليّة أكبر. فقد صاروا كلّما انهزموا أمام الماديّ الغربيّ زاد كرههم للروحيّ والثقافيّ. فلمّا كان احتكاكهم بالغرب حميماً، وهزائمهم أمامه وأمام إسرائيل كثيرة، تحوّل ذاك الكره إلى علّة وجود.

وغنيّ عن القول أن السياسة، إن لم يكن الحياة كلّها، يستحيل أن تنهض على كلّ ما ينفيها.

لقد بلغ رفض عرب الشرق الأوسط للغرب أبعد مدى له في رفضهم للدولة، أو الدولة – الأمّة، بوصفها شكل هندستهم وإعادة هندستهم كجماعات. وزاد في حدّة الرفض وفي تبريره أنّ الاستعمار كان حامل الدولة الحديثة إلى تلك المنطقة منذ احتلال الإنكليز مصر في 1882، ثمّ جاءت معاهدة سايكس – بيكو في 1916 ترسم للجزء الآسيويّ من الشرق الأوسط العربيّ تصوّراً عريضاً لدوله وحدودها ومناطق النفوذ فيها.

لكنّ المفارقة أنّ الاستعمار الذي غالباً ما اتُّهم بفرض التجزئة والتقسيم يمكن، بسهولة أكبر، اتّهامه بفرض التوحيد، وأحياناً بالمبالغة في ذلك. فالذين صاروا عراقيّين، أو لبنانيّين، كانوا، على ما يدلّ عديد البراهين، سينشئون كيانات أصغر بكثير في ما لو تُركوا لشأنهم حينذاك. وهذا ما تشير إليه ظروف إنشاء تلك الكيانات والولاءات التي سادتها يومها، كما تدلّ المخاوف المتبادلة داخل المجتمعات الجديدة والتي اتّخذت في أحيان كثيرة شكل حروب أهليّة.

ويسعنا، والحال هذه، الكلام عن بُعد توحيديّ للاستعمار في معنيين:

– من جهة، إن الشطر الآسيويّ من المنطقة تلك، ما بين العراق وفلسطين، لم يكن مرّة موحّداً إلاّ كجزء من سلطنة عثمانيّة عابرة للقوميّات، وبالتالي لا يمكن أن يكون الاستعمار قد جزّأها. فهي اشتملت على ولايات متغيّرة الحدود والتركيب ترسّبت عن إمبراطوريّة انهارت في الحرب العالميّة الأولى ثم انصرف الأتراك بعدها إلى بناء الدولة – الأمّة التركيّة متخلّين عن شركائهم العرب. أمّا مصر، التي كانت بالفعل كياناً سياسيّاً وإداريّاً واحداً، فلم تتجزّأ على يد المستعمرين. والشيء نفسه يصحّ في كيانات أخرى، عربيّة وغير عربيّة،

كالجزائر أو الهند التي خضع بعضها للتقسيم عند استقلالها وليس قبله.

– ومن جهة أخرى، فإن تركيب السلطنة لم يكن من النوع الذي يدمج السكّان ويقيم بينهم أيّ نسيج يشدّ بعضهم إلى بعض. فالسلطنة، وكامتداد لتقليد إسلاميّ مديد في السياسة وبناء الدول، لم تكن دولة إلاّ في حدود جمع الضرائب وتطويع الشبّان في الخدمة العسكريّة. وهي، كما أشار كثيرون مراراً من قبل، لم تتدخّل في الحياة الداخليّة لسكّانها، ولم تحاول أن تربط في ما بينهم اقتصاديّاً أو ثقافيّاً. لقد تُركت الجماعات الدينيّة والمذهبيّة والإثنيّة على حالها طوال قرون تعزّزت فيها الهويّات الصغرى ونزعة الانكفاء عن المركز.

واصطدم السكّان المحليّون بالدولة – الأمّة، ذاك الوعاء الذي حملته معها الكولونياليّة واعتمدته في تقسيم هذا الكمّ الضخم من الأراضي والبشر الذين كانوا عثمانيّين. هكذا ارتسمت صورة الدولة العربيّة المرغوبة كدولة عابرة للحدود التي أنشأها الاستعمار كما أُسبغت عليها جذور ضاربة في تاريخ وأصل عربيّين مُتخيّلين.

وكانت هنه أرنت قد ميّزت، بكثير من الوضوح، بين نوعين من القوميّة، حين رأت أن الـ"القوميّة القَبَليّة (...) تملك القليل المشترك مع القوميّة كما تعرفها الدولة–الأمّة الغربيّة الوافية التطوّر، بزعمها التمثيل الشعبيّ والسيادة الوطنيّة، ممّا نما منذ الثورة الفرنسيّة ثمّ القرن التاسع عشر، فجاء نتيجة تركيب لعنصرين كانا لا يزالان منفصلين في القرن الثامن عشر، وبقيا منفصلين في روسيا والنمسا – هنغاريا: الهويّة الوطنيّة والدولة"[1].

فالقوى الأوروبيّة حملت معها خبرة الدولة – الأمّة التي بدأت تكتسبها من تقليدها، لا سيّما منذ معاهدة وستفاليا. وطبيعيّ أن لا يصدّر أحد لغيره إلاّ ما يملك. صحيح أن بريطانيا وفرنسا قد طبّقتا هذا المفهوم انتقائيّاً، باحثتين عن ضمان مصالحهما، وهو أمر مفهوم في الدول واشتغالها، لا سيّما في مطالع القرن العشرين حين لم تكن فكرة المساواة قد انتصرت في أوروبا نفسها، ناهيك عن التوسّع إلى خارجها. إلاّ أن الأمر المهمّ الآخر أن تطبيق الدولة – الأمّة لم تكن له سوابق في البقعة العثمانيّة التي كان الإسلام، والمذهب السنيّ حصراً، رابطتها الجامعة. وبحثاً عن خلفيّة في التاريخ الثقافيّ، سيكون من الصعب تجاهل أنّ "الدولة"، في اللغة العربيّة، متأتّية عن فعل "دال" الذي يعني التغيّر والانقلاب، على عكس الثبات الذي توحيه كلمة "دولة" (state) في اللغات الأوروبيّة. أما مصطلح

1 Hannah Arendt, *The Origins of Totalitarianism*, Harcourt, 1994, P.229.

"الأمّة"، في التقليد الإسلاميّ، فيعني جماعة المؤمنين بعينهم.

هكذا، وعبر رفض الدولة – الأمّة، رُمي الطفل مع الغسيل الوسخ، فصارت السياسة المعمول بها تتطوّر من دون الدولة، بل باتت السياسة تعني عمليّاً، رفض السياسة. أخطر من ذلك أنّ التحديثيّين العرب بعد ذاك نزعوا موضوعة الدولة – الأمّة من برنامجهم التحديثيّ، فصاروا يناضلون من أجل نزع قبضة الدين عن الحياة العامّة ومن أجل مساواة الجنسين أو الإصلاحات الزراعيّة، لكنّهم يناضلون أيضاً للتخلّص من الدول القائمة أو لدمجها أو لإقحامها في حروب مصيريّة لا تفضي إلاّ إلى فنائها. لقد انتهى هذا البرنامج الذي تولاّه قوميّون ويساريّون مختلاً وأعرج.

فإذا أضفنا أن "مهنة" السياسة قدّمت نفسها، منذ ماكيافيللي، كنشاط مستقلّ عن الدين والأخلاقيّات، بدت السياسة في الشرق الأوسط العربيّ وثيقة الاتّصال بالدين ومعه نظام القرابة تعوّض بهما نقصها البنيويّ. وهذا ما يفسّر كثرة تعابير "الشرف" و"الشرفاء" و"الدفاع عن ديننا وكرامتنا" في اللغة السياسيّة العربيّة الراهنة، كما يفسّر غلبة ما هو موروث، في اللحظات الحرجة والحسّاسة، على ما هو مصنوع ومختار. ومثل هذه الغلبة تتعارض، تعريفاً، مع المنطق الداخليّ للحداثة وللحريّة سواء بسواء.

ولقد ترتّب على هذا كلّه نتائج عدة:

فلأنّ الغرب صنع الصورة الحديثة للمنطقة، وهو ما كتب نابليون فصله الأول القصير حين غزا مصر في 1798، تعزّزت الميول التآمريّة التي تعتبر كلّ ما يحصل، لا سيّما "مهنة" السياسة، مؤامرة خارجيّة لا يد لأبناء المنطقة فيها. ثمّ لعبت القضايا العابرة للحدود، وأهمّها قضيّة فلسطين، دور البديل من الدول، كما لو أن تقويض الدول والاستقرار يتمّ عبر تلك القضايا وعبر تبنّيها. هكذا صارت تُبنى المواقف على قضية ما وانطلاقاً منها، وليس على حاجات مجتمع محدّد بعينه. وهذا على العكس تماماً مما تعلّمته السياسة الغربيّة من الدول–المدن اليونانيّة القديمة، حيث لا تنفصل الأولى، تعريفاً، عن استجابة الحاجات المحدّدة للثانية. والواقع، وفي الخلفيّة غير المنظورة دائماً، أنّ اليونان القديمة ونظرها إلى الأمور تعرّضا لهجوم كبار الفلاسفة المسلمين السنّة الذين يُتعامَل معهم كرموز للتيّار الكلاسيكيّ العريض. فالمسلمون الأوائل الذين لم ينشأ تفكيرهم من حول المدينة، تبعاً للافتقار إلى مثل هذه المدينة، استسهلوا نبذ "العقل اليونانيّ" وما يتفرّع عنه. وقد صحّ هذا

خصوصاً في الغزاليّ الذي عاش في القرن العاشر وابن تيميّة في القرن الثالث عشر. فالأوّل في كتابه "تهافت الفلاسفة" والثاني في كتابه "الردّ على المنطقيّين"، أدانا الكفر وطرق اشتغال العقل عند اليونان، وتمسّك ثانيهما بـ"الفطرة" في مواجهة "البرهان".

وقد تحوّلت الضديّة تلك إلى نهج راسخ في النظر والنقد. ففي معظم الفكر السياسيّ الرائج عربيّاً يُرى إلى العالم بوصفه أنظمة وأفكاراً وإيديولوجيّات وقضايا، إلاّ أنّه لا يُرى كبلدان وكمجتمعات[1].

وذلك إنّما يشبه، في حالتنا نحن، ممارسة لعبة كرة قدم من دون رسم الملعب، بحيث يسهل على تلك الروابط السابقة على الدولة، والنافية لها، كالأديان والطوائف والعشائر، أن تهرب إلى عناوين ومعانٍ عريضة كـ"الإسلام"، ثمّ منذ الأربعينات، إلى "القوميّة العربيّة" وفلسطين.

لكنّ الحقائقَ كانت دائماً تفضح الكلام المنتفخ: ذاك أنّ الشعارات التوحيديّة تلك تخفي ميولاً انشقاقيّة عميقة أراد أصحاب الشعارات إنكارها: فالإسلام ليس واحداً، إذ هناك، كما نعلم جيّداً، إسلام شعبيّ، شفويّ مخلوط بعادات وتقاليد أقدم من ولادة الدين العربيّ، وهناك إسلام مدينيّ ومتعلّم، وكلّ منهما ينقسم على عدد الدول والمناطق والجماعات. كذلك هناك إسلام السنّة وإسلام الشيعة، فضلاً عن فرق كثيرة، في سوريّا ولبنان وفلسطين، كالعلويّين والدروز والإسماعيليّين، ممن لم يتوقّف النقاش عمّا إذا كانوا مسلمين أو لا. وطبعاً تلوّن كل واحدة من الدول إسلامها بلونها الخاصّ الناتج من طريقة حياتها وتعليمها ومواصلاتها. وحينما نتحدّث عن مذاهب المسلمين نكون نتحدّث أيضاً عن مواقع اجتماعيّة مختلفة وعن ثقافات فرعيّة متباينة. فوق هذا، لأنّ الإسلام لم يتعرّض لحركة إصلاح جدّيّة، عمل استمرار التأويل الحَرْفيّ، ما قبل الكانطيّ، على توسيع المسافة الفاصلة بين هذه الإسلامات الكثيرة[2].

---

1 في هذا يشبه الفكر السياسيّ العربيّ السائد بعض الفكر اليساريّ الذي لا ينتقد، مثلاً، روسيا وقابليّاتها للحداثة، بل ينتقد "تشويه" ستالين للاشتراكيّة ثمّ تشويه يلتسن لليبراليّة وبوتين للديموقراطيّة. أمّا لماذا عرفت روسيا هذه النهايات غير السعيدة، فلا تدفع إلى مناقشة روسيا نفسها، ولا سيّما في أزمنة "الصواب السياسيّ" التي تصم كلّ نقد كهذا بالعنصريّة.

2 هذا في وقت غدا معه النقد التاريخيّ للتوراة والأناجيل مقبولاً من أغلب البروتستانت، ما عدا أصوليّيهم، ومقبولاً من الكاثوليك منذ المجمع الفاتيكانيّ الثاني. وكانت أحزاب المسيحيّة الديموقراطيّة قد مهّدت، منذ 1945، لآفاق أوسع في النظر إلى العلاقة بين الدين والسياسة؛ إذ صالحت مبدأ الخطيئة الانسانيّة مع السيادة الشعبيّة. كذلك عملت اليهوديّة المصلِحة التي تعود جذورها إلى حركة الهسكالا، أو التنوير، البادئة أواخر القرن الثامن عشر في أوروبا.

أمّا القوميّة العربيّة، فهي أيضاً كانت في تاريخها تقسيميّة أكثر بكثير ممّا هي توحيديّة. فقد ظهرت الدعوة العربيّة أواخر القرن التاسع عشر في جبل لبنان على أيدي مثقّفين مسيحيّين، فكان غرضها الأوّل الإحياء اللغويّ وإزاحة الإسلام عن صدر الحياة العامّة، ومن ثمّ توفير جسر لانتقال الأفكار الغربيّة، المساواتيّة والعلمانيّة، إلى "الشرق"، أو ما يصفه ألبرت حوراني بـ"إيجاد جماعة يستطيع [المسيحيّون] أن يكونوا، بشكل كامل، جزءاً منها. وعلى أيّة حال، فجماعة كهذه لم توجد"[1]. وفي الأربعينات والخمسينات، مع توسّع الإدارات الاستقلاليّة والجيوش والبورجوازيّات الصغرى واقتصادها البضاعيّ الصغير، استقطبت القوميّة العربيّة أبناء الأقلّيّات المسلمة المتذمّرة من حكم الأعيان السنّة، وتحوّلت من دعوة ثقافيّة لغويّة إلى أخرى سياسيّة، كما انتقل مركزها من جبل لبنان المسيحيّ إلى سوريّا. وفقط مع جمال عبد الناصر، مع أواخر الخمسينات، بدأت الدعوة إلى القوميّة العربيّة تجذب الجسم السنّي العريض. لكنّ هذا أخاف مسيحيّي لبنان وشيعة العراق وأكراده فانكفأوا عنها وقاوموها. هكذا تمسّك المسيحيّون اللبنانيّون بزعاماتهم الأكثر تشدّداً في مسيحيّتهم، وعلى رأسهم كميل شمعون، والتفّ شيعة العراق حول رئيس الحكومة و"الزعيم" عبد الكريم قاسم الذي وقف في وجه القوميّة العربيّة باسم الوطنيّة العراقيّة، مثلما التفّوا حول الحزب الشيوعيّ الذي حرّض قاسم على مزيد من التطرّف والخشونة في قمع القوميّين العرب.

وإلى ذلك برهنت القضايا، لا سيّما قضيّة فلسطين، على أنّها على العكس تماماً ممّا توصف به. فهي الأخرى ليست قضيّة توحيد للعرب، بل هي ذات طاقة هائلة على توسيع الفجوة القائمة أصلاً بين كتلهم السكانيّة وبين تحوّلها إلى دول ومجتمعات. وقد تجسّد ذلك في حربين أهليّتين كان موضوعهما مسألة فلسطين، في الأردن عامي 1970 و1971 وفي لبنان ابتداءً بـ1975.

لكنْ قبل هذا، ربّما كان أبرز ما فضح مزاعم التوحيد قيام دولة إسرائيل وما ترتّب عليه من لجوء فلسطينيٍّ إلى الدول العربيّة المجاورة لفلسطين. فالدول تلك المتشاركة كلها في وعي قوميّ معلن، لم تعامل الفلسطينيّين كما عاملت ألمانيا الألمان الذين كانوا يقيمون في جوارها الشرقيّ ممن طُردوا إليها في نهايات الحرب العالميّة الثانية وبعدها. فأولئك

1 Albert Hourani, *Arabic Thought in the Liberal Age*, 1798-1939, Oxford, 1970, P. 274.

الألمان اعتُبروا ألماناً كاملين على عكس "الأخوة" الفلسطينيّين في الدول التي لجأوا إليها وواجهتهم بالحرمان والتضييق والفظاظة. هنا ظهرت الحدود الفاصلة بين لفظيّة رابطة العروبة وبين اعتبارات الدول والطوائف والعشائر وتوازناتها، وبالنتيجة ظهر تناقض بين القضيّة التي يريد الجميع استخدامها لتذليل مشكلاتهم، أو لتجنّبها، وبين الشعب "الفائض" الذي لا يريده أحد.

هكذا ظلّ الوعي الضدّيّ يؤدّي إلى التفتيت، فيما التفتيت بدوره يقوّي الوعي الضدّيّ. وبهذا المعنى عمل الصراع الفلسطينيّ-الإسرائيليّ، كمصدر لتقويض ما تبقّى من دول وسياسات وحداثة، فضلاً عن توفيره سبباً إضافيّاً له. وفي هذه الحدود أساساً تكمن مسؤوليّة النزاع العربيّ-الإسرائيليّ عن تردّي منطقة المشرق، وبالتالي إبعاد العرب عن أفكار الدولة والحداثة أكثر ممّا هم بعيدون. فلأنّ الغرب داعم إسرائيل منذ ما قبل نشأتها، أي منذ وعد بلفور[1]، تعاظم ابتعاد عرب الشرق الأوسط عنه وعن فكرة الدولة ذاتها[2].

في هذه الغضون لم يحصل تطوير لمسألة الشرعيّة وتداول السلطة. فحدوث مثل هذا كان ليؤسّس مجالاً زمنيّاً تنهض عليه السياسة وتنجو عبره من آثار الانقسامات الأهليّة ومن تأثيرات ديماغوجيا التوحيد الظاهريّ باسم الدين أو القوميّة. فحتّى عبد الناصر، أبرز روّاد القضايا الكبرى في القرن العشرين وشبه العلماني الذي حوّل جامع الأزهر إلى جامعة، فإنه حين أراد تبنّي الاشتراكيّة الشعبويّة دفع مشايخ مصر إلى الافتاء بأن النبيّ محمد كان اشتراكيّاً. كما أنّ "المدارس الرسميّة التي كانت معلمنة ذات مرّة، في ظلّ حزب الوفد، اكتسبت، في صورة متزايدة، ملمحاً دينيّاً"[3].

لقد قُلّصت الدولة إلى مجرّد سلطة لا مكان فيها للأحزاب والصحافة الحرّة، وجاءت سياسات التأميم والإصلاح الزراعيّ لتكون "في نهاية المطاف، عملاً ملحقاً بسعي عبد الناصر المتواصل إلى الهيمنة"[4].

1 يُلاحظ أن التعبير الأصليّ هو "تصريح" declaration بلفور، لكنّ الترجمة العربيّة له اعتمدت كلمة ذات حمولة تآمريّة هي "وعد".

2 فضلاً عن إضعاف مكوّنات هذه الدولة حيث هاجر 567 ألف يهوديّ عربيّ من دولهم بعد 1948 اتّجه أغلبهم إلى إسرائيل التي ارتفع عدد سكانها ما بين نشأتها و1956 من 1،174 مليون إلى 1،873 مليون نسمة. وبعد ذاك، ومنذ انقلاب يوليو 1952 المصريّ، ابتدأت هجرة المسيحيّين والطبقات الوسطى.

3 Anouar Abdel-Malek, *Egypt: Military Society*, Vintage, 1968, P.263

4 Robert Mabro, *The Egyptian Economy* 1952-1972, Oxford, 1974, P.128.

والحقّ أنّ تلفيق الشرعيّة وجد ما يخدمه في الوقوف ضدّ الحداثة بوصفها موقفاً كاملاً من العالم والسياسة، لكنْ في الوقوف مع التحديث بمعناه التقنيّ والأداتيّ الضيّق. ولا نبالغ إذ نقول إن عرب الشرق الأوسط يدفعون، بطرق ملتوية، كلفة هذا التلفيق. ففي العقود الثلاثة الأخيرة خصوصاً، ومع تعاظم الأصوليّة الدينيّة، بات من المستحيل تقريباً أن يعتنق المرء الديموقراطيّة أو الرأسماليّة أو الاشتراكيّة أو أيّاً من القيم الحديثة، ما لم يبرهن على وجود جذور متينة لهذه الفكرة أو تلك في سيرة النبيّ محمّد وصحابته وفي أعمالهم. فالحاكم السيّئ كثيراً ما يوصف بأنه "عدوّ الله"، فيما يمدح خطباءُ المساجد الحاكمَ الذي يتبعونه بأنّه "حبيب الله". والمتظاهرون غالباً ما يردّدون النعوت نفسها. وقد انشغل المثقّفون العرب وما زالوا منشغلين في إيجاد توفيقات متواصلة: بين الاشتراكيّة والإسلام، وبين القوميّة العربيّة والإسلام، ثم بين الديموقراطيّة والإسلام، كما بين التجديد والتقليد، والحداثة والتراث الذي يشكّل الدين معظمه. ذاك أنّه في مصر وسوريا والعراق "يمثّل الإسلام احتياطيّ قناة كبرى، إن لم يكن القناة الأهمّ، للمشاركة الجماهيريّة"[1]. وهذا التمحور حول الذات والتراث والدين أخفى ويخفي ارتداداً متعاظماً عن الحداثة وعمّا هو "مستورد" من الخارج[2]. وفي ذلك نكوص يبقي أصحابه في مرحلة الاحتكاك الطفليّ بالعالم والسؤال عن معناه وطبيعته قبل النضج والانخراط الجديّ في المشاكل العمليّة لهذا العالم. إنّه أثر آخر من آثار سطوة الخارج على الداخل.

لكنْ بسبب عدم تطوير مفهوم للشرعيّة، فضلاً عن أشكال العسف الأخرى التي مارستها السلطات، بقي الاحتكام إلى العنف الأداة الفضلى في تغيير الأنظمة، وهذا بينما راحت تتجمّع في يد العرب ثقافة "سياسيّة" هي تراكم أوّليّ صلب من نظام القرابة والدين والقوميّة. فتراكم كهذا هو نفسه ما يعاود الظهور إلى الواجهة لدى الاصطدام بأيّة مشكلة جديدة. يواكب ذلك خليط من وعي سلطانيّ سابق على الدولة، مداره الرابطة الدينيّة، ووعي موضعيّ هو أدنى من الدولة أساسُه نظام القرابة التي تتوسّع فتصير طائفة دينيّة أو جماعة إثنيّة.

وفي مناخ كهذا لا يتاح لمجتمع سياسيّ يعامل الأفراد كمواطنين متساوين في الحقوق

1 Robert Springborg, Egypt, Syria and Iraq, in: Mohammed Ayoob (ed.), The Politics of Islamic Reassertion, Croom Helm, 1981, p.30.

2 راجع: جورج طرابيشي، **مذبحة التراث في الثقافة العربيّة المعاصرة**، دار الساقي، 1993.

والواجبات أن ينشأ. فالفرد ليس مواطناً أوّلاً، بل هو ابن ديانة معيّنة أو طائفة دينيّة معيّنة أو إثنيّة بعينها. وهذه هي التركة التي خلّفتها مئات السنوات من حكم عثمانيّ هو أقرب ما يكون إلى تعدديّة بدائيّة تبعاً لخلوّها من المساواة في المواطنيّة التي ترافق التعدّدية الغربيّة الحديثة[1].

ومن البديهيّ، في بيئة كهذه، أن لا ينهض مجال عامّ أو "أغورا" للنقاش وتقديم تصوّرات حول الشؤون المُلحّة. وهذا إذا ما كان سبباً إضافيّاً لتسحير السياسة، فإنّه مصدر آخر في إنتاج الوعي التآمريّ وسطوع الشائعات بوصفها وسيطاً بارزاً من وسائط المعرفة.

على هذا النحو، يمكن القول إن منطقة الشرق الأوسط العربيّ خاضت وتخوض، منذ بواكير احتكاكها بالغرب، صراعات تسمّيها "قوميّة" من دون أن تكون هي نفسها دولاً وأوطاناً. ولمّا كانت الصراعات تُخاض بالسلاح، كان هذا السلاح إيّاه يفجّر النزاعات ويؤجّج المخاوف في ما بين العصبيّات الأهليّة، مؤدّياً إلى دورات متعاقبة من التدمير والتدمير الذاتيّ. وربّما كان ابن خلدون لا يزال الأكثر راهنيّة في فهمنا هذه المجتمعات التي لا تكفّ عن صدّ الحداثة ومواجهتها بالضدّيّة. فسوسيولوجيّ ما قبل السوسيولوجيا الذي عاش في القرن الرابع عشر، قام مفهومه المركزيّ على "العصبية" و"النسب" أو ما يمكن أن نسمّيه التلاحم الاجتماعيّ وتضامن الجماعة التي تتأسّس على روابط الدم، ممّا يلازم القبائل والجماعات القرابيّة، وممّا يسع الدين أن يزيدها احتداماً. وذاك التلاحم إذ يحمل جماعة عصبيّة إلى السلطة عبر طريق قوامه تدمير المدنيّة القائمة، فإنّ صعود تلك الجماعة إنّما ينطوي على بذور انهياره، ممهّداً لصعود جماعة أو سلالة أخرى أقوى وأكثر فتوّة، وهكذا دواليك. فالدولة، إذاً، كيان زائل وعابر مرهون قيامه وانحطاطه بالدم ونظام القرابة.

هكذا يبقى المراهنون على بدائل جديدة أسرى يأسهم. فحين تضعف قوّة الدولة و"شوكة" استبدادها يعود الانقسام بمعناه الخلدونيّ إلى الواجهة. فكأنّ تاريخنا رشّحنا لخيارين حاكمين: النزاع المفتوح والاستبداد.

وهنا، لا بدّ من تحديد أدقّ للمنطقة التي يتناولها هذا الكتاب: فقد يكون العالم الإسلاميّ

1 لكنْ قبل الحكم العثمانيّ ظلّت السلالات المسلمة المتعاقبة توالي التمييز بين العربيّ وغير العربيّ وبين المسلم وغير المسلم، كما بين السنيّ والشيعيّ.

كلّه مأزوماً اليوم. لكن المؤكد أن منطقة الشرق الأوسط العربيّ هي بين أكثرها، وربما هي أكثرها تعرّضاً لأن يُطرَح أمر وجودها على بساط البحث. فما بين العراق الذي تصبغه دماء مواطنيه وتقاتُلهم في ما بينهم، والصراع الفلسطينيّ – الإسرائيليّ المديد والمعقّد، والآفاق الغامضة للبنان وسوريّا، ولا سيّما مع اندلاع الثورة مطالع ٢٠١١، وورطة الأردن بوقوعه بين هذه البؤر الملتهبة جميعاً، يعيش عشرات ملايين السكّان يوماً بيوم، يطرحون أسئلة كثيرة عن غد ملبّد، لكنّهم لا يعثرون على جواب قاطع. أمّا مصر نفسها، فإن كانت بمنأى عن الحروب الأهليّة المفتوحة، إلا أنها تعيش منذ سنوات، حرباً أهليّة سياسيّة يصعب تقدير الشكل الذي قد تنفجر فيه. ولقد أتت ثورة يناير ٢٠١١ لتضعها أمام امتحانات مصيريّة. وهذا ما لا يصحّ في تركيا التي قد تنضمّ إلى الاتّحاد الأوروبيّ، والتي يتوصّل عسكريّوها العلمانيّون وإسلاميّوها إلى صيغة ما للتعايش تنهض عليها ديموقراطيّة على درجة معقولة من الاستقرار. كذلك لا يصحّ في ماليزيا التي تجد، منذ تولّي مهاتير محمّد زعامتها، من يضرب فيها المثل، ولو بشيء من المبالغة، على نجاح المصالحة بين الإسلام والحداثة، ولا في بنغلاديش التي يتحدّاها الفقر والتكاثر السكانيّ وطموحات العسكر، إلا أنّها، مع ذلك، تحافظ على ديموقراطيّتها المشوبة بعيوب كثيرة، ولا حتّى في باكستان المأزومة جدّاً: صحيح أنّه منذ جريمة اغتيال بنازير بوتو، ثم توسّع "القاعدة" فيها، وصولاً إلى قتل أسامة بن لادن وما تلاه من أحداث، والأسئلة الجدّيّة تُطرح حول احتمال انخراطها في حرب أهليّة وتحوّلها أخطر بلد في العالم. ولا يكفّ الإرهاب يجدّد تلك الأسئلة، لا سيّما أنّ احتمال الحرب مع الهند لا يكاد يختفي حتّى يطلّ برأسه. غير أنّ أمر وجود باكستان نفسه، كوحدة سياسيّة، يملك بعض فرص النجاة، إذ على العالم كلّه أن يتدبّر أمر الاستقرار، ولو النسبيّ، في بلد يعيش فيه قرابة ١٧٥ مليون نسمة. ثمّ إن الموضوع الذرّيّ في باكستان ذو حدّين؛ إذ يجعلها أكثر فأكثر في مرمى المراقبة الدوليّة. وإذا صحّ الكلام عن اختراق الحركات الأصوليّة والإرهابيّة لبعض أجهزة الدولة والجيش هناك، وهو في الأغلب صحيح، بقي أن الانتخابات النيابيّة العامّة التي أجريت مطالع 2008 دلّت على ثقل جديّ يوازن ذاك الاختراق، وهو تحديداً القوّة التي لا تزال تتمتّع بها فكرة السياسة بقيادة أحزاب مدنيّة، والتي كانت وراء الهزيمة التي أمكن إلحاقها بالأصوليّين.

وهذه الدول جميعاً لا تشابه أوضاع بلدان كالعراق أو لبنان اللذين تقيم فيهما

تناقضات الشرق الأوسط كلّه، فضلاً عن التناقضات الوطنيّة لكلّ واحد منها. ففيهما تحضر، ولو بتفاوت، هموم البلدان الغربيّة وإيران وتركيا وإسرائيل، ويتجلّى ذلك في النفوذ الاستراتيجيّ والأجهزة الأمنيّة والاستخباراتيّة والمصالح الاقتصاديّة والتأثيرات الثقافيّة والإيديولوجيّة. ومع اندلاع الثورة السوريّة التي سريعاً ما تقاطعت مع النزاع الروسيّ – الغربيّ، وعجّت بشتّى أصناف النزاعات الأهليّة الصغرى، تبدّى كأنّ العقود الأخيرة من عمر السلطنة العثمانيّة تنبعث إلى الحياة مجدّداً.

وباستثناء السودان واليمن، فإن المناطق الأخرى في العالم العربيّ نفسه تبدو أفضل حالاً. فإذا صحّ أنّ العالم العربيّ كلّه يعاني أزمة واحدة مشتركة مع الاستبداد ونظام القرابة، وقد تُرجم ذاك النظام إلى سياسة، بقيت تلك المناطق كلّها أبعد عن الصراع الفلسطينيّ – الاسرائيليّ، كما أنها أكثر انشداداً إلى الغرب، إمّا بفعل القرب الجغرافيّ وروابط الهجرة والعمالة، كما هي حال بلدان المغرب، وإمّا بفعل الاقتصاد النفطيّ والرشوة الاجتماعيّة التي يخلقها، كما هي حال بلدان الخليج. وثمّة إشارات واعدة أخرى في عدادها أن بلدان المغرب حسمت أمر الدولة – الأمّة فيها، وبالتالي حلّت مسألة الوحدة الترابيّة التي تبقى قضيّةُ الصحراء الغربيّة أكثر هامشيّة من أن تهدّدها. لا بل الأرجح أن إبقاء هذه القضيّة حيّة هدفُه تشديد الفصل بين الجزائر والمغرب وتأكيد الفوارق بين الجنسيّتين والدولتين. أمّا الخليج فيُظهر بعض علامات النجاح في بناء تجارب متعدّدة عن الدولة – المدينة وفي تطويرها. وهي قد لا تكفي لإثارة الاطمئنان في خصوص مستقبل الخليج، بسبب التحدّي الإيرانيّ الجديد كما بسبب نمط الاستهلاك الباذخ وما يستدعيه من هجرة توسّع فجوة اللاتوازن السكانيّ، فضلاً عن إرساء علاقات عمل مع العمّال المهاجرين ليست مقبولة ولا صحّيّة. وهذا كلّه ما ألقت الأزمة الماليّة التي انفجرت في 2008 أضواءً كثيرة عليه وضاعفت المخاوف الناجمة عنه. كذلك جاءت الانتفاضة البحرينيّة وسحقها على يد السعوديّة ودول الخليج المجاورة تعلن أنّ النفط لا يسعه أن يلغي الطوائف ومشكلاتها، بل المشكلات عموماً. مع هذا، ثمّة أكثر من سبب يحمل على تأجيل الخوف في ما خصّ الخليج، أو على ضبط ذاك الخوف وتبريده، أهمّها درجة اتّصاله الوثيق بالاقتصاد العالميّ والحماية الدوليّة التي تترتّب على ذلك. وهذا، على الأقلّ، ما سبق أن دلّت عليه تجربة الحرب لتحرير الكويت في 1991

الذي احتشد لأجله تحالف دوليّ غير مسبوق.

وأخيراً، فالبلدان العربيّة المذكورة في المغرب ومعظم الخليج تضمّ أكثريّات دينيّة أو مذهبيّة هي إمّا كاسحة أو حاسمة، وهو ما لا يتوافر في بلدان كالعراق ولبنان.

لهذه الأسباب مجتمعةً وما انجرّ عنها من خواء مجتمعيّ ومن إعدام للدواخل الوطنيّة، قدّم الشرق الأوسط العربيّ، من دون سائر العالم الإسلاميّ، ثاني تجربة في الوراثة الجمهوريّة، بعد كوريا الشماليّة. كان هذا ما رأيناه في سوريّا حين انتقلت رئاسة الجمهوريّة بعد رحيل حافظ الأسد في 10 حزيران/ يونيو 2000 إلى نجله بشّار[1]. وكانت كلّ التقديرات توحي أن صدّام حسين، في ما لو بقي في السلطة، كان سيورّثها لأحد نجليه عُديّ وقصيّ، فيما رُجّح، في مصر، أن يتسلّم جمال أو علاء مبارك الحكم من الوالد الرئيس حسني مبارك قبل أن يسقط حكم الثلاثة وباقي شلّتهم. وليس عاديّاً أن أبرز الانتقادات التي وُجّهت إلى ياسر عرفات وسلطته الفلسطينيّة دارت حول الفساد والمحسوبيّة، وهذا قبل أن يحصل عرفات على دولة، وفي ظلّ توازن قوى مع إسرائيل ليس لمصلحته إطلاقاً، فيما المال الذي كان يُبدّد لم يأت معظمه من إنتاج محليّ بل من معونات دوليّة.

وفي بيئة الأحزاب الاسلاميّة، يلاحَظ أن الشرق الأوسط العربيّ لم يعرف تجربة الأحزاب التي تؤكّد على "العدالة" أو "التنمية" أو كليهما. فـ"العدالة والتنمية" هو الاسم الذي حمله إسلاميّو تركيا بقيادة رجب طيب أردوغان، وقد اتّخذ الإسلاميّون الإندونيسيّون التسمية نفسها، كما فعل إسلاميّو المغرب وموريتانيا، بينما أسّس، في ماليزيا، أنور إبراهيم حزب "العدالة الشعبيّة". وبدورها فأحزاب الشرق الأوسط العربيّ الإسلاميّة كانت وجهتها الأقوى انفصال جماعات متطرّفة وعنفيّة عن جسم حركات الإخوان المسلمين التي اعتُبرت معتدلة ومهادنة للأنظمة القائمة. وفيما يُلاحَظ في بعض آيات الله الإيرانيّين اهتمام، ولو ساده التحفّظ، بالشعر والفلسفة الإيرانيّين، الأخلاقيّ منهما وغير الأخلاقيّ، فإنّ الأخلاقيّات المتخلّفة هي وحدها ما يحكم نظرة الإسلاميّين العرب الضيّقة إلى أدب مجتمعاتهم وفنّها وفلسفتها، هذا إذا جاز الكلام عن وجود نظرة أصلاً.

1 سبق رحيلَ الأسد الأب ما عُرف بأزمة الوراثة التي امتدّت من أواخر 1983 حتّى أواسط 1984، وكادت تتسبّب بحرب أهليّة لم يتبدّد خطرها إلاّ مع تصفية النفوذ السياسيّ والعسكريّ لرفعت الأسد، شقيق حافظ.

والشرق الأوسط العربيّ هذا، يملك خصوصيّات بارزة كوجود الأقليّات الدينيّة والإثنيّة الكثيف فيه، والصراع الفلسطينيّ – الإسرائيليّ، والموقع الاستراتيجيّ البالغ الأهميّة لأنه جنوب أوروبا وروسيا، وغرب إيران، وهمزة وصل آسيا بأفريقيا، فضلاً عن وجود النفط في العراق. لكنّه أيضاً البقعة التي قطعت الحداثةُ فيها شوطاً أبعد ممّا حصل في المناطق العربيّة الأخرى. وهذا العامل حين لا يترافق مع تحوّل ثقافيّ وفكريّ، على ما هي الحال، يجعل المعرفة بالغرب أكثر تسبّباً بالحسد والتوتّر، كما يجعل القابليّة لتحديث العنف وإشاعته، أي دمقرطته، أعلى ممّا في المناطق الأخرى. ولا بدّ من ملاحظة أن القوميّين العلمانيّين أنفسهم، وفي عدادهم كثيرون من أبناء الأقليّات المسيحيّة، استأنفوا الإيديولوجيا الإسلاميّة، من حيث العداء للغرب، ولو بمصطلحات حديثة وعلمانيّة أخرى. وقد جاء هذا إمّا لأنّ أولئك الأقليّين رأوا في مزايدتهم على الأكثريّة وسيلتهم إلى الاندماج فيها والحصول على قبولها، أو لأنّهم، ولا سيّما منهم مَن عرفوا الغرب أكثر من سواهم، أو أبكر، أصبحوا أشدّ استعجالاً في طلب المساواة التامّة من دون الاكتراث بالشروط المسبقة لذلك.

والحقّ أنّ كلّ واحد من هذه البلدان يملك اليوم أسبابه الخاصّة للهلاك: العراق، بسبب مُخلّفات نظامه التوتاليتاريّ البائد ثم الاحتلال الأميركيّ والمقاومات المتضاربة التي استدعاها، وهي كلّها عملت بطرقها المتباينة على كشف المستور الطائفيّ وحجمه العملاق. كذلك فلسطين بسبب نزاع "فتح" و"حماس" واحتمال الانفصال بين الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة، فضلاً عن النزاع مع إسرائيل الذي يحتضن الظاهرات تلك كلّها احتضاناً مَرَضيّاً. وأيضاً لبنان بسبب الانقسام السياسيّ والطائفيّ بعد خروج الجيش السوريّ منه وتداعيات محاكمة قتلة رئيس الحكومة الراحل رفيق الحريري، وسوريّا بسبب نظامها القمعيّ المديد، ولكنْ أيضاً بسبب احتمال سقوط هذا النظام وانفجار المجتمع على الطريقة العراقيّة، والأردن لوقوعه بين البركانين العراقيّ والفلسطينيّ، فضلاً عن انشقاقه المزمن إلى كتلة شرق أردنيّة وأخرى فلسطينيّة. وربّما في حال حصول الأسوأ، امتدّت هذه النار غرباً نحو مصر، أو جنوباً نحو الخليج. وحتماً فإنّ بعض شظاياها ستعبر المتوسّط شمالاً باتّجاه أوروبا في ظلّ العولمة وتعاظُم الهجرة الشرعيّة وغير الشرعيّة.

صحيح أنّ معظم سكّان العالم الإسلاميّ المحاذي للمتوسّط أحسّوا بتحدّي أوروبا مع

انقلاب الهيمنة الكونيّة بسبب الثورة الصناعيّة وعصر الإمبرياليّة، وهو ما جعل المسلمين عموماً غير سعداء في هذا العالم الذي يمسك الغرب بقيادته ويتولّى هندسته. وحساسيّة كهذه لم تعرفها آسيا الشرقيّة التي تأخّر احتكاكها بالغرب، وبقي حتّى الحرب العالميّة الثانية يقتصر على الأطراف والسواحل، كما لم تعرفها أفريقيا التي ظلّت هامشيّة طويلاً وبعيدة عن كلّ احتكاك فعليّ. في المقابل، فإن العالم الإسلاميّ – المتوسطيّ بدا شديد التنبّه إلى التحوّلات الكونيّة، متذكّراً أنه كان ذات مرّة أشدّ تقدّماً من الأوروبيّين: فهو انتزع إسبانيا من المسيحيّين الغربيّين كما هزمهم في الحروب الصليبيّة وهدّد مدينة فيينا أكثر من مرّة، مثلما سبق له أن ترجم أعمال اليونان القديمة قبل أن تنتقل إلى الأوروبيّين الذين جعلوها أسطورتهم المؤسّسة. فهم يتصرّفون إذاً وفي الخلفيّة ثقافة إمبراطوريّة احتلّ الفتح والغزو مكاناً عريضاً فيها، وهذا ما يعاكس تماماً حال الأفارقة الذين اتّسم تاريخهم بالاضطهادات وانعدام التبجّح عن "الأصالة" و"العراقة".

وغنيّ عن القول أنّ تجربة كهذه تجعل تقبّل التغيير وانقلاب موازين القوى صعباً جدّاً على من يخسر موقعه الجدّيّ وامتيازاته الفعليّة.

وهي حساسيّة بدت أعلى في الشرق الأوسط العربيّ من باقي العالم الاسلاميّ، ليس فقط بسبب الجوار المتوسّطيّ، بل أيضاً لأنّ تلك المنطقة خليط من القديم والجديد أكثر من سواها تبعاً لوجود الأقليّات المسيحيّة وتطوّر البُنى الاجتماعيّة نسبيّاً في مصر وسوريّا ولبنان، ما يجعل المطالبة بالمساواة أعلى، كما يرفع القدرة على التلصّص وعلى مشاهدة الفوارق التي تفصل عن الغرب.

وقد زاد في صعوبة قبول ذاك التفوّق أنّ العالم الذي خرج منه أهل المنطقة بعد الحرب العالميّة الأولى، كانت دولته، السلطنة العثمانيّة، دولةَ المسلمين أساساً، وكان سلطانها سلطانهم والمدافع عنهم بوصفهم أصحاب ديانة ترى في المسيحيّة ديانة تتحدّاها، من دون أن يتغيّر هذا التحدّي مع تقلّب الأزمنة؛ لأنّ الهويّة الدينيّة، في التأويل العربيّ السائد، يصعب أن تتغيّر.

لكنْ، في المقابل، تسبّبت عناصر الجغرافيا السياسيّة ببعض الوعي الضدّي. فالشرق الأوسط العربيّ لأنّه قريب من أوروبا، متداخل معها أمنيّاً، لم يكن قادراً على النجاة من الآثار السلبيّة لذاك الجوار: لقد بلغت علاقة الطرفين ذروتها في فترة ما بين الحربين

العالميّتين الأولى والثانية، أي في أوج طغيان الاعتبارات الأمنيّة على السلوك الكولونياليّ بفعل الصراع على النفوذ. هكذا غالباً ما عملت تلك الاعتبارات على إضعاف الالتزامات الأوروبيّة بإنشاء حياة سياسيّة ودستوريّة في المستعمرات حين تتعارض نتائجها مع مصالح دولها وتخدم مصالح منافسيها. لقد كان سوء حظّ الاستعمار، وسوء حظّنا معه، أنّه بلغ أوجه في فترة ما بين الحربين العالميّتين، أي في أكثر لحظات تشنّجه الأمنيّ.

وتصاحب هذا مع صورة أبويّة عن الوعي الغربيّ لذاته. فالأوروبيّون في مطالع القرن العشرين لم يكونوا قد تجاوزوا إدراكهم لأنفسهم بوصفهم المتفوّقين والمخلّصين الذين ينقلبون في أيّة لحظة إلى غاضبين ومنتقمين، لا سيّما أن مسيحيّة بعض السياسيّين والجنرالات الكولونياليّين كانت لا تزال قويّة ومصبوغة بتنميط الآخر الغريب. وقد زوّدنا الجنرال الإنكليزيّ أللنبي بكليشيه شهير عن هذا التناول حين دخل مدينة القدس في 1918 فأطلع وجهاءها المحليّين على أنه آتٍ كي يبعث مجد ريتشارد قلب الأسد. وكذلك فعل الجنرال الفرنسيّ غورو إثر دخوله دمشق في 1920 إذ زار قبر صلاح الدين فخاطبه بتحدٍّ، معلناً عودته إلى الشرق.

ولئن اختفت هذه اللغة لاحقاً، إلاّ أن اعتبارات الحرب الباردة ضدّ الكتلة السوفياتيّة لم تساهم في التخفيف من مشاعرها وحساسيّاتها.

والواقع أن الخمسينات، وكما سوف نرى، كانت، إلى حدٍّ بعيد، عقد الصراع المفتوح بين مدرستين، اختصرتا وكثّفتا طريقتين في النظر: مدرسة جمال عبد الناصر التي تستمدّ السياسة من هذه المشاعر الجريحة، لكنّها تبقيها في إطار المشاعر فحسب، ومدرسة السياسيّ العراقيّ نوري السعيد التي تتكامل مع مدرسة الحبيب بورقيبة في المغرب العربيّ. فالسعيد، منذ بداياته الأولى، حمل فكرة لم يحد عنها، مفادها أن العراقيّين، وبالتالي العرب، لن يستطيعوا نيل الاستقلال والتقدّم في ظلّ علاقات عدائيّة مع الغرب. صحيح أن سياساته في الداخل العراقيّ لم تكن أصلح السياسات في فهم موضوعة المواطنيّة، بدلالة سلوكه الاستبعاديّ والطارد حيال يهود العراق، إلاّ أنّ ما لم يخطئ فيه هو إدراكه أن الدول العربيّة لن تنال استقلالها إلاّ على يد الغرب، وأنّها على يده وحده سوف يغدو لها نصيب في التعليم والتقنيّة. ومن المنطلق هذا رأى السعيد أن الحرب الباردة بين الغرب والكتلة الشيوعيّة يمكن تحويلها فرصةً للعرب، بحيث يعطون

الغرب في معركته مع الاتّحاد السوفياتيّ مقابل أن يأخذوا منه في فلسطين على حساب الإسرائيليّين[1].

بيد أن الوعي الضدّيّ كان حليفاً لعبد الناصر الذي صار بطلاً لا يُنازَع، بينما قُتل السعيد بأكثر الطرق وحشيّة إثر الانقلاب الجمهوريّ في بغداد يوم 14 تموز/يوليو 1958.

1 من أجل فكرة عن نوري السعيد، راجع
Majid Khadduri, *Arab Contemporaries-The Role of Personalities in Politics*, Johns Hopkins, 1973, pp. 19-43.

الفصل الثاني

الاحتكاك العنفيّ

يتّفق الدارسون على اعتبار عام 1882 بداية الاستعمار في الشرق الأوسط العربيّ، وكذلك بداية التصدّي المباشر والعنفيّ له. ففي ذاك العام غزا البريطانيّون مصر وبقوا فيها، على نحو أو آخر، حتّى 1956. لكنّ المثير للدهشة أنّ مواجهة الاستعمار التي قادها الضابط المصريّ أحمد عرابي سبقت حصول الاستعمار تماماً كما استدعته على نحو أخرق[1].

وجذور ذلك الحدث إنّما تعود إلى عهد أسبق: إلى أيّام الخديوي إسماعيل الذي حدّث مصر، لكنه حدّث أيضاً أشياء أخرى كثيرة بينها الاستبداد والتحايل على الالتزامات والالتفاف على الأعراف الدوليّة[2].

لقد عبّر إسماعيل عن شعور سطحيّ شمل بعض نُخب العالم الإسلاميّ آنذاك مصدره الإقرار بتفوّق الغرب، لا كقوّة عسكريّة أساساً، بل كنمط في الاستهلاك ينبغي السعي لاكتسابه. فالخديويّ الذي بنى القاهرة الحديثة، كان أطلق منذ 1867 عبارته الشهيرة: "مصر لم تعد جزءاً من أفريقيا. إنّها جزء من أوروبا". وحسب كاتب بريطانيّ معاصر، "ما إن ألقى إسماعيل نظرة على معرض باريس العالميّ في 1867 حتّى قرّر بنفاد صبر أن يحوّل

1 كان عرابي، قبل انقلاب تمّوز/ يوليو 1952، غير مصنّف في عداد الروّاد الوطنيّين، بل اصطبغت صورته بسلبيّة مصدرُها الأهمّ أنه قدّم الذريعة للاحتلال البريطانيّ وتسبّب به. لكن انقلاب عبد الناصر أعاد تأهيله كوطنيّ ثوريّ من أبناء الفلاّحين.

2 عن إسماعيل وعهده، انظر: Desmond Stewart, *The Middle east-Temple of Janus*, Doubleday Mainstream, 1971, book 1, chap.1.

القاهرة نسخةً عن باريس البارون جورج هوسمانّ الجديدة"[1].

قبل عام واحد، في 1866، كان قد افتتح مجلساً للأعيان أراد تقديمه كمجلس نيابيّ غربيّ وعصريّ. لكنّ هذا الإجراء "لم يكن غير تعبير عن رغبته في أن يعطي مصر مظهراً غربيّاً حديثاً، على أمل أن يقوّي ذلك موقعَه في العالم، ويعزّز موقفه حيال سيّده، السلطان العثمانيّ، وربّما، في بعض الحالات، أن يمنح شكلاً ملوّناً للشرعيّة ودعماً شعبيّاً لسياساته الماليّة"[2].

إلا أنّ أبرز علامات النُصبيّة والعُظام لدى اسماعيل تجلّت عام 1869 عند افتتاح قناة السويس التي شُرع بشقّها قبل عشر سنوات، فكان احتفاله، على ما وصفه كثيرون، شبيهاً بعالم "ألف ليلة وليلة". وهذا الحدث، رغم عظمته وبسببها، كلّف مصر ثروات طائلة ورتّب مديونيّة حملت الحكومة البريطانيّة على شراء حصّته في قناة السويس. بعد ذاك راح الدائنون الأجانب يمارسون ضغوطاً قادت، في آخر الأمر، إلى إشراف الدول الأوروبيّة، لا سيّما بريطانيا وفرنسا، على تنظيم ماليّة مصر، كما فُرضت على إسماعيل، الفاسد والمبذّر، حكومة نوبار باشا التي سمّاها المصريّون "الحكومة الأوروبيّة"، وكذلك جملة إصلاحات أراد إسماعيل التفلّت منها.

وفيما عجز الخديويّ عن ضبط الإنفاق، حاول التنصّل من التزاماته عبر استخدام أدوات يُفترض عدم التلاعب بها: فكان يحرّك برلمانه الشكليّ لإشعار الأوروبيّين بأنّ "إرادة الشعب المصريّ" شديدة الاعتراض عليهم، كما كان يحرّك ضبّاطه للهدف نفسه، أي تهديد الحكومات التي لا تلائمه، غير مُدرك أنه يفتح صندوق باندورا الذي لن تتوقّف الشياطين بعد ذاك عن الخروج منه.

وانتهى الأمر بعزل السلطان العثمانيّ له في 1879 تحت ضغط أوروبيّ. فالسلطان، وإن كان فقد سلطته الفعليّة على مصر منذ عهد محمد علي الكبير، جدّ إسماعيل، إلاّ أن الأوروبيّين أبقوا له سلطته الاسميّة كي لا يتورّطوا مباشرة في أمر مصر، وتلافياً لتوسيع دائرة الصراع على النفوذ في ما بينهم، وربّما أيضاً مراعاة منهم لحساسيّات دينيّة تخصّ المسلمين. وإذ غادر اسماعيل مصر، كان ذلك إشعاراً مبكراً بالحدود الكارثيّة للمشروع

1 Trevor Mostyn, *Egypt's Belle Epoque-Cairo* 1869-1952, Quartet Books, 1989. p.44.

2 Elie Kedourie, *Politics in the Middle East*, Oxford, 1992, p. 63.

التحديثيّ ما لم يرافقه موقف حديث، هو الآخر، من السياسة والشرعيّة. وهذه الحقيقة إنّما توّجت نفسها في أن حفيده التافه والضعيف الشخصيّة توفيق كان الحاكم الذي خلفه.

في هذه اللحظة كانت مصر تبدو على الشكل التالي:

الخديويّة فقدت قدرتها على الهيمنة بسبب أعمال التحديث المصحوبة بتوسيع الاستبداد: فقد نشأت طبقة جديدة من أبناء الفلاّحين الذين وجدوا في الجيش والإدارة الجديدين صوتهم، كما نشأت بدايات بورجوازيّة نجمت عن تداخل مصر مع الاقتصاد العالميّ. وظلّت هذه الظاهرات الجديدة تفتقر إلى التمثيل السياسيّ، لا بل إن حصولها على مثل هذا التمثيل جعله إسماعيل أصعب من أيّ وقت سابق. أمّا العثمانيّون فكانوا، كما سبقت الإشارة، قد فقدوا سلطتهم الفعليّة على مصر، وأخذ الأوروبيّون على عاتقهم السلطة الماليّة التي تضمن تحصيل ديونهم وضمان مصالحهم المتّصلة بأمن قناة السويس. فبعد الارتباط الماليّ الضخم، وتعاظم المصالح الذي نشأ عن فساد إسماعيل، صار من الصعب على البريطانيّين، وهم أكبر المتورّطين ماليّاً، أن يديروا ظهورهم.

لقد بدت مصر متعدّدة السلطات وسط عالم مات قديمه ولم يولد جديده.

ولم يكن هناك تقليد في تجديد النخب شرعيّاً. فقد ارتبطت حركات المعارضة والتمرّد، إلى هذا الحدّ أو ذاك، بمطالب أفراد من الأسرة الحاكمة، بعضهم أراد أن يستعيد سلطةً فقدها، كحليم باشا، الابن الوحيد الباقي على قيد الحياة لمحمّد علي والذي نفي إلى إسطنبول في 1868، وبعضهم، كإسماعيل نفسه عندما كان حاكماً وراح يحرّك المعارضين كي يقوّي مواقعه التفاوضيّة مع دائنيه.

وبدوره اصطدم توفيق بالمعارضة المدنيّة والعسكريّة. هنا تولّى أحمد عرابي مهمّة التغيير بالطريقة التي يفهمها. وحركة عرابي إنّما عبّرت، في البداية، عن الكراهية للضباط والوجهاء الأتراك والشركس الذين قرّبهم إسماعيل مثلما قرّبهم من بعده توفيق، كما عبّرت عن الاستياء من النتائج التي أدّت إليها سياسات إسماعيل الماليّة ممّا انعكس على الأوضاع المعيشيّة للضبّاط وللمجتمع عموماً. لكنْ أيضاً كان هناك نفَس إسلاميّ نضاليّ لم ينفكّ يلازم الوطنيّة المصريّة، وقد ساهم في ذلك التأثيرُ الذي خلّفه الشيخ جمال الدين الأفغاني على طلاّبه الكثيرين إبّان اقامته في مصر بين آذار/ مارس 1871 وأيلول/ سبتمبر 1879[1].

1 انظر: P.M. Holt, *Egypt and the Fertile Crescent 1516-1922*, Cornell, 1966, p.212.

وعرابي نفسه، وهو كان من أسرة فلاّحية محلّيّة الأصول، على عكس الأتراك والشركس من أصحاب الامتيازات، تعلّم في مؤسّسة الأزهر الدينيّة وعُرف بتقواه كما بضيق أفقه. وقد وقف على رأس ضبّاط يشبهونه، وكان مثقّفُ حركته وخطيبها عبد الله النديم الذي يكاد يكون المؤسّس للموضوعات التي سادت الفكر السياسيّ العربيّ لاحقاً، من حيث تحميل الغربيّين والأقليّات الدينيّة، مسؤوليّة الشرور الاجتماعيّة جميعاً. فالنديم عُرف بشديد كرهه للمهاجرين المسيحيّين من سوريّا ولبنان الذين اعتبرهم دخلاء وعملاء للأجانب ونسب إليهم، بما يذكّر بالأوصاف التي أُطلقت على يهود أوروبا، مصّ دماء المصريّين، كما كره بالدرجة نفسها المبشّرين الذين اعتبر تعاليمهم خطراً على اللغة والثقافة، وكذلك الأجانب الذين جاؤوا إلى مصر بالمسارح والمراقص ممّا يفسد الأخلاق. ورغم عدائه البيوريتانيّ للغريب، وخصوصاً "العدوّ" الإنكليزيّ، أقرّ النديم بتفوّق الغرب، إلا أن ما همّه من هذا التفوّق ما يطرحه على المصريّين من تحدٍّ من أجل أن يتفوّقوا عليه ويُلحقوا به الهزيمة[1].

لقد نجح عرابي، لا سيّما بعد مؤامرته العسكريّة في شباط/ فبراير 1881 في أن يفرض شروطه على توفيق، وأجبره على تكييف الوضع الحكوميّ تبعاً لإرادته. لكنّ كلّ ما فعله بعد ذاك كان يقوده إلى اصطدام مباشر بالبريطانيّين، فضلاً عن تفكيك المجتمع المصريّ، بما فيه الائتلاف الذي قام في البداية بين الضبّاط والمعارضة المدنيّة.

ففي مطالع 1882 صار عرابي نفسه وزير الحرب في حكومة موالية له. لكنّ اللغة الشعبويّة التي استخدمها، وفصل الموظّفين الأوروبيّين من الحكومة المصريّة، والتحصينات العسكريّة المتواصلة التي بناها على السواحل، أخافت القوى الأوروبيّة وحملت بريطانيا وفرنسا على عرض عضلاتهما البحريّة على سواحل الإسكندريّة في أيار/ مايو 1882. وكانت الذروة ما حصل في 11 حزيران/ يونيو في المدينة الساحليّة نفسها من شغب أودى بعشرات الأوروبيّين والمصريّين الأقباط وما بين 200 و300 قتيل على وجه الإجمال. وامتدّت الفوضى إلى الأرياف، وقد تولّى ذلك عسكريّون موالون لعرابي بذريعة مطاردة متآمرين من الضبّاط الأتراك والشركس حاولوا اغتياله.

وفي آب/ أغسطس، حين رفضت الحكومة العرابيّة سلسلة إنذارات بريطانيّة تطالب بوقف التحصينات البحريّة، باشرت السفن البريطانيّة قصفها المتمرّدين. كذلك ففي شهر

1 انظر: Albert Hourani, *Arabic Thought in the Liberal Age 1798-1939*, Oxford, 1970, pp.196-197 & 203.

آب ذاته التجأ توفيق إلى سفينة بحريّة بريطانيّة وأعلن أن عرابي متمرّد خارج على القانون. وإذ استقرّ الخديوي في الإسكندريّة وأقام حكومة فيها، انشطرت السلطة نصفين؛ إذ بقيت القاهرة في أيدي العرابيّين. وبينما هاجر من مصر آلاف الأجانب، هرب الأقباط المصريّون من القاهرة إلى الإسكندريّة. وفي هذه الغضون انفكّ تحالف عرابي مع البرلمانيّين المعارضين لتوفيق الذين أراد إخضاعهم لمشيئته العسكريّة، مدلّلاً في وقت مبكر على نزوعه الاستبداديّ. ذاك أنّه مع انتقال توفيق إلى الإسكندريّة واستقلاله هو بالسلطة في القاهرة، انفجرت مخاوف البرلمانيّين أولئك من الفوضى وإمكان التعدّي على حياتهم وملكيّاتهم وسائر الممارسات العشوائيّة. وبعد التعبئة العرابيّة الواسعة ضدّ الترك والشركس، وهم مسلمون، شرعت الصحافة الموالية لعرابي في الهجوم على "الكفّار" وسيطرتهم المفترضة على مصر. وما بين بداية حركة عرابي ونهايتها، تغيّر موقف الشيخ الإصلاحيّ محمّد عبده، ذي التأثير الواسع على الحياة الثقافيّة في مصر، من تأييده إلى معارضته ومعارضة الفوضى التي أثارها، كما ناوأه رجالات كعلي باشا مبارك الذي يُعدّ من كبار وأوائل التحديثيّين المصريّين.

في المقابل، انعقد مؤتمر مؤيّد للعرابيّين أعلن خلع الخديوي وشكّل إدارة طوارئ لحكم مصر. وقد بُرّرت هذه الإجراءات الثوريّة دينيّاً عبر فتوى من ثلاثة مشايخ أزهريّين اعتبرت توفيق خائناً، فيما ناشد عرابي الجنود وحكّام الأقاليم تقديم المتطوّعين والعون الماليّ للدفاع عن الشرف والإيمان والوطن بوصف ذلك واجباً دينيّاً، مهدّداً المتقاعسين بأقصى العقاب في هذه الدنيا وفي الآخرة أيضاً[1].

وأخيراً أقدمت إنكلترا في 13 أيلول/ سبتمبر على احتلال مصر وألحقت بزعيم التمرّد العسكريّ هزيمة سهلة كلّفت ما يزيد على ألف قتيل مصريّ و65 جنديّاً وضابطاً بريطانيّاً في معركة تل الكبير[2]، وما لبثت القوّات البريطانيّة أن دخلت القاهرة في اليوم التالي وأنهت الإدارة الثوريّة كما اعتقلت عرابي الذي تبيّن أنّه كان مشغولاً عن التخطيط للمعركة باستقبال المؤيّدين والمبايعين، لا سيّما من كانوا من أبناء الطبقات العليا، وبنظم الشعر والصلاة[3].

---

1 انظر: P. J. Vatikiotis, *The History of Modern Egypt*, 4th edition, Johns Hopkins, 1991, p. 146-153.

2 Desmond Stewart, *The Middle east...*, p. 101.

3 D. Stewart, ibid., chap 3&4.

في موازاة الأزمة، فُتح باب واسع للتدخّل العثمانيّ، حيث رأت السلطنة فرصتها سانحة لإعادة مصر إلى الخضوع الفعليّ لها. هكذا أوحت للأطراف جميعاً بأنها تدعمها، وأقنعت عرابي بممارسة مزيد من التصلّب. وهو، بدوره، توهّم حصول تدخّل عثمانيّ لصالحه، كما جرت اتّصالات بينه وبين السلطان عبد الحميد الذي حدس أن الضابط المتمرّد أداة يمكن استخدامها لإعادة نفوذ إسطنبول إلى القاهرة.

لكنّ السلطنة كانت تنوي أن تقطف الثمرة دون أيّة مسؤوليّة أو كلفة تتكبّدها. لهذا، وقبل أن تتدخّل بريطانيا، انعقد مؤتمر أوروبيّ في إسطنبول في 7 تموز/ يوليو لحضّ السلطان على إعادة الأمن، وهو ما أراده الخديوي والبريطانيّون بصورة خاصّة. لكنّ عبد الحميد لم يرفض التدخّل فحسب، بل رفض أيضاً أن يشارك في المؤتمر المعقود في عاصمته[1].

لقد رأى مؤرّخ أرّخ تلك الفترة أنّ "الإقامة المديدة للاحتلال البريطانيّ هي ما لم يكن مُستشرَفاً ولا مرغوباً عند ابتدائه. وكان الهدف المعلن للحكومة الليبراليّة [في لندن] سحب القوّات البريطانيّة في أسرع وقت ممكن. لكنّ هذا لم يكن تحقيقه ممكناً من دون استعادة الإدارة الخديويّة"[2]. وما يعزّز هذا التوقّع عقد مؤتمر إسطنبول، وكون الحكومة التي غزت مصر حكومة غلادستون التي قدّمت في 1886 "لائحة الحكم الذاتيّ لإيرلندا"، فيما عُرف غلادستون بأنّه النقيض للمدرسة الإمبرياليّة التي رعاها السياسيّ المحافظ بنجامين دزرائيلي.

لقد انكشف يومذاك أنّه لا توجد قوّة محلّيّة لردع عرابي، ولا بدّ من تدخّل أجنبيّ لوقف الفوضى وضمان المصالح الدوليّة[3]، وما من طرف إقليميّ قادر على الإمساك بالوضع، فيما عرابي مجرّد قوّة ضدّيّة لا تملك أيّ تصوّر إيجابيّ، فيما تمعن في تفتيت المجتمع المصريّ نفسه. هكذا تمّ تعريض مصر لمداخلات خارجيّة، كان أعلاها الغزو البريطانيّ، مما كان يمكن تجنّبه.

وحين حلّت النهاية المزرية للجنديّ الثوريّ، عبّر الشاعر المصريّ أحمد شوقي عن الوضع ببيت شعريّ يخاطب فيه عرابي:

---

1 راجع: P.J. Vatikiotis, *The History...*, pp. 153-158.

2 P.M. Holt, *Egypt...*, p. 216.

3 في ما خصّ دور الفوضى وتهديد المصالح، انظر: James Jankowski, *Egypt-A Short History, Oneworld*, Oxford, 2000, pp. 90-91.

كذلك Lawrence James, *The Rise and Fall of the British Empire*, Abacus, 2001, p. 272.

"خسار في الذهاب وفي الإياب/ أهذا كلّ شأنك يا عرابي؟".

إلا أنّ مَن يعادل عرابي كزعيم أوحد لم يظهر في سوريّا ولبنان، وإن ظهر من العنف المتفرّق ما فاق العنف المصريّ. فحتّى الحرب العالميّة الأولى وانهيار السلطنة العثمانيّة، ظلّت العلاقة بالغرب، في المنطقة الممتدّة بين فلسطين والعراق، جزءاً من علاقة السلطنة بذاك الغرب: الأسئلة هي نفسها والتحدّيات هي نفسها.

وفي الوسع التأريخ لوجهة سادت السلطنة، وفي عدادها المنطقة المذكورة، اندمج فيها العداء للإصلاح والعداء للغرب في كلّ واحد. فأصلاً كانت الهزيمة العسكريّة العثمانيّة أمام الجيوش الأوروبيّة، خصوصاً على يد الأسطول الروسيّ عام 1774، أبرز أسباب التنبّه إلى النواقص الذاتيّة وقيام دعوات التغيير الحديثة، معطوفة على الضغط الاستقلاليّ المبكر لليونان وبلدان البلقان، وهذا في موازاة غزو نابليون لمصر في 1798 ومحاولته غير الموفّقة للتمدّد نحو فلسطين وسوريّا.

هكذا بدأ يعاد النظر، على نطاق ضيّق، بفكرة "القوّة" التي لم تعن في المفهوم العثمانيّ التقليديّ أكثر من قوّة عسكريّة، فدخل التقدّم بوصفه عامل قوّة أهمّ، أو بوصفه سرّ القوّة الأعمق.

وفي هذا الخطّ يندرج الحكم المصريّ في سوريّا إبّان احتلال إبراهيم باشا لها البادئ في 1831. فكان أكثر ما رفضته المؤسّسة الدينيّة والطبقات العليا المسلمة في دمشق مثلاً تحسين أوضاع الأقليّات الدينيّة سياسيّاً واقتصاديّاً وفتح أبواب تلك المدينة المحافظة أمام التأثيرات الغربيّة. وقد استمرّ هذا الرفض حيال السياسات الإصلاحيّة العثمانيّة اللاحقة، فجاء انفجار العنف ضد المسيحيّين في 1860 جزءاً من هذا الغضب[1].

لقد بدأت قوى الإصلاح في السلطنة، منذ "إصلاحات كلخانة" في 1839، ترنو إلى وضع دستور يُمَارَس الحكم بموجبه. وكان على العثمانيّين، متأثّرين بضغوط الغرب، أن يمضوا في توجّهات إصلاحيّة وتحديثيّة كالّتي اعتمدها إبراهيم باشا في سوريّا.

وما زاد هذه المسألة أساسيّةً وصعوبةً في الوقت نفسه، ذاك الدور الذي لعبته ثقافة إسلاميّة لم تتعرّض لأيّ إصلاح: فعلى عكس الغرب الذي عرف أنواعاً متضاربة من

1 راجع: Philip S. Khoury, *Urban Notables and Arab Nationalism-The Politics of Damascus*, Cambridge, 1983. chapter 1.

القوانين، ففي العالم الاسلاميّ "تُعدّ الشريعة، ببساطة، القانون وما من قانون آخر. فهي مقدّسة بمعنى أنّها مستمدّة من الله، وهي التعبير الخارجيّ الذي لا يقبل التغيير في وصايا الله للبشر"[1].

هكذا أصدر السلطان عبد المجيد في 1856، في الدفعة الثانية من "التنظيمات"، مرسوم المساواة بين رعايا الإمبراطوريّة، المسلمين منهم وغير المسلمين في ما خصّ التعليم والضرائب والخدمة العسكريّة وفرص العمل والقضاء المدنيّ. وبهذا انفتح الباب، بالاستناد الجزئيّ إلى قانون بونابرت، لإلغاء ذاك التفاوت بين العقيدة الدينيّة وبين الوطنيّة العثمانيّة، كما انفسح المجال لعقلنة القوانين ذاتها.

وفي إحدى محطّات الاندماج بين العداء للإصلاح والعداء للغرب، رفض رجال دين هذا التشبّه بالغرب "الكافر"، لكنّهم، بعد حين، وعبر تعرّجات متعدّدة ومناورات متبادلة بينهم وبين السلطة السياسيّة، سمحوا باقتباس العلوم العسكريّة المتطوّرة وحدها لمقاتلة الغرب. على هذا النحو وُلد تركيب بين القوّة والحداثة مُنتجاً نوعاً من حداثة أداتيّة يُستدلّ عليها في تاريخ طويل وعميق من التردّد حيال الدستور: فلئن وُضع، تحت ضغط الدول الأوروبيّة، دستور في 1876، فإنه عاد لينهزم أمام السلطان عبد الحميد الثاني بعد عامين فقط، حين عُلّق العمل به وأُلحقت بصاحبه مدحت باشا تهمة الخيانة العظمى. ففي 1878، حلّ عبد الحميد المجلس، واضعاً الرابطة الإسلاميّة في مواجهة النزعة الدستوريّة، والشرق في مواجهة الغرب. وإذا جاء انقلاب 1908 العسكري يبشّر بالدستور[2]، فإنّه عاد وتراجع عن الدستوريّة، تحت ضغط تلبّد الأجواء الأوروبيّة ثم الحرب العالميّة الأولى، لمصلحة نظام عسكريّ واستبداديّ حديث.

من ناحية أخرى لم يطلب العرب، في فترة لاحقة، الاستقلال عن السلطنة العثمانيّة بوصفهم دولاً أمماً، ولا كان وعيٌ كهذا وارداً أصلاً في ما هو متوافر لديهم من موادّ الثقافة السياسيّة، بل اقتصر هدفهم على نيل اللامركزيّة. فحتّى مطلع القرن العشرين كانت غالبيّتهم الساحقة تشعر بأنها "أعضاء في أمّة إسلاميّة عظيمة يربط بينهم دين واحد وولاء

1 Bernard Lewis, *The Political Language of Islam*, Chicago, 1988. P.72.

2 والبرلمان الذي نجم عنه تألّف من 260 مقعداً فضمّ 119 تركيّاً و72 من العرب. أما دينيّاً، فانقسموا إلى 214 مسلماً و42 مسيحيّاً و4 يهود.

لحاكم مسلم هو السلطان العثماني"[1]. وتجوز المجادلة بأنّ أفكار اللامركزيّة التي ظهرت مع بدايات تفكّك السلطنة كانت صالحة للحفاظ على محطّة وسطى بين الدولة الكبرى والحكم الذاتيّ للقوميّات والمناطق التي باشرت استشعار كيان خاصّ بها. لكنّ الاستبداد القوميّ والعسكريّ الذي انقلب إليه قادة انقلاب 1908 عشيّة انخراطهم في الحرب العالميّة الأولى، حكم بالموت على الخيار هذا.

وكان تعبير تركيا عن وطنيّتها في صورة شوفينيّة هو ما حرّضهم على طلب استقلال غامض، اندمجت فيه "برامج" عدّة وأحياناً متضاربة: فهناك جهود البدو المعادين للتحديث العثمانيّ، لا سيّما بعد صدور قانون الأراضي في 1858، الذي سعى إلى توطين القبائل وإخضاعها وإلى إلغاء الملكيّات المشتركة للأراضي القبَليّة بهدف إنشاء ملكيّات صغيرة تحدّ من سلطة شيوخ العشائر[2]. وهناك جهود الضبّاط العرب في الجيش العثمانيّ من رموز الحداثة الأداتيّة حصراً، ومعهم بعض المتعلّمين المسيحيّين ومتعلّمي المدن وأعيانها المتأثّرين، بطرق انتقائيّة جدّاً، بالتجارب الغربيّة، أو المتضرّرين من أعيان آخرين أوثق صلة بنظام التراتُب العثمانيّ. وقد أنشأ هؤلاء عدداً من الجمعيّات والأحزاب السرّيّة لمناهضة الحكم التركيّ كانت أولاها وإحدى أهمّها "الجمعيّة القحطانيّة" التي ولدت في 1909. ولا تخفي التسمية معناها ودلالتها على طبيعة الثقافة السياسيّة المرشّحة لاحتلال موقع البديل: فقحطان هو من جعلته الميثولوجيا العربيّة أحد جدّين دمويّين للعرب. وقد ترافق نشاط هذه الجمعيّات مع قصائد تتغنّى بالدم العربيّ والانتساب إلى قحطان أو إلى الجدّ الميثولوجيّ الثاني عدنان[3].

بلغة أخرى، لم تكن الدولة الأمّة أقلّ غربة مما كان الدستور. والحال أنّ حافزاً أساسيّاً من حوافز "الثورة العربيّة" التي قادها في 1916 الشريف حسين بن علي، شريف مكّة منذ 1908 والمتفرّع عن سلالة النبيّ محمّد، هو أنّ العثمانيّين تخلّوا عن الشريعة الإسلاميّة، وتبنّوا قيماً غربيّة. لا بل إن منشور الثورة الأوّل الذي أصدره الحسين أكّد الناحية الدينيّة، حاصراً العداوة

1 زين نور الدين زين، **نشوء القوميّة العربيّة**، دار النهار للنشر، بيروت، 1968، ص 26-25.

2 انظر: عبد العزيز الدوري، **التكوين التاريخيّ للأمّة العربيّة – دراسة في الهويّة والوعي**، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ط3، 1986، ص 128.

3 راجع: حازم صاغيّة، **أوّل العروبة**، دار الجديد، بيروت، 1993.

بالحكام العسكريّين لتركيا ممن حرفوا الدولة عن طريق الحقّ والدين وأساؤوا إلى معنى الجهاد[1].

وهذا لا يعني أنّ "الثورة العربيّة" التي انتصرت بدعم بريطانيّ ودخلت ظافرة إلى دمشق، كانت تستحوذ على عواطف الجميع أو حتّى على عواطف أكثريّة المسلمين، إذ ظلّ "عدد لا بأس به في سوريّا (...) على ولائه للدولة العثمانيّة (...) بدافع الخضوع للخليفة، معتبرين الثورة عليه كفراً حتّى لو باسم الوطنيّة"[2]. أي أنّ الخلاف الفعليّ كان قائماً، بعد طرح التفاصيل جانباً، بين نسختين من إسلاميّتين قصويين تفاوتت صلتهما بالتحديث والمأسسة.

ومع دخول دمشق في 1918 ثمّ إقامة الحكم العربيّ فيها عام 1919، سادت الحيرة حيال الاستقلال والتحرّر ومشروع الدولة الجديدة، بحيث، وتبعاً لوصف أديب شابّ، "ما كادت البلاد تخرج من مظالم الترك، حتّى دخلت في ظلمات الفوضى"[3]. وزاد الأمر تعقيداً أن المنطقة ما بين فلسطين والعراق خضعت لانتدابين اثنين، متنافسين، بريطانيّ في فلسطين وشرق الأردن والعراق وفرنسيّ في لبنان وسوريّا.

لقد وُلدت سلطة فيصل بن الحسين الذي أُعلن ملكاً على سوريّا، وهي ملتبسة النشأة والمعنى: فهي قامت بمعونة البريطانيّين وكان فيصل يرغب، عبر رعايتهم وعبر اتّفاقات وتفاهم مع الفرنسيّين، في توطيد حكمه. بيد أنّ الصدام بالفرنسيّين، ورغماً عن رغبة فيصل، كان حتميّاً بسبب القوى المحيطة به التي سيطرت على الشارع عن طريق استخدام العواطف العاميّة المتأجّجة والتسلّح بأوهام إسلاميّة وإمبراطوريّة لا تملك شيئاً من أدوات تحقيقها. وكانت المفارقة الكبرى أنّ السلطة التي قامت بمعونة البريطانيّين والتي شاء بعض رموزها توسيعها ضدّاً على الفرنسيين، وضمناً، ضدّاً على بريطانيا، أرادت فعل هذا كلّه بعد حرب عالميّة وضعت حدّاً للإمبراطوريّات الثلاث: العثمانيّة والهبسبورغيّة اللتين تفسّختا واضمحلّتا، والروسيّة التي جدّدت نفسها بقالب شيوعيّ وفّرته لها ثورة أكتوبر 1917.

لكنّ هذا الميل إلى الضديّة لم ينفصل عن طبيعة القوى والجماعات التي تولّت، منذ البداية، التصدّي للاستعمار في الشرق الأوسط العربيّ، والتي ارتبط تصدّيها هذا بالاعتداءات على

1 انظر: سليمان موسى، **الثورة العربيّة الكبرى – وثائق وأسانيد**، عمّان، 1966، ص 67 وما يلي.

2 خيريّة قاسميّة، **الحكومة العربيّة في دمشق 1918–1920**، المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر، ط2 - 1982، ص 35.

3 أمين الريحاني، **فيصل الأوّل**، دار الريحاني للطباعة والنشر، بيروت، ط2 - 1958، ص 31.

الأقليّات الدينيّة، لا سيّما المسيحيّين. فتلك الأقليّات لم يُنظر إليها فحسب على أنّها امتداد للغرب، بل كذلك بوصفها جماعات مدينيّة أو ريفيّة مستقرّة. فأغلب القوى التي التفّت حول فيصل كمقدّمة للصراع مع الفرنسيّين والمسيحيّين، كانت قد تمرّدت على إصلاحات السلطنة العثمانيّة من قبل. يصحّ هذا في معظم الانتفاضات التي عرفها الشرق الأوسط العربيّ بين 1918 و1925.

لقد كان من مؤيّدي سلطة فيصل بين اللبنانيّين أعيان جنوبيّون شيعة اجتمعوا في منطقة وادي الحجير، "فضرب أحد المشايخ خيرة (استخار الله بالسبحة) على ذبح النصارى". وبالفعل هوجم المسيحيّون في جنوب لبنان في أكثر من قرية على أيدي زعماء بدو، ومعهم بعض السكّان المحلّيّين الشيعة والدروز[1].

هنا تحديداً ولد التناقض الأوّل للعهد الهاشميّ القصير في سوريا: ففيصل كان أعلن في خطبة مبكرة تنمّ عن إدراكه لحساسيّات المنطقة، أنّ "العرب هم عرب قبل موسى وعيسى ومحمّد"[2]، وفي هذا كان يكمّل العمل بالمفهوم الثقافيّ المسيحيّ النشأة للرابطة العربيّة التي أراد لها المثقّفون المسيحيّون في جبل لبنان أن تكون بديل الرابطة الاسلاميّة – العثمانيّة كمصدر للمواطنة. وهو منذ إقامة الحكم العربيّ في دمشق، دعا إلى انتخاب برلمان، وهو ما حصل فعلاً، كما اختار لنفسه أن يكون ملكاً دستوريّاً، لا حاكماً مطلقاً. فهو بسبب من أصله الحجازيّ، بدا مدعوّاً إلى توسيع قاعدة حكومته وتعزيز شرعيّته عبر السكان المحليّين في سوريّا. لكنّ المجلس النيابيّ نفسه، مدعوماً بالعواطف العامّيّة الهائجة، تمرّد عليه حين اعتبر أنّه يساوم مع الفرنسيّين، وهي المساومة التي اندفع إليها متأثّراً بحسّه الواقعيّ واستشعاره لتوازنات القوى. وفي النهاية تغلّبت العواطف الراديكاليّة التي قادت إلى الصدام مع فرنسا، "وكانت الفوضى تنفخ فيها على الدوام، فقام بعض الرعاع يصيحون مع الثائرين ويسلبون وينهبون. [و] جاءت كتيبة من الجند لتشتيت هذه الجموع الهائجة فنشب بين الفريقين القتال ووقع مئات من القتلى تحت نيران المدافع الرشّاشة"[3].

1 انظر مثلاً لا حصراً، المرجع السابق، ص 54 – 53.

2 سليمان موسى، **الحركة العربيّة: المرحلة الأولى للنهضة العربيّة الحديثة 1908–1924**، ط3، دار النهار للنشر، بيروت، 1977، ص 414. ويشير ديفيد فرومكين إلى تعارض بين "قوميّة" فيصل ونزعة أبيه الشريف حسين الإسلامية. انظر: David Fromkin, *A peace to end all peace-Creating the Modern Middle East 1914-1922*, Andre Deutsch, 1989, pp. 336–337.

3 أمين الريحاني، **فيصل الأول**، سبق الاستشهاد به، ص 69.

لقد أدرك فيصل ضعف قوّاته وحجم التناقضات بين رجال إدارته الناشئة وزعماء مدينة دمشق وبين عاميّي المدينة، كما بين دمشق وحلب، وبين العراقيّين من ضبّاطه والسوريّين، وغير ذلك من شتّى التناقضات[1]. وعلى مضض وافق على إعلان الحرب و"الجهاد" مختاراً هزيمة لا بدّ منها تلافياً لحرب أهليّة. ففرنسا ما كان يمكنها أن تتحمّل الخسارة في سوريّا وهي مشتبكة يومذاك مع تركيا حول كيليكيا، تريد للغرض هذا استخدام سكّة الحديد التي تصل رياق في شرق لبنان بحلب لإمداد قوّاتها في كيليكيا.

وتحقّق ما كان منتظراً، فوقعت معركة ميسلون في 25 تموز 1920 واستمرّت ست ساعات استخدم فيها الفرنسيّون الطائرات والدبّابات وقتل فيها وزير الدفاع وقائد القوّات السوريّة المفعم بالحماسة والمتهوّر يوسف العظمة، وانتهت التجربة برمّتها.

وكما في حركة عرابي، كشفت ميسلون الفهم السائد في الشرق الأوسط العربيّ لعلاقات الدول كما لتوازنات القوى في عالم حديث. فكتب أحد اللبنانيّين الذين تطوّعوا للقتال ضدّ الفرنسيين، أن بعض المتطوّعين حسبوا "أنهم في نزهة عسكريّة، مما حمل بعضهم من المولعين بالأركيلة أن يصحبوها معهم إلى تلك النزهة"[2].

لقد احتارت تلك النخبة السياسيّة بين أن تكون لها دولة مستقلّة، وأن تقاتل الطرف الوحيد القادر على إعطائها تلك الدولة. وطويلاً ما استمرّ نزوعها الضدّيّ مستنداً، عند سكّان المدن، إلى شعور بالمرارة يبرّره إلى حدّ ما انهيار السلطنة وخسارة المدى الجغرافيّ الرحب الذي وفّرته. فحبّ الدولة الممكنة التي تؤخَذ تدريجاً من الطرف المنتدب بدا أضعف كثيراً من حبّ الدولة المستحيلة التي بات تكرارها كتكرار العالم الرومانيّ بغضّ النظر عن واقع الدول والقوميّات الأوروبيّة. أمّا في الأرياف وبين الجماعات البدويّة وشبه البدويّة، فكان رفض تدخّل الدولة في حياتهم وطرق تنظيمهم هو الحافز المحرّك لردود أفعالهم. فقادة تلك الحركات التي اصطدمت بالفرنسيّين انتموا إلى واحد من صنفين، أو إلى الصنفين معاً:

من جهة ملاّكي أراض معادين للإصلاح، كالزعيم الدرزيّ في جنوب سوريّا سلطان باشا الأطرش، أو الزعيم العلوي صالح العلي الذي كان يبطش بأبناء الأقليّة الإسماعيليّة،

1 عن التناقضات داخل جبهة فيصل، راجع حازم صاغيّة، أوّل العروبة، سبق الاستشهاد، ص 121–112.
2 محمد جميل بيهم، العهد المخضرم في سوريّا ولبنان 1922–1918، دار الطليعة، بيروت، 1968، ص 167.

وهم أصغر عدداً وحجماً من العلويّين، في قضاء المرقب. وهؤلاء زادت ضدّيّتهم مع تحوّل السياسة الكولونياليّة الفرنسيّة من سياسة غير تدخّليّة تراعي التوازنات الأهليّة وتساير رموزها، بقيادة فاتح سوريّا الجنرال غورو، إلى سياسة تدخّليّة تريد فرض القيم الجمهوريّة الفرنسيّة والإصلاح الزراعيّ[1].

ومن جهة أخرى، جماعات بدويّة تتواصل دمويّاً بما يعبر الحدود الترابيّة للدول – الأمم الجديدة. هنا تندرج "العصابات" على الحدود اللبنانيّة – الفلسطينيّة – السورية مطالع القرن الماضي. ويروي يوسف الحكيم الذي كان وزيراً في عهد الملك فيصل في دمشق عن عصابة الأمير محمود الفاعور التي كانت "أهمّ العصابات التي ثارت في الجنوب السوريّ وقامت بعدّة هجمات في حاصبيا وراشيا ومرج عيون"، وعن انتفاضة آل دندش وهم "الوجهاء البارزون في قضاء تلّ كلخ الواقع بين طرابلس وحمص، أصحاب البيوت الكبيرة العامرة بقصّادها والمزارع الخصبة والأراضي الواسعة. وقد نقموا على الاحتلال الفرنسيّ ولا سيّما على عطف المحتلّين على العلويّين الذين يؤلّفون أكثريّة سكّان القضاء وعلى إلحاقه بمنطقة بلاد العلويّين"[2].

وهذا العداء للإصلاح وللتحديث، فضلاً عن العداء للحداثة بالطبع، خصوصاً لدى ملاّكي الأراضي والوجهاء، قوّى في ثقافة المنطقة بذور الافتراق المبكر بين الوطنيّة والتقدّم.

لكنْ لنلاحظ أيضاً، وكعلامة أخرى على الضدّيّة البحتة حيال الغرب وما حمله معه، أنّ أغلب هذه الحركات ولد ضدّ جماعات أخرى من البلد نفسه. وبين أبرز الأدلّة "ثورة" صالح العلي على الفرنسيّين حين حاولوا ردعه عن اضطهاد الإسماعيليّين واستغلالهم، أو كراهيّة الدنادشة لهم بسبب محاولتهم إنصاف العلويّين.

هنا تأسّس هذا الميل الذي شهدناه لاحقاً، وهو يتكرّر في تجارب عديدة: أنّ الاصطدام بالاستعمار، أو بما هو غربيّ، يكون الوجه الآخر لصدام في الداخل الوطنيّ الناشئ ذاته. يصحّ هذا خصوصاً في سلطان باشا الأطرش الذي يصفه لونغريغ ويصف المنطقة التي يتزعّمها على الشكل التالي: "في جبل الدروز، ذي المشاعر الانعزاليّة الكاسحة (وهو ملجأ للمجرمين من كلّ المناطق المجاورة)، صارت ممارسة سليم الأطرش الحكمَ صعبة

---

1 راجع مثلاً لا حصراً: Elizabeth Thompson, *Colonial Citizens*, Columbia, 1999, chapter 2.

2 يوسف الحكيم، ذكريات 3، **سوريّة والعهد الفيصليّ**، دار النهار للنشر، بيروت، ط 2 - 1980، ص ص 168–169.

بفعل فوضى القادة الآخرين من آل الأطرش، ولا سيّما سلطان. فالأخير، الذي ساءه اعتقال مجرم حاول (في غيابه) اللجوء إلى قريته، القريّة، جمع قوّة من أتباعه في تمّوز 1922، وحاول أن يحشد حوله الريف". وهو عاد وكرّر تمرّده، على نطاق أوسع، في 1925 حيث "عبّأ ووتّر أتباعه الوضع، مطلقين النار على طائرة فرنسيّة في 18 تمّوز. وفي 20 منه احتلّ صلخد ونهبها وأحرقها إلى حدّ بعيد"[1]. ولم تكن حركة الأطرش التي استدعت ردّاً فرنسيّاً بالغ القسوة، تخفي عداءها للمسيحيّين والتعدّي على قراهم، وهو ما تجاوبت معه قطاعات عريضة من المسلمين رأت في المسيحيّين امتداداً للنفوذ الغربيّ.

لقد انتعشت بعض تلك الحركات بسبب الدعم التركيّ لها؛ إذ كان أتاتورك يسعى يومها إلى محاصرة الفرنسيّين وإضعافهم. لكنْ ما لبث مثقّفو المدن السوريّة أن أكسبوا تلك الحركات العشائريّة والرجعيّة نعت "الوطنيّة" الذي لا صلة لهم به لا من بعيد ولا من قريب. وقد جدّ هذا التطوّر مع صعود اللغة السياسيّة البلشفيّة وانفتاح لينين على "شعوب الشرق"[2]، في سياق انهيار الانتفاضات الاشتراكيّة والبروليتاريّة في ألمانيا وهنغاريا، ومع بدايات "تبرجُز" الطبقة العاملة الأوروبيّة.

لقد كانت ذروة هذه السياسة مؤتمر باكو في 1920 وشيوع لغة يساريّة جديدة عن أمم مضطهِدة وأمم مضطهَدة بحيث تضيق التمييزات الطبقيّة والإيديولوجيّة داخل كلّ منهما. أمّا النتيجة، كما تبيّن لاحقاً وفي عديد التجارب، فأنّ قدرة الشيوعيّة على الاستفادة من التخلّف لمحاربة الإمبرياليّة بقيت أضعف كثيراً من قدرة التخلّف على الاستفادة من الشيوعيّة لمحاربة التقدّم.

كذلك اندمجت مقاومة الاستعمار ومقاومة الدولة والتقدّم في العراق اندماجاً لا يقلّ عنه في سوريّا. هكذا لقي الغزو البريطانيّ الذي تعرّض له، خلال الحرب العالميّة الأولى، مقاومات وتمرّدات صغرى بلغت ذروتها، بعد انتهاء الحرب مباشرة، في ما سمّاه العراقيّون "ثورة 1920". وكانت عصبة الأمم قد كلّفت بريطانيا في نيسان/ أبريل من العام نفسه الانتداب على ذاك البلد.

وما لا شكّ فيه، أن انتفاضات الشعوب والسكّان المحليّين في مواجهة غرباء أقوياء،

1 Stephen Hemsley Longrigg, *Syria and Lebanon under French Mandate*, Oxford, 1958, P. 131 & 153.

2 *Lenin collected works*, vol. 42, Progress Publishers, 1971.

تبقى شأناً مفهوماً، خصوصاً أنه لم ينحصر في مكان بعينه ممّا بات يُعرف بـ"العالم الثالث". لكنّ اعتبار تلك الانتفاضات ثورات وطنيّة، تتجاوز ردّة فعل الكرامة الأهليّة وطريقة الحياة "الحرّة" إلى السياسة، يلزمه أكثر بكثير ممّا تستطيع أن تقدّمه "ثورة العشرين" ومثيلاتها. فوق هذا، لم يملك ذاك التمرّد عناصر التأسيس البعيد المدى لثورة وطنيّة أو لحياة سياسيّة تنهض عليها. وهذا، على الأقلّ، ما يؤكّده تاريخ العراق اللاحق.

فالدراسات والأبحاث لا تزال حتى اليوم حائرة في تحديد الأسباب الفعليّة لـ"الثورة" التي يبدو أنّها كناية عن تراكم أحداث ووقائع مجهريّة ومحليّة صغرى. فقد روى أمين الريحاني، مثلاً، أنّ السلطة البريطانيّة في كربلاء والحلّة اعتقلت "عدداً يُذكر من الوطنيّين، وفيهم ابن أحد المجتهدين. ثم اعتقلت الشيخ شعلان أبو الجون شيخ عشيرة الظوالم لِدَين عليه أبى أن يدفعه كما قيل، فهاج عرب الظوالم نافرين له، وجاؤوا السراي صاخبين، فهجموا على السجن ودخلوه قهراً، ثم خرجوا بشيخهم يحدون ويهلّلون للثورة. وعلى أثر ذلك أفتى مجتهد كربلاء بالجهاد، فاندلعت من كلّ جانب ألسنة النار ونفرت العشائر للقتال". وكان من أفعالهم الأولى، كما أضاف الكاتب، تخريب سكّة الحديد "في أماكن متعدّدة"[1]. وتشير مصادر أخرى إلى تحريض مارسه رجال الدين لرجال العشائر خوفاً على المصالح العائدة إلى مؤسّستهم الدينيّة، لا سيّما في ظلّ الوجود البريطانيّ في إيران أيضاً، ما يعني سيطرة البريطانيّين على حركة تدفّق التبرّعات الماليّة والزوّار للمدن الشيعيّة المقدّسة في العراق، وكذلك على حركة نقل جثث الموتى إليها. كما خافت طبقة "السادة" (أو السيّاد)، الذين ينسبون أنفسهم إلى النبيّ محمّد، على عائداتها التي تؤمّنها لها العشائر. وعُرف عن رجال الدين رفضهم وقوع العراق المسلم في قبضة المسيحيّين "الكفّار"، بينما أراد مراجع دينيّون إنشاء دولة إسلاميّة، وهو ما عبّر عنه الاستفتاء الذي كان قد أجراه البريطانيّون في 1919، وهذا في مقابل ميل الفئات التجاريّة المدينيّة إلى استمرار حكم بريطانيّ مباشر[2].

والمؤكّد أنّ الانتفاضة التي ارتبطت أساساً بشيعة الوسط والجنوب انطلقت استجابة لفتاوى دينيّة. وفي وصف إجماليّ للقوى الاجتماعيّة التي قادتها، يكتب حنا بطاطو:

1 أمين الريحاني، **فيصل الأول**، سبق الاستشهاد، ص ص 75-74.

2 انظر: Yitzhak Nakash, *The Shi'is of Iraq*, Princeton, 1994, chap. 2.

"انبثقت الروح المحرّكة للتحريض على سيطرة الإنكليز، والتي بلغت الأوج في انتفاضة 1920 المسلّحة، إمّا من الشلبيّين [الجلبيّين]، المتمسّكين بأنماط المواصلات القديمة، أو من الموظّفين "الأريستوقراطيّين" المرتبطين بالإدارة العثمانيّة السابقة، أو من المجتهدين و"العلماء"، المدافعين الأساسيّين عن المفاهيم الاجتماعيّة الوراثيّة، أو من شيوخ العشائر المالكين للأرض، أو من سادة العشائر الناقمين على الصرامة غير المألوفة في النظام الإنكليزيّ لجمع الضرائب، أو المتضرّرين من التسيير الإنكليزيّ لمياه الفرات"[1].

لا بل إذا ما راجعنا الأوصاف التي أوردها بطاطو، وهو أفضل من كتب عن العراق الحديث، لانتفاضة العشرين، وجدنا أنها كانت "شَغْلة شيوخ"[2]، وأن قادتها من "السادة" كانوا "ملاّكي أراضٍ كباراً"، فيما قضيّتهم هي أن يحظوا بـ"الحريّة كي يحكموا أراضيهم وفلاّحيهم بالطريقة التي اعتادوا عليها، أي بصورة إجماليّة، كما شاؤوا"[3].

ويصف بطاطو محافظة المنتفق، أحد المهود الساخنة لـ"الثورة"، بما يلي: "التمرّد يكاد يكون الطبيعة الثانية لأهل المنتفق. فما من مقاطعة كان سكّانها مثلهم في الحرص على حريّتهم، واحتقار القانون، أو المعارضة لأيّ شكل من الحكم"[4].

غنيّ عن القول أن حركة رجعيّة وضدّيّة كهذه تعادي، من حيث المبدأ، الدولة والتنظيم الحديث والقانون، تفتقر إلى أيّة قيمة إيجابيّة، سياسيّاً أو اجتماعيّاً. لكن هل يمكن لحركة تنطوي على أوصاف كتلك أن توحّد مَن صاروا عراقيّين؟

لا بد من دفع قدرتنا على المبالغة بعيداً حين نصف أحداث 1920 العراقية بأنّها "وطنيّة"، فيما كلمة "وطن" لا تملك لدى القائمين بها أيّ معنى، وما من تصرّف يوحي بأنهم أخذوا تلك الكلمة بعين الاعتبار. مع هذا صار ذاك الحدث "جزءاً من الميثولوجيا الوطنيّة، وبالتالي عنصراً مهمّاً في انتشار الوعي الوطنيّ"[5].

فللمرّة الأولى منذ قرون توافق السنّة والشيعة سياسيّاً، كما توافق سكّان مدينة بغداد وعشائر الفرات على التلاقي. وقد انعكس هذا على المناسبات والطقوس الدينيّة

1 Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq*, Saqi, 2004,p. 1114.

2 H. Batatu..., p. 119.

3 المرجع السابق، ص 174.

4 المرجع نفسه، ص 489.

5 المرجع نفسه، ص 23.

والاحتفالات المشتركة في المساجد التي أكّدت الأخوّة، بينما خرجت من الجوامع الدعوات الموجّهة للعشائر إلى الجهاد، وهذا فضلاً عن الشعر والخطابة الحماسيّة مما واكب "الثورة"[1].

وهنا أيضاً يمكن العثور على دور لعبته المصالح الاستراتيجيّة للدول، والتي وجدت لها تعبيرات إيديولوجيّة ملائمة. ذاك أن أحد أبرز رجال الدين الذين شاركوا في قيادة "الثورة"، وهو ميرزا محمّد رضا، أنشأ علاقات مبكرة مع البلاشفة الروس واهتمّ بـ"توافق البلشفيّة والإسلام"، بينما اعتبره البلاشفة "قائد حركة التحرّر العراقيّة من البريطانيّين" و"عاملاً للقضيّة البلشفيّة في كربلاء"[2].

لكنّ التقارب السنّيّ – الشيعيّ انطلاقاً من الدين، لا من الوطنيّة، وطغيان محاربة البريطانيّين على كلّ تصوّر للمستقبل، لا يوجزان المشكلة. فقد كان هناك تقسيم عمل واضح يعكس التراتُب المجتمعيّ القائم أصلاً في المجتمع الجديد: فقد تولّى السكّان الشيعة القتال والتصدّي المتقطّع للجنود البريطانيّين، فيما احتفظت لنفسها بغداد، السنّيّة يومذاك، بكتابة المناشير والمراسلات وتسيير مظاهرات التأييد للمنتفضين[3]. ولسوف نكتشف لاحقاً أن تقسيم العمل هذا سحب نفسه على المرحلة التالية للانتفاضة، مقوّياً الرغبة البريطانيّة في تسليم السلطة للنخبة السنّيّة وعاملاً على تهميش الأكثريّة العدديّة الشيعيّة سياسيّاً. وهذا بالطبع لا يلغي حقيقة أنّ التفاوت الاقتصاديّ والاجتماعيّ والثقافيّ بين سنّة المدن وشيعة الأرياف، في ظلّ السيطرة العثمانيّة المديدة، يبقى السبب الأهمّ وراء قيام ذاك التراتُب.

وبالمعنى ذاته لم يغب عن اختيار فيصل بن الحسين الهاشميّ ملكاً للعراق، بعد أن خسر مملكته في سوريّا، أنّه، على رغم سنّيّته، من أقرباء الرسول وعليّ بن أبي طالب، مؤسّس المذهب الشيعيّ. فتوسّل الأصل الدينيّ المشترك، وأريستوقراطيّة النسب، إنّما أريد منه توسيع المساحات المشتركة بين السنّة والشيعة، وفي الوقت نفسه احتواء القوّة الشيعيّة التي استعرضت نفسها في "ثورة العشرين". وفي آب/ أغسطس 1921 سُلّم فيصل عرش العراق، ثم في آذار/ مارس 1924 أقيمت جمعيّة تأسيسيّة جديدة للبلد الجديد. هكذا أراد الانتداب

1 نفسه، ص 1141، وكذلك الفصل الثاني من Yitzhak Nakash, *The Shi'is of Iraq*...

2 H. Batatu..., p. 1142.
حول السياسة السوفياتيّة القائمة على المساعدة في إشعال الثورات لإضعاف الامبراطوريّة البريطانيّة، راجع David Fromkin, *A peace to end all peace-Creating the Modern Middle East 1914-1922*, Andre Deutsch, 1989, pp. 457-459.

3 H. Batatu..., P. 119 & 173.

البريطانيّ والملك فيصل الحفاظ على العلاقة الإيجابيّة السنّيّة – الشيعيّة بعد إخراجها من القالب الثوريّ وصبّها في قالب سلميّ لا يخالف التراتُب المجتمعيّ القائم.

لكنّ سوء حظّ هذا البلد الذي رافق نشأته، ودلّ على المبالغة الوحدويّة في السلوك البريطانيّ، تجاوزَ الحساسيّة السنّيّة – الشيعيّة.

فحين كانت المناطق الشيعيّة تتمرّد في الوسط والجنوب، كان الأكراد في الشمال، وهم يومذاك 23 في المئة من سكّان العراق الجديد، يتمرّدون لأسباب أخرى أهمّها المطالبة بدولة كرديّة. فقد انتفضوا بقيادة الشيخ محمود البرزنجي، أو محمود الحفيد، ضدّ البريطانيّين وضدّ العراق الجديد مرّات عدّة ما بين 1918 و1930. وفي 1919 أعلن البرزنجي الاستقلال، رافعاً العلم الكرديّ كما تصوّره على شكل هلال أحمر على خلفيّة بيضاء، فنُفي بعد ذاك إلى الهند، وحين عاد أعلن نفسه ملك كردستان، كما شكّل حكومة لها. وعندما أُجري في 1921 استفتاء على تنصيب فيصل ملكاً قاطعته مدينة السليمانيّة الكرديّة، فيما صوّتت كركوك لصالح تأجيل البتّ في المسألة[1].

لكنّ البرزنجي وُضع في 1931 رهن الإقامة الجبريّة في بغداد. و لم تتوقّف مذّاك انتفاضات الأكراد ضد عراق موحّد أعطاهم هديّةً للعرب.

في المقابل، فإنّ البقعة التي عُرفت لاحقاً بشرق الأردن لم تختلف سيرتها إلاّ في التفاصيل والأسماء فحسب. فهي كانت أرضاً فقيرة تعيث فيها أعمال التمرّد البدويّ على السلطة العثمانيّة. وكانت أحداث هذه البقعة تتّصل مباشرة بجوارها، السوريّ لاحقاً، حيث لا حدود فاصلة بينها وبينه. وفي منطقة التقاطُع تلك، أخضع العثمانيّون في 1910 تمرّداً لدروز حوران وأعدموا بعض قادته كما أُوقف آخرون وجُرّد الدروز من السلاح. بعد ذاك، وفي العام نفسه، وفي الوسط مما بات يُعرف بشرق الأردن، تزعّمت عشيرة آل المجالي في منطقة الكرك، عشائر منطقتها وهاجم رجالها الإدارات الحكوميّة هناك. واستمرّت انتفاضتهم ثمانية أيّام استدعيت قوّات من دمشق لقمعها[2].

ومع وصول القطار الشهير الذي حمل الشريف عبد الله، ثاني أبناء ملك الحجاز، حسين، من المدينة إلى معان يوم 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1920، ولد كيان اسمه الأردن، وبدا أنّ هذه

1 Jonathan C. Randal, *After Such Knowledge: What forgiveness?*, Farrar, Straus and Giroux, 1997. pp.121-122.

2 انظر: Kamal Salibi, *The Modern History of Jordan*, I.B.Tauris, 2006, pp. 39-40.

البقعة موشكة على التشكّل السياسيّ. ففي 11 نيسان 1921 أُعلن الأردن إمارة على رأسها عبد الله بن الحسين. ولئن كانت المصالح الاستراتيجيّة البريطانيّة وراء إنشاء هذا البلد، فإن فقره وانعدام الموارد فيه خلقا مصلحة مشتركة بين سكّان الدولة الناشئة وبريطانيا، ترافقت مع تولّي الأخيرة تقديم المساعدات الماليّة لإعالته. ويشرح كاتب أردنيّ مناهض للعلاقة مع بريطانيا أنّه " لم يكن للسلطة أيّ مظهر في شرقيّ الأردن إبّان الحكم التركيّ. وكان البدو يهاجمون القرى لجمع ما يُسمى "الخاوه"، وهي ضريبة عينيّة يفرضها البدو على الفلاّحين لقاء حمايتهم من الأذى وهجمات البدو. وكانت البلاد في غضون ذلك مسرحاً للفوضى وتعذّر نجاح أيّة محاولة لإقامة النظام وسيادة الأمن بسبب معارضة البدو، لأن النظام والأمن كانا يعنيان انتهاء سطوتهم وتحكّمهم بالفلاّحين. ولهذا السبب سوف نرى تمرّد العديد من شيوخ القبائل والعشائر القويّة على السلطة المركزيّة بعد تأسيس الإمارة بقليل"[1].

وهنا تلاقى تحدّيان في مواجهة الدولة: الأهليّ – العشائريّ من جهة والإيديولوجيّ – القوميّ الذي حملته النُوى المتعلّمة من جهة أخرى. ففيصل، الأخ الأصغر لعبد الله، كان قد خسر في أواسط 1920 ملكه في دمشق، وأعلن عبد الله أنه عائد لبعث المملكة العربيّة في سوريّا. لكنّ هذه النبرة الخطابيّة التي كان لا بدّ من تقديمها للغاضبين والحانقين من القوميّين العرب لم تكن تخفي الحقيقة الفعليّة، وهي أن رغبة بريطانيا هي التي قضت بتسليم هذه البقعة من الأرض لأحد أبناء الحسين.

هكذا ولد تناقض مبكر بين إنشاء دولة في الأردن وبين بعث مملكة عربيّة، وهو تناقض حاول الأمير عبد الله أن يحلّه بالحكمة التقليديّة والتسويات التي وُفّق في بعضها وفشل في بعضها الآخر.

فهو عند وصوله إلى عمّان أدرك أنّ انهيار سلطة فيصل في دمشق المجاورة كان قد أطلق الفوضى في الأردن الذي كان مشمولاً بالإدارة الفيصليّة، فأقام عدد من شيوخ العشائر حكومات تابعة لهم عديمة الصلة بأيّة سلطة مركزيّة. أكثر من هذا، "فالبدو، على امتداد شرق الأردن، لجأوا كليّاً إلى طرقهم الأصليّة، رافضين الاعتراف بأيّة سلطة محليّة، وفارضين سيطرتهم، حيث استطاعوا، على المناطق المتوطّنة"[2].

1 علي المحافظة، العلاقات الأردنية – البريطانية، دار النهار للنشر، بيروت، 1973، ص 29.

2 Salibi, p. 43.

والحال أن البريطانيّين لم يكونوا في البداية مهتمّين بشرق الأردن حيث أرادوا تهدئة البدو فيه فحسب، بينما انصبّ تركيزهم على فلسطين. هكذا اعترفوا بثلاث حكومات أوكلوا مستشاراً بريطانيّاً معيّناً من القدس لكلّ منها، في الشمال والوسط والجنوب. لا بل أُعلنت "حكومة عربيّة مؤابيّة" هي كاريكاتور كامل لأيّة سلطة.

وورث عبد الله في الأردن معضلة أخيه فيصل في سوريّا. فهو وجد نفسه موزّعاً بين بناء دولة تقوم بمعونة البريطانيّين، وهم وحدهم من يستطيع إعطاءه الدولة ومساعدته في تسييرها، وبين إكمال مشروع "تحرير سوريّا"، أي الاصطدام بالفرنسيّين والبريطانيّين معاً. وكان من اعتمد عليهم لحكومته وإدارته رجال "حزب الاستقلال"، وهم من المتعلّمين القوميّين العرب والمدينيّين، الذين أحاطوا بفيصل في دمشق قبل أن تسقط حكومته هناك. لكنّ بعض هؤلاء كانوا قد أصبحوا أكثر راديكاليّة من أن يحتملوا استعدادات عبد الله للتسوية مع البريطانيّين، وبالتالي مع الفرنسيّين. وكان في خلفيّة ما يغذّي انزعاجَهم إحباطهم بتجربة أخيه وتعاظم خوفهم من البريطانيّين الذين كانوا "وعدوا" اليهود في 1917 بوطن في فلسطين. وهؤلاء طوّروا بالتدريج عواطف جمهوريّة هي أقلّ تحمّلاً للهاشميّين ولكلّ ما يمكن أن يصدر عنهم وعن البريطانيّين[1]. كذلك ذهب بعضهم أبعد من ذلك، فراودهم تحويل إمارة شرق الأردن إلى قاعدة لاستئناف النضال ضدّ الفرنسيّين في دمشق، بحيث تنطلق من الأردن عمليّات عسكريّة عليهم. وهؤلاء، بطبيعة الحال، أحرجوا عبد الله مع البريطانيّين الذين وافقوا على تسليمه حكم شرق الأردن كي يضبط الوضع الأمنيّ ولا يهدّد الترتيبات التي سبق أن توصّلوا إليها مع الفرنسيّين. هكذا وقع الأمير الجديد في ورطة لا يُحسَد عليها ما لبثت أن تكرّرت مع كثيرين من الزعماء المعتدلين اللاحقين في الشرق الأوسط العربيّ. فالبريطانيّون اعتبروه متواطئاً مع القوميّين العرب وغير فعّال في ضبط إمارته، فيما اعتبره القوميّون العرب غير حاسم في رغبته الصداميّة مع فرنسا، وتالياً مع بريطانيا. وقد اتّخذ الأمر طابعاً حادّاً في 1921 حين نصب القوميّون المقيمون في الأردن كميناً على الحدود ووقع في يدهم الجنرال غورو، المفوّض الفرنسيّ الأعلى في سوريّا ولبنان. ولئن تحايل عبد الله بأن تجنّب القبض عليهم، فإنّه اكتفى بأن أزاح ممثّليهم عن السلطة وكان أبرزهم رئيس الحكومة السوريّ الأصل رشيد طليع.

1 المرجع السابق، ص 86-85.

لكنّ النوازع الضدّيّة حيال السلطة المركزيّة وجدت مُتنفّساً آخر لها في تمرّد مشايخ البدو في الكورة، وهي الهضاب الشرقيّة من منطقة إربد، بقيادة الشيخ كليب الشريدة، خلال 1920–1921. وقد أدّى العجز عن إخضاع ذاك التمرّد إلى تشجيع تمرّدات أخرى، ما جعل جمع الضرائب في الوطن الوليد مهمّة شبه مستحيلة، قاضياً بإفقار دولة هي فقيرة أصلاً وعديمة الموارد تقريباً. وهذا، بدوره، كان يفاقم الحاجة إلى الدعم الماليّ البريطانيّ الذي يؤدّي إلى مزيد من التبعيّة، فيما كانت هذه التبعيّة، من ناحيتها، تتسبّب في تزايد الاعتراض على "لاوطنيّة" عبد الله. فقد تمرّد أيضاً بدو العدوان في السلط وجوارها عام 1923 ممن كانت لزعيمهم سلطان العدوان مطامح تتعدّى نطاق عشيرته إلى العشائر والمناطق الأخرى. لكنْ فوق هذا كانت التحدّيات والاختراقات الوهابيّة من جهة الجنوب تضاعف الاضطرار إلى الحماية البريطانيّة لصدّ هذا الخطر الذي سبق له أن أجلى الهاشميّين عن الحجاز.

وفي المقابل، لجأ البريطانيّون، عبر مستشاريهم، لا سيّما منهم أشهرهم فيلبي، إلى ممارسة ضغط على عبد الله يوازنون به ضغط الضديّين. فهم، مثلاً، دعموا تمرّد الكورة كي يُفهموا الأمير الهاشميّ أن عليه التخلّي عمّا تبقّى من أوهام قوميّة ورغبات بالاستقلال عنهم. كما أن متعلّمي المدن الرافضين لسلطة عبد الله "المتخلّفة" ولعلاقاته ببريطانيا، أيّدوا تمرّد سلطان العدوان الذي "وجد من النافع له أن يتبنّى البرنامج التقدّميّ لجبهة المثقّفين بسائر تفاصيله، معزّزاً إيّاه بالدعم الكامل من البدو"[1].

ثمّ في 1926 اندلع تمرّد آخر في وادي موسى، رفضاً لدفع الضرائب، فكان إخضاعه آخر التحدّيات التي تقف في وجه إنشاء سلطة مركزيّة. لكنّ ثمن ذلك كان الحسم في أمر التعويل على البريطانيّين. ذاك أن القوى الداخليّة التي ينهض عليها مشروع بناء دولة أضعف كثيراً من أن تنفّذ هذه المهمّة الصعبة.

بيد أن الوجه الآخر للعمليّة، كما فهمها عبد الله، أن هذا البلد الجديد الهائج ضدّ فكرة السلطة المركزيّة، المشدود إلى حريّة بدائيّة في فوضويّتها، لا يُحكم إلاّ بالتوافق، حيث أصدر، مثلاً، في آذار/ مارس 1924 عفواً عامّاً عن سائر متمرّدي العدوان.

قبيل ذلك، وعلى أثر زيارة قام بها إلى لندن، اعترفت الحكومة البريطانيّة في أيّار 1923

---

1 المرجع نفسه، ص 106.

بحكومة الأردن المستقلّة، واحتراماً لأبيه الحسين الذي كان لا يزال حيّاً ويعتبر الأردن جزءاً من مملكته العربيّة النظريّة، لم يعمل عبد الله على توضيح طبيعة الاستقلال كما لم ينصّب نفسه ملكاً. هكذا جاءت التسوية مع البريطانيّين بإعلانه أميراً على "منطقة" شرق الأردن.

صحيح أنّ توتّراً محدوداً عاد ليطرأ على العلاقة بالبريطانيّين تحت ضغط فرنسيّ، مع تأمين اللجوء للزعيم الدرزيّ السوريّ سلطان الأطرش ورجاله بعد تمرّدهم في أواسط العشرينات، حيث حال عبد الله دون اعتقاله. لكنّ نفوذ القوميّين العرب من أعضاء "حزب الاستقلال" بدأ بالانحسار الفعليّ في 1926، حيث أُبعدت عن الجيش، ذي القيادة البريطانيّة، العناصر غير الشرق أردنيّة، كما لم يعد شرق الأردن "وطن العرب جميعاً". وهذا الإنجاز ربّما كان اللبنة الأولى في بناء وطن ودولة. لكنّ المفارقة ذات الدلالة أنّ هذا الإنجاز نفسه كان نقطة اتّفاق ضمنيّ بين البريطانيّين والشرق أردنيّين المتعلّمين والقوميّين ممّن وجدوا في أنفسهم الجدارة لتسلّم المناصب والوظائف العليا في دولة أدانوها وشجبوها. هكذا لم تمنعهم قوميّتهم العربيّة من الاعتراض على تسليم الوظائف العامّة للعرب من غير الأردنيّين، والمطالبة بأن يترك "الأجانب" شرق الأردن للشرق أردنيّين.

آنذاك شرعت الحياة السياسيّة تتأثّث، فتشكّل أول حزب سياسيّ هو "حزب الشعب"، ثم أُعلن دستور مهّد لقيام برلمان ذي مهمّة استشاريّة. وفي النهاية تمكّن عبد الله من إرساء دولة أبويّة معنيّة بإرضاء البدو لفصلهم عن القوميّين، بقدر ما هي معنيّة بإشعار القوميّين بفوائد الانتماء إلى مكان بعينه، في معزل عن خرافاتهم الاندماجيّة التي تجافي مصالحهم هم أنفسهم. وهذه الأبويّة إنّما نجحت في أن لا تكون قمعيّة بالمعنى الذي ما لبثنا أن شهدناه في الدول التي حكمها العسكر، إلاّ أنّها ظلّت في أنظار القوميّين عاراً ينبغي التنصّل منه بسبب الخطيئة البريطانيّة الأولى. و لم تأت السنوات اللاحقة إلاّ بمزيد من الزيت الذي صبّه الجوار على تركيبة سياسيّة أردنيّة لم تبرأ من عناصر التخلّف والتبعيّة، إلا أنّها ظلّت أكثر رحابة من جوارها السياسيّ ومن مجتمعها في وقت واحد.

الفصل الثالث

من شهر العسل إلى فلسطين

منذ الحملة النابليونيّة على مصر أواخر القرن الثامن عشر، شرعت تظهر بدايات متواضعة جدّاً لما سمّاه ألبرت حوراني، بشيء من المبالغة، "الحقبة الليبراليّة"[1].

وهي حقبة انتهت، بحسب حوراني نفسه، مع نهاية الثلاثينات، بيد أنّها كانت قد بلغت ذروتها أواخر القرن التاسع عشر، مع عهد الخديوي إسماعيل، كما تواصل مدّها حتّى ثورة 1919 المصريّة والسنوات القليلة التي أعقبتها حين بدأ الانحسار.

فقد ظلّ في الإمكان، على ما دلّت تجربة حزب الوفد المصريّ[2] الذي أسّسه سعد زغلول وبعض الأعيان ممّن قادوا ثورة 1919، وبدا أقرب ما يكون إلى صيغة مصريّة عن حزب المؤتمر الهنديّ، أن يقدّم ذاك الحزب نفسه بوصفه يضمّ الأمّة كلّها ويمثّلها، وأن يجمع بين النضال الاستقلاليّ والدفاع عن الدستور والحياة الديموقراطيّة. وفي المناخ نفسه وُضع في 1923 دستور لمصر يستوحي الدستور البلجيكيّ ويحاول تكييفه على الواقع المصريّ. وما بين عهد إسماعيل وتلك الفترة، كانت قد شرعت تتبلور ملامح وطنيّة مصريّة بالمعنى الحديث للكلمة شارك في إنتاجها، إلى جانب الرموز المسلمة، بعض أبناء الأقليّات كالمثقّف والمسرحيّ اليهوديّ يعقوب صنّوع، الملقّب بـ"أبو نظّارة"[3]. وكانت الحركة النسويّة الجنينيّة تخطو خطواتها الأولى مناديةً بنزع الحجاب ومطالبةً

1 راجع: Albert Hourani, *Arabic Thought in the Liberal Age 1798-1939*, Oxford, 1970.

2 راجع: Marius Deeb, *Party politics in Egypt: the wafd and its Rivals 1919-39*, Ithaca Press, 1979, p. 181.

3 انظر: عن يعقوب صنّوع الذي اعتُبر مؤسّس المسرح المصريّ Irene L. Gendzier, *The Practical Visions of Ya'qub Sanu'*, Harvard Middle Eastern Monograph Series, 1966.

بإشراك المرأة في الحياة العامّة للمجتمع المصريّ.

وفي هذه الغضون كانت قد نشأت مؤسّسات تعليميّة تنتج الكوادر الحديثة كجامعة القاهرة في 1908 التي توسّعت وغدت جامعة وطنيّة عامّة في 1925. وقد خصّصت جامعة القاهرة قسماً للفتيات درست فيه نسويّات لاحقات كهدى الشعراوي[1]. ومنذ أواخر القرن التاسع عشر كان الكاتب قاسم أمين قد بدأ يدعو إلى سفور المرأة. كذلك ولدت في 1927 السينما المصريّة التي لعبت دوراً بارزاً في وصل بعض المصريّين والعرب بالعالم الخارجيّ وفي توسيع مخيّلاتهم وإدراكاتهم.

لقد كان "الوفد" بطل تلك المرحلة. ولتقدير دوره يكفي التذكير بأنه غيّر الوجه الضدّيّ الذي طغى على الوطنيّة المصريّة، ولا سيّما منذ 1906 حين انفجرت حادثتا العقبة ودنشاواي: في الأولى، وقفت النخبة ذات العواطف الإسلاميّة إلى جانب السلطنة العثمانيّة ضدّ مصر في عمليّة ترسيم الحدود في سيناء بسبب تماهي مصر، في نظر تلك النخبة، مع السياسة البريطانيّة. وفي الثانية، اصطدم جنود بريطانيّون بقرويّين مصريّين وصدرت أحكام إعدام بالغة القسوة بحقّ الفلاّحين، ما زاد في غضب الوطنيّة الإسلاميّة في مصر. ثم اتّخذت الموجة الثانية لتلك الوطنيّة شكل الصدام مع الأقباط خلال 1910-1911، وهو ما ترافق مع اغتيال أبرز سياسيّيهم، بطرس غالي، من قبل متعصّب اتّهمه بالعمالة للبريطانيّين، بعد حملة من التحريض عليهم أطلقتها النخبة الوطنيّة يومها.

على أيّة حال، فالرموز الجدد للوطنيّة ممن تجمّعوا لاحقاً في "الوفد" حلّوا محلّ "الحزب الوطنيّ" ورموزه الذين كانوا قد طوّروا الوطنيّة الضدّيّة وبلوروا عناصرها. فالوفديّون، في المقابل، إنّما عبّروا عن صعود جيل جديد "يملك درجة من الخبرة في الإدارة الحديثة مع خلفيّة تعليميّة أوروبيّة، وكانوا معنيّين أساساً بالانعتاق الاجتماعيّ والسياسيّ لمصر بوصفها دولة – أمّة"[2].

وهذه الوجهة كان لها ما يوازيها، بقدر من التفاوت، في بعض العالم الإسلاميّ. فتركيا كانت قد ألغت في 1924 الخلافة الإسلاميّة، بعدما ألغت السلطنة، وهو الحدث الضخم الذي اهتزّ له العالم الإسلاميّ بأسره. ذاك أنّ مسألة الحكم في الفكر الإسلاميّ

1 فرضت المعارضة الدينيّة إغلاق هذا القسم لكنْ أعيد فتحه، في ظل معركة معها، في 1929.

2 P. J. Vatikiotis, *The History of Modern Egypt*, 4th edition, Johns Hopkins, 1991, p. 205.

التقليديّ تعتبر الخلافة "منصباً شرعيّاً ضروريّاً لحفظ الأمّة واستمرارها، وهي منصب يجمع بين السلطتين الدينيّة والسياسيّة، ووجودُه واجب شرعاً حتّى وإن كان الخليفة مستبدّاً غير عامل بأحكام القرآن أو الشريعة"[1]. وفي إيران أمسك رضا بهلوي عام 1925 بمقاليد السلطة، فشرع في تحديث وعلمنة السياسة، فارضاً سيطرة الدولة المركزيّة على زعامات العشائر والمناطق والإثنيّات. حتّى أفغانستان، أكثر بلدان العالم الإسلاميّ غرقاً في التخلّف، شهدت بين 1919 و1929 تجربة ملكِها أمان الله الذي كانت له محاولته غير الموفّقة في النهاية من أجل تحديثها.

لكنّ الحاسم في هذه الوجهة، في الشرق الأوسط العربيّ، كان أثر الحضور المباشر للكولونياليّة، الذي كان هو الحاضن والراعي لعمليّات تقليد الغرب المعزولة في المدن، التي تقف الأكثريّات الكبرى من الفلاّحين خارجها. ولئن قوّت هذه الوجهة الطابع النخبويّ والسلطويّ لتلك العمليّات، ووسمتها بقدر من البرّانيّة، بقي أنّها شكّلت الخيار الوحيد المتوافر في ظلّ الانكفاء الشعبيّ عنها.

وربّما عثرنا على المرآة الأدقّ للتحوّلات تلك، على مستوى النُخب، في الأفكار الدينيّة الإصلاحيّة التي عبّر عنها شيخ أزهريّ كبير هو محمّد عبده. فآراؤه كانت لا تزال مسموعة الصوت وذات تأثير في أجواء المتعلّمين، وخصوصاً في مصر. وكان من اللافت أنّ هذا النفوذ لم يحل دونه إنشاء عبده صلة وطيدة باللورد كرومر، حاكم مصر البريطانيّ، واتّخاذه موقفاً نقديّاً بالغ التشدّد لأحمد عرابي وثورته.

فمع محمّد عبده والإصلاحيّين، كان السؤال المستولي على ذهن النخبة: لماذا تقدّم الغرب وتراجع الشرق وعالم المسلمين؟، وكان الطموح السائد في هذه الأوساط أن تغدو مجتمعاتنا مثل مجتمعات الغرب الحديثة. وقد ظهر عدد من تلاميذ محمّد عبده، ربّما كان أبرزهم أحمد لطفي السيّد الذي اعتبر أنّ محاربة الاستبداد، لا محاربة الاستعمار، تأتي أوّلاً، وأنّ الاستعمار نتاج ضعف المصريّين لا سببه. لا بل ظهرت في هذه البيئة محاولات جريئة غالباً ما تُذكر منها اثنتان:

ففي 1925 نُشر كتاب الشيخ علي عبد الرازق "**الإسلام وأصول الحكم**" الذي عالج مسألة الدين والدولة، واعتبر بصراحة ووضوح أن لا دولة في الإسلام، ما أغضب القصر الملكيّ

1 عبد الرحيم بوهاها، **الإسلام الحركيّ**، رابطة العقلانيين العرب ودار الطليعة، بيروت، 2006، ص 36.

والمؤسسة الدينيّة. فأسئلة عبد الرازق الحارقة عن ضرورة الخلافة وعن وجود نظام إسلاميّ للحكم، ثمّ إجاباته التي ارتكزت على أن محمّد لم يكن إلا نبيّاً يدعو إلى الحقّ، لم يُرسَل من أجل سلطة ولا مارس سلطة، هذه جميعاً مسّت المحرّم مسّاً عنيفاً. وتبيّن في المعركة التي خيضت ضدّه حجم الإصرار على إبقاء الاسلام مرجعاً يهيمن على الحياة الزمنيّة[1].

وقد حُرّم الكتاب وفُصل عبد الرازق من وظيفته. والأهمّ ربّما أنه لم يلقَ أيّ دعم من زعيم "الوفد" سعد زغلول الذي يُفترض أن أفكاراً كثيرة جمعته به، فضلاً عن تتلمُذ الاثنين على الشيخ محمّد عبده. وهذه كانت إشارة مبكرة ليس فقط إلى أن "الليبراليّة" ضعيفة الأنياب، بل أيضاً إلى أن كبار الليبراليّين لا يجرؤون على تحدّي الدين والإجماع كمقدّسين مطلقين. إلاّ أنّها كانت إشارة مبكرة أيضاً، وهذا الأهمّ، إلى أنّ تلك الهموم والطروحات الجديدة محصورة الرقعة وغير شعبيّة على الإطلاق.

لكنْ بعد عام واحد صدر كتاب آخر، ليس لشيخ هذه المرّة، بل لطه حسين، الكاتب المتأثّر بالثقافة الفرنسيّة وبالاستشراق. والكتاب الجديد حمل عنوان "**في الشعر الجاهليّ**"، فأدّى إلى تكفير حسين الذي اعتبر شعر ما قبل الإسلام منحولاً وُضع في ما بعد الإسلام. وكان هذا، فضلاً عمّا اعتُبر إساءات أخرى، تشكيكاً ضخماً بالرواية القرآنيّة للتاريخ، بالاعتماد على أعمال مستشرقين غربيّين.

وبالاستفادة من التحولات "الليبراليّة" ظهرت كتب تتبع، إلى هذا الحدّ أو ذاك، المناهج النقديّة والعقلانيّة في النظر إلى الإسلام ونبيّه، للمصريّين محمد حسين هيكل وأحمد أمين والعراقيّ معروف الرصافي، بينما استمر المثقّفون المسيحيّون، الذين سبق أن لجأوا إلى مصر البريطانيّة هرباً من السلطنة العثمانيّة، كشبلي شميّل وفرح أنطون، في نشر أفكار تنويريّة. بيد أنّ ما حصل لطه حسين كان أخطر ممّا عرض لعبد الرازق وأكثر كشفاً عن الضعف البنيويّ المقيم في "الحقبة الليبراليّة".

فحسين كان كذلك عضواً في البرلمان. إلاّ أن "حزب الوفد"، الذي يقدّم نفسه حزب الوطنيّة الليبراليّة، كان من طالب بمنع الكتاب ومصادرته ومنع صاحبه من ممارسة التدريس جملةً وتفصيلاً. وفي محاولتهم اللحاق بموقف الأزهر الذي طلب من طه حسين التوبة،

1 راجع: علي عبد الرازق، **الإسلام وأصول الحكم**، بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1978.

ذهب وفديّون إلى حدّ المطالبة بإغلاق الجامعة المصريّة نفسها لأنّ حسين عميد كليّة الآداب فيها. وتحت ضغط حملة متواصلة عليه، اعتذر الكاتب وأعاد إصدار كتابه معدّلاً بعنوان **في الأدب الجاهليّ**[1].

وهذه كانت تجربة أخرى تدلّ على الحدود البالغة الضيق للشجاعة التي كان يمكن أن تبلغها البُنى الحديثة، كالأحزاب والجامعات وعالم النشر، فضلاً عن الأفكار والسياسات الليبراليّة، حيال المؤسّسة والحساسيّات الدينيّة الشعبيّة.

وسريعاً ما بدأ الجمع بين الاستقلاليّة والدستوريّة والإصلاح الدينيّ يغدو مستحيلاً. فتلميذ محمّد عبده الأبرز، الشيخ رشيد رضا، انعطف إلى إسلام سلفيّ متشدّد. وفي 1928 أنشأ حسن البنّا، أحد تلامذة رضا، "جماعة الإخوان المسلمين" التي لعبت لاحقاً أحد أهمّ الأدوار في الانقلاب على قيم الحداثة والتنوير.

ولم يكن الشعور بالحصار و"تآمر الغرب على المسلمين" بعيداً عن تعطيل الإصلاح الدينيّ وحركة النقد الذاتيّ. فليس من غير دلالة، مثلاً، أن جماعة الإخوان المسلمين تأسّست في مدينة الإسماعيليّة التي كانت، في وقت واحد، مركز القيادة العسكريّة البريطانيّة وجهود التبشير المسيحيّ. وقد اعتبر الإخوان أن سكّان العالم الإسلاميّ ينبغي أن يمارسوا القطع مع الغرب، بثقافته ونظريّته السياسيّة في الدولة – الأمّة وفي النزعة الدستوريّة، وأن ما هو جيّد في الغرب، أي التقدّم التقنيّ، هو وحده ما يمكن أخذه منه، وذلك لسبب بسيط: أن التقدّم هذا هو في الأصل من صنع المسلمين وقد أخذه الغرب منهم. وهكذا فحين يعاود المسلمون استيراده يكون الأمر "بضاعتنا وقد رُدّت إلينا".

لكنّ نشأة الإخوان في مصر كانت المنعطف النوعيّ والمؤدلج في وضع الإسلام وجهاً لوجه أمام الحداثة. وكانت غلبة التسييس الإيديولوجيّ على الدينيّ البحت ظاهرة في سيرة المؤسّس حسن البنّا الذي لم يتلقّ تعليماً دينيّاً بالمعنى الفنّيّ للكلمة، لكنّه بدا مكتفياً بوعي إسلاميّ بسيط حيث، كما كان يقول، "أبي الإسلام لا أبا لي سواه"[2]. فجماعة الإخوان عارضت الوطنيّة باسم الإسلام، ورفعت شعار "القرآن دستورنا"، بما يعلن رفضها للدستور. وكان لهذا التطوّر تأثيراته الواضحة على متانة النسيج الوطنيّ

1 انظر: طه حسين، **في الأدب الجاهلي**، دار المعارف، القاهرة، ط 1977، 12.

2 عن: إسحاق موسى الحسيني، **الإخوان المسلمون – كبرى الحركات الإسلامية الحديثة**، دار بيروت للطباعة والنشر، ط2، 1955، ص 53.

المصريّ: ففي 1934 ولأوّل مرّة، اعتُمدت في مصر معايير إسلاميّة صارمة تحدّ من إقامة الكنائس وتضعف العلاقة بين مسلمي مصر ومسيحيّيها. وغنيّ عن القول أنّ سهولة تفسير الإسلام على أنه "دين ودولة" عملت دوماً حجّةً، معلنة أو ضمنيّة، ضدّ كلّ محاولة للتحديث.

والحال أنّ إلغاء الخلافة الإسلاميّة فتح الباب واسعاً لأسلمة صريحة للسياسات التي تعارض، على النطاقين الوطنيّ والإقليميّ، التحديث الأتاتوركيّ. ففي 1926 أُسّس "مؤتمر العالم الإسلاميّ" وعُقدت دورته الأولى في مكّة، العاصمة الروحيّة للمسلمين، بدعوة ملك السعودية عبد العزيز آل سعود، ليكون منبراً للتفكير في شؤون المسلمين ووضع تصوّرات وخطط عالميّة لمعالجتها. وفي 1931 عقد "مؤتمر العالم الإسلاميّ" دورته الثانية في القدس، بدعوة من مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني. وفي الدورة هذه انعقد قران الإسلام والقضيّة الفلسطينيّة بوصفها تعني يومذاك الدعوة إلى وقف الهجرة اليهوديّة. وعلى هذا النحو التقى رافدان ضدّيّان قويّان من روافد العمل العابر لحدود الدول الوطنيّة، الإسلام وفلسطين، وهو ما لم تتوقّف آثاره عن الفعل منذ ذلك الحين[1].

في هذا المناخ، وتحت تأثير بعيد للفظيّة اللينينيّة السوفياتيّة وقد عُطفت على الإسلام النضاليّ، بدأ يتغيّر معنى "الوطنيّة"، من ولاء للوطن يمكن تحميله مضامين وقيماً إيجابيّة، إلى "مناهضة للغرب" أو "للإمبرياليّة" هي تعريفاً مناهضة ضدّيّةٌ بحتة. وبدل "تحيا مصر"، أو أيّ من بلدان الشرق الأوسط العربيّ، أصبح الشعار الشامل والمستوعب لكلّ شعار آخر "فليسقط الاستعمار".

واقع الأمر أن "العصر الليبراليّ"، أو "النهضة" في تسمية أخرى تقلّد الرينيسانس الأوروبيّ، عانت من تشوّه خطير عانته تجارب مختلفة في "العالم الثالث": ذاك أن همّها الرئيس لم يكن كسب التقدّم لذاته، بل من أجل امتلاك سرّ تفوّق الغرب بهدف استعماله ضدّه والتفوّق، من ثمّ، عليه. فـ"النهضة"، تالياً، وبسبب هجاسها بالغرب وبالضدّيّة حياله، لم تعرف الانشغال الجدّيّ بالعمليّة الدستوريّة وبمناقشات الحقّ والعدل والسعادة وحرّيّات الفرد وواجباته وحقوقه مما عجّ به الفكر السياسيّ الإنكليزيّ مثلاً. وكان لطغيان

1 انظر كعيّنة عن ذاك التفكير: William Cleveland, *Islam against the West: Shakib Arslan and the campaign for Islamic nationalism*, Al Saqi Books, 1985.

هذا الهمّ أن أضعف المناعة حيال الهجمة اللاحقة لموجة العداء للحداثة والتنوير.

وهذا ما اتّخذ أوضح تعابيره في التهليل الذي واجه به مثقّفو المنطقة الانتصار اليابانيّ على روسيا في 1904–1905[1] بوصف الروس أوروبيّين، فيما اليابان آسيويّون أقحاح امتلكوا "سرّ القوّة" لإنزال الهزيمة بطرف غالباً ما تحدّى السلطنة العثمانيّة وهزمها. بالطبع، لم يهتمّ المثقفون العرب بمقارنة أنفسهم باليابان، وإن عبّروا عن الشوق إلى تقليد انتصارها، ولا جرت مقارنة بالهند أو بالصين، وطبعاً كانت أفريقيا مستبعدة تماماً، وهذا علماً بإمكان العثور على أوجه أكبر للتشابه مع هذه الدوائر الثقافيّة ممّا مع الغرب. فهاجس الأخير والعمل على صدّه هو وحده ما استولى عليهم، ليتعاظم إلى أبعد الحدود مع الحرب العالميّة الأولى والانتدابات التي حملت الأوروبيّين إلى البلدان الإسلاميّة.

حتّى السيّدة التي تُعتبر النسويّة العربيّة الأولى، المصريّة هدى الشعراوي، علّقت على حضورها مؤتمراً دوليّاً عُقد في 1923 في روما بأنّ الحضور ليس لهدف "طلب إلغاء تعدّد الزوجات أو تعديل نظام الخطبة أو تضييق دائرة الطلاق على الرجال"، بل إنّ لحضور المؤتمر أغراضاً أخرى، أوّلها "ظهور المرأة المصريّة بحقيقتها الثابتة أمام المرأة الغربيّة التي تجهل عنها كلّ شيء، أو تعرف عنها معلومات مشوّهة قرأتها في كتب ذوي الأغراض الاستعماريّة... وبيان أن المرأة المصريّة الحديثة تكاد تساوي أختها الغربيّة في مدنيّتها وأن الدين الاسلاميّ منحها من الحقوق ما تودّ المرأة الغربيّة لو تناله"[2].

من ناحية ثانية شرعت تتجمّع، في هذه المرحلة، العلامات المقلقة على الأزمة الاقتصاديّة العالميّة والصعود الفاشيّ في أوروبا. فإذا كان الفاشيّون الإيطاليّون قد وصلوا عام 1922 إلى الحكم، ففي 1933 بلغت هذه العمليّة ذروتها مع وصول النازيّين في ألمانيا. وهذه العوامل سريعاً ما وجدت من يستوردها ويعبّر عنها في بلدان المنطقة كلّها، حيث ظهرت في مصر والعراق وسوريّا ولبنان تنظيمات شبابيّة متطرّفة متأثّرة بالنموذج الفاشيّ، كـ"مصر الفتاة"، و"الحزب السوريّ القوميّ" في لبنان وسوريّا، وغيرهما.

لكنّ الانتكاسة لم تمرّ بلا ردّ على المستوى الثقافيّ. ومرّة أخرى كان طه حسين في طليعة الذين تصدّوا فأصدر، في 1938، كتابه "**مستقبل الثقافة في مصر**"، وكان ذلك بعد

1 انظر: Hisham Sharabi, *Arab Intellectuals and the West: The Formative Years, 1875-1914*, Baltimore, 1970, chap. 8.

2 **مذكّرات هدى الشعراوي**، دار المدى للثقافة والنشر، 2003، ص 221–220.

عامين على توقيع المعاهدة البريطانيّة المصريّة التي أنهت الاحتلال، أقلّه رسميّاً. وكان وراء الكتاب محاولة لإعطاء مضمون ومعنى للاستقلال الوليد، إذ الاستقلال وحده لا يكفي، والمطلوب الاكتراث بنوعيّة الحياة الوطنيّة وبفلسفة المجتمع والتاريخ. وقد اعتبر حسين، بشيء من التبسيط والتنميط المألوف في ذاك الزمن، حيث ساد بين المثقّفين التأثّر بالاتّجاهات التطوّريّة وبأفكار أوغست كونت وأرنست رينان وإميل دوركهايم، أنّ مصر قطعة من أوروبا، وأنّ ثمّة وحدة في العقل والفطرة وشراكة في ميراث متوسّطيّ تجمع المصريّين بالأوروبيّين. والواضح أنّ هذا الردّ وجد ما يرتكز عليه في توقيع معاهدة 1936 بين مصر ودولة الاحتلال البريطانيّة التي أعلنت الشروع في إلغاء الامتيازات للأجانب، كما تحدّثت عن الدستور والاستقلال.

وبقدر ما كان الكتاب ردّاً، فهو كان محاولة تأسيس لمضمون لا يكون الاستقلال من دونه استقلالاً. وبالمعنى هذا اكتسب التعليم عند حسين دور الشرط الشارط لدخول المعاصرة مع الدعوة، التي لا تخفي تأثّرها بالتجربة الفرنسيّة، إلى توحيد مناهج التعليم تعزيزاً للمواطنيّة.

لقد حسم طه حسين في أن أوروبا متفوّقة، بلغت أعلى مراحل التطوّر المعروف، وأنّ الإنسان لا يكون عصريّاً ما لم ينتم إلى أمّة، فيما الأمّة يجب أن تكون ديموقراطيّة ذات حكومة مسؤولة أمام مجلس نيابيّ منتخب. لكنّ مصر، وهي الأمّة التي أكّد عليها طه حسين، إنّما تخلّفت عن أوروبا في التمدّن بسبب السيطرة العثمانيّة وما أنزلته من خراب بمدنيّتها[1].

غير أن الردّ الثقافيّ عشية الحرب العالميّة الثانية كان محكوماً بأن يبقى ضيّق النطاق محصوراً في بيئة تزداد عزلة. فالمطامح الاستقلاليّة الواسعة التأييد التي رفعها سياسيّون مدينيّون شعبويّون كانت تتغذّى على استقطاب دوليّ حادّ من دون أن ينقطع تأثّرها المتفاوت باللغة والدعاوة الفاشيّة. ومن المعروف أنّ الظروف التاريخيّة التي حالت دون نشوء استعمار ألمانيّ أو إيطاليّ في العالم الإسلاميّ زادت درجة التعاطف مع هذين البلدين القوميّين.

بطبيعة الحال، كان الإسلام مؤهّلاً لخدمة هذه الميول. فتحت وطأة الخوف من "حصار

1 راجع طه حسين، **مستقبل الثقافة في مصر**، مطبعة المعارف ومكتبتها بمصر، 1938.

دائم" يفرضه الاستعمار، ومن مؤامرة لا يكفّ عن حبكها، استحال تعريضه للإصلاح الدينيّ، على ما عرفت المسيحيّة على أيدي لوثر وكالفن، وتوقّف ما كان بدأه بخجل محمّد عبده على يد رشيد رضا ثمّ الإخوان المسلمين. فمَن يظنّ أنه عرضة للمؤامرة وللغزو والإخضاع، لا يُقدم على تغيير ذاته ولا ينخرط في معركة إصلاح داخليّ يتوهّم أنها تشقّ الصفّ الواحد وتسهّل على العدوّ طريقه إلى الاختراق. وعلى هذا النحو جُمع داخل سلوك واحد بين إسلام بالغ التوحيد لفظيّاً وبين تطلّع قوميّ هو صياغة موسّعة لنظام القرابة ورابطة الأخوّة والدم.

في المقابل، فإن السياسيّين الذين فرزتهم تلك المرحلة، وكان المعوّل عليهم أن يقودوا عمليّات الانتقال إلى الحداثة والاستقلال، اتّسم معظمهم بقدر من الفساد عرقل النموّ الاقتصاديّ كما زاد في تشويه صورة "الغرب" الذي يرعى التجارب الحديثة ويرعاهم تالياً. فأكثرهم ملاّكو أراضٍ متغيّبون يعيشون في المدن حياة مترفة ومتبطّلة من عائدات أراضيهم، ثمّ ممّا توفّره لهم خدمات الإدارات الجديدة وتلزيماتها، تاركين فلاّحيهم غارقين في جهلهم وأميّتهم وبُعدهم عن كلّ انتظام وإدراك سياسيّين.

ولّما كان العصر الذهبيّ للاستعمار تلك الفترة الفاصلة بين حربين عالميّتين، فإن الضرورات العسكريّة، وخصوصاً إبّان الحرب العالميّة الثانية، خفّفت من الطابع الدستوريّ للتجارب التي كانت تبنيها بريطانيا وفرنسا في الشرق الأوسط العربيّ. هكذا بدا، على الدوام، أنّ الغربيّين يقولون شيئاً عن الحريّة ويفعلون شيئاً آخر يقود إلى تعطيلها حين تخدم مصالح خصومهم الألمان والإيطاليّين، مما ضاعف إحساس العرب والمسلمين بوجود مؤامرة خبيثة، وهو ما يمنع التفكير في أيّ إصلاح. هكذا انتهى شهر العسل الذي كان قصيراً جدّاً.

وقد قضى سوء حظّ المنطقة بأن تتفجّر فيها القضيّة التي زادت في تقصير شهر العسل مع الغرب وأفكاره. فحتّى العشرينات لم تكن الهجرات اليهوديّة إلى فلسطين ضخمة، ولا كان تناول العرب لها يتّخذ الطابع الدراميّ الذي اتّخذه لاحقاً. وهناك كثيرون من الزعماء وقادة الرأي العرب، وبعضهم راديكاليّون بطريقتهم، ممّن حاولوا التوصّل إلى تسوية ما مع الوجود اليهوديّ في فلسطين. في عداد هؤلاء كان ملك سوريّا، ولاحقاً ملك العراق، فيصل الأوّل، والرئيس اللاحق لحكومة لبنان رياض الصلح، والشيخ رشيد

رضا، والزعيم السوريّ إحسان الجابري، والأريستوقراطيّ اللبنانيّ المتحمّس لعموم القضايا الإسلاميّة شكيب أرسلان. وفي 1919 أمكن لفيصل أن يعقد مع الزعيم الصهيونيّ حاييم وايزمن اتّفاقاً مكتوباً يقضي بالموافقة العربيّة على "وعد بلفور" شرط الحصول على دولة مستقلّة في المشرق العربيّ.

وفي 1914 كان من الممكن أن تظهر أصوات فلسطينيّة كصوت مفتي يافا الشيخ توفيق الدجّاني ورئيس بلديّة القدس حسين سليم الحسينيّ اللذين استبعدا فكرة وجود خطر صهيونيّ أصلاً[1].

وظهر أيضاً مثقّفون بارزون يتحدّثون بهدوء عن الصهيونيّة ويناقشون مشروعها ولا يمانع بعضهم في اعتبارها نموذجاً محتملاً للتقدّم، كالسوريّ محمد كُرد علي وكاللبنانيّين جرجي زيدان وشبلي شميّل[2]. وفي 1925 حضر أحمد لطفي السيّد من مصر كما حضر عرب آخرون حفلَ افتتاح الجامعة العبريّة في القدس، فيما باع بعض كبار الملاّكين الزراعيّين اللبنانيّين والسوريّين ممّن ينتمون إلى علِيَة القوم في بلديهم، أراضي لمستثمرين يهود.

وراء ذلك كانت تقف حقيقة مزدوجة وفي الوقت نفسه متناقضة داخليّاً: فمن جهة، كانت الحياة الاجتماعيّة في الزمن العثمانيّ لا تقيم وزناً للأرض والحدود والأوطان، فيما الأقليّات أو الجماعات التي تفد إلى أراضي السلطنة تنضوي في النظام العثمانيّ الذي يسلّم بالموقع القياديّ للإسلام السنّيّ وأتباعه. ومن جهة أخرى، كان الأفراد المستنيرون والمتعلّمون لا يجدون ما يزعجهم في هذه الوفادة لجماعات قادمة من الغرب، وكثيراً ما كانوا يرتاحون إليها بوصفها حاملة للتقدّم.

ولئن كان الشطر الآسيويّ من الشرق الأوسط العربيّ يفتقر كلّه إلى "الأمّة"، كفكرة وكواقع، فهذا النقص إنّما بلغ ذروته في فلسطين. فحتّى منتصف القرن التاسع عشر ظلّ سكّان الوحدات الإداريّة التي تتشكّل منها، والمعروفة بالسناجق، تصغر أو تكبر، وقد تضمّ أجزاءً مما بات لاحقاً سوريّا ولبنان، كما قد تنضمّ إليها. أهمّ من هذا، أن سكّان تلك السناجق، ما عدا أهل الجليل، كانوا مقسومين إلى معسكرين متصارعين دمويّاً، وفي صورة

1 خيريّة قاسميّة، **النشاط الصهيونيّ في المشرق العربيّ 1908-1918**، منظّمة التحرير الفلسطينيّة – مركز الأبحاث، 1973، هامش 212.

2 المرجع السابق، ص 76 و221 و230.

دائمة، هما القيسيّون واليمنيّون، وهو انقسام ذو جذور عميقة وبعيدة في تاريخ القبائل والعصبيّات العربيّة. وقد اتّخذ الانقسام أبعاداً أكبر حين أضيفت إليه تحالفات خارجيّة، كأنْ تتحالف، في نابلس مثلاً، عائلتا عبد الهادي ونمر، وهما يمنيّتان، مع مصر، فيما تندرج عائلة طوقان القيسيّة في تحالفات مضادّة[1].

وقد تمركز البدو في الهضاب الداخليّة، وتوسّعوا إلى الأرياف المجاورة، كما فرضوا مشيئتهم على العديد من القرى وعلى فلاّحيهم السلبيّين والمستنكفين عن الحياة العامّة، وكان الطرفان على قطيعة مع المدن التي سُمّي بعض أهلها "المصريّين". وهذه التسمية لا تخفي مدلولها الناجم عن التمرّدات ضدّ التمدّد المصريّ نحو فلسطين لجيش محمد علي مطالع القرن التاسع عشر. كذلك اصطبغت بعض النزاعات بلون طائفيّ وطبقيّ تبعاً لكون المسيحيّين معنيّين بها. وفي المقابل، كانت فلسطين المدينيّة والساحليّة محاصَرة وضيّقة، بما يحرمها قيادة التطوّر الاجتماعيّ للبلد.

ولم يقف التفتّت عند هذا الحدّ. فمدينة القدس وجوارها الريفيّ مثلاً كان من ملامح تاريخهما الحديث الانتفاضات المتواصلة على السلطة المركزيّة، أكانت عثمانيّة أم مصريّة، فيما تواصلت اعتداءات الفلاّحين على التجّار المسيحيّين واليهود[2]. وكان أعيان تلك المدينة ممّن تصدّت عائلاتهم للشأن العام، قساة بحق فلاّحيهم وبحقّ البدو المجاورين بقدر ما كانوا متمرّدين على السلطة وعلى كلّ تدخل للدولة في شؤونهم. أمّا دورهم البارز، فنتج أساساً من الطابع الدينيّ للمدينة ومن وجود "الحرم الشريف" فيها. وغالباً ما وقفت القدس وزعاماتها المسلمة ضدّ الإصلاحات العثمانيّة ولم تجذبهم المطالبة اللاحقة باللامركزيّة[3].

ووقعت فلسطين، بعد الحرب العالمية الأولى، في عهدة الانتداب البريطانيّ. لكنّ ما استمرّ يضغط على تطوّرها تلك القطيعة شبه الكاملة بين الأرياف والمدن. ولأنّ السياسيّين جاؤوا من الأخيرة، ظلّت هموم المجتمع الفلاحيّ غريبة عنهم، كما ظلّوا هم غرباء عنها،

1 انظر: Y. Porath, *The emergence of the Palestinian-Arab national movement 1918-1929*, Frank Cass,1974, , vol.1, p.7 & 15.

2 انظر مثلاً لا حصراً: Salim Tamari, *The City and its Rural hinterland*, in Salim Tamari (ed.), Jerusalem 1948, The Institute of Jerusalem Studies & Badil resource Center, 1999.

3 Y. Porath, vol.1, pp. 23-24.

الأمر الذي كان يعبّر عن نفسه لدى كلّ مواجهة كبرى تتطلّب تعبئة شعبيّة واسعة.

وربّما كان هذا التفتّت معطوفاً على تكوين وثقافة محافظين وراء تعامل النقّاد الفلسطينيّين مع الهجرة اليهوديّة بعد الحرب العالميّة الأولى بوصفها منحلّة أخلاقيّاً ومناهضة للدين والعائلة وشيوعيّة مخرّبة[1]، كتعابير رجعيّة ومتناقضة لخوف أهليّ مفهوم من الغرباء.

لقد فتح انهيار العالم العثمانيّ الباب لصراع راح يتّخذ أشكال العنف المباشر بين المسلمين واليهود في 1920، وخصوصاً في 1929. وكان المشترك في هذه الصدامات طابعها الدينيّ وخوف المسلمين على المقدّسات وأماكن العبادة. وعملت هذه التطوّرات على زيادة الانتساب إلى "جمعيّات الشبّان المسلمين"، التي سعت إلى الردّ على جمعيّات مسيحيّة مماثلة. ومع انعقاد الدورة الثانية لـ"مؤتمر العالم الإسلاميّ" في القدس، في كانون الأوّل (ديسمبر) 1931، أقيمت جلسة الافتتاح في المسجد الأقصى، وذلك للبحث في وسائل توفير الحماية للأماكن الإسلاميّة المقدّسة في فلسطين. لكنّ وظائف المؤتمر ما لبثت أن توسّعت. وكان الملاحظ فيه أنه ضمّ، فضلاً عن المندوبين العرب، رموزاً دينيّة من إيران والهند والصين وماليزيا وغيرها، كما كان "محطّة انطلقت منها لغة جديدة تقرن الاستعمار الغربيّ إلى الشيوعيّة، في معرض الاستعداء، وترى في الصهيونيّة ربيباً لكليهما"[2]. لكنّ العنصر الآخر الذي أضافته الثلاثينات جاعلاً الخوف الفلسطينيّ ذا مضمون أكثر واقعيّة وحقيقيّة تمثّل في تعاظم الهجرة اليهوديّة إلى فلسطين، في موازاة تصاعد اللاساميّة في أوروبا.

فقد قفز عدد المهاجرين السنويّ من 4075 شخصاً سنة 1931 إلى 30327 سنة 1933، ومن ثمّ إلى 42359 سنة 1934 و61854 سنة 1935. وبالنتيجة رفعت هذه الهجرات إجماليّ عدد يهود فلسطين ما بين 1930 و1935 من 164796 إلى 355157 يهوديّاً.

وكان ممّا ضاعف الراديكاليّة المؤدّية إلى عنف 1936-39 أنّ الهجرة اليهوديّة إنّما ترافقت مع تزايد بيع الأراضي لليهود، وقد تمّ معظم هذا البيع على الشاطئ الساحليّ وفي وادي جزريل ووادي الأردن. وعمليّات البيع تلك لم تتضاعف في الكمّيّة فقط، بل أيضاً تغيّرت

1 المرجع السابق، ص 62-58.

2 أحمد بيضون، **رياض الصلح في زمانه**، دار النهار للنشر، بيروت، 2011، ص 113.

طبيعتها ووظيفتها. فخلال العشرينات كانت الأراضي في معظمها تُشترى من ملاّكين كبار غير فلسطينيّين، أغلبهم لبنانيّون وسوريّون، وفي الثلاثينات صار البائعون في معظمهم من الملاّكين المحليّين، أراضيهم مأهولة بالسكّان الفلاّحين على عكس الملكيّات غير الفلسطينيّة[1]، ما يعني طرد أعداد من هؤلاء المقيمين عليها.

وبالتالي "لم يكن من الصدف أن تكون المراكز الرئيسيّة لتمرّد 1936–39 قريبة من المناطق الأساسيّة للاستيطان اليهوديّ"[2]. وبدورهم، لم يكن عرب فلسطين مهيّأين للتعامل مع هذا التحدّي بغير التعويل على الدين ونظام التضامن الدمويّ، فضلاً عن الشِّعر كأفضل الأدوات التعبيريّة في التعبئة[3].

لقد اتّسعت حركة انعقاد المؤتمرات الإسلاميّة، حيث يطغى حضور رجال الدين، في فلسطين أو في العالم الإسلاميّ ككلّ[4]. كذلك استفادت النزعة الراديكاليّة من هزيمتين نزلتا في 1934 بالخطّ المعتدل، إذ توفّي موسى كاظم الحسيني عامذاك، كما هُزم راغب النشاشيبي في معركته لرئاسة بلديّة القدس. وتولّى التبشيرَ بالعنف في القدس مؤيّدون للمفتي الحاجّ أمين الحسيني نظّموا أنفسهم في منظّمة "الجهاد المقدّس"، حيث الرمزيّة الدينيّة واضحة في اسم الحركة وفي التفافها حول رجل دين غاضب.

والحسيني كان، منذ دراسته في الأزهر بالقاهرة، قد تأثّر بالدعوة الإسلاميّة للشيخ المتزايد تزمّتاً رشيد رضا. كذلك تولّى الدعوة العنفيّة في منطقة طولكرم – قلقيلية شبّانٌ سمّوا أنفسهم "الشباب الثائر"، بينما تُرك الأمر في حيفا وجنوب غرب الجليل لقادة "جمعيّة الشبّان المسلمين" في حيفا، وعلى رأسهم الشيخ عزّ الدين القسّام. والقسّام كان رجل دين سوريّاً آمن بدور الإسلام في مكافحة الغرب والصهيونيّة، واجداً، بحسب أحد قادة العمل الوطنيّ الفلسطينيّ آنذاك، "في التوجيه الوطنيّ الدينيّ الذي تولّته جمعيّات

1 Y. Porath, Vol.2 1929-1939, pp.84-85.

2 المرجع السابق 297.

3 انظر مثلاً لا حصراً، يوميات أكرم زعيتر، الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة 1935–1939، مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة، 1980. وزعيتر كان آنذاك من قادة العمل الوطنيّ الفلسطينيّ.

4 يشير زعيتر إلى وجود "مؤتمر فلسطين لمسلمي الهند" في 1936، وأنّ هذا المؤتمر الذي ضمّ 24 عضواً، أصدر "تحذيراً لليهود يطلب منهم فيه أن يرتجعوا عن أن يكونوا صنائع للإنكليز ضدّ العرب، وأصدر بياناً إلى ملوك المسلمين يناشدهم فيه إغاثة فلسطين، وبياناً آخر يشكر فيه للمسيحيّين العرب صدق وطنيّتهم". المرجع السابق، ص 243.

الشبّان المسلمين في البلاد، ما ساعد على نشر مبادئه وتنفيذ سياسته"[1]. وكان معظم تابعيه من المهاجرين الريفيّين إلى حيفا الذين اقتُلعوا من أرضهم.

لكنْ في تشرين الثاني/ نوفمبر 1935، انكشف أمر منظّمة القسّام، وهي تعدّ قرابة ستين مقاتلاً، وبعد اشتباك مع البوليس قرب قرية يعبُد قُتل هو نفسه فيه. غير أنّ رفاقه الذين صاروا يُعرفون بـ"إخوان القسّام"، مضوا في عملهم، وكان لهم دور كبير في أحداث 39- 36.

بعد مقتل القسّام تولّى المتطوّعون العرب تلك المهمّة بقيادة اللبنانيّ والقوميّ العربيّ المتحمّس، والعامل في الجيش العراقي، فوزي القاوقجي. لكنّ التناقضات تفاقمت بين السوريّين والفلسطينيّين وبين القاوقجي والمفتي، كما اتّهم كلٌّ منهما الآخر بالعمالة للبريطانيّين[2].

وفي هذه الغضون، وبعد تردّد طويل، أعلنت بريطانيا في كانون الأوّل/ ديسمبر 1935 قرارها إقامة مجلس تشريعيّ في فلسطين. وبدت أكثريّة الأحزاب العربيّة مستعدّة للتفاوض من أجل تحسين شروطها، لكنْ كان هناك معارضون أقوياء لأيّة تسوية تأتي بأقلّ من استقلال كامل. وهؤلاء كانوا راديكاليّي "حزب الاستقلال". وكما هي العادة الغالبة، كُتب الفوز لوجهة النظر المتطرّفة وبدأ، في العام التالي، تحريض الشعب كي يُضرب إلى أن تتحقّق المطالب الوطنيّة. وبسرعة لافتة ظهرت شبكة لجان على مدى البلاد لقيادة حركة الإضراب، وما لبث أن ظهرت عصابات مسلّحة، كان لأبناء الريف فيها دور كبير. فهذه العصابات نُظّمت على أساس مناطقيّ، ومع أنّها كلّها كانت تعترف بالقيادة العليا لفوزي القاوقجي، فإنّها لم تتحوّل إلى وحدة عسكريّة ذات قيادة واضحة، كما استمرّت الحساسيّات المحلّيّة تلعب ضدّ القاوقجي[3].

ومع امتداد الإضراب واصطباغه بالعنف، شرعت الحكومات العربيّة تمارس الضغط على القوى الفلسطينيّة المعنيّة لوقفه، تمهيداً للتفاوض مع البريطانيّين، كما للحؤول دون سحقه

---

1 الدفاع عن حيفا وقضية فلسطين – مذكّرات رشيد الحاج إبراهيم 1953–1891، مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة، بيروت، 2005، ص 151. والقسّام من جبلة في سوريّا، بعد دراسته في الأزهر هيّأ نفسه لمقاومة الإيطاليّين حين احتلّوا ليبيا في 1911 من منطلق إيمانه بالوحدة الإسلاميّة، كما قاوم الفرنسيّين في بلده.

2 راجع: Y. Porath, Vol.2, pp. 190-193.

3 المرجع السابق، ص 244.

بالقوّة. لكنّ المسلّحين، الذين احتفظوا بسلاحهم لمواجهة جديدة، أعادوا تجديد العنف في ربيع 1937، حين سرت شائعات بأن لجنة بيل الملكيّة، التي شُكّلت للتحقيق في إضراب 1936 وشغبه، قد تقترح تقسيم فلسطين. وبالفعل حين نُشر هذا الاقتراح في تموز/ يوليو 1937، انطلقت المرحلة الثانية مما عُرف بالثورة. آنذاك باتت دمشق مقرّ هذا النشاط، ففيها راحت تُجمع الأموال والأسلحة للمقاتلين، كما صارت مقرّاً لهيئة تمّ تشكيلها، سُمّيت "اللجنة المركزيّة للجهاد"، وصار يُطلق "كثير من التشكيلات الجديدة أسماء أبطال العرب في مطلع الدعوة الإسلاميّة"[1]. وكان العنصر المحرّك في هذا النشاط السوريّ فخري البارودي، الشابّ الذي قاد الفرع الشبابيّ لحزب "الكتلة الوطنيّة" المعروف بـ"القمصان الحديديّة". أمّا ذروة النشاط السوريّ فتجسّدت في مؤتمر بلودان الشعبي، في أيلول/ سبتمبر 1937، الذي حضره أكثر من 400 شخصيّة من البلدان العربيّة. واستخدم المتمرّدون منطقة عجلون في الأردن، التي تحاذي كلّاً من سوريّا وفلسطين، والمعروفة بتقليد الرفض للسلطة المركزيّة، "ممرّاً للأسلحة والذخائر التي كانت تصل إلى فلسطين من سوريّا والعراق". وفي 1938 "التجأ الثوار الفلسطينيّون إلى هذه المنطقة التي أصبحت مركزاً لتدريبهم وانطلاقهم إلى فلسطين"[2].

لقد قام الفلاّحون أساساً بثورة 1936. وهم نجحوا، حتّى تشرين الأوّل/ أكتوبر 1938 في الصمود، لا بل في احتلال أجزاء كبرى من المناطق الجبليّة. لكنّ القوات البريطانيّة، وبمساعدة الهاغانا اليهوديّة، تمكّنت من السيطرة على الأوضاع، وكان ما سهّل هذا الانتصار البريطانيّ الانقسام الداخليّ للانتفاضة، وتالياً للمجتمع الفلسطينيّ، لا سيّما النزاع الحسينيّ – النشاشيبيّ، حيث المنافسون النشاشيبيّون للمفتي الحسيني هم قادة العائلات الأحدث عهداً في تولّي لقب الأفنديّة وفي التمتّع بامتيازاته.

وبدورها شهدت مواجهات 1936–1939 على مدى التفتّت في المجتمع الفلسطينيّ الذي اتّخذ شكل نشاط تمارسه العصابات ضدّ جماعات ريفيّة مستقرّة وأعمال ثأر ووشايات وتصفيات. ولأنّ الثوار استعملوا وسائل بالغة القسوة ضدّ السكّان المشكوك في وطنيّتهم، اتّجه هؤلاء بالتدريج إلى تشكيل قوّات مضادّة لهم هي "فصائل السلام"،

1 عبد الوهاب الكيّالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر، 1970، ص 239.
2 علي المحافظة، **العلاقات الأردنيّة – البريطانيّة**، دار النهار للنشر، بيروت، 1973، ص 29–28.

وتعاونوا بطوع إرادتهم مع القوات البريطانيّة لمكافحة المتمرّدين الذين ضاعفوا قسوتهم وضاعفوا عزلتهم عن أهل المدن والقرى على السواء، كما تدخّلوا في حياتهم وسلوكهم وطرق أكلهم وملبسهم[1].

وكانت مشاركة المدن طفيفة جدّاً في العمل الثوريّ، بينما لم تزد نسبة المسيحيّين في قيادة المتمرّدين على ١،٥ في المئة، علماً أن نسبتهم من السكّان كانت ٩ في المئة[2]. وفي مذكّرات وُضعت لاحقاً، كتب أحد قادة العمل الفلسطينيّ: "إنّي لأعترف بعجزي عن تدوين ما جرّته ثورة 1937–1939 على فلسطين من ويلات"، ليضيف: "سرعان ما انقلبت هذه الاغتيالات إلى حركة تطهير تناولت الصالح والطالح، والأمين والخائن، والمذنب والبريء، وكان ممّن أطاحتهم الثورة نفر من الوجهاء والشباب من الصعب إقناع الناس بخيانتهم (...) لذلك اندفع الناس وراء ثاراتهم ودمائهم مستعينين بالأقارب والأصدقاء وبالأعداء أيضاً، وعمّت البلاد موجات من السخط العام على الثورة والقائمين بها، وعلى الوطن وأهله، وعلى الاستقلال والحرّية ومغانمها. و لم تتناول موجات الاغتيالات وجهاء البلاد ومخاتير القرى فقط، بل تعدّتهم إلى نفر كريم من الشعب الواعي"[3].

وفي دراسته عن أحداث الثلاثينات، لاحظ بورات أن الانتفاضة حملت مكوّنات مهمّة لحركة احتجاج اجتماعيّ. فموقف المتمرّدين، وأغلبهم جاؤوا من الشرائح الاجتماعيّة الأدنى في القرى، تجاه سكّان المدن الأفضل حالاً، كان موقفاً عدائيّاً، لا بل هم كانوا عدائيّين تجاه صغار الأعيان الريفيّين أيضاً. بيد أنّهم لم يمثّلوا أيّة وجهة نظر اجتماعيّة محدّدة ولا كوّنوا تضامناً طبقيّاً، كما أن الحساسيّات المناطقيّة والشخصيّة بقيت قويّة بينهم. وقد تحوّلت حاجتهم إلى الموادّ الغذائيّة والعسكريّة إلى شكل وحيد لصلتهم بالسكّان[4].

لكنْ في تشرين الأوّل/ أكتوبر 1938، حينما قرّر البريطانيّون سحق الثورة بالقوّة، قرروا أيضاً منح العرب تنازلات سياسيّة مهمّة. فلاقتناعهم بأنّ مصالحهم في بلدان عربيّة، كمصر والسعوديّة والعراق، معرّضة للشلل، بدوا مستعدّين للتخلّي عن التقسيم وتقديم

---

1 انظر: Y. Porath, Vol.2, pp. 267-268.

2 المرجع السابق، ص 264.

3 الحاج إبراهيم، ص 165 و167.

4 Y. Porath, Vol.2, p. 301.

تلك التنازلات لعرب فلسطين. وكانوا أيضاً مقتنعين بضرورة دعوة البلدان العربيّة إلى مؤتمر يبحث المقترحات البريطانيّة في سبيل سياسة جديدة. وقد أمل البريطانيّون أن تمارس الحكومات العربيّة ضغطاً في الاتّجاه هذا. وفعلاً انعقد مؤتمر لندن بين شباط/ فبراير وآذار/ مارس 1939، وفي أيار/ مايو صدرت عنه "الورقة البيضاء"، واعدةً باستقلال لفلسطين بعد عشر سنوات، مرفق بمعاهدة معها، وبالحدّ من الهجرة اليهوديّة. لكنّ ممثّلي العرب لم يتصرّفوا على النحو الذي أمله البريطانيّون. فوفودهم رفضت مقترحات لندن خلال المؤتمر، كما رفضتها عند نشرها في "الورقة البيضاء". وبدل تشجيعهم الفلسطينيّين على تبنّي مواقف أكثر اعتدالاً، سارت الدول العربيّة وراء خطّ الحاج أمين الذي كان البريطانيّون يرفضون محاورته. وبالتدريج ذوت الثورة في 1939.

وحين اندلعت الحرب العالميّة الثانية في أيلول من ذاك العام، طلبت السلطات الفرنسيّة من الحاج أمين مغادرة لبنان الذي كان قد انتقل إليه، فذهب منه إلى العراق، وهناك ساهم في حركة رشيد عالي الكيلاني الموالية للألمان سنة 1941. وبعد أن قمعها الجيش البريطانيّ، لجأ إلى إيران ومنها إلى تركيا ثم إيطاليا فألمانيا حيث أمضى أعوام الحرب، واضعاً القضيّة الفلسطينيّة في سياق مناهض للدول الديموقراطيّة التي انتصرت في الحرب.

لقد لعب الصدام مع الحركة الصهيونيّة في فلسطين والذي بلغ ذروته في 1939–1936، دوراً كبيراً في رفع درجة الضديّة داخل مجتمعات الشرق الأوسط العربيّ. فانتفاضة 1936 كانت لحظة تحوّل من مقاومة الهجرة اليهوديّة وحدها إلى مقاومة الإنكليز أيضاً. وكان المزاج العامّ المتحكّم بها، حسب ما كتب أحد قادتها، يؤكّد على وجوب "أن تتّجه المقاومة ضدّ الإنكليز أوّلاً باعتبارهم أساس البلاء (...) ولا يجوز أن تنصرف القضيّة إلى مقاومة الصهيونيّة وحدها"[1].

من جهة أخرى، يفسّر ضعف الوطنيّة الفلسطينيّة وضعف مقوّماتها مدى التدخّل العربيّ فيها، السلبيّ مرّة والإيجابيّ مرّة أخرى[2]. لكنّ ضعف العرب، في المقابل، كان ما يفسّر نجاحات الخطّ الفلسطينيّ الأشدّ تصلّباً دائماً.

1 يوميّات أكرم زعيتر، سبق الاستشهاد، ص 61.

2 يتذكّر المؤرّخ الفلسطينيّ نقولا زيادة أنّه إبّان أحداث 1939–1936 "لم يكن هناك دعم حقيقيّ للقضيّة الفلسطينيّة من العالم العربيّ"، وأن قضيّة فلسطين "لم تكن تشغل ضمير العالم العربيّ". نقولا زيادة، أيّامي– سيرة ذاتية، هزار، لندن، 1992، ص 23–22.

وفي النهاية جاءت انتفاضة 1936–1939 كارثة على المجتمع الفلسطينيّ الذي لم يكن عدد أبنائه يتجاوز المليون. فقد قُتل منه قرابة سبعة آلاف شخص وجُرح عشرون ألفاً، كما اعتُقل خمسون ألف شخص وصودرت أسلحتهم وسُجن أو نفي قادتهم. لذا عندما أزفت المواجهة الكبرى في 1947–1948، كان المجتمع الفلسطينيّ قد أصابه التعب، بل الشلل والعجز، بحيث تولّت الجيوش العربيّة الضعيفة خوض معركة فلسطين، نيابةً عنه، بطريقتها.

الفصل الرابع

تدبير الاستقلالات

كانت مرحلة ما بين الحربين العالميّتين مرحلة اكتمال الاستقلالات السياسيّة لبلدان الشرق الأوسط العربيّ. لكنّ عمل الدولة في العراق، وهو أحد أكثر بلدان العالم اشتمالاً على الشعوب والأقوام والديانات والمذاهب، بدأ محفوفاً بصعوبات هائلة. ففي 1920، وفي محاولة من دولة الانتداب، بريطانيا، نزع سلاح العشائر، جُمع في منطقتي مدينتي بغداد والبصرة وحدهما خمسون ألف بندقيّة، وفي خريف العام نفسه جُمع من رجال العشائر ستون ألفاً أخرى. ثمّ في 1932، سنة نيل البلد استقلاله، قدّر الملك فيصل وجود مئة ألف بندقيّة في أيدي العشائر، بينما لم يكن في يد الجيش والشرطة معاً أكثر من 15 ألف بندقيّة[1].

لقد وُقّعت المعاهدة البريطانيّة - العراقيّة في 30 حزيران/ يونيو 1930، ثم في تشرين الأوّل/ أكتوبر 1932 أعلنت عصبة الأمم انتهاء الانتداب البريطانيّ على العراق الذي بات، بهذا، أوّل بلد خاضع للانتدابات الأوروبيّة يحظى بالاستقلال. مع ذلك، ففي العام نفسه، ردّد فيصل العبارة التي كُرّرت بكثرة لاحقاً بوصفها الحكمة العراقيّة الأولى. فقد قال: "في هذا الخصوص، وفيما قلبي يملأه الأسى، عليّ القول بأنّه لا يوجد شعب عراقيّ داخل العراق. هناك فقط جماعات مختلفة من دون عواطف وطنيّة. إنّهم يمتلئون بالخرافات والتقاليد الدينيّة الزائفة من دون قواسم مشتركة في ما بينهم. إنّهم بسهولة يصدّقون الشائعات وهم ميّالون للفوضى ومستعدّون دائماً لأن ينتفضوا ضدّ أيّة حكومة. إنّها مسؤوليّتنا نحن أن نجعل من هذا الجمهور شعباً واحداً نستطيع بعد ذاك أن نقوده وأن ندرّبه

1 1– Eliezer Be'eri, *Army Officers in Arab Politics and Society*, London, 1970, p. 326.

ونعلّمه. وكلّ شخص على بيّنة من الظروف الصعبة، سوف يثمّن الجهود التي سوف تُبذل لإدراك تلك الأهداف"[1].

بالطبع لم يكن فيصل رجل دولة عصريّاً. فهو كان ضعيفاً حيال العشائر التي ترعرع غير بعيد عنها، مولعاً بأوجه من حياتها وثقافتها. كذلك كان حقده على الوهابيّين بسبب انتزاعهم الحجاز من أبيه ومن عائلته سبباً لتصرّفات انفعاليّة لا تلائم دائماً المصالح الجديدة للدولة العراقيّة[2]. وفي البدايات، ولأسباب كهذه، شاب التوتّر العلاقة التي ربطته بداعميه البريطانيّين، ممّن ينظرون إلى المنطقة ككلّ استراتيجيّ، وبات التنسيق بين الطرفين صعباً[3]. وهذا ما أضعف الأساس الذي تستند إليه الدولة الجديدة وأوهن مصادر قوّتها.

لكنّ فيصل كان، في آخر المطاف، مثل أخيه عبد الله، تسوويّاً، يعلم جيّداً أنّ العلاقة بالبريطانيّين هي التي تتيح فرصةً ما لتحويل العراق إلى دولة ومجتمع. وفي أيلول/ سبتمبر 1933، حين توفّي مؤسّس العراق الحديث، حلّ محلّه نجله غازي، القوميّ العربيّ والمعروف باضطراباته العصبيّة ونزقه.

إلا أنّه قبيل وفاة فيصل طرأ تطوّر خطير: فالأقليّة الأشوريّة المسيحيّة الخائفة من انسحاب البريطانيّين، طالبت بأن يُسمح لها بالانتقال إلى سوريّا، حيث الحكم للفرنسيّين، أو بأن تعطى حقّ التمتّع بحكم ذاتيّ حيث هي. وقد دخل الأشوريّون في مفاوضات مع الحكومة للحصول على ضمانات لهم في العراق الجديد. لكنْ عندما انهارت المفاوضات في أيّار/ مايو 1933، أقدمت حكومة بغداد على اعتقال قائدهم وكبير مفاوضيهم، المار شيمون. ولمّا هربت أعداد منهم مذعورة باتّجاه سوريّا، أعادتها القوّات الفرنسيّة إلى العراق فتصدّى لهم الجيش العراقيّ في آب/ أغسطس بمذبحة شهيرة حصدت عدّة آلاف، وهو العمل الذي ارتبط باسم قائد الجيش بكر صدقي، الذي كان قد سبق له أن تولّى سحق انتفاضة كرديّة في الشمال.

لقد كانت القسوة حيال الأشوريّين، وهم ربّما أقدم الجماعات الإثنيّة في العراق،

---

1 الاستشهاد من Ali A. Allawi, *The Occupation of Iraq*, Yale, 2007. p.17.

2 انظر وصف أحد رؤساء حكومات العراق له في: توفيق السويدي، وجوه عراقية عبر التاريخ، رياض الريس للكتب والنشر، 1987، ص.ص 2 54–53 / 25–24.

3 راجع David Fromkin, *A peace to end all peace-Creating the Modern Middle East 1914-1922*, Andre Deutsch, 1989, p. 509.

استجابة لصعود المشاعر القوميّة العربيّة التي نظر أصحابها من أبناء النخبة السنّيّة، بكثير من التوجّس، إلى مطالب الأشوريّين واعتبروهم وافدين مرتبطين بالإنكليز.

وبدورها شكّلت مذبحة الأشوريّين مدخلاً إلى طريقة في التعاطي مع الأقليّات، ولكنْ أيضاً إلى إسباغ صفة الإنقاذ على المؤسّسة العسكريّة الطامحة إلى الاستيلاء على السلطة بوصفها الأكفأ في ردع "المؤامرات". وبالفعل ففي 1936 شهد العراق أوّل انقلاب عسكريّ في العالم العربيّ نفّذه بكر صدقي نفسه، وبه افتُتحت سلسلة متلاحقة من الانقلابات والمحاولات الانقلابيّة. ولم يكن هذا الحدث قليل الدلالة، إذ بدا، بحسب التاريخ اللاحق للعراق، أنّ من يسحق انتفاضات الأقليّات ويلجم تعبيرها عن نفسها هو وحده من يتمكّن من الإمساك بقمّة السلطة المركزيّة. لكنّ صدقي اغتيل في العام التالي فيما انفتح الباب أمام اضطراب سياسيّ ودستوريّ لم تعد السيطرة عليه بالأمر الممكن.

ولم تحلْ الخطابيّة القوميّة العربيّة دون تفجّر العداوات والنزاعات على أسس طائفيّة وإثنيّة. فكما حصل في سوريّا والأردن حصل في العراق، لجهة تذمّر العراقيّين من بروز سوريّين ولبنانيّين في إدارة فيصل.

وفي مقابل علاقات غير مستقرّة مع الأكراد، في ظلّ محمود البرزنجي وبعده، اتّسمت الدولة العراقيّة الحديثة بصراع وتنافس سنيّين – شيعيّين لا يكادان يهدآن حتّى يؤجّجمها التوتّر. ففي 1927 صدر كتاب المدرّس اللبنانيّ أنيس النصولي الذي كان يدرّس في بغداد، "**الدولة الأمويّة في الشام**"، فكان لتمجيده الأمويّين أن أثار التململ في أوساط الطلاّب والمعلّمين الشيعة، كما حُرّكت مسألة توظيف عرب غير عراقيّين انطلاقاً من توظيف النصولي نفسه، كما بسبب ساطع الحصري الذي كان مدير التعليم العامّ بين 1923 و1927. فالمنظّر القوميّ العربيّ والحلبيّ الأصل الذي رافق فيصل الأوّل من دمشق إلى بغداد، حيث احتلّ مناصب تربويّة وتعليميّة، اتُّهم الاستهتار والاستهجان حيال وزراء التعليم من الشيعة. أمّا الشيعة بدورهم فمقتوه خصوصاً بسبب قوميّته العربيّة المتعالية على الخصائص المحلّيّة، كما بسبب التضييق الذي مارسه على مؤسّسات التعليم في مناطق الوسط والجنوب الشيعيّين. وفيما كان الحصري شديد الحماسة لمركزة القرار التربويّ انطلاقاً من بغداد، كانوا هم مؤيّدين لنوع من اللامركزيّة التعليميّة. ودائماً سار التشكيك السنّيّ بعروبة الشيعة والغمز من "فارسيّتهم" في مقابل التشكيك الشيعيّ بعروبة السنّة والغمز من "عثمانيّة"

الأُسر السياسيّة السنيّة والتوكيد على تفوّق الشيعة في العروبة. وفي العام نفسه، 1927، فصل الحصري الشاعر العراقيّ الشيعيّ محمد مهدي الجواهري من التعليم الابتدائيّ متّهماً إيّاه بالولاء لإيران، كذلك اعترض قادة وشيوخ العشائر والساسة الشيعة على "قانون الدفاع الوطنيّ" للخدمة العسكريّة، واستقال أحد وزرائهم فيما تشكّلت جبهة لمعارضة ذاك القانون، وخصوصاً في ظلّ ضعف، بل انتفاء، الحضور الشيعيّ في سلك الضباط، فكان أن سحبت الحكومة مشروع القانون من البرلمان.

كذلك حصلت صيف 1927 صدامات بين شيعة يمارسون مراسم عاشوراء وقوّات الأمن قُتل فيها عدّة مدنيّين وجنود فيما جُرح أكثر من مئة. وبالمناسبة ظهرت محاولات شيعيّة لدفع البريطانيّين إلى استئناف حكمهم المباشر للبلد بديلاً من الهيمنة السنّيّة عليه. وقبل الاستقلال وبعده تصاعدت أصوات شيعيّة غير هامشيّة تطالب بإعادة توزيع المناصب في السلطة والإدارة، وقد تطوّر الأمر في 1932 بحيث وصفت تلك الأصواتُ الحكومةَ بأنّها "حكومة احتلال"، مبديةً الاستعداد لمقاومتها، خصوصاً مع نشر نتائج الإحصاء البريطانيّ أواخر ذاك العام والذي قضى بأنّهم هم أكثريّة سكّان العراق. ثمّ في 1933 أصدر عبد الرزاق الحصّان كتاب "**العروبة في الميزان**"، آخذاً على الشيعة توجّهاً فارسيّاً وعدم قدرة على المواءمة بين ولائهم الطائفيّ وعروبتهم[1]. واستمرّت المطبوعات والكتب الرسميّة تؤكّد على العروبة في مقابل توكيد المجتهدين الشيعة على الوحدة الإسلاميّة[2].

وقد أزاح رحيل فيصل الأوّل صمّام أمان وضرب الرهان على تحوّلات سلميّة هادئة كان الملك المؤسّس يوحي بأنه سيقدم عليها لمصلحة الشيعة. وفي انتخابات 1934 اتُّهمت الحكومة بالتدخّل وإسقاط بعض الوجوه من الشيعة وإعطاء مقاعد شيعيّة للسنّة، ما أطلق تحرّكاً للعشائر والشيوخ أدّى إلى إسقاط حكومة علي جودت الأيوبيّ في شباط/ فبراير 1935. ثمّ، وتحت التهديد بالانتفاض، سقطت حكومة جميل المدفعي؛ إذ استقالت في 15 آذار/ مارس من العام نفسه، وكُلّف ياسين الهاشمي تشكيل حكومة تولّى فيها رشيد عالي الكيلاني وزارة الداخليّة، وارتفعت مجدّداً في وجه هذه الحكومة وقطبيها القوميّين العربيّين، الهاشمي والكيلاني[3]، مطالبات الشيعة بالمساواة وبتدريس الفقه الشيعيّ في كليّة

1 رأى بعض كتّاب الشيعة أن الكتاب وُضع بإيعاز من ساطع الحصري.

2 Yitzhak Nakash, *the Shi'is of Iraq*, Princeton, 1994, chap. 4.

3 كان المعارضون الشيعة يسمّون الهاشمي "أتاتورك العراق".

القانون، كما أصدر المرجع الشيعيّ محمد الحسين كاشف الغطاء فتوى بهذا المعنى. وحاول الهاشمي كرئيس للحكومة منع مواكب محرّم، وانزاح الوضع برمّته إلى حافّة الانفجار المسلّح. وبالفعل، ففي 6 أيّار/ مايو، وعلى أثر اعتقال رجل دين شيعيّ، ثارت بضع عشائر وأُعلنت أحكام عرفيّة، كما قصف الطيران العراقيّ لواء الديوانيّة قبل أن تنضمّ عشائر سوق الشيوخ والناصريّة إلى التمرّد، فقُطع خطّ سكّة الحديد بين البصرة والناصريّة واحتُلّت مدينة سوق الشيوخ. وما إن أبدت حكومة الهاشمي استعدادها للتفاوض، حتّى عادت فغلّبت الخيار العسكريّ لإخضاعهم.

وفي الأربعينات والخمسينات، مع تزايد أعداد المتعلّمين الشيعة، تفاقمت حساسيّاتهم حيال القيادة السنّيّة للدولة. وإذا كان غير العراقيّين من السنّة، كساطع الحصري، يثيرون استياء الشيعة، فإن القلّة من غير العراقيّين الشيعة كانوا يثيرون استياء السنّة العراقيّين. وكان أبرز هؤلاء اللبنانيّ الشيعيّ رستم حيدر الذي استهوته القوميّة العربيّة منذ شبابه وتطرّف في التعبير عنها فالتحق بفيصل في دمشق ثمّ استقرّ به الأمر، معه، في بغداد. فرستم الذي شغل الوزارة مرّات عدّة اغتيل في 1940، بما جدّد هزّ الإجماع اللفظيّ العابر للطوائف على العروبة[1].

لكنّ عام 1941 شهد الانقلاب الثاني الذي تعاطف ضبّاطه مع ألمانيا النازيّة. فرشيد عالي الكيلاني كان قد فُرض بالقوّة رئيساً للحكومة، وقد نفّذ له تلك الرغبة أربعة من الضبّاط القوميّين العرب المغامرين والمقرّبين من المفتي الفلسطينيّ الحاج أمين الحسيني. وهؤلاء اصطدموا بالبريطانيّين والعرش بسبب تعاطفهم مع ألمانيا وإيطاليا، وكان ذلك في ذروة الحرب العالميّة الثانية والحاجة الاستراتيجيّة البريطانيّة الماسّة إلى العراق. وبحسب رواية توفيق السويدي، فإنّ الكيلاني بدأ يراجع نفسه في منتصف الطريق ويتذمّر من شراكته مع الضبّاط، ساعياً عمّن يتوسّط له مع البريطانيّين[2]. وكان تعويل الانقلابيّين على دعم ألمانيّ لم يتحقّق منه الكثير، فبقي أبرز ما نتج منه يتمثّل في برنامج حماسيّ باللغة العربيّة يبثّه من إذاعة برلين العراقيّ القوميّ العربيّ يونس البحري[3].

1 راجع: مذكّرات رستم حيدر، تحقيق نجدة فتحي صفوة، الدار العربيّة للموسوعات، 1988.

2 انظر السويدي، سبق الاستشهاد، ص. 110.

3 المآسي في تاريخ الضدّيّة العربيّة لا تخلو دائماً ممّا يسلّي ويضحك. فبعد سنوات على تلك الأحداث روى وزير في حكومة الكيلاني، هو محمّد حسن سلمان، القصة المعبّرة التالية: "كان معظم العراقيّين يثقون =

وفي النهاية تكبّد البريطانيّون في قمع انقلاب 1941 ما يزيد قليلاً على مئة قتيل، بينما قُتل 497 عراقيّاً وجُرح 686 وفُقد 548 وأُسر أكثر من ألف[1].

إلا أنّه ما لبثت أن انفجرت قضيّة أخرى من قضايا الانسجام الوطنيّ العراقيّ هي البوغروم الشهير الذي نزل بيهود العراق لاتّهامهم بمعاونة البريطانيّين والترحيب بالوصيّ على العرش الأمير عبد الإله لدى عودته إلى بغداد. وقد عُرفت المذبحة الأولى من نوعها في العراق بـ"الفرهود"، وهو تعبير محليّ عراقيّ يعني النهب والسرقة والفوضى المطلقة، مودية بـ120 قتيلاً ومئات الجرحى[2].

وقد تلاقى السياقان الضدّيّان الفلسطينيّ والعراقيّ بوجود الحاج أمين الحسيني، قائد الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة عهد ذاك، في العراق، ومن ثمّ نشأة الثنائيّ المحافظ المتعاطف مع دول المحور:

– من جهة، الحسيني الذي يعود إلى عائلة من السادة (السيّاد) الذين يُرجعون أصولهم إلى النبيّ محمّد، وكان زعيم العائلة عبد اللطيف الحسيني قد أصبح منذ 1745 مفتي القدس ونقيب الأشراف فيها، أي أنّه احتلّ المنصبين الأهمّ في المؤسّسات المسلمة بفلسطين.

– ومن جهة ثانية، الكيلاني الذي هو، بدوره، ابن إحدى أبرز العائلات الدينيّة والصوفيّة في العراق.

هنا تشكّلت واحدة من أهمّ المحاولات الوحدويّة المناهضة للغرب في مجرى ضدّيّ عروبيّ – إسلاميّ[3]، وبروحيّة أريستوقراطيّة لا يخفى التداخل ذو الطبيعة الرجعيّة بين عدائها لاستعمار الغرب وعدائها لحداثته.

= في أخبار [إذاعة برلين العربيّة] ويتحمّسون لها ويبنون الآمال الجسام على ما يرد فيها من بشائر وتكهّنات. فإذا أذاع [يونس] البحري أن "هيّئوا السطوح" أو "يبّسوا البامية"، كان ذلك اللغز في عرفهم معناه: استعدوا للإنزال فنحن قادمون (...) ولما تهيّأ لي أن ألتقي السيد يونس البحري في برلين وأسأله عن هذه الأمور والغرائب، أجابني بما عُرف عنه من جرأة، بأنّه كان يحضر للإذاعة وهو سكران في غالب الأحيان، فيخطر في باله أوّل ما يخطر الأكلات العراقيّة الشهيّة كالبامية والباذنجان، وحياة السطوح في الصيف، فيلقيها في المذياع جزافاً ولا رقيب". **صفحات من حياة محمد حسن سلمان**، الدار العربيّة للموسوعات، بيروت، 1985، ص119–118. يبدأ الكتاب بصفحة تقول إن ما شجّعه على نشر تلك الصفحات ما شاهده من تقدير لها عند "قائد الأمّة الرئيس المناضل صدّام حسين". ص5.

1 Eliezer Be'eri, p. 39.

2 راجع عن تجربة اليهود العراقيين .Abbas Shiblak, *The Lure of Zion*, Saqi, 1986

3 واقع الحال أنّ الشيوعيّين العراقيّين لم يكونوا خارج هذه الكتلة، إذ إن الاتّحاد السوفياتيّ، عند انقلاب الكيلاني، كان لا يزال ملتزماً بمعاهدة ريبنتروب – مولوتوف.

والواقع، وبغضّ النظر عمّا قيل مراراً حول فاشيّة ونازيّة كلّ من الحسيني والكيلاني، يبقى أنّ تخلّف مجتمعيهما حال دون أن يكونا فاشيّين بالمعنى الغربيّ. وقد يصحّ هنا تشبيههما أكثر بالفاشيّة اليابانيّة التي ميّزها بارينغتون مور عن الفاشيّة الغربيّة من حيث إنّه "لا يوجد [فيها] استيلاء مفاجئ على السلطة، وما من قطع فوريّ للديموقراطيّة الدستوريّة السابقة، وليس هناك معادل لمسيرة الزحف على روما. وهذا عائد جزئيّاً إلى عدم المرور في حقبة ديموقراطيّة تناظر جمهوريّة فايمار. فالفاشيّة ظهرت بشكل أكثر "طبيعيّة" بكثير في اليابان، أي أنّها وجدت عناصر مجانسة في المؤسّسات اليابانيّة حتّى أكثر ممّا وجدت في ألمانيا (...) فمشكلة الولاء والطاعة يمكن حلّها في اليابان عبر توجّه إلى الرموز التقليديّة مرفق بتطبيق حصيف للإرهاب، معظمه تتولّاه مشاعر "عفويّة" شعبيّة"[1].

وكان ما عرفه العراق من انقلابين عسكريّين في 1936 و1941، قبل أن تكرّ السبحة لاحقاً ابتداءً بـ1958، إشارة دالّة ومبكرة على قصور العمليّة السياسيّة فيه وعلى ضعف التشكّل الوطنيّ.

لقد مرّ البلد فعلاً في فترات انفراج شهدت إجراءات ديموقراطيّة نسبيّة، كتلك التي عبّرت عنها حكومة توفيق السويدي في 1946، بعد الحرب العالميّة الثانية والاستقطاب الحادّ الذي أحدثته. فبموجب نصيحة بريطانيّة أُغلقت السجون ووُسّعت حريّة الصحافة وأجيزت خمسة أحزاب في عدادها "الحزب الوطنيّ الديموقراطيّ" بقيادة كامل الجادرجي، كما انتعشت الحياة النقابيّة التي احتلّ الشيوعيّون مواقعها القياديّة. لكنّ هذه الحالات بقيت هوامش واستثناءات، خصوصاً أن الوصيّ على العرش الأمير عبد الإله تخوّف من التحوّلات تلك، فسقطت حكومة السويدي بعد أقلّ من أربعة أشهر على ولادتها. وفي المقابل، كانت تتململ الفوضى التي تؤجّجها الضدّيّة في شكليها: المباشر، ضدّ الغرب، على شكل مطالبة ملحّة باستقلال كامل وفوريّ، والمداور، الناجم عن منافسات الجماعات الداخليّة والتي تحوّر نفسها في المزايدات ذات الطابع الديماغوجيّ.

ففي 15 كانون الثاني/ يناير 1948 وقّعت الحكومة البريطانيّة مع حكومة بغداد ما عُرف بمعاهدة بورتسموث المتعلّقة بتنظيم وتمديد الوجود العسكريّ البريطانيّ في العراق مع تقوية جيشه الذاتيّ. وانطلقت تظاهرات شعبيّة واسعة معارضة للمعاهدة سمّتها الأدبيّات الوطنيّة

1 Barrington Moore jr, *Social Origins of Dictatorship and Democracy*, Penguin, 1974, pp. 304-305.

العراقيّة "الوثبة". لكنْ مثلما تحوّل الاعتراض على معاهدة 1936 البريطانيّة – المصريّة في أحد وجوهه اعتراضاً على الأقباط، تحوّل الاعتراض على معاهدة 1948 في وجه منه اعتراضاً على الشيعة. ذاك أنّ رئيس الحكومة يومذاك، صالح جبر، كان أوّل شيعيّ يرأس الحكومة في بغداد[1]. هكذا استقالت حكومة "الخائن" جبر ليشكّل الحكومةَ شيعيّ آخر هو محمّد الصدر الذي لا يرقى الشكّ إلى شيعيّته والشيعيّة الدينيّة لأسرته، فضلاً عن كونه من نشطاء "ثورة العشرين". فكان ذلك تعبيراً عن الحاجة إلى شيعيّ يستطيع وحده أن يلغي ما فعله سياسيّ آخر من طائفته.

أمّا مصر، ذات التجانس الأكبر بلا قياس، فنالت استقلالها على مراحل: ففي 1914، وبسبب الحرب العالميّة الأولى، أُعلنت "محميّة" وفي 22 شباط/ فبراير 1922 أعلن استقلالها الرسميّ، من دون أن يكون ذلك فعليّاً. ثم في 1936، مع توقيع المعاهدة الأنغلو – مصريّة، زال الاحتلال العسكريّ عنها باستثناء قناة السويس، على أن يحصل الانسحاب من القناة في 1949. وعلى امتداد هذه المسيرة، كان حزب الوفد حزب الإنجازات الوطنيّة المتواضعة، إنّما التي تتراكم تدريجاً. لكنْ، في هذه الغضون، بدا أن ثمة ضغطاً قويّاً للتخلّص من نهج الوفد ومن سياساته باتجاه مواقف أكثر راديكاليّة وضدّيّة. وهذه المواقف شكّلت، في الحقيقة، نوعاً من محاولة عودة إلى وطنيّة ما قبل الوفد، أي إلى الوطنيّة المصريّة لأحمد عرابي وعبد الله النديم، ومن بعدهما الحزب الوطنيّ وزعيمه مصطفى كامل. وهذا ما كان يعني تهديداً واضحاً للوحدة الوطنيّة التي رعاها الوفد، خصوصاً أنّ رموز ذاك النهج السابق في الوطنيّة لم يُعرَفوا بأيّ مودّة للمسيحيّين الأقباط[2].

في هذه الأثناء تكاثرت صراعات الملك فؤاد، في نزوعه إلى تمكين الاستبداد، وحزب الوفد، وكانت الحياة البرلمانيّة والدستوريّة من ضحايا الصراع، على ما حصل خصوصاً في 1931 حين عُطّل دستور 1923. ومنذ أواخر العشرينات شرعت الحياة الحزبيّة بدورها

1 انظر مثلاً لا حصراً: Charles Tripp, *A History of Iraq*, Cambridge, 2000, pp120-122.

2 ابتدأ مصطفى كامل، زعيم الحزب الوطنيّ والخطيب الراديكاليّ، حياته العامّة بهجوم شبابيّ على مكاتب جريدة "المقطم" التي أسّسها مسيحيّان مهاجران من لبنان و كانت تدعم ما هو إصلاحيّ في سلوك الإدارة البريطانيّة. ثم اتّجه في منتصف حياته السياسيّة، لا سيّما في الشطر الأخير منها، إلى مبايعة السلطة العثمانيّة ضدّ القوى الغربيّة وتأييد سياساتها مع التجاهل الكامل لمسألة الاستبداد. وكان لكامل، ثمّ لتلميذيه اللذين أكملا طريقه، محمّد فريد وعبد العزيز جاويش، دور كبير في توتير العلاقة بالأقليّة القبطيّة. راجع Albert Hourani, *Arabic Thought in the Liberal Age 1798-1939*, Oxford, 1970, chap.8.

تتّجه إلى راديكاليّة مهتمّة بالتدخّل والتأثير في القيم الاجتماعيّة. من هذا القبيل، جاء تركيز الإخوان المسلمين بقيادة مؤسّسهم حسن البنّا على التعليم الدينيّ، كردّ على المدرسة الحديثة، فضلاً عن تحدّي التبشير المسيحيّ.

وفي الثلاثينات تنامى نفوذ الحركات الشبابيّة المتطرّفة والمتأثّرة، إلى هذا الحدّ أو ذاك، بالحركات الفاشيّة في أوروبا. ففي تشرين الأوّل 1933 أنشأ أحمد حسين، وهو يومها قائد طلابيّ، "جمعيّة مصر الفتاة"، وبعد أشهر حوّلها إلى حزب سياسيّ.

وقد اعتمدت "مصر الفتاة" شعارات "الله، الوطن، الملك" و"مصر فوق الجميع"، كما نشرت نوعاً من الوطنيّة موجّهاً ضدّ الأجانب كما ضدّ العادات والقيم التي تبدو لها غير إسلاميّة وذات أصول غريبة. ومدّت "الفتاة" يدها إلى الموضوع الفلسطينيّ وتبنّته فيما كانت الهجرة اليهوديّة تتلاحق من أوروبا إلى فلسطين.

أمّا الحدث الأهمّ والأكثر دلالة على هذا الصعيد، فشهدته مصر بعد توقيع معاهدة 1936 وقبيل الحرب العالميّة الثانية. فمنذ 1937 كان تحالف القصر والأزهر يرنو إلى ألمانيا وإيطاليا في مواجهة البريطانيّين والوفد كما ضدّ الأقباط، مرموزاً إليهم بأحد قادة الوفد مكرم عبيد.

وفي هذا المناخ المتصاعد راديكاليّةً وشعبويّةً، بدأ الانفضاض الشعبيّ عن الوفد الذي شرع يتمزّق ما بين محاولته التمسّك بمعناه الجديد للوطنيّة، ومحاولته اللحاق بالموجة القديمة المتجدّدة، إذ أنشأ في 1938 "القمصان الزرق" التي ضمّت شبّانه الأكثر حماسة وميلاً إلى الاستثمار في أجواء الاستقطاب الصاعدة.

وكان من العبث اللحاق بالأجواء هذه: فقد صارت التظاهرات الشعبيّة تحيّي الملك بوصفه "أمير المؤمنين"، كما "بدأ الحديث عن فكرة الخلافة الإسلاميّة وإعادة تأسيسها في مصر والمناداة بفاروق خليفة للمسلمين، مع الهجوم على الأقباط بوصفهم المعارضين لقيام الخلافة الإسلاميّة في مصر"[1].

في المقابل، كان ضعف التقليد السياسيّ وفساد الكثيرين من رموزه يضعف إمكانات

1 انظر: طارق البشري، **المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنيّة**، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، 1980، ص 563. كذلك يُراجع عبد العظيم رمضان، **الصراع بين الوفد والعرش 1936–1939**، المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر، بيروت، 1979.

التعويل على بناء الشعبيّة، انطلاقاً من النشاط البرلماني، أو مواكبةً له[1]. ووسط هذا الخواء، ظهر عسكريّون تحظى حركتهم بدعم شعبيّ واسع، محاولين جرّ مصر إلى الحرب مع ألمانيا ضدّ بريطانيا. وكان على رأس هؤلاء الضابط المتقاعد وذو النفوذ الواسع على سلك الضبّاط الشبّان، عزيز علي المصريّ الذي شارك في "ثورة" الهاشميّين ضدّ الأتراك عام 1916، ثم سمّي "هسّ المصريّ" تيمّناً بالضابط النازيّ الشهير رودلف هس، فغدا أحد أعمدة التحالف المناهض للبريطانيّين وللوفد[2]. وفي 4 شباط/ فبراير 1942 فرضت بريطانيا على الملك فاروق مصطفى النحّاس، قائد حزب الوفد، رئيساً لحكومة تكون معادية لبلدان المحور، تبعاً لضرورات حربيّة أملاها أن مصر باتت في الحرب العالميّة الثانية قاعدة العمليّات العسكريّة البريطانيّة في المنطقة.

هكذا كان لهذا التحدّي أن كرّس الجبهة التي تضمّ الملكيّين والإسلاميّين وأنصار الدعوة العروبيّة والقوميّين المتعاطفين مع الفاشيّة. وتصاعدت، بالتالي، المشاعر الوطنيّة الكارهة للغريب.

ومن الواضح أن لقاء هؤلاء كلّهم في جبهة واحدة، يُفقد الأفكار والإيديولوجيّات بذاتها أيّة أهميّة قياساً بأهميّة الضدّيّة تجاه الغرب والاستعمار. هكذا لم تمض إلاّ سنوات قليلة حتّى بدأ المثقّفون الموصوفون بالليبراليّة والعلمانيّة يتراجعون وينكصون إمّا نحو تبنّي الإسلام أو نحو الاهتمام بالتاريخ الإسلاميّ، خصوصاً رموز حقبته الأولى[3].

لقد أسّست الجبهة المناهضة للإمبرياليّة في مصر إيديولوجيا شعبيّة عابرة للفئات والطبقات جميعاً، وهو ما سيشهد في العقود اللاحقة تغيّرات كثيرة في الشكل من دون

1 كان شارلز عيساوي أحد أفضل من هجوا كبار ملاّكي الأراضي المصريّين المتغيّبين وتفاهتهم والنظام العديم العدالة والنفع الذي نجموا عنه بقدر ما أعادوا إنتاجه. انظر: Charles Issawi, *Egypt: An Economic and Social Analysis*, Cambridge, 1947, p.150.

2 عن تأثيره على الضبّاط الذين قاموا بانقلاب 1952، انظر: Eliezer Be'eri, *Army Officers*..., chap.2.

3 اكتفى طه حسين، وقد راح يكتب سيَر الخلفاء المسلمين الأوائل، بأن أوحى أنّه بات يفهم تلك السيَر كمصدر للسياسات والشرعيّة في عصرنا. أمّا عبّاس محمود العقّاد، فدمج بين وطنيّة إسلاميّة وليبراليّة سطحيّة وإعجاب صريح بالنازيّة، فيما محمّد حسين هيكل المرتدّ هو الآخر إلى إسلام قويّ، فحين عمل رئيساً لبعثة بلاده إلى الأمم المتّحدة، مع تقسيم فلسطين في 1947، لم يتردّد في أن يهدّد بأنّ "حياة مليون يهوديّ في البلدان المسلمة سوف يعرّضها التقسيم للشلل... فإذا ما سال الدم العربيّ في فلسطين، فإنّ الدم اليهوديّ سوف يسيل بالضرورة في أمكنة أخرى من العالم على رغم كلّ الجهود الصادقة للحكومات المهتمّة بمنع الثارات هذه". عن Michael M. Laskier, *The Jews of Egypt 1920-1970*, New York university press, 1992, pp.125-126.

أيّ تغيّر ملحوظ في المضمون. لكنّها، في ذلك، دلّت أيضاً على الصعوبات الهائلة أمام تدبّر أمور المجتمع والدولة المستقلّين حديثاً. وكان ما يشير خصوصاً إلى هذه الوجهة تفشّي العنف السياسيّ الذي لعب فيه الإخوان المسلمون، لا سيّما ميليشياهم المعروفة بـ"النظام الخاصّ" التي أسّست في 1939–1940، دوراً محوريّاً. ففضلاً عن عديد الاغتيالات والنشاطات الإرهابيّة، اغتيل في 1945 و1948 رئيسا حكومة هما أحمد ماهر الذي منع الإخوان من المشاركة في الانتخابات العامّة، ومحمود فهمي النقراشي الذي قضى بحلّ تنظيمهم، فكان جزاؤه الاغتيال، كما جرت محاولة لاغتيال زعيم الوفد مصطفى النحّاس نفسه. وقبل أن يُغتال مؤسّس الإخوان حسن البنّا في شباط/ فبراير 1949، جدّت أعمال إرهابيّة واسعة ضدّ الأقليّة اليهوديّة ومصالحها.

وعلى رغم الكلام الخطابيّ الكثير عن الوحدة العربيّة، شهدت سوريّا، إبّان الحكم الفيصليّ، مثلها مثل العراق والأردن، تناقضات تفوق كثيراً ما شهدته مصر بسبب الفارق في مستوى الانسجام الاجتماعيّ. فقد عرفت صراعاً بين السوريّين وغير السوريّين، وظلّ الاستياء من توزير عراقيّين شعوراً معلناً. وقد روى محمّد كرد علي أن السوريّين انزعجوا من اعتماد فيصل على "الغرباء" وعدم ثقته بـ"أعيان البلد ومفكّريها"[1]، كما لاحظ فيليب أيرلاند أنّ العراقيّين في دمشق انتابهم شعور بالمرارة وضرورة البحث عن بدائل للمناصب الرسميّة التي يريدها السوريّون لأنفسهم[2]. وبانتهاء تجربة فيصل، بدت سوريّا الحديثة نتاج تعديلات عدّة أملاها انهيار السلطنة، ورعاية الانتدابين البريطانيّ والفرنسيّ لمطالب الجماعات المحليّة، فضلاً عن رعايتهما مصالحهما الاستعماريّة بطبيعة الحال. وكان من ضمن العمليّات الجراحيّة التي أُجريت أن فُصلت حلب عن الأناضول في تركيا، ما أضعفها حيال دمشق الموصولة تجاريّاً بفلسطين والحجاز. وقد كانت حلب تقليديّاً المحطّة الأخيرة، على البحر الابيض المتوسّط، على "طريق الحرير"، ومنها كان يعاد تصدير الإنتاج الزراعيّ العراقيّ غرباً، بحيث خسرت في وضعها الجديد أهمّ مصادرها. وانضاف هذا التناقض إلى آخر ريفيّ – مدينيّ لا يخلو من مضمون طائفيّ، حيث عاش السنّة والمسيحيّون في المدن، فضلاً عن بعض الأرياف، فيما اقتصر وجود

1 محمّد كرد علي، خطط الشام، ج3، مطبعة الترقّي بدمشق، 1926، ص 170.

2 انظر: Philip Ireland, Iraq, *A Study in Political Development*, Jonathan Cape, 1937, p.194.

العلويّين والدروز والإسماعيليّين على الأرياف البائسة وحدها، وهو واقع لم يتغيّر إلاّ في الستينات.

في هذا المعنى تعرّضت سوريّا الحاليّة لأعمال تقسيم وتوحيد عدّة، فيما تصارعت باستمرار مطالب الجماعات الطائفيّة ما بين نزعتي الوحدة والتقسيم[1].

ففي 1922 للمرّة الأولى، ثمّ في 1936، وُحّدت البلاد في صورتها الحاليّة. وفي السنوات الفاصلة تمّ تجريب مشاريع دول للعلويّين وللدروز ولدمشق ولحلب كانت تملك شعبيّة قويّة نسبيّاً، وإن لم تكن كاسحة، عند أهل تلك المناطق.

والحال أنّ صراع المدينتين الكبريين، عاصمة سوريّا و"عاصمة الشمال"، حسب الوصف التنافسيّ الذي عُرفت به حلب، ظلّ أكبر تناقضات الحياة العامّة، تُبنى السياسات السوريّة على أساسه وتنهار من جرّائه.

ففي أواخر 1927 أنشأ كبار أعيان المدن "الكتلة الوطنيّة" التي أرادت تقليد حزب الوفد المصريّ في نيل الاستقلال. وقد جاء الحدث هذا استجابة مباشرة لبيان من هنري بونسو، المفوّض السامي الفرنسيّ، يعلن فيه التزام إصدار دستور للبلاد يضعه ممثّلون منتخبون من الشعب. لكنْ في 1928 كان لا يزال مطروحاً للنقاش أيّ نظام تتبعه سوريّا، ومَن الذي يتولّى حكمها في حال اعتماد المَلكيّة، فمال معظم الدمشقيّين إلى الجمهوريّة ومعظم الحلبيّين إلى الملكيّة الهاشميّة. وكان دليلاً باهراً على التفتّت وجِدّة التكوين الوطنيّ، عدد الأسماء التي طرحت، في حال اعتماد الملكيّة، وأصول تلك الأسماء. فقد كان منهم علي بن الحسين شقيق فيصل وكذلك شقيقه الآخر زيد والأمير عبد المجيد بن الشريف علي حيدر وخديوي مصر السابق عباس حلمي و"البرنس" المصريّ يوسف كمال وأحمد نامي رئيس الحكومة السوريّة السابق والأمير السعودي فيصل بن عبد العزيز، كما لم يُخفِ أمير شرق الأردن عبد الله طموحه بالعرش السوريّ[2].

وقد نجحت "الكتلة الوطنيّة" بالنضالات المدنيّة الممزوجة بقليل من العنف في أن تفرض، عام 1936، التفاوض مع فرنسا والتوصّل إلى معاهدة الاستقلال وانتخاب هاشم الأتاسي، زعيم "الكتلة الوطنيّة"، رئيساً للجمهوريّة. لكنّ فرنسا، تحت ضغط اقتراب

1 راجع ياسين الحاج صالح: **الطائفيّة والسياسة في سوريّا**، في: حازم صاغيّة، **نواصب وروافض – منازعات السنّة والشيعة في العالم الإسلاميّ اليوم**، دار الساقي، بيروت، 2009.

2 انظر: أحمد بيضون، **رياض الصلح في زمانه**، دار النهار للنشر، بيروت، 2011، ص 99.

الحرب والظروف الأوروبيّة الكالحة، تراجعت عن الاتفاقيّة كما وقّعت معاهدة مع تركيا، في حزيران 1939، ضُمّ بموجبها لواء الإسكندرون إلى أنقرة كي لا تقف في الحرب إلى جانب المحور. وتقلّبت سوريّا، إبان الحرب العالميّة الثانية، ما بين إدارة فيشي وإدارة "فرنسا الحرّة" والبريطانيّين، فلم تُسمّ حتّى مطالع 1944 دولةً مستقلّة. واستلزم الأمر، في العام التالي، صدامات دامية وقصفاً جويّاً وحشيّاً لمدينة دمشق أودى بأربعمئة قتيل، وفي روايات أخرى 800 قتيل، وجرح المئات، كما استنفرت تدخّلاً بريطانيّاً قويّاً لحمل فرنسا الضعيفة حيال حليفاتها على الجلاء في نيسان (أبريل) 1946.

بيد أن أشهراً فقط من الاستقلال كانت كافية لتفسيخ "الكتلة الوطنيّة" إلى جسمين جديدين: "الحزب الوطنيّ" الدمشقيّ والمعبّر عن مصالح العاصمة، الذي نشأ أوائل 1947، و"حزب الشعب" الحلبيّ ذي الحساسيّة الشماليّة والميل إلى الوحدة مع العراق، الذي ولد بعد أشهر، مستعيداً اسم حزب قديم كان قد أسّسه عبد الرحمن الشهبندر في أواسط العشرينات لدعم "ثورة" سلطان باشا الأطرش[1]. وكان هذا الانقسام على أساس مناطقيّ قد تدرّج في محطّات بدت إشارات مبكرة إلى صعوبة بلورة أداة سلطويّة واحدة لحكم بلد موحّد.

وبدوره كان للعجز هذا أن أضاف مزيداً من حدّة التوكيد على العروبة التي تنتشل السوريّين من مواجهة مصاعبهم الراهنة كدولة – أمّة وتربطهم بالفردوس المفقود للدولة الشريفيّة القصيرة العمر. فبدل النجاح في بناء سوريّا الممكنة، وهو أصلاً مهمّة بالغة الصعوبة، اتّجهت العواطف إلى سوريّا المستحيلة التي تضمّ بلداناً مشرقيّة أخرى.

وكان الجسم السياسيّ السوريّ منذ استقلال لبنان في الأربعينات قد رفض رفضاً مطلقاً تبادل السفارات بين البلدين، إذ اعتُبر عمل كهذا إقراراً بالتقسيم. وذاك السلوك الفريد على نطاق عالميّ وفي علاقات الدول، والذاهب في ضدّيّته حيال واقع الدول إلى حدود غير مسبوقة، أبقى ضمّ لبنان احتمالاً نظريّاً قائماً باستمرار، خصوصاً أن معظم السياسيّين السوريّين استمرّوا طويلاً يشكّكون في حدود لبنان القائمة وفي شرعيّتها.

1 راجع نزار كيالي، دراسة في تاريخ سوريّا المعاصر 1950 –1920، دار طلاس، دمشق، 1997. تتكاثر المعلومات المتضاربة في ما خصّ نشأة هذين الحزبين، فيردّها البعض إلى مقتل الوجه الراديكاليّ للحركة الوطنيّة السوريّة عبد الرحمن الشهبندر في 1940 حيث انفصل أتباعه عن الآخرين المعتدلين، وقد اتُّهم ثلاثة من كبار قادة "الكتلة الوطنيّة" باغتياله وهربوا إلى العراق.

هكذا كُبّرت سوريّا الوهميّة على حساب سوريّا الفعليّة.

وبفعل الشرعيّة التي انطوى عليها الصراع مع السلطنة العثمانيّة قبل 1918، فضلاً عن الدور الذي لعبه أبناء الأقليّات الدينيّة في سوريّا ولبنان، اتّخذ ضعف الوعي التنويريّ شكلاً مختلفاً عمّا اتّخذه في مصر. فهنا، أتيح للأصوات المسيحيّة والعلمانيّة المطالبة بإزاحة الإسلام عن صدر الحياة العامّة، أن تكون أقوى وأكثر جرأة. لكنّ هذا ترافق مع رفع رابطة العروبة إلى سويّة الرابطة البديل من الدين. وفي هذا السياق تمّ الذهاب بعيداً في العزف على تصوّرات الأصل والتراتُب الدمويّ المستقى من الوعي القبَليّ[1].

هكذا أُنتجت مجموعة من الأفكار المتعجرفة التي، فضلاً عن مناهضتها الغرب، نسخت بعض جوانب التجربة الغربيّة في التقدّم من دون اكتراث بتاريخ هذه التجربة وصراعاتها، ولكنْ أيضاً من دون اكتراث بالدولة – الأمّة كأبرز ثمار الحداثة السياسيّة في أوروبا.

وبالطبع خلت هذه العروبة الجوهرانيّة من أيّ ملمح اجتماعيّ أو حقوقيّ إيجابيّ. وهذا ما أضاف بُعداً فكريّاً، ضمنيّاً مرّة وصريحاً مرّة أخرى، إلى التعاطف الشعبيّ والنخبويّ على السواء مع ألمانيا النازيّة التي لم تملك مستعمرات في المشرق العربيّ كما عُوّل عليها تحرير الشرق الأوسط العربيّ من الاستعمارين البريطانيّ والفرنسيّ[2]، ووقف الهجرة اليهوديّة[3].

في المقابل، تأدّى عن فشل التوحيد المؤسّسيّ والتنظيميّ للدولة – الأمة السوريّة، وما

---

1 راجع حازم صاغيّة، أوّل العروبة، دار الجديد، بيروت، 1993.

2 عبّرت عن هذه المشاعر قصيدة شهيرة للشاعر السوريّ المعروف بـ"بدوي الجبل" الذي جاهر بحماسته للاحتلال النازيّ لباريس، قائلاً:

"سمعت باريس تشكو زهو فاتحها
هلاّ تذكّرتِ يا باريس شكوانا
عشرون عاماً شربنا الكأس مترعة
من الهوان فذوقي طعمها الآنا"

3 عن الجوّ المتعاطف مع ألمانيا في سوريّا ولبنان الثلاثينات، من غير أن يكون نازيّاً، لاحظ أحد دارسي التاريخ الحديث للبنان وسوريّا أنّ "الرفض الذي يحظى ظاهراً بالإجماع لمفهوم "العرق" القوميّ الاجتماعيّ [النازيّ] لم ينطو على رفض للصياغة المفهوميّة المحكمة وشبه البيولوجيّة للأمّة العربيّة".

Gotz Nordbruch, *Nazism in Syria and Lebanon-The Ambivalence of the German Option, 1933-1945*, Routledge, 2009, p. 136.

كذلك انظر: Gilbert Achcar, *The Arabs and the Holocaust*, Saqi, 2010, chap. 3.

استجرّه من مبالغة في توكيد العروبة، تعليق الآمال على أطراف أخرى صعدت مع نشأة الإدارة وتوسّع التعليم وانتشار الاقتصاد البضاعيّ في الثلاثينات والأربعينات. فبعد التجربة الشبابيّة لفخري البارودي الذي أنشأ من داخل "الكتلة الوطنيّة" جماعة "القمصان الحديديّة" ووجود قادة على رأس الحركة الوطنيّة كشكري القوتلي عُرفوا بالتعاطف مع الألمان في أواخر الثلاثينات وأوائل الأربعينات، نشأت خلال النصف الثاني من الأربعينات، أحزاب قوميّة راديكاليّة، أهمّها حزبا "البعث العربيّ" و"العربيّ الاشتراكيّ"، وهما قد اندمجا لاحقاً ليشكّلا "حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ" الذي جعل علم الثورة الهاشميّة علماً له، ليلعب أكبر الأدوار في تاريخ سوريّا، ومن ثمّ العراق.

لقد ابتدأ احتكاك مؤسّسي الحزبين، ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار وأكرم الحوراني، بالشأن العامّ عبر تجاوزهم الحدود الوطنيّة: فهم تطوّعوا في 1941 للقتال في العراق إلى جانب حكومة رشيد عالي الكيلاني القوميّة المتشدّدة. و لم يكفّ الحزب الموحّد عن اعتبار الوحدة العربيّة التي تمتدّ من المغرب إلى الخليج قضيّته الأولى، أقلّه نظريّاً. كذلك رأى البعث الجديد، الذي قال باشتراكيّة شعبويّة صيغت في لغة رومنطيقيّة، أن "الأمّة العربيّة" – التي تملك "رسالة خالدة" – لا تعيش إلاّ بـ"الانقلاب الشامل"، وأن المعرفة قد تضرّ بـ"الفطرة" التي ينبغي للعرب أن يتمسّكوا بها ويقيموا عليها سياستهم ورؤيتهم إلى العالم. وهذا يعني، كما كتب مؤسس الحزب ميشيل عفلق، التخلّي عن المعارف الضارّة التي وفدت إليهم على يد الاستعمار كيما يستعيدوا أصالتهم[1].

أمّا الأردن الحديث، فمثّل تاريخه تمريناً متواصلاً على الصراع بين نزعتي التوطّد السياسيّ والوطنيّ والنزعة الضدّيّة. فبين شباط/ فبراير 1928، تاريخ إبرام المعاهدة الأردنيّة البريطانيّة، ونيسان/ أبريل من العام نفسه، أرسيت اللبنة الأولى للدولة[2]، إذ وضع دستور تمّ بموجبه انتخاب المجلس التشريعيّ الأوّل في شباط/ فبراير 1929 والمؤلّف من 21 عضواً، سبعة منهم معيّنون. لكنّ العام نفسه، 1928، شهد تجدّد النزعة الضدّيّة المناهضة للدولة على شكل تظاهرات ضدّ المعاهدة، مرفقة بدعوات إلى مقاطعة الانتخابات. وقد انعقد

1 راجع حازم صاغيّة، **قوميّو المشرق العربيّ من درايفوس إلى غارودي**، دار رياض الريّس للنشر، بيروت، 2000.

2 ويلاحظ أنّ إنشاء الأردن منذ 1921 قد أغضب الصهاينة ظنّاً منهم أنّ الكيان الجديد قد انتُزع من فلسطين التي "أعطاهم" إيّاها "وعد بلفور". وكان هذا التشكيك بالحلفاء البريطانيّين الذين "خدعوهم" من طينة التشكيك القوميّ العربيّ بالحلفاء أنفسهم لأنّهم وقّعوا اتفاقيّة سايكس بيكو ثم أصدروا "وعد بلفور".

"مؤتمر وطنيّ" لمتابعة السياسات الضدّيّة هذه، إلاّ أنه لم يفلح في تغيير أيٍّ من مجاري الحياة العامّة للكيان الجديد.

فالهاشميّون كانوا قد أصبحوا يحكمون العراق والأردن. ولّما كان الملك عليّ بن الحسين، الشقيق الأكبر لعبد الله وفيصل، قد خسر في 1925 عرش الحجاز لعبد العزيز بن سعود، صار المفهوم الجديد للعروبة الهاشميّة يقتصر عمليّاً على منطقة الهلال الخصيب، في ما يتّصف برغبة في التصالح مع الغرب والبحث عن مصالح مشتركة معه.

وفعلاً، ففي 22 أيّار/ مايو 1946 انتهى الانتداب البريطانيّ على الأردن، وبعد ثلاثة أيّام تحوّلت الإمارة إلى مملكة، وأميرُها إلى ملك.

لقد مال عبد الله إلى فكرة الاستقرار الذي يؤسَّس عليه مكان للاعتدال والتوازن، ضدّاً على استعمال الدولة الجديدة ملاذاً يحتمي به المتمرّدون السوريّون ضدّ الفرنسيّين، ولاحقاً الفلسطينيّون ضدّ الإنكليز، كما يحول زعماء المناطق والعشائر دون تبلور سلطة مركزيّة في عاصمته عمّان. فالمهمّ عند عبد الله بات تحويل ذاك الشتات البدويّ الكثير إلى جماعة وطنيّة متماسكة. هكذا كان لا بدّ من توطيد حدود محميّة، خصوصاً مع الدولة السعوديّة التي قامت على أنقاض سلطة الهاشميّين في الحجاز. وهذا ما تمّ بتوقيع معاهدة تشرين الثاني/ نوفمبر 1925 مع الرياض، وبعد خمس سنوات بدأ تأسيس نواة الجيش الأردنيّ على يد الضابط البريطانيّ جون غلوب الذي بات يُعرف في الأردن بغلوب باشا.

والمعروف أنّ سكّان شمال الأردن، كالرمثا والمفرق، يرتبطون بقرابات ومصاهرات مع سكّان حوران ودرعا في جنوب سوريّا، بينما تنقسم مدينة معان في جنوب الأردن إلى عشائر حجازيّة وأخرى شاميّة، ويعود الكثيرون من سكّان العقبة إلى أصول مصريّة. وهذه الشبكة من الروابط، معطوفة على موقع الأردن وقدراته، تجعل حكم البلد مهمّة في غاية الصعوبة. لكنّ تعاظم الهجرات اليهوديّة إلى فلسطين وتعاظم الرفض الأهليّ لها زادا تلك الصعوبة نوعيّاً.

وربّما كان عبد الله ملك الأردن الأبعد نظراً منذ بدأ النزاع يحتدم على فلسطين. فقد كان حريصاً على توكيد تأييده لحكم ذاتيّ ليهود فلسطين، وتعاون تقنيّ وماليّ مع الشركات اليهوديّة يستفيد منه الأردن في بناء بُنيته التحتيّة وتطويرها. لكنْ بالطبع لم يكن لدى الحركة

الصهيونيّة المندفعة إلى إقامة دولة خاصّة بها ما يغريها بذلك[1].

من ناحية أخرى، جاء إنشاء الدولة اللبنانيّة في 1920 نتاج تعهّد فرنسيّ بتوسيع لبنان المتصرفيّة، وهو النظام الذي سبق أن فرضته القوى الأوروبيّة على السلطنة العثمانيّة، في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، وقضى بإعطاء نوع من الحكم الذاتيّ لمسيحيّي جبل لبنان. وقد نظر المسلمون في الكيان الجديد، الذي عُرف بـ"لبنان الكبير"، ومعهم مسلمو سوريّا، بعداء ومرارة إلى ما اعتبروه كياناً انفصاليّاً[2].

وفي 1926 وُضع دستور للبنان جمع بين الديموقراطيّة البرلمانيّة وبين ما عُرف بالطائفيّة السياسيّة، أي الإقرار بحصص للطوائف في الحكم والإدارة، لا بل توزيع الحكم والإدارة توزيعاً طائفيّاً. وما لا شكّ فيه، أنّ عوامل عدّة قضت بإعطاء الوزن الراجح للمسيحيّين عموماً، وللموارنة خصوصاً، في الكيان الجديد هذا. فهم أصحاب فكرة الدولة – الأمّة اللبنانيّة، وهم حلفاء الانتداب الفرنسيّ القادر وحده على تلبية هذه الرغبة، فضلاً عن كونهم السبّاقين في تعلّم الفرنسيّة وفي إنتاج كوادر حديثة. وفي المقابل، عملت الضدّيّة التي تبنّاها الموقف الإسلاميّ حيال الفرنسيّين، كما حيال الدولة الوليدة، على تزكية الدور المسيحيّ الراجح. وهذه الضدّيّة كانت قد ظهرت قبيل إنشاء لبنان الكبير، على ما دلّت نشاطات "العصابات" التي أيّدها قوميّو المدن ودعموها.

لكنْ فوق ذلك استندت الدعوة المسيحيّة للبنان إلى مقوّمات أخرى في عدادها ما يمكن وصفه بولادة مبكرة للوطنيّة المسيحيّة اللبنانيّة "مرتكزة على اللغة والتقليد الثقافيّ العربيّين" و"وثيقة الارتباط بالإحياء الأدبيّ العربيّ الذي كان يشقّ طريقه في لبنان آنذاك"[3]. والوطنيّة هذه حملت مضموناً اجتماعيّاً فلاّحيّاً ترجمته الحركات العاميّة في القرن التاسع عشر، التي استطاعت بتحالفها مع الكنيسة، أن تقضي على سلطة كبار ملاّكي الأرض هناك. فإذا كانت تجربة التحديث التي قادها محمد علي باشا في مصر، في النصف الأوّل من القرن التاسع عشر، أكبر وأهمّ الحركات التحديثيّة في الشرق الأوسط العربيّ، بل في العالم العربيّ ككلّ، فإنّ ميزة حركات جبل لبنان أنّها صعدت من القاعدة ولم تُفرض من الدولة على المجتمع، على ما كانت عليه الحال في مصر.

1 انظر: Kamal Salibi, *The Modern History of Jordan*, I.B.Tauris, 2006, p. 124 & 125.

2 انظر خصوصاً: Meir Zamir, *The Formation of Modern Lebanon*, Cornell University Press, 1988.

3 Kamal S. Salibi, *The Modern History of Lebanon*, Caravan Books, Delmar, New York, 1977 P. 154.

لكنّ المسيحيّين، رغم حرصهم على بلد يتولّون قيادته ولا يكونون فيه أقليّة، على غرار أوضاعهم في سائر الشرق الأوسط العربيّ، فإنّ نصفهم انحاز إلى لبنان الكبير الذي يخفض عددهم خفضاً كبيراً في مقابل الطوائف المسلمة بالقياس إلى نسبتهم الكاسحة في جبل لبنان، أو "لبنان الصغير".

وهكذا، مقابل ما عُرف بـ"الضمانات" التي أعطاها نظام الطائفيّة السياسيّة للمسيحيّين، تمّ تجاهل التناقض الذي سينفجر سريعاً بين كيان نصف سكّانه، على الأقلّ، مسلمون، وبين دولة تكون أساساً لـ"المسيحيّين".

والحال أنّ المعارضة المسلمة للكيان الجديد ولهيمنة الموارنة عليه انطلقت مبكراً، وترافقت مع مطالبات حادّة بضمّ المناطق الحدوديّة إلى سوريّا، ومع مراهنات بأن يؤدّي النزاع الفرنسيّ التركيّ إلى تخلّي الفرنسيّين عن لبنان لسوريّا. و لم يخل الأمر من أعمال عنف كالّتي حصلت بين الموارنة والدروز في الجبل عام 1926 [1].

وقد اكتسبت المعارضة لوجود لبنان نفسه مزيداً من الزخم مع ما عُرف بـ"مؤتمرات الساحل" التي بدأ العمل بها عام 1936. فتلك السنة كانت صعبة بصورة خاصّة على لبنان، حيث تحوّلت الاحتجاجات الوطنيّة السوريّة على الفرنسيّين والإضراب الفلسطينيّ الذي دعا إليه الحاج أمين الحسيني وما تلاه إلى مادّة تحريض على الكيان اللبنانيّ والمطالبة بتفكيكه وضمّ أطراف منه إلى سوريّا، وهو أيضاً ما ترافق مع أعمال عنف[2].

والحال أنّ التفاوت بين لبنان الصغير ذي الغالبيّة المسيحيّة الكاسحة وبين لبنان الكبير المتعادل طائفيّاً، ارتكز إلى عوامل صلبة أخرى: فالأطراف المأهولة بكتل مسلمة كانت

1 انظر: *Meir Zamir, The Formation of Modern Lebanon, p. 176*.

2 راجع: Meir Zamir, *Lebanon's quest-The Road to Statehood 1926-1939*, I.B.Tauris, 1997, p. 189-191.
وفي وصف لأحمد بيضون، أنه "خرج آلاف المتظاهرين إلى وسط بيروت وشهدت المدينة عنفاً لم تكن عرفت مثله من مطلع الانتداب. أحرقت عربات للترام وسيارات وحطمت واجهات لمحلات ونهبت واستهدف، على الأخصّ، أصحاب الوكالات التجارية الفرنسية. وحاول المتظاهرون الوصول إلى السراي الصغير، مقر الحكومة اللبنانيّة ومحاصرته. سقط قتلى من جراء القمع وجرح عشرات واعتقل كثيرون. وزاد الطين بلة خروج شبان مسيحيّين (...) لمواجهة المتظاهرين المسلمين وكذلك تهديد قيادات مسيحيّة أخرى بالزحف على بيروت من الجبل (وكانت موجة المتظاهرين المسلمين قد حطمت الواجهات المزيّنة احتفاء بالمعاهدة، فحطمت موجة المتظاهرين الأرمن الواجهات غير المزيّنة). فبدت المدينة والبلاد على حافّة نزاع طائفي دموي، وهو ما حالت دونه في الواقع إجراءات الأمن والقمع الفرنسية. وما لبثت حالة الغضب والقمع المقابل أن أسقطت جرحى جدداً في طرابلس". أحمد بيضون، **رياض الصلح في زمانه** ص 157.

مشدودة اقتصادياً وتجارياً إلى المناطق التي باتت جزءاً من سوريّا وفلسطين. هكذا تبدّت إقامة الدول – الأمم ذات أثر عليها يشبه أثر الصناعة على أهل الحِرَف القديمة. وهذا لا بدّ أن يترك ألماً ومرارة مفهومين، من دون أن يبرّر اقتراح خرائط للأوطان انطلاقاً من الألم والمرارة.

ثمّ إنّ جبل لبنان المسيحيّ كان قد تخلّص من هيمنة كبار ملاّكي الأراضي، على ما سبقت الإشارة، فيما احتفظت تلك الطبقة بموقعها السياديّ في الأطراف المسلمة. وهذا ما جعل أفراداً من الطبقة الوسطى الجديدة يتصدّون للحياة السياسيّة في الجبل، على عكس الأطراف التي استمرّت زعامتها في أيدي الرموز العثمانيّة من ملاّكي الأرض وزعماء العشائر.

إلا أنّ الإصرار الإسلاميّ على رفض لبنان لم يكن له أيّ أثر إيجابيّ. على العكس تماماً، فالمسيحيّون، لا سيّما الموارنة، تزايدت مخاوفهم وتعاظمت ميولهم الاستئثاريّة، وهو ما أضعف العنصر الحديث في الدولة اللبنانيّة لصالح العنصر الطائفيّ. أمّا المسلمون، فضعفت حججهم حين يطالبون بإصلاحات عادلة، لأنّ شرط المطالبة بالإصلاح قبول الانضواء في الحياة الوطنيّة بدلاً من ضمّ الأطراف إلى سوريّا. وأخيراً، كان كلّ تهديد لهذه الصناعة الفرنسيّة المسمّاة لبنان الكبير يقوّي ميل السلطات الفرنسيّة إلى تجزئة سوريّا نفسها[1].

ومن خارج القوى الطائفيّة، تركت الثلاثينات آثارها على لبنان، فنشأت أحزاب شبيبة شبه فاشيّة، أبرزها "الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ" الذي أسّسه في 1932 المسيحيّ الأرثوذكسيّ اللبنانيّ أنطون سعادة، ودعا إلى دمج لبنان وسوريّا والأردن وفلسطين، ثم أضاف إليها العراق والكويت وجزيرة قبرص، في "أمة سوريّة" ذات مصادر أركيولوجية[2]. وهذا الحزب الذي أنشأ ميليشيا مسلّحة، ومارس نوعاً من العبادة لزعيمه ومؤسسه، تحوّل إلى عنصر إزعاج بالغ للدولة اللبنانيّة. لكنّ الحزب المذكور أشّر إلى ما هو أخطر على المدى البعيد، وهو أنّ الفاشيّة إنما هي، نظريّاً على الأقلّ، البديل العلمانيّ الوحيد المتوافر من النظام الطائفيّ.

على أيّة حال، نال لبنان استقلاله عن فرنسا عام 1943، وهذا ما لم يكن التوصّل إليه

1 راجع حازم صاغيّة، قوميّو المشرق العربيّ من درايفوس إلى غارودي، سبق الاستشهاد.

2 Meir Zamir, *The Formation of Modern Lebanon*, chap. 4.

يسيراً، إذ سبقت ذلك أعمال عنف في 1941. لكنّ الاستقلال هذا نجم جزئيّاً عن انكسار هيبة فرنسا في الحرب العالميّة الثانية وتراجع التمسّك المسيحيّ بها وبحمايتها. كذلك فعل الضغط البريطانيّ على الإدارة الديغوليّة من أجل حلّ دستوريّ للوضعين السوريّ واللبنانيّ. وكانت النواة البورجوازيّة التي استفادت من الحرب العالميّة بهدف الاستحواذ على سوقها المحليّة، قد بدأت تعوّل على بريطانيا والدور الصاعد للولايات المتّحدة الأميركيّة.

وقد حصل ذلك بالاستفادة من الضغط البريطانيّ، لكنّه كلّف اعتقال القادة الاستقلاليّين وسقوط عشرات قليلة بين قتلى وجرحى. بيد أنّ الأهمّ كان توصّل السياسيّين المسيحيّين والمسلمين إلى هذه التسوية، بحيث يتخلّى الأوّلون عن المطالبة بحماية فرنسا، وكان هذا هو الموقف المسيحيّ الغالب، مقابل تخلّي الآخرين عن ضمّ لبنان إلى سوريّا. لكنّ الاستقلال، بفعل طبيعته التسوويّة والسلميّة، لم يملك ما يكفي من الضدّيّة. فبلوغ أهداف كتلك عبر التسويات، ومن دون عنف كبير أو فولكلور عنفيّ، ليس مألوفاً كثيراً في عالم الفكر السياسيّ العربيّ. فوق ذلك، فإنّ صغر حجم البلد يجعله غير مهمّ في ظلّ ثقافة تنهض على القوّة، أمّا قيام صحافة أرقى من مثيلاتها في المنطقة، واعتماد الانتخابات كأداة في صياغة الشرعيّة السياسيّة وفي بلورتها، فليسا أمرين يلهبان المخيّلات.

لقد قدّم لبنان باستقلاله نموذجاً مغايراً، بالكاد انجذب إليه اللبنانيّون، دع جانباً باقي العرب. وحتّى التوافق على الاستقلال لم يعمّر طويلاً، وإن عبّرت المنازعات عن نفسها بطرق مداورة. فالخلافات التي كانت قبل الاستقلال حول العلاقة بالغرب وبالعالم العربيّ، وإلى حدّ ما بالمشروع الصهيونيّ في فلسطين، استأنفت نفسها بصيغ وأسماء أخرى[1].

وكان أبلغ تعبير عن كيفيّة استعمال "المسألة القوميّة" لخدمة الأغراض المحليّة، ما حصل يوم 4 آذار 1947 في مدينة طرابلس. يومها وصل ابن المدينة فوزي القاوقجي إليها من منفاه في ألمانيا. والقاوقجي كان له دوره في أحداث 1936-1939 في فلسطين وفي أحداث العراق في 1941، ما أوجب تكريمه كـ"بطل قوميّ". لكنّ صراع عائلتي كرامي والمقدّم، فيما هما تتنافسان على تكريمه، أدى إلى مقتل 18 شخصاً وجرح 48[2].

1 عن النزاعات السياسيّة للعهد الاستقلاليّ الأوّل راجع: Eyal Zisser, *Lebanon-The Challenge of Independence*, I.B.Tauris, 2000, p. 85-126.

2 المرجع أعلاه، ص 131.

الفصل الخامس

من صناعة القضيّة الفلسطينيّة إلى الناصريّة

في نظرة مجرّدة، لم يكن قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين عربيّة ويهوديّة، الذي صدر في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947، قراراً أخلاقيّاً، ولا كان قانونيّاً، نظراً إلى الفارق العدديّ، وكذلك الفارق في امتلاك الأرض بين العرب واليهود يومذاك. فالعرب كانوا ثلثي السكّان واليهود ثلثهم، وكان الأخيرون لا يملكون أكثر من 6 في المئة من الأرض. لهذا، كان طبيعيّاً أن يعبّر السكّان المحليّون عن رفضهم للمشروع الصهيونيّ والاتّجاهات الدوليّة التي تدعمه، وأن يقاوموه بالمعنى الذي قاوم فيه السكّان المحليّون في أجزاء مختلفة من العالم مشاريع الاستيطان.

لكنّ ما لم يكن معقولاً أو مقبولاً أن تمتنع النخب السياسيّة والثقافيّة عن تعزيز ذاك الموقف بأيّ مضمون عقلانيّ، محاولةً قيادة باقي السكّان في اتّجاه يستوعب عدداً من الاعتبارات الواقعيّة.

وبالفعل كانت هناك اعتبارات واقعيّة تستحيل مقاومتها، ويستحيل تجاهلها، تُضاف إلى الشعور الأوروبيّ بالذنب حيال اليهود بسبب المحرقة النازيّة، والذي يجعل التعاطف مع إسرائيل أقرب إلى واجب أخلاقيّ[1].

وما من شكّ في أنّ خطّة التقسيم في 1947 ومن بعدها حرب 1948 التي نشأت بنتيجتها

1 علماً بأنّ هذا الواجب الأخلاقيّ لم يكن مستقيماً دائماً، إذ إبّان العهد النازيّ لم تُفتح أبواب الدول الغربيّة، لا سيّما الولايات المتّحدة، لليهود الهاربين أو الناجين، ما ترك فلسطين المكان الوحيد المضمون لاستقبالهم.

دولة إسرائيل، كانتا مأساة شخصيّة مؤلمة للفلسطينيّين إلا أنها لم تكن مأساة سياسيّة لأنّ فلسطين، كواقع سياسيّ، لم تكن موجودة. فإذا كان مفهوماً أن يؤدّي البُعد الشخصيّ والانسانيّ إلى تعقيد التصرّف الواقعيّ وجعله صعباً، فمن غير المفهوم أن يؤدّي البُعد السياسيّ، أو بالأحرى اللاسياسيّ، إلى النتيجة نفسها.

لقد أنشأ التبديد الهائل الذي أنزله الفلسطينيّون بأنفسهم خلال مواجهات 1936-1939، توازن قوى شديد الاختلال لصالح المنظّمات اليهوديّة المسلّحة والمدرّبة والمتفوّقة تنظيمياً واجتماعياً. وهذا الفارق إنّما عزّزه وقوف الحركة الصهيونيّة في تيّارها العريض مع "الحلفاء" الذين انتصروا في الحرب العالميّة الثانية، رغم تمرّدهم في السنوات السابقة على الانتداب البريطانيّ، مقابل وقوف التيّار العريض للحركة الوطنيّة الفلسطينيّة، خصوصاً زعيمها المفتي الحاج أمين الحسيني، في صفّ "المحور" الذي انهزم.

ذاك أن أحداث 1939-1936 التي هدفت أساساً إلى الحدّ من الهجرة اليهوديّة ووقف الاستحواذ الصهيونيّ على الأراضي العربيّة، عكست النزعة الضدّيّة واليأس الأعمى والتناقضات الداخليّة أكثر مما عكست أيّ تنظيم أو استراتيجيّة قابلة للتفعيل والحياة.

ثمّ كانت هناك الرغبة البريطانيّة في التخلّص من الاستعمار، وهي التي استعرضت نفسها على نطاق موسّع في إعطاء الهند استقلالها في العام نفسه، 1947. وفي مقابل هذا الطارئ البريطانيّ، لم يكن هناك أيّ استعداد فلسطينيّ واضح لإقامة دولة، بل قبل هذا، لإدراك حقيقة وجود دولة - أمّة في فلسطين. فهذه الأرض ظلّت في الوعي الفلسطينيّ قطعة أرض تتنازع عليها العائلات وأحزابها، فيما تبقى خطابيّاً جزءاً من أمّة عربيّة غامضة أو من أمّة إسلاميّة أشدّ غموضاً.

والحال أنه بسبب أحداث 1939-1936، فإنّ الجماعة الفلسطينيّة حين واجهت تحدّيات التقسيم ومن بعده الحرب، بدت عاجزة فعليّاً عن ممارسة القرار الذاتيّ، وكانت البلدان العربيّة المجاورة تلعب دوراً متزايد الأهميّة في تقرير مصيرها. وهذا كان يعني، في أحسن الأحوال، الارتهان لأطراف ضعيفة نالت استقلالها للتوّ، وبعضُها لا يزال تدريب جيوشه في عهدة القوى الكولونياليّة السابقة. ففي 1947 كانت دول الشرق الأوسط العربيّ كلّها قد استقلّت رسميّاً، لكنّ حكّام تلك الدول لم يكن يعنيهم من قضيّة عرب فلسطين سوى الالتفاف على عجزهم عن إدارة دولهم الناشئة وكسب شعبيّة رخيصة تؤجّجها الحماسة وحدها.

لقد بدا القادة العرب دوماً مهتاجين بسبب نبرتهم اللفظيّة العدائيّة التي زيّنت أنّ الحضور اليهوديّ في فلسطين مؤقّت، وأنّ ما يحصل إنّما هو تكرار لحملة الصليبيّين التي آلت في النهاية إلى الإخفاق. وهذا الوعي الماضويّ المشبع بالضدّيّة هو ما لم يكن في وسعه أن يقدّم لقضية الفلسطينيّين أيّ إدراك عمليّ نافع.

كذلك بادر الحكّام العرب إلى مصادرة الموضوع الفلسطينيّ مبكراً، و لم يكن في استطاعة الفلسطينيّين إلا أن يؤيّدوا ذلك ويحرّضوا عليه، متوهّمين أن يأتي الإنقاذ على أيدي "الإخوة العرب". ففي أيّار/ مايو 1946 عقد القادة العرب مؤتمر قمّة، كان أوّل مؤتمرات قممهم، في مدينة أنشاص بمصر، مؤكّدين أنّ قضيّة فلسطين "قلب القضايا القوميّة". ثم في حزيران/ يونيو من العام نفسه، اجتمع رؤساء الحكومات في بلودان بسوريّا فتمسّكوا باللغة والمواقف ذاتها. وفي هذا كان الحكّام هؤلاء، تحت ضغط أزماتهم، يغيّرون طبيعة جامعة الدول العربيّة التي أنشئت، بإيحاء بريطانيّ، عام 1945، كي تكون مؤسّسة تنسيق وتقارب بين دول عربيّة صديقة للغرب، لا سيّما بريطانيّا. لكنْ حينما تدخّلت الجيوش العربيّة في المعركة، كان واضحاً أنّ هدف كلّ منها توسيع مساحة دولتها أو نفوذها في فلسطين، وليس إقامة دولة فلسطينيّة. وهو ما يُظهره أنّ كل واحد من الجيوش خاض الحرب من دون تنسيق مع الجيش الآخر، ناهيك عن امتلاك حدّ أدنى من القدرة والإعداد[1]. وهذا جاء معطوفاً على المنافسة الضارية بين المصريّين وكلّ من العراقيّين والأردنيّين، وخصومة ملك الأردن ومفتي القدس، ونزاع الأخير مع قائد "جيش الإنقاذ" فوزي القاوقجي.

لكنّ الأمر الذي لا يقلّ أهميّة، أن الجامعة العربيّة منذ أصدرت في 17 كانون الأوّل/ ديسمبر 1947 قرارها الرافض للتقسيم والمتعهّد إزالته بكلّ الوسائل، بما فيها الكفاح المسلح، كانت تقف في وجه العالم وفي وجه الموقف الذي اجتمعت عليه كلّ القوى المؤثّرة تقريباً من الولايات المتّحدة إلى الاتّحاد السوفياتيّ. وكان الحسيني سبّاقاً في ممارسة الضدّيّة باسم الدين عبر إعلانه الجهاد في مواجهة قرار التقسيم[2]. ولمّا كانت الأمم المتّحدة تعيش مطلع

---

1 انظر: Walid Khalidi (ed.), *From Heaven to Conquest: Readings in Zionism and the Palestine Problem Until 1948*, Institute for Palestine Studies, 1971, p. 858-860.

2 المعروف أنّ بريطانيّا كانت ضدّ "مؤامرة تقسيم فلسطين" و لم يشارك مندوبها في جلسة التصويت في الأمم المتّحدة حيث جاءت النتيجة 33 مقابل 13. وهذا ما يدلّ على أنّ الموقف البريطانيّ من الصراع اليهوديّ – الفلسطينيّ كان أكثر تعقيداً ممّا صوّرته الرواية العربيّة التبسيطيّة التي أكّدت، تبريراً منها للهزيمة، على وجود تواطؤ دائم بين لندن والصهيونيّين.

شبابها، وتستشعر فتوّتها، كان الموقف العربيّ هذا مشاركة مبكرة في التأسيس للاستهانة بقرارات الأمم المتّحدة ممّا دفع الفلسطينيّون لاحقاً أكلافه الباهظة بينما استفادت منه، بين من استفاد، إسرائيل. لقد ترتّب على هذا الموقف أنّ إسرائيل أصبحت، حسب التعبير الموفّق لديفيد هيرست، "طفلة الأمم المتّحدة"[1]، وبدا العرب بوصفهم الطرف الذي حال دون نشأة الدولة الفلسطينيّة الممكنة كما حاول الحؤول دون نشأة الدولة اليهوديّة. وكانت المعارضة لإنشاء دولتين معاً تسمح باتّهام المعارضين بأنّهم يفضّلون الفوضى على الانتظام الاجتماعيّ في منطقة ليست قليلة الفوضى ولا كثيرة الانتظام.

على أيّة حال، خيضت حرب 1948 وسط تعبئة مدهشة للطاقة التنظيميّة لليشوف وصلت إلى 13 في المئة من السكّان اليهود، وذلك باسم الدفاع عن وجود مهدّد. وقد استعاد المؤرّخ الإسرائيليّ بني موريس الطرد العنيف والقاسي لـ700 ألف فلسطينيّ مع غزو المقاتلين اليهود للقرى والبلدات الفلسطينيّة، كما بيّن كيف أنّ الصهاينة ارتكبوا من المذابح أكثر مما ارتكب العرب، وأنّهم عن قصد قتلوا عدداً أكبر من المدنيّين ومن سجناء الحرب، كما ارتكبوا أعمال اغتصاب أكثر[2]. وبالنتيجة، أعلنت ولادة دولة إسرائيل في 15 أيار 1948، فخسر الفلسطينيّون 78 في المئة من فلسطين التاريخيّة وتُرك لهم 22 في المئة وُضعت في عهدة الأردن ومصر، هي التي لا تزال حتّى الآن موضع التفاوض والنزاع لإنشاء دولة فلسطينيّة عليها. أمّا إسرائيل، فكسبت قرابة ضعف ما أعطاه إيّاها التقسيم. كذلك نزح حوالى 276 ألف فلسطينيّ إلى الضفّة الغربيّة وما بين 160 و180 ألفاً إلى غزّة، وحوالى 100 ألف إلى الأردن و175 ألفاً إلى سوريّا ولبنان.

ولئن كان تورّط الجيوش العربيّة في الحرب يومذاك هو ما مهّد لولادة البُعد العربيّ – الإسرائيليّ بوصفه البُعد الديناميكيّ في النزاع، فقد اتّضح أيضاً الطابع الوظيفيّ لهذا الصراع ممثّلاً في الأولويّة المعطاة، لدى كلّ حاكم، لمصلحة بلده بالطريقة التي ترى سلطته المصلحة فيها. وكان ممّا له دلالته كيف أنّ جيش المتطوّعين العرب، أو "جيش الإنقاذ"، الذي جمع، برعاية الجامعة العربيّة، 3830 متطوّعاً، وقاده القاوقجي، إنّما انشغل الكثيرون من أفراده بأعمال سرقة ونهب، كما أربك حكومات المنطقة وأحدث تداخلاً وفوضى

1 انظر: David Hirst, *The Gun and the Olive Branch*, Faber and Faber, 1984, p. 33.

2 راجع: Benny Morris, 1948: *A History of the First Arab-Israeli War*, Yale, 2008.

بين حدودها لم يستطع أيّ منها التصدّي له ووقفه، وهذا فيما كانت الدول والحدود في طور التشكّل[1].

لكنْ على مستوى أعمق من السياسة المباشرة، كان لنشوء الدولة العبريّة أن قلّل سعادة العرب بالعالم المعاصر وزاد ضدّيّتهم. فالحدث المذكور لم يشكّل مجرّد هزيمة عسكريّة وسياسيّة، بل مثّل أيضاً جرحاً قويّاً تصاب به النرجسيّة العربيّة، فيما هي تداري شعورها بالدونيّة تجاه الغرب عبر التظاهر بالتفوّق عليه.

ولتقدير حجم الجرح النرجسيّ الذي تسبّبت به إسرائيل عند العرب والمسلمين عموماً، لكنْ بالأخصّ عند عرب الشرق الأوسط، يكفي النظر إلى موقعها تماماً في وسط المنطقة التي تتكلّم العربيّة، من العراق إلى المغرب، وهو وسط يضمّ مدينة القدس المقدّسة عند المسلمين. ذاك أنّه يتبدّى ما يشبه الاختراق الجنسيّ الذي لا تتحمّله ثقافة الرجولة العربيّة[2]، أو أيّة ثقافة ذكوريّة متطرّفة أخرى.

لكنّ المسألة لم تقف عند هذا الحدّ: فإسرائيل بدت، في التحليل الأخير، مصغّراً عن الغرب وتعميقاً لتفاوت يعكس تحدّيات وجوديّة. فهي نشأت بقيادة طبقة وسطى من أوروبا الوسطى والشرقيّة في مواجهة طبقة ملاّكي الأرض، وما لبثت أن اعتمدت نظاماً ديموقراطيّاً استطاع العمل، على رغم الحروب التي خاضتها وغُربتها عن منطقتها وعدم تجانس تكوينها السكّانيّ. وهذه كلّها توفّر، من حيث المبدأ، شروطاً نموذجيّة لانهيار الديموقراطيّة، بل لانهيار الدولة نفسها. كذلك، لعبت المرأة أدواراً ملحوظة في حياة إسرائيل العامّة ابتداءً بمشاركة المجنّدات في القتال عام 1948. لقد كان القتال عامذاك تعبيراً عن المواجهة بين العدد الأكبر المتحكّم بالهضاب المرتفعة وذي العمق الاستراتيجيّ المتمثّل بـ"الأخوة العرب"، وبين التنظيم الحديث والاستخدام العقلانيّ للموارد، أي بين الطبيعيّ والصناعيّ الذي يَنتج من أفعال البشر ومن إراداتهم. وفي هذه المواجهة انتصر العنصر الثاني.

---

1 راجع مثلاً لا حصراً: Adeed dawisha, *Arab Nationalism in the Twentieth Century: from Triumph to Despair*, Princeton, 2003, pp. 114-115.

2 أعادت بعض الكتابات العربيّة تحوير هذا الشعور حين تحدّثت عن "اغتصاب فلسطين" وعن "خنجر إسرائيل" كترميز مداور لـ"قضيب" إسرائيل، فضلاً عن المبالغة التي حملتها الأعمال الأدبيّة في توكيد تلك المعادلة الميثولوجيّة القديمة بين "الأرض" و"الأمّ".

أهمّ من ذلك، في سياق الصدام بين تكوين حديث وتكوينات ضدّيّة تجاه الحداثة، كان الموقف من الدولة. ففلسطين العربيّة، مثلها مثل إسرائيل اليهوديّة، كانتا أقرب إلى فكرتين يُراد الانتقال إلى تطبيقهما على شكل دول – أمم. وجاء أحد التطوّرات التأسيسيّة للدولة العبريّة بعد أسابيع على نشأتها، مع قيام مؤسّسها ديفيد بن غوريون بإغراق سفينة "ألتالينا" التابعة لمنظمة "إتزل" الإرهابيّة التي كانت تنقل السلاح إلى تلك المنظّمة. فقد أصرّ بن غوريون، فيما احتمالات الحرب الأهليّة اليهوديّة – اليهوديّة واردة وممكنة، على تسليم كلّ السلاح للحكومة؛ لأن "إتزل" قد تستعمل ذاك السلاح، كما روى، بين آخرين، تلميذه شمعون بيريز، بهدف "إقامة دولة ضمن الدولة، أو جيش منفصل، أو أنّها ستحاول إقامة دولتها وجيشها في منطقة من فلسطين لم تشتمل إسرائيل عليها"[1].

في الوقت نفسه، كان بن غوريون يناضل ضدّ اليسار العمّاليّ مدافعاً عن بناء جيش محترف. وهذا ممّا دلّ مبكراً على مدى تمسّك إسرائيل بالدولة كمرجع سلطويّ يتمتّع وحده بحقّ استخدام العنف وامتلاك أدواته.

بلغة أخرى، بدا ثمّة شيء من الملحميّة في نشوء الدولة العبريّة التي انتقل إليها أفراد من عشرات الجنسيّات والثقافات واللغات جاؤوا من على بعد آلاف الكيلومترات. لكنّ هذا الحدث لم يخلق أيّ فضول لدى العرب الذين عاملوه باحتقار وتشاوف عبّرت عنهما تسمية "الكيان الصهيونيّ"، كما بدأوا يستعينون على هزيمتهم باسترجاع تجربة الصليبيّين وبالتوكيد على صور لليهود مستقاة من القاموس اللاساميّ لأوروبا المسيحيّة، وهي صور ليس لها من مرتكزات جدّيّة في التاريخ الإسلاميّ[2].

هكذا نشأت قضيّة فلسطين منذ ذاك الحين بوصفها الذريعة لتوسيع رقعة الأعداء ورفع درجة الانعزال عن العالم والشكّ فيه، وتحوّلت تلك القضيّة إلى محطّ إجماع ضدّيّ ومقدّس بين قوى لا يجمع بينها إلاّ كونها عربيّة أو مسلمة. وكان لا بدّ، والحال هذه، من التوكيد على فرادة قيام إسرائيل على حساب فلسطين. لكنّ التوكيد على الفرادة شاء أن يتجاهل قيام كيانات لا حصر لها، على الهجرات الاستيطانيّة، من الولايات المتّحدة

1 Shimon Peres, *Battling for Peace*, Weidenfeld and Nicolson, 1995, p.69.

2 حتّى برنارد لويس الذي يكرهه العرب عموماً، أكانوا من قرّائه أم لا، أقرّ بسطحيّة التقليد اللاساميّ في الثقافة الإسلاميّة. انظر: أحد أكثر كتبه دفاعاً عن إسرائيل *Semites and Anti-Semites*, Phoenix Giant, 1997 خصوصاً الفصل الخامس.

إلى أستراليا ونيوزيلندا والعديد من الكيانات الأفريقيّة.

وقد يقال إن قيام إسرائيل هو وحده، من بين أعمال الاستيطان في العالم، ما حصل بنجاح بعد الحرب العالميّة الثانية وابتداء نزع الاستعمار. إلاّ أنّ الفلسطينيّين والعرب، من ناحيتهم، لم يبدوا مؤهّلين لاستثمار عنصر الزمن لأنّهم، تحديداً، كانوا يعيشون في زمن آخر لا تحتلّ الدولة – الأمة موقعاً فيه. كذلك ظلّ للتوكيد الثقافيّ، بالمعنى العريض للكلمة، على روابط الدين وعصبيّة الدم والحمولة، أن أضعف الانتساب المبدئيّ إلى القرن العشرين الذي يُفترض أن يدان الاستيطان على ضوئه. هكذا ضعفت الحجّة التي تدين الاستيطان باسم القرن العشرين وحضارته، إذ تبدّى أنّ هذا الانتماء لا يبدو له إلاّ أثر واحد هو رفض الاستيطان، وانجلت الصورة عن قيام النزاع بين مشروع ولامشروع على أرض كانت لا تزال تنتظر تشكّلها السياسيّ.

لقد قوّى نشوء إسرائيل رفض عرب الشرق الأوسط للدولة وللغرب، وزاد في ذلك أنّ المشروع الصهيونيّ إنما بالغ في التعويل على القوّة. فقد رأى بن غوريون مبكراً أنْ "دعنا نقرّر ألاّ نكتفي بمجرّد التكتيكات الدفاعيّة، بل أن نهاجم في اللحظة المناسبة على امتداد الخطّ، وليس ذلك ضمن نطاق الدولة اليهوديّة وحدود فلسطين، فنخرج ونسحق العدوّ أينما كان"[1].

وهذا ما نجم جزئيّاً عن طبيعة الصهيونيّة كقوميّة أوروبيّة متأخّرة زمناً ومتأثّرة بالنزعات العلمويّة والداروينيّة الحديثة التي سادت أوروبا عند ولادتها حينذاك. وهو ما ترتّب عليه احتفال دائم بحلول القوّة والاستئصال التي يبقى معها "الأصلح" و"الأكفأ". لكنّه نجم أيضاً عن الخوف اليهوديّ المشبع بتجارب البوغرومات والمحرقة، والذي أجّجه الشعور الأقليّ في الشرق الأوسط غير المعروف بالتسامح حيال الأقليّات، من دون أن يكون معروفاً بالقسوة التي تميّزت بها تجربة اليهود في أوروبا.

لكنْ في الوقت الذي اختفت فيه فلسطين، بعد الحرب العالميّة الثانية، كانت تنشأ الدول – الأمم العربيّة المستقلّة والجديدة. ولأنّ الغرب هو، بمعنى ما، مَن صنع الحدثين معاً، بدا كأنّ هذه النشأة هي الوجه الآخر لذاك الاختفاء، وهو ما جدّد وقوّى النقمة على الدول القائمة حديثاً.

1 David Bengurion, *Rebirth and Destiny*, New York, 1954, p. 239.

كذلك تعاظم الرفض لقيادة الطبقة الوسطى ولثقافتها: فالكوادر اليهوديّة العليا لمثل هذه الطبقة، العلمانيّة والقوميّة والاشتراكيّة، هم الذين وفدوا من روسيا وأوروبا الوسطى ليُلحقوا الهزيمة المُرّة بالأفنديّة وملاّكي الأراضي الفلسطينيّين وكتل الفلاحين المهمّشين والأميّين، وفوقهم عدّة جيوش عربيّة أيضاً، زاجّين في ميدان القتال أعداداً من المقاتلين أكبر منهم بلا قياس. ولمّا كان القادة الفلسطينيّون والعرب هؤلاء وكر المحافظة المناهضة للغرب ولقيمه، تبدّى أنّ كلّ ما يتّصل بالغرب، أو يدلّ عليه، هو في موقع التناقض مع عالم عربيّ شرق أوسطيّ حميم يقوم على "الأخوّة" الأهليّة والامتداد الجغرافيّ والقرابيّ التلقائيّ. فكأنّ إسرائيل تفرض بالقوّة حقيقة الدولة – الأمّة على مجتمعات الشرق الأوسط العربيّ، لكنّها بالقوة أيضاً تحبط كلّ الشروط المطلوبة لسير العرب في الاتّجاه هذا.

ففي الوعي العربيّ العام لم يعد يُنظَر إلى الاستقلالات كإنجازات بذاتها، بل باتت تقاس جديّتها بالمساهمة التي تقدّمها لـ"تحرير فلسطين". ذاك أنّ خسارة فلسطين، في ظلّ الضعف المتواصل للقيم الإيجابيّة، بدت أهمّ كثيراً من نشأة دول عربيّة جديدة ومن توطّدها.

وبكلمة، بات العرب يرون العالم كلّه من ثقب فلسطين ومواقفه من نزاعها. أمّا مصالح دولهم الناشئة فتقلّص الاهتمام بها، وهو لم يكن كبيراً أصلاً. وبسبب الضدّيّة حيال الغرب، وما أفضت إليه من إسباغ الفرادة والإطلاقيّة على النزاع، فُوّتت على العرب فرص عدّة، منها دمقرطة مجتمعاتهم وأنظمتهم والعمل على إنجاح تجارب التعايش والتعدّد حيث يوجد أكثر من دين أو إثنيّة أو مذهب. فسلوك كهذا كان مرشّحاً لأن ينخر التشدّد الإسرائيليّ الأقليّ المعزّز بهواجس الأمن المزمنة. كذلك فُوّتت فرصة اعتماد إسرائيل كجسر بينهم وبين الغرب، وتمّ استبدال ذلك، عند الحكومات والحركات الشعبيّة العربيّة سواء بسواء، بصناعة قضيّة فلسطينيّة قامت على حساب الفلسطينيّين بالدرجة الأولى وحُوّلت، من ثمّ، إلى موضوعة تقيم في خانة التحريم والمقدّس. فقد استُبعد، منذ 1948، كلّ تفكير عمليّ وجدّيّ بإنهاء عذاب الفلسطينيّين ومحنتهم. وهذا لم يكن صدفة عديمة الدلالات. ذاك أنّ صناعة القضيّة الفلسطينيّة تؤمّن الهروب من مشاكل قدّم الشرق الأوسط العربيّ ما يكفي من البراهين على عدم رغبته، أو عدم قدرته، على حلّها، في طليعتها مسألة الشرعيّة السياسيّة. هكذا كان طبيعيّاً أن يزداد التركيز على الموضوع

الفلسطينيّ في الخمسينات، مع الانقلابات العسكريّة في الشرق الأوسط العربيّ، حين فُرّغت تلك الشرعيّة الدستوريّة من كلّ معنى.

وفي هذه البيئة فعل فعلَه وعيٌ فلسطينيّ عدميّ ما لبث أن اعتنقه شبّان عرب متحمّسون أغلبهم صادر عن جماعات لم تتّسع لها الحياة السياسيّة في بلدانها المجاورة لفلسطين والمتعاطفة مع معاناة شعبها، فصارت قضيّة فلسطين قضيّة هؤلاء الشبّان ومعيارهم في محاكمة السياسات أو مدخلهم للتدخّل في الشأن العامّ. وكما أنّ قيمة الاستقلالات باتت تُقاس على "تحرير فلسطين"، فقد صارت النتيجة المنطقيّة، في هذا الوعي، أنّه لا بأس بفناء الدول القائمة إن عجزت عن "تحرير فلسطين". فبدل المثل الشعبيّ الذي يقول: "عصفور في اليد خير من عشرة عصافير على الشجرة"، صار مفاد الحكمة الضدّيّة الجديدة أنّ "عصفوراً على الشجرة خير من عشرة عصافير في اليد".

وتحت تأثير الشعور بالفرادة، لم تظهر أيّة مقارنات إيجابيّة بين تعامل الأمم المتّحدة، غير الكافي ربّما، مع محنة تهجير مئات آلاف الفلسطينيّين وبين التجاهل الكلّيّ الذي مارسته لتهجير ملايين المسلمين والهندوس من الهند وباكستان عند نشأة البلدين قبل أشهر على الحرب العربيّة – اليهوديّة الأولى.

وكان أخطر من ذلك على الفلسطينيّين وسائر العرب الظهور في مظهر ضدّيّ حيال المسار التاريخيّ الصاعد. فولادة إسرائيل هي ما أمكن للحركة الصهيونيّة تقديمه عالميّاً كجزء من لحظة الإجماع الكونيّ على نزع الاستعمار والتحرّر الوطنيّ. فهي قامت في الفسحة الفاصلة بين نهاية الحرب العالميّة الثانية وابتداء الحرب الباردة. وهذا ما يفسّر جزئيّاً اتّفاق جبّاري ما بعد الحرب الثانية، أي الولايات المتّحدة[1] والاتّحاد السوفياتيّ، على الاعتراف بها ودعم وجودها.

وعلى العموم، فمع قيام دولة إسرائيل وجدت الضدّيّة شحنة قويّة تعزّزها، أو أن الضدّيّة في الأفكار زوّدها الواقع بمادّة أشدّ فعاليّة، وبالتالي صار مطلوباً بإلحاح أن يعيش الشرق الأوسط العربيّ حدثاً كبيراً مضادّاً لحدث قيام إسرائيل. هكذا ارتسمت وظيفة هذا الحدث الثاني الذي صاغ وعي المنطقة لعقود طويلة، وهو الانقلاب المصريّ في 23 تمّوز/ يوليو 1952

1 والمفارقة أنّ الموقف من إسرائيل كان موضوعاً خلافيّاً بين الرئيس هاري ترومان الإيجابيّ حيالها ووزير خارجيّته جورج مارشال المتحفّظ.

الذي قضى على الملكيّة في بلده وأعلن ولادة الجمهوريّة.

والراهن أن منفّذي ذاك الانقلاب لم يكن لديهم آنذاك هذا الطموح للعب أدوار تتعدّى بلدهم. وكان تطرّف إسرائيل الوليدة للتوّ، وحرصها على ترسيم حدودها السياسيّة، عبر توسيع المسافة عن جوارها، عنصراً مساعداً في انتقالهم ذاك من المصريّ إلى العربيّ. والمعروف أنّه خلال النصف الأوّل من الخمسينات، عرف أكثر من بلد في الشرق الأوسط العربيّ، بما في ذلك مصر، أعمال تسلّل يقوم بها فدائيّون فلسطينيّون ممن لفظهم قيام إسرائيل خارج بلدهم، فكانت تردّ عليها الدولة العبريّة بأعمال انتقاميّة موسّعة. وهذا فضلاً عن أنّ حجم مصر ودورها التقليديّ لا بدّ أن يشجّعا، من حيث المبدأ، على الانخراط في صراع على النفوذ الإقليميّ مع كيان مجاور يجمع بين الديناميّة والعدوانيّة، وبين كونه غربياً وكونه حديثاً في آن واحد.

بيد أن انقلاب 1952 كان بطبيعته محكوماً بالخيار السلطويّ الذي بدا، عمليّاً، وبعد سنوات قليلة على الانقلاب، الحافز الأهمّ في تجاوز الحدود الوطنيّة لمصر، سواء برغبة من أصحاب الانقلاب أو لا.

فالمقدّمات المباشرة لتحوّل 1952 كانت قد رسمتها أحداث من العنف والتطرّف دلّت عليها الاغتيالات السياسيّة ما بين 1945 و1949 التي طاولت، في من طاولت، رئيسي الحكومة أحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي ومؤسّس الإخوان المسلمين حسن البنّا. وفي 16 كانون الثاني/ يناير 1952 ألغت حكومة الوفد معاهدة 1936 مع بريطانيا، معطّلةً استخدام ورقة القوميّة التي كانت قد أجّجتها حرب فلسطين، ومثيرةً، في الوقت ذاته، التوتّر وأعمال العنف بين القوّات البريطانيّة والوطنيّين المصريّين الراديكاليّين. لكنْ بعد عشرة أيّام فقط نشب "حريق القاهرة" الذي أدّى إلى مقتل 26 شخصاً والتهام النار لـ700 فندق وملهى ومتجر ودار سينما في العاصمة المصريّة. وقد كانت المصالح الأجنبيّة واليهوديّة، ونقاط الاتّصال بالعالم الخارجيّ، الأكثر استهدافاً.

وهذه النوازع القوميّة المتطرّفة هي نفسها التي عبّر عنها تنظيم "الضبّاط الأحرار"، بزعامة جمال عبد الناصر، من زاويتين على الأقلّ:

الأولى، أنّ "الضبّاط الأحرار"، وعلى غرار ما كانت الائتلافات الراديكاليّة السابقة في المواجهات مع الإنكليز و"الوفد"، شملوا كافّة التيّارات السياسيّة الضدّيّة والمناهضة،

في صورة أو أخرى، للغرب، قبل أن يتخلّص منهم عبد الناصر تباعاً. و لم يكن بلا دلالة أنّ أكثريّتهم الساحقة تخرّجوا في دورة 1936 من الكليّة الحربيّة، أي في العام الذي وُقّعت فيه المعاهدة المصريّة – البريطانيّة. فقد كان بين هؤلاء الضبّاط إسلاميّون كرشاد مهنّا وعبد المنعم عبد الرؤوف[1]وماركسيّون كخالد محيّي الدين ويوسف صدّيق، فضلاً عن الوطنيّة الشعبويّة المتمثّلة خصوصاً في جمال عبد الناصر وأنور السادات[2]. وإذا كان من الثابت أنّ السادات أحد العسكريّين الشبّان الذين تأثّروا في شبابهم بالفاشيّة، فهناك في سيرة عبد الناصر أكثر من تحوّل سياسيّ وإيديولوجيّ داخل الرقعة العريضة لـ"العداء للاستعمار" ممزوج بالطموح والانتهازيّة الشخصيّين.

هكذا كانت الحركة في وعيها وسلوكها أقرب إلى دعوة محتقنة تكمن أصولها في التيّارات الفكريّة والسياسيّة التي عرفتها الثلاثينات. وكان ممّا عبّر عن ذلك إنشاء وزارة لـ"الإرشاد القوميّ" وتسليمها لفتحي رضوان، أحد قادة "مصر الفتاة" ذات الاتّجاهات الفاشيّة.

والثانية، أن "الضبّاط الأحرار" هؤلاء لم يكن بينهم قبطيّ واحد. فسريعاً ما تبدّى أن الحركة الانقلابيّة، التي تخلط على نحو عميق الوطنيّة بالإسلام، تحمل في ذاتها بذور إضعاف النسيج الوطنيّ المصريّ الذي يتمسّك الأقباط به وبوحدته. وفي المعنى هذا يمكن القول، عملاً بأيّ قياس يمكن اعتماده، إنّ الناصريّة في التقليد السياسيّ المصريّ مثّلت نكوصاً عن وطنيّة "الوفد" العلمانيّة إلى وطنيّة "الحزب الوطنيّ" الإسلاميّة المتحالفة مع السلطنة العثمانيّة ضد البريطانيّين والكارهة للأقباط.

وقد تبلورت هذه الاتّجاهات في سياق من الصراع الذي بدا واضحاً في وقت مبكر، ما بين "الضبّاط الأحرار" الراديكاليّين الذين نفّذوا الانقلاب، وبين محمّد نجيب الذي سُمّي أوّل رئيس لجمهوريّة مصر.

ذاك أن نجيب الذي أريد له أن يبقى رئيساً اسميّاً، بدا مُصرّاً على إعادة الحياة المدنيّة والحزبيّة وإلى إرجاع الجيش إلى ثُكَنه. هكذا نجح في استثمار مخاوف الأحزاب من عبد

1 استعان عبد الناصر ببعض شخصيّات الإخوان المسلمين كالشيخ حسن الباقوري فجعله وزيراً للأوقاف الدينيّة. وعموماً، لم يكن كثيرون من "الضبّاط الأحرار" بعيدين عن روحيّة الإخوان وتعاليمهم.

2 انظر: Walter Z. Laqueur, *Communism and Nationalism in the Middle East*, Routledge & Kegan Paul, London, 1961, chap. 18.

الناصر ومن نزعته الاستئثاريّة، فتحالفت معه رغم تناقضات ضخمة فرّقت بينهم. لكنّ نجيب ما لبث أن أطيح بعد كثير من الكرّ والفرّ، وكان ذلك في 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 1954 لمصلحة ديكتاتوريّة عسكريّة على رأسها عبد الناصر[1]. و لم يكن بلا دلالة أنّ العداء المعلن لـ"الحريّة" كان أحد شعارات مؤيّدي عبد الناصر في نزاعه مع نجيب.

لقد رسم الروائيّ المصريّ نجيب محفوظ في "ثلاثيّته" التحوّل من أحمد عبد الجواد، الأبويّ المستبدّ في البيت، والفاسد خارج بيته، إلى ابنه الأصغر كمال عبد الجواد الذي أراد له أن يكون المعبّر عن صعود الطبقة الوسطى. بيد أنّ ذاك الصعود في مصر جاء عسكريّاً كما جاء حاملاً لثقافة تفوق في تقليديّتها ثقافة "النظام القديم".

وقد ترتّبت آثار أخرى على الوعي الضديّ الذي مثّله ذاك الانقلاب. فهو جعل الاهتمام بالشرعيّة السياسيّة أبعد فأبعد، مساوياً بين الحياة الحزبيّة وبين الفساد والخيانة، خصوصاً مع التهم التي أحاطت بالعهد الملكيّ من أنه وزّع على الجيش المصريّ في حرب فلسطين عام 1948 أسلحة فاسدة.

في هذه اللوحة الملبّدة، لا سيّما وقد ألغى الانقلاب دستور 1923، شرع عبد الناصر يلعب دور الزعيم المخلّص. ولأنّه كذلك، زادت الرغبة في ألاّ تحدّه الدساتير وألاّ تجاوره الأحزاب. وهو، في 17 كانون الثاني/ يناير 1953، حلّها جميعاً، بما في ذلك الوفد والشيوعيّون، مستثنياً الإخوان المسلمين، ثمّ أنشأ "هيئة التحرير" كمحاولة لبناء حزب واحد. وهي المهمّة التي تابعها في السنوات التالية بإنشائه "الاتّحاد القوميّ" ومن بعده "الاتّحاد الاشتراكيّ العربيّ".

وكانت الطبقة العاملة بعد عشرين يوماً على الانقلاب قد تعرّضت لضربة قاصمة، حيث قُمع إضراب نفّذه عمّال نسيج على نحو وحشيّ أودى ببعض القتلى، ثم حُكم على اثنين من قادة التحرّك بالإعدام. وقد حُلّ المجلس التنفيذيّ لنقابة المحامين وعيّن مجلس آخر، و لم يوضع دستور جديد دائم يحلّ محلّ دستور 1923 حتى 1956، فجاء يعطي رئيس الجمهوريّة صلاحيّات مطلقة كما يعلن عن عروبة مصر وعن التزام الدولة بالتخطيط الاقتصاديّ لمجتمع ذي طابع تعاونيّ.

وضُرب الإخوان المسلمون بعد محاولتهم اغتيال عبد الناصر في مطالع 1954. وخضع

1 انظر رواية نجيب في: **مذكرات محمد نجيب، كنت رئيساً لمصر**، ط7، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1999.

الناشطون الشيوعيّون للاعتقالات على امتداد 1954–1956 قبل أن يتعرّضوا الحملات أشدّ منهجيّة وقسوة في 1959–1964. واعتُمدت اقتصاديّاً، ولو بالتدريج، سياسة تقوم على التأميم بهدف بناء رأسماليّة دولة عسكريّة. أمّا الإصلاح الزراعيّ الذي تبنّاه النظام منذ قيامه في 1952 بموجب قانون صدر في أيلول/ سبتمبر من ذاك العام، فتحوّل إلى موديل للأنظمة العسكريّة اللاحقة في العالم العربيّ، لا سيّما سوريّا والعراق. وقد تلاحقت قوانين وتعديلات تتعلّق بالإصلاح الزراعيّ في 1953 و1958 و1961 و1962 و1963 و1964 و1969 كانت على الدوام تتزايد راديكاليّةً في توزيع الأراضي والتضييق على أصحاب الملكيّات. لكنّ روحيّة ذاك الإصلاح، وبالطريقة التي كان يحصل فيها، كان يتأدّى عنها، حسب ما كتب مثقّف مصريّ ماركسيّ، "انحدار موقّت في الإنتاج الزراعيّ وانخفاض طفيف في مستوى معيشة الفلاّحين الفقراء وأزمة للإصلاح الزراعيّ"[1].

بلغة أخرى، وُلد وتطوّر نظام شاء أن يكون نموذجاً عربيّاً للحكم، وفي الوقت نفسه بديلاً من جميع مكوّنات المجتمع المصريّ.

وما من شكّ في أنّ ظروف الحرب الباردة، أواسط الخمسينات، والهوس الغربيّ، لا سيما الأميركيّ، بالشيوعيّة آنذاك، وفّرت لزعيم مصر العسكريّ، الكاريزميّ والشعبويّ، فرصة نموذجيّة كي يكشف عن عنصر البطوليّة فيه، وعن أنّ هذا العنصر يستطيع أن يصطدم بأقوى القوى الغربيّة ويحطّمها. وهذه كانت هديّة ما بعدها هديّة للكرامة الجريح عند ملايين الفلاّحين المصريّين البؤساء، كما عند عرب المشرق الذين وجدوا في الحدث المصريّ ردّهم على "النكبة" الفلسطينيّة، إن لم يكن على نشأة كياناتهم بموجب سايكس بيكو. لكنّ هذا إنّما قاد عبد الناصر إلى اعتماد برنامجين متعارضين في وقت واحد، أوّلهما هدفه الانفتاح على الغرب والحصول على معوناته الماليّة[2]، والثاني، الاستجابة للطموحات الإمبراطوريّة التي تمكّنه من الاستحواذ على شعبيّة واسعة.

فما إن حصل الجلاء البريطانيّ عن مصر في 1954، حتّى بدأ العمل بهذين البرنامجين معاً:

---

1 Anouar Abdel-Malek, *Egypt: Military Society,* Vintage, 1968,p.82.

2 على الأقلّ تبقى هناك الرواية الشهيرة لضابط استخبارات أميركيّ كبير تعامل مع عبد الناصر طويلاً ونسب إلى وكالة المخابرات المركزيّة (السي أي آي) دوراً في دعمه منذ بداياته الأولى. انظر Miles Copeland, *The Game of Nations: The Amorality of Power Politics*, Simon & Schuster, 1970.

ففي نيسان/ أبريل 1955، وتحت عنوان عريض هو معارضة الأحلاف، انضمّ عبد الناصر إلى كتلة جديدة تأسّست عملياً في مدينة باندونغ بإندونيسيا وضمّت الهند ويوغوسلافيا وإندونيسيا والصين الشعبيّة (الشيوعيّة، وحليفة السوفيات حتى ذاك الحين) وبلداناً أخرى. وقد عُرفت الكتلة بعدم الانحياز، داعيةً إلى التصدّي لنفوذ الدول العظمى. يومها كانت القوى الغربيّة هي القوى العظمى الوحيدة في الشرق الأوسط، وقد أرادت تكتيل نفسها وحلفائها في الشرق الأوسط لـ"احتواء" النفوذ السوفياتيّ والشيوعيّ، ولهذا الغرض أنشأ العراق وتركيا وإيران وباكستان وبريطانيا "منظّمة المعاهدة المركزيّة" التي عُرفت على نطاق شعبيّ بـ"حلف بغداد" في شباط/ فبراير 1955. لكنّ عبد الناصر قفز من موقفه الذي كان قد أصبح تقليديّاً منذ 1953، وهو أن أمن المنطقة شأن المنطقة إيّاها، لأن يختار خوض المعارك الضارية المفتوحة مع تلك الدول. وهذا ما كان يسهّل تفسير مواقف الزعيم المصريّ الشابّ بوصفها لا تستهدف إلاّ القوى الغربيّة، مما يستفيد منه الاتّحاد السوفياتيّ الغائب حتّى ذاك الحين عن المنطقة. وكان ما يضاعف المخاوف الغربيّة عقد صفقة للحصول على سلاح شرقيّ في أيلول من العام ذاته، وهو ما عُرف بالصفقة مع تشيكوسلوفاكيا التي كسرت الاحتكار الغربيّ للتسلّح في الشرق الأوسط. وجاء التتويج الدراميّ لهذا النهج مع اعتراف القاهرة في 16 أيار 1956 بالصين الشعبيّة، وذلك في ذروة التوتّر بينها وبين تايوان المدعومة بقوّة من واشنطن.

ومن ناحية أخرى، بدأت مصر في أواخر 1955 وأوائل 1956، تفاوض البنك الدوليّ للحصول على قروض دسمة تموّل بها بناء السد العالي في أسوان، وكان الهدف المشروع زيادة نسبة الأراضي الزراعيّة، الضئيلة جدّاً في مصر، فضلاً عن توفير الطاقة الهيدرو – كهربائيّة التي يحتاجها مشروع طموح لتصنيع البلد.

لكنْ كان لا بدّ للبرنامجين أن يتصادما. ففي البداية وافقت الولايات المتّحدة وبريطانيا على المشاركة في تمويل المشروع المصريّ، ثمّ سحبتا موافقتهما ردّاً على ذهاب عبد الناصر بعيداً في سياسته وتحالفاته الخارجيّة. ولم يكن من المتوقّع، بعد سنوات قليلة على انتصار الثورة الشيوعيّة في الصين ونشوب الحرب الكوريّة، أن تتصرّف واشنطن، المهجوسة بمكافحة الشيوعيّة، على نحو آخر.

وكان المناخ الشائع في "العالم الثالث"، بما فيه العالم الإسلاميّ، يحضّ على الصدام

بالقوى الغربيّة. فهذه الأخيرة أبدت ما يستفزّ من سياسات استئثاريّة وضيّقة الأفق لتجد في مواجهتها مشاريع بعضُها أقرب إلى الرؤيوي. ففي 1951، أقدم محمّد مصدّق، رئيس حكومة إيران وزعيم وطنيّتها الشعبويّة، على تأميم شركة النفط الأنغلو - إيرانيّة، وبعد أن فرّ شاه إيران محمد رضا بهلوي إلى الخارج، رُتّب انقلاب عسكريّ نفّذه الجنرال فضل الله زاهدي صيف 1953 ولعبت فيه المخابرات المركزيّة الأميركيّة دوراً محوريّاً، أعيد بنتيجته الشاه وانتهى مصدّق في الإقامة الجبريّة في منزله. كذلك ففي 1954 في غواتيمالا أطاح انقلاب عسكريّ مدعوم من وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة الرئيس المنتخب ديموقراطيّاً جاكوبو أربنز. ذاك أنّ إملاءات الحرب الباردة ما كانت لتتيح التفريط بموقع إيران ونفطها، وهما جنوب الاتّحاد السوفياتيّ، أو باختراق موسكو لحديقة واشنطن الخلفيّة في أميركا الوسطى واللاتينيّة، وما كانت لتسمح بالتجريب الديموقراطيّ في ظروف كتلك.

على أيّة حال، ردّ الزعيم المصريّ على عدم تمويل البلدان الغربيّة للسدّ العالي بأن أمّم قناة السويس في 26 تموز/ يوليو 1956.[1] وفي موازاة ذلك تطوّر الصدام بالدولة العبريّة. فبينما كانت مجموعات فدائيّة فلسطينيّة تتسلّل من مصر للقيام بأعمال ضدّ إسرائيل، ويعتبرها الإسرائيليّون إرهابيّة، حصلت في صيف 1954 "مسألة لافون"، نسبةً إلى وزير الدفاع الإسرائيليّ بنحاس لافون. فهذا الأخير رعى شبكة تجسّس من يهود مصر جنّدتهم إسرائيل، من دون معرفة رئيس الحكومة موشي شاريت، وذلك للقيام بأعمال إرهابيّة وتخريبيّة تطاول المصالح الأميركيّة هناك. وكان الهدف منع تطوّر أي علاقة إيجابيّة بين القاهرة وواشنطن، فضلاً عن وضع القوى الثوريّة المصريّة في دائرة الشكّ والارتياب. وكان هذا السلوك القصير النظر إسرائيليّاً محكوماً برغبة، موعيّة أو غير موعيّة، بتقوية البرنامج الراديكاليّ في الناصريّة على حساب برنامجها الثاني في تطوير العلاقات مع الغرب. وإذ انكشفت الشبكة وأعدم اثنان من أفرادها وحُكم على الآخرين بالسجن المؤبّد مع الأشغال الشاقّة، استقال وزير الدفاع الإسرائيليّ، كما شاب العلاقات ما بين القاهرة وتل أبيب مزيد من التوتّر.

وفي 1955 ساهمت غارة إسرائيليّة مفاجئة ضربت معسكراً للقوّات المصريّة، في بلورة

1 راجع: P. J. Vatikiotis, *The History of Modern Egypt*, 4th edition, Johns Hopkins, 1991, p. 391-392.

وضع كانت له أبعاده المصريّة والإقليميّة. ولم تكن القيادة العسكريّة الجديدة حينئذ قد حسمت كليّاً أمرها في شأن موقع الصراع ضدّ إسرائيل على جدول أعمالها. هكذا أتت الغارة على غزّة، التي كانت تحت إشراف الإدارة المصريّة وسلطتها، ومنها تنطلق العمليّات المسلّحة ضد الدولة العبريّة، لتدفعها إلى إعطاء أولويّة متقدّمة لهذا الصراع.

على النحو هذا بدأ تغيير ضخم في الثقافة السياسيّة الرائجة وفي المعادلات الشرق أوسطيّة عموماً، وليس فقط على صعيد الصراع العربيّ – الإسرائيليّ. فلئن احتُفل ببناء السدّ العالي، بمعونة السوفيات، كإنجاز تنمويّ، فقد احتُفل به أكثر بكثير كحدث سياسيّ ونضاليّ اعتُبر النُّصْب الأبرز الذي يدلّ على الزعيم والثورة وسلطته. أمّا عربيّاً، وتحت تأثير الناصريّة، فمنذ 1956 صار "الاستعمار" وإسرائيل أقرب إلى اسمين لظاهرة كريهة واحدة، وهو ما تعاظم بعد 1967. فما دامت الدولة العبريّة صنيعة الاستعمار، كان من الطبيعيّ رفض الأب والابن معاً. وقد يكون الابن أخطر من الأب لأنّه مَن يمارس العداوة مباشرة، وإن بقيت خطورته مرهونة بإشارة الأب وتوجيهه[1].

وكانت "حرب السويس" في التسمية الغربيّة، أو "العدوان الثلاثيّ" في التسمية العربيّة، أساسيّة في هذا كلّه. فبعد إعلان جمال عبد الناصر تأميم القناة، تعرّضت مصر لهجوم عسكريّ إسرائيليّ قالت الدولة العبريّة إنّ هدفه الردّ على العمليّات الفدائيّة. وما لبث أن انضم إلى الإسرائيليّين البريطانيّون الأكثر تضرّراً من تأميم القناة، وكذلك الفرنسيّون المنزعجون من الدعم المصريّ لثورة الجزائر. وفي 2 تشرين الثاني/ نوفمبر، وبعد صلاة الجمعة، اختار عبد الناصر منبر الأزهر ليلقي خطاب الدعوة لمقاومة الغزو، فكان مشبعاً بالتوكيد على الدين والإيمان والموت والشهادة.

لقد انتهت الحرب التي بدأتها الدولة العبرية في 29 تشرين الأول/ أكتوبر بانتصارات عسكريّة أحرزها المهاجمون، وبانتصار سياسيّ ضخم أحرزه عبد الناصر. فقد تدخّل الرئيس الأميركيّ دوايت أيزنهاور، مهدّداً بإجراءات ماليّة تؤدي إلى انهيار الجنيه الإسترلينيّ، وفارضاً المقاطعة على إسرائيل، ما قاد إلى انسحاب القوّات المهاجمة والتوصّل إلى تسوية مرعيّة دوليّاً قوامها وضع قوات دوليّة في شرم الشيخ وضمان حريّة الملاحة

1 انظر رؤية كاتب إسرائيليّ لهذه المراتبيّة في العداوة وتصنيف المخاطر في Y. Harkabi, *Arab Attitudes to Israel*, Vallentine Mitchell-London, 1972, p.167-170.

للسفن الإسرائيليّة في خليج العقبة. كذلك، وهو ما يملك دلالة فعليّة ورمزيّة كبيرة على التاريخ الحديث للمنطقة ونزاعاتها، تسبّبت حرب 1956 في إنشاء الأمم المتّحدة أوّل قوّة طوارئ دوليّة.

ومن المعروف آنذاك أن رئيس الحكومة السوفياتيّ نيكولاي بولغانين قد وجّه، بعد العدوان على مصر، إنذارات شهيرة إلى الدول الثلاث، لكنّ التورط السوفياتيّ في قمع الثورة الهنغاريّة، في الوقت نفسه، جعل الإنذار السوفياتيّ قليل الفعاليّة، يعبّر عن الاستياء ممّا يجري في هنغاريا أكثر ممّا يعبّر عن الاستعداد الفعليّ لدعم مصر. وهذا فضلاً عن أنّ موسكو لا تملك أصلاً، في زمن حرب باردة مع الغرب، أيّ تأثير معنويّ على لندن وباريس وتلّ أبيب.

لقد فُسّر التدخل الأميركيّ لمصلحة عبد الناصر بوصفه رغبة في وراثة النفوذ القديم للبريطانيّين والفرنسيّين في الشرق الأوسط. لكنّه، كائناً ما كان الأمر، شكّل فرصة للقيادة المصريّة كي توطّد جسر صداقة مع واشنطن التي كانت آنذاك أشدّ اهتماماً بعلاقاتها مع العالم الإسلاميّ لمكافحة النفوذ السوفياتيّ ممّا هي مهتمة بعلاقاتها مع إسرائيل.

لكنْ هنا بالتحديد عادت الضدّيّة تفعل فعلها. فعبد الناصر الذي عملت آلته الإعلاميّة على وصف ما حصل كانتصار تاريخيّ أحرزه ضدّ الاستعمار وإسرائيل، مضى يتحدّى مجمل النفوذ الغربيّ في المنطقة غير آبه بمصالح الولايات المتحدة التي منحته انتصاره السياسيّ. هكذا لم تمرّ غير أشهر على حرب السويس حتّى كان الصدام على أشدّه بين القاهرة وكلّ من الأنظمة الموالية للغرب في العراق والأردن ولبنان. وفي المقابل، تعزّزت العلاقة مع سوريّا وحدها، التي كانت، هي الأخرى، تعلن عن اتّباع سياسات مناهضة للغرب، والتي سبق أن وقّعت مع مصر معاهدة دفاع مشترك في 20 تشرين الأوّل 1955.

لكنْ في كلٍّ من هذه البلدان، التي تحالف عبد الناصر والتي تخاصمه، تحوّلت العاطفة الجماهيريّة المؤيّدة له، والتي تحرّكها أجهزة القاهرة، إلى عنصر إخلال باستقرار الأنظمة والتوازنات الاقليميّة سواء بسواء.

وربّما شكّلت تلك المرحلة أوّل وأعرض دخول جماهيريّ في الشرق الأوسط العربيّ إلى ما يُفتَرض أنّه السياسة، توازى ذلك مع إفقارٍ جسّده تعاظم هجرة الشوام واليونان والطليان من مصر التي استولت عليها القومية المتوتّرة والشوفينيّة. إلاّ أن "الجماهير" لم

تكن مُشكّلة من مؤسّسات ومنظّمات مهنيّة ونقابيّة، وهو ما صادرته الدولة تباعاً، بقدر ما كانت حشوداً يتشكّل معظمها من صغار السنّ الذين لم يدخلوا بعد سوق العمل ومن عاطلين من العمل. ثم إنّ ما كان يحرّكها لم يكن دمقرطة الحياة العامّة، بل كان نزوعاً ضدّيّاً وتدميريّاً غامضاً.

وكي نتبيّن الفارق بين نهجين في السياسة ظهرا يومذاك، يكفي المقارنة بما فعله رئيس حكومة إسرائيل ديفيد بن غوريون: فقد انتبه إلى الدور الأميركيّ الجديد والصاعد الذي أدّى إلى هزيمة بلده في 1956، فباشر عمليّة تحوّل تقود إلى نقله من كنف بريطانيا وفرنسا إلى كنف الولايات المتّحدة، لاعباً بحماسة ورقة العداء للشيوعيّة، ومراهناً على جذب اهتمام واشنطن نحو إسرائيل بدلاً من بلدان العالمين العربيّ والإسلاميّ[1].

لقد كسر عبد الناصر، محمولاً بضجيج وحماسة جماهيريّين، اليد التي امتدّت لدعمه، وحين أُعلن "مبدأ أيزنهاور" في كانون الثاني 1957 لمقاومة "الشيوعيّة الدولية" في الشرق الأوسط، بدا ذلك موجّهاً ضدّ عبد الناصر، تماماً كما بدا عبد الناصر أوّل من يتحدّاه في لبنان والأردن والعراق. أمّا بن غوريون فراح يقبّل اليد التي ألحقت به الهزيمة إلى أن كان له ما أراد.

---

1 راجع Michael Bar-Zohar, *The Armed prophet- A Biography of Ben Gurion*, Arthur Barker, 1967, chap. 31 & 32.

الفصل السادس

تحرّر أم كوارث؟

تصرّفت القوى السياسيّة السوريّة منذ جلاء الجيش الفرنسيّ عن البلد في 17 نيسان/ أبريل 1946 كمن ينتظر مشكلة كبرى تعفيه من أن يواجه مهمّة بناء الدولة – الأمّة. والمشكلة حضرت بعد عامين فقط ممثّلةً في القضيّة الفلسطينيّة. فلم ينقض إلاّ أقلّ من عام واحد على حرب 1948 التي أطلقت المظاهرات والاضطرابات، حتّى شهدت دمشق انقلابها العسكريّ الأوّل الذي نفّذه قائد الجيش المغامر حسني الزعيم في 30 آذار/ مارس 1949. مذّاك تتابعت الانقلابات، وكان "تحرير فلسطين" غرضاً لفظيّاً ثابتاً لها.

لقد عاش العهد الجديد للزعيم، الذي مارس الحكم اعتباطاً وعطّل الحياة السياسيّة، أربعة أشهر ونيّفاً فحسب، لكنّه من أجل أن يثبت هيبة السلطة والقانون، لم يجد أفضل من إعدام فوريّ لـ14 سجيناً كانوا محكومين بالإعدام، تردّد الرئيس المدنيّ السابق شكري القوتلي في التوقيع على تنفيذ إعدامهم[1].

هكذا أضيفت القسوة الحديثة إلى أشكال القسوة القديمة.

ولم يكن انقلاب الزعيم بعيداً عن بضعة طموحات لا تخلو من تضارب في ما بينها. فهو قطع الطريق على كلّ تقارب قد يرعاه حزب الشعب مع العراق، أمّا النظام الذي نشأ عنه فوقّع على معاهدة التابلاين التي تجيز لشركة أرامكو تمرير النفط السعوديّ عبر الأراضي السوريّة إلى لبنان، نزولاً عند رغبة أميركيّة ترجمت نفسها دعماً للانقلاب، كما جدّد بنشاط الطموح التدخّليّ حيال لبنان والذي عبّر عن نفسه بأفعال وتصريحات ومواقف

1 عن نذير فنصة، **أيّام حسني الزعيم: 138 يوماً هزّت سوريّة**، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1982، ص 53.

محدّدة. وهذا ما تجسّد، خصوصاً، في تأييد الانقلاب الاستعراضيّ للحزب السوريّ القوميّ الذي فرّ زعيمه أنطون سعادة إلى دمشق بعيد فشله. إلا أن حسني الزعيم، وفي خطوة قليلة الوفاء والمبدئيّة، ما لبث أن سلّم سعادة إلى السلطات في بيروت التي أعدمته، إثر محاكمة شكليّة، في 8 تموز/ يوليو 1949.

وقد بات الصراع بين مصر والسعوديّة وبين العراق، على سوريّا، وما يوازيه من تنافس بين دمشق وحلب، يتحكّمان بالحياة السياسيّة تحكّماً مبرماً، ويوفّران للضبّاط الطموحين والمغامرين فرصتهم. هكذا قفز ضابط آخر على السلطة اسمه سامي الحنّاوي في 14 آب/ أغسطس من العام نفسه، وكان الحنّاوي متعاطفاً مع بغداد، على عكس سيّده السابق حسني الزعيم، فطُرح في عهده القصير مشروع اتّحاد عراقيّ سوريّ. وقد اختبأ الحنّاوي وراء شخصيّة مدنيّة تُعتبر من آباء الحركة الوطنيّة السوريّة، هي هاشم الأتاسي، رئيس الجمهوريّة خلال 1936–39، فكلّفه تشكيل الحكومة.

ثمّ في 19 كانون الأوّل/ ديسمبر قام ضابط ثالث هو أديب الشيشكلي بانقلاب آخر، كان يتبيّن معه أنّ وجود البلد نفسه موضع سؤال وعدم إجماع. والشيشكلي أيضاً ينتمي أصلاً إلى مجموعة الضبّاط التي التفّت حول حسني الزعيم، كما أنّه ابتدأ حياته السياسيّة عضواً في حزب أنطون سعادة وشارك في القتال مع رشيد عالي الكيلاني ضد البريطانيّين في العراق عام 1941، وكذلك ضدّ الفرنسيّين في سوريّا في 1945 وضدّ اليهود في فلسطين في 1948، أي أنّه أتمّ المواصفات "القوميّة" التي تسمح له بحكم بلد هائج كسوريّا. ولئن أتاح الشيشكلي بقاء الواجهة المدنيّة، على ما ظهر في انتخاب الأتاسي نفسه للرئاسة، إلاّ أن هذا لم يطل به العهد. فعبر انقلاب رابع في تشرين الثاني/ نوفمبر 1951، قضى القائد الجديد على ما كان قد تبقّى من حياة سياسيّة، ليسلّم ضابطاً آخر هو فوزي سلو رئاسة الجمهوريّة، فاستمر سلو في هذا المنصب الشكليّ حتّى 1953. لكنّ الشيشكلي حينذاك كان قد تسلّم السلطة بنفسه مباشرة، فأنشأ حزباً واحداً هو "حزب التحرير العربيّ" الذي نسخ روحيّته وأفكاره عن الحزب السوريّ القوميّ، وإن أطلق عليه نعت "العربيّ"، كما أحاط بنفسه عدداً من القوميّين السوريّين. وعلى عكس الحنّاوي، ساير الشيشكلي المحور المصريّ – السعوديّ، فيما كان النزاع حول "حلف بغداد" يشهد انطلاقته الساخنة الأولى. وقد كانت سنوات حكمه تمريناً مبكراً

على الديكتاتوريّة العسكريّة ونزعات المركزة الصارمة التي رأيناها على شكل موسّع منذ 1970. فهو أيضاً كان من أولئك العسكريّين التحديثيّين بالمعنى الشكليّ والسطحيّ للكلمة، حيث الدولة بالنسبة إليه هي حيث تتقدّم السلطة كثيراً على خدماتها ووظائفها الاقتصاديّة والتعليميّة الأخرى.

وهذا الاتّجاه استعرض نفسه في قمع تمرّد الدروز في جنوب سوريّا في 1954 وقصفهم بالطيران، وهم الذين عُرفوا بنزعة تقليديّة كارهة للدولة وتدخّلها في تدبير أمورهم، فضلاً عن العلاقات الوثيقة بين قيادتهم السياسيّة وبين الأردن والعراق الهاشميّين.

لقد نسب إلى الشيشكلي قوله: "أعدائي هم مثل الأفعى: الرأس في جبل الدروز، والمعدة حمص، والذنب حلب. فإن سحقت الرأس ماتت الأفعى"[1]. وكان ممّا يستحقّ أن يثير دهشة النبهاء الذين نسبوا "الوطنيّة" إلى زعيم الدروز سلطان الأطرش في العشرينات، تبعاً لمقاومته فرنسا، أن يلاحظوا، في الأربعينات والخمسينات، أنّ ما كان يغيظه ليس الاستعمار بذاته، بل تدخّل الدولة، أيّة دولة وطنيّةً كانت أو استعماريّة، في شؤون زعامته ومنطقته[2].

إلا أن التداخُل بين القديم والجديد في معارضة الشيشكلي هو ما تجسّد في أن نجل سلطان الأطرش، المعارض دوماً وبقوّة لتدخّل الدولة في شؤون منطقته، كان القياديّ البعثيّ منصور الأطرش الذي عارض السلطة نفسها من موقع المطالبة بالحريّات الديموقراطيّة.

وكان التعبير الآخر عن هذا التوجّه الضدّيّ العابر للإيديولوجيا والأجيال إنشاء الإخوان المسلمين السوريّين، في مطالع الخمسينات، لـ"الجبهة الإسلاميّة الاشتراكيّة" المنفتحة على التعاون مع الشيوعيّين والاتّحاد السوفياتيّ. وقد كان أبرز الناشطين في هذا الاتّجاه، السياسيُّ السوريُّ معروف الدواليبي، الإسلاميّ الذي كان سكرتيراً للحاج أمين الحسيني وتعاون

1 Patrick Seale, *The Struggle for Syria*, Oxford, 1965, p. 132.

2 وقع في هذا الخطأ بالنسبة إلى سلطان الأطرش بعض أصحاب الأسماء اللامعة والجدّيّة، فكتب أحدهم أنّ حركته في 1925–1927 شرعت "تستأصل الولاءات إلى العائلة والعشيرة والجماعة الطائفيّة"، مستبدلة إيّاها بـ"معتقد قوميّ عن وحدة سوريّة تبشّر بها النخبة القوميّة في العاصمة".
Philip Khoury, *"A Reinterpretation of the Aims of the Great Syrian Revolt, 1925-27,"* in G.N. Atiyeh and I.M. Oweiss, (eds.), *Arab Civilization : Challenges and Responses*, New York: S.U.N.Y. Press, 1988, pp. 242-3.

مع الدعاية النازيّة وظلّ الأشدّ عداءً للسياسة والنموذج الغربيّين الديموقراطيّين[1].

إلا أنّ انقلاباً عسكريّاً آخر ما لبث أن قاده بضعة ضبّاط بعثيّين ومستقلّين ومن أبناء العائلات التقليديّة في 27 شباط/ فبراير 1954، أطاح الشيشكلي الذي انتهى به المطاف لاجئاً في البرازيل. وإلى هناك لحق به شاب درزيّ واغتاله في 1964 ثأراً لقصفه جبل الدروز قبل نيّف وعشر سنوات.

وبإزاحة الشيشكلي، استعيد الحكم المدنيّ. لكنّ التناقض بين المدينتين الرئيستين، المتشابهتين حجماً ودوراً، دمشق وحلب، فضلاً عن التناقضات الأخرى في الجسم السوريّ، جعل السلطة السياسيّة من دون ثقل مركزيّ مستقرّ. وراحت أحقاد الأرياف المأهولة بالأقليّات الدينيّة على المدن ذات الأغلبيّة السنيّة وعلى كبار ملاّكي الأراضي المتعطّلين والمقيمين في دمشق، تزيد في إضعاف البنية السياسيّة. وكان الشيء نفسه يصحّ في العلاقة السيّئة المتبادلة بين أطراف أقليّة الطابع رافضة لتدخّل السلطة المركزيّة، وطبقة سياسيّة مدينيّة لكنّها أنانيّة وقليلة السخاء في ما خصّ التقديمات والخدمات والتوظيفات التي تستحقّها مناطق الأطراف.

والحقّ أن هذا التناقض كان قد ظهر للتوّ منذ الجلاء في 1946، فكان التوتّر الدائم بين سلطة رئيس الجمهوريّة شكري القوتلي وسلطة سلطان الأطرش. ذاك أنّ هذا الأخير لم يتوقّف عن المطالبة بمراعاة مكانته وتوسيعها وباحتفاظه بالامتيازات وبالاستقلاليّة القديمة، العثمانيّة، لمنطقته. وفي المقابل، عملت سلطة القوتلي على تشجيع قوى درزيّة أخرى تناهضه في التوجّهات السياسيّة وتنافسه في النفوذ كما في حمل السلاح. كذلك حصلت انتفاضة علويّة قادها سليمان المرشد ضد الحكومة المركزيّة وانتهت به، بعد فشلها، إلى الإعدام، قبل أن يحاول نجله أن يكرّر العمل نفسه في 1952.[2]

وهذا التحدّي للسلطة المركزيّة ما لبث أن تسلّح، ابتداءً بأواسط الخمسينات، بالإيديولوجيّات الاشتراكيّة والشعبويّة النامية النفوذ، خصوصاً أن الأقليّات الدينيّة المفقرة،

1 انظر: Walter Z. Laqueur, *Communism and Nationalism in the Middle East*, Routledge & Kegan Paul, London, 1961, pp. 255-256.
ينقل لاكور عن أحد قادة الإخوان المسلمين السوريّين محمّد مبارك أنّه حين سئل عن تعريف موجز لـ"الجبهة الإسلاميّة الاشتراكيّة"، قال إنّها "مشروب ماركسيّ في كوب مسلم".

2 انظر Patrick Seale, *Asad: The Struggle for the Middle East*, I.B.Tauris, 1988, p.21.

لا سيّما العلويّين والدروز، وجدت في المؤسّسة العسكريّة المكان الذي تصبّ فيه جهود شبّانها[1].

وكان لإنشاء الفرنسيّين مدرسة حمص العسكريّة منذ الثلاثينات أن وفّر الأداة المطلوبة. فهذه الكليّة الحربيّة فتحت، منذ الجلاء في 1946، أبوابها لأبناء الأقليّات الهامشيّة ممن أنجزوا دراستهم الثانويّة، فمنحتهم فرصة التدخّل في الحياة العامّة، تماماً كما حصل في 1936 في مصر، حين انتسب الضبّاط الذين صنعوا انقلاب 1952.

إلا أنّ الصراع بلغ ذروته بين المحورين الإقليميّين، كما بين المدينتين الكبريين[2]، مع اغتيال القوميّين السوريّين العقيد البعثيّ عدنان المالكي في 22 نيسان/ أبريل 1955. فقد لاحت، بسبب هذا الاغتيال، ومع محاكمة "المتآمرين" في 1956، الفرصة الناضجة لتصفية المواقع المؤيّدة للعراق الهاشميّ في ما يشبه التطهير الجراحيّ الواسع للمجتمع والدولة. وفي هذا المناخ من الإرهاب الرسميّ، لا سيّما ضد القوميّين السوريّين وحزب الشعب، الذي أجّجه واستفاد منه البعثيّون والشيوعيّون، لمع نجم رئيس المخابرات العسكريّة عبد الحميد السرّاج، المتعاطف مع القاهرة، كما أمسك بالحكم عمليّاً الضبّاط البعثيّون واليساريّون المناوئون للهاشميّين، من خلف حكمٍ مدنيّ لا يعدو أن يكون واجهة. وقد بات محمود رياض، السفير المصريّ في دمشق، بمثابة مندوب سام غير منظور.

وهذا العهد شبه المدنيّ، شبه العسكريّ، لم يخلُ أيضاً من عناصر تفجيره الذاتيّ. فالواجهة المدنيّة ضمّت سياسيّين دمشقيّين سنّة ومحافظين، كرئيس الجمهوريّة شكري القوتلي ونائبه صبري العسلي، في مواجهة الضباط الراديكاليّين ذوي الأكثريّة الأقلياتيّة والريفيّة التي قويت كفّتها بعد أن تخلّصت من الجناح الحلبيّ في الطبقة السياسيّة التقليديّة. كذلك، وضمن الجماعة الحاكمة ذاتها، تنامى الخوف من الشيوعيّة، بعد انتخاب الأمين العام للحزب الشيوعيّ خالد بكداش عام 1954 نائباً عن دمشق، حيث بات أوّل شيوعيّ يدخل برلماناً عربيّاً. ووسط هذه الرياح الراديكاليّة المتضاربة، أنشئت قيادة عسكريّة موحّدة مع مصر في 29 تشرين الأوّل/ أكتوبر 1955، بعدما وُقّعت معاهدة للحصول على السلاح من تشيكوسلوفاكيا، مثيرةً ذعر البلدان الغربيّة. ومع احتدام الصراع حول

1 عن التقسيم الطائفي لسوريا، انظر: Hanna Batatu, *Syria's Peasantry, the Descendants of its Lesser Rural Notables, and their Politics*, Princeton, 1990, chap.2.

2 راجع الكتاب المرجعيّ عن هذه المرحلة: Patrick seale, *The Struggle for Syria*.

"حلف بغداد"، اندفعت تركيا، عضو الحلف، إلى حشد قوّاتها على حدودها المشتركة مع سوريّا. وكانت تركيا التي شاركت في الحرب الكوريّة، قد انضمّت منذ 1952 إلى الحلف الأطلسيّ.

أمّا حزب البعث ذاته، وهو أحد أنشط الأطراف في ذاك العهد القصير، فكان يعاني انشقاقاً غير معلن في داخله بين المحيطين بمؤسّسه ميشيل عفلق والملتفّين حول السياسيّ الشعبويّ والديناميكيّ أكرم الحوراني.

هكذا وفي ظلّ هذا العجز عن إدارة البلد وحكمه، كان لا بدّ، على صعيد الخطاب السياسيّ، من المضيّ في التشديد الذي لا يكلّ على قضيّة فلسطين والصراع مع إسرائيل كقضيّة وجود مصيريّة. والأهمّ، أن هذا العجز شكّل مصدر الدفع العمليّ لإقامة وحدة مع مصر وزعيمها جمال عبد الناصر الخارج من حرب 1956، مؤزّراً ببطولة غير مسبوقة. ولأوّل مرّة في التاريخ الحديث، أقدمت دولة على تذويب نفسها في دولة أكبر، تلافياً منها لمعالجة مشاكلها ومواجهة تناقضاتها الذاتيّة. وبالفعل، وصل وفد من الضباط السوريّين الراديكاليّين إلى القاهرة في 12 كانون الثاني/ يناير 1958 من دون علم حكومتهم المدنيّة، فطالبوا عبد الناصر بالقبول بالوحدة الفوريّة والاندماجيّة، ثمّ انضمّ إليهم وزير الخارجيّة السوريّ وأحد اقطاب حزب البعث، صلاح الدين البيطار، لتنتهي اجتماعات القاهرة إلى الموافقة على وحدة البلدين. لكنّ عبد الناصر اشترط لذلك حلّ الأحزاب السياسيّة وإبعاد الجيش عن السياسة، ثمّ أجري استفتاء شكليّ في البلدين أعطى للوحدة أكثر من 99 في المئة من الأصوات، وأُعلن بعده قيام "الجمهوريّة العربيّة المتّحدة" بصلاحيّات مطلقة لرئيسها عبد الناصر. ولم يشذّ عن هذا الإجماع إلاّ النائب الشيوعيّ خالد بكداش الذي لجأ إلى المعسكر الشرقيّ.

لقد دلّ التأييد الجماهيريّ الواسع للوحدة على حقيقة بليغة أخرى تتجاوز الالتفاف على المشكلات القائمة. ذاك أنّ الاستقلال الوطنيّ الذي يرخص الدم في سبيله، على ما أكّدت تضحيات السوريّين في 1945، يقتصر معناه على الضدّيّة في مواجهة المستعمر الغربيّ. لكنّ هذا الاستقلال نفسه يغدو رخيصاً جدّاً حين يلوح في الأفق شبح إمبراطوريّة عربيّة تهدّد بتشكيل كمّاشة حول إسرائيل، تبعاً للصورة التي كرّرها الأدب السياسيّ العربيّ في مدائحه للوحدة و"الجمهوريّة العربيّة المتّحدة". أمّا أقطاب البورجوازيّة السوريّة السياسيّون ممّن

حُملوا على الانقياد إلى الحماسة للوحدة، وقد اصطيدوا بلغتهم "القوميّة" و"الوحدويّة"، فدلّوا على عطل في التكوين الوطنيّ سوف يلازم سوريّا طويلاً وعميقاً: ذاك أنّهم على عكس نظرائهم السنّة العراقيّين في تمسّكهم بالوطنيّة العراقيّة، أو نظرائهم المسيحيّين اللبنانيّين في تمسّكهم بالوطنيّة اللبنانيّة، بدت الوطنيّة السوريّة معهم كاملة الضياع في أدغال القوميّة العربيّة، يتيمة تبحث دائماً عن أب.

وفي الأحوال كافّة، ففي الوعي العربيّ السائد، خصوصاً منه السوريّ، بقيت أحداثٌ كالاستقلال السوريّ أقرب إلى محطّة بسيطة على طريق إقامة الوحدة العربيّة وتحرير فلسطين. ذاك أنّ خسارة فلسطين تزن أكثر كثيراً ممّا تزنه نشأة دول عربيّة جديدة وتوطّدها. وقد كانت الحكمة الضمنيّة في هذا الوعي أنّه لا بأس بفناء الدول القائمة ما دامت فلسطين قد فُقدت[1].

لكنّ هذه الواجهة، على اختلاطها، لم تُخف الحقيقة الماكرة: ذاك أنّ الهتاف الصاخب في الشوارع للوحدة التي تحرّر فلسطين لم يستطع أن يستثمره عمليّاً إلاّ العسكريّون السوريّون، ومعهم المصريّون هذه المرّة، لإرساء نظام ديكتاتوريّ تراءى أنّه سيكون قويّاً ومتماسكاً.

لكنْ على العكس من سوريّا، جمع الأردن ولبنان بين كونهما أصغر كيانات الشرق الأوسط العربيّ وأكثرها هشاشة، وبين كونهما، بالقياس النسبيّ، الأكثر نجاحاً. فالأوّل، البالغ الفقر والذي يعيش على المعونات الخارجيّة ويقع بين بؤر مضطربة تؤثّر فيه ولا يؤثّر فيها، صار منذ اللجوء الفلسطينيّ إليه في 1948 محكوماً بتوازنات بالغة الدقّة والحراجة. وهاتان الدقّة والحراجة يمكن قولهما في لبنان أيضاً، مع فارق أنّ توازناته الهشّة أملتها الطوائف الدينيّة الكثيرة والمتنافسة التي عاشت وتعيش فيه.

لكنّ البلدين تمكّنا من تجنّب الانقلابات العسكريّة التي عصفت بباقي بلدان الشرق الأوسط العربيّ، كما فشلت الدعوات الضدّيّة في الاستيلاء على السلطة فيهما. هكذا ضمنت الحريّة في لبنان والأردن موقعاً لها متقدّماً على موقعها في البلدان الأخرى، وكان الأداء الاقتصاديّ والمؤسسيّ فيهما، وبالقياس النسبيّ، أفضل ممّا في تلك البلدان.

1 ربّما كانت "حركة القوميين العرب" التي أنشأها جورج حبش، واستقطبت شبّاناً من البلدان العربيّة الأخرى يتحرّكون على إيقاع الموضوع الفلسطينيّ، أهمّ هذه الظاهرات.

إلاّ أنّ هذه المواصفات جعلت البلدين محطّة لقاء مدمّر بين تيّارين: التناقضات الداخليّة للجماعات الأهليّة وتحفّظاتها على دور الدولة، واستخدام الأنظمة العسكريّة المجاورة لتلك التناقضات من أجل تفجير البلدين الصغيرين أو إخضاعهما. لقد بدت "حركة التحرّر الوطنيّ" في الشرق الأوسط العربيّ مجرّد مشروع لإطاحة هذين الكيانين عبر استخدام تناقضاتهما.

وكان يضاف إلى ذلك، ويسهّل اشتغاله، موقع البلدان الصغيرة في الثقافة السياسيّة الشعبيّة للعالم العربيّ. ذاك أنّ الأفكار الدينيّة والقوميّة العربيّة والفلسطينيّة ثم اليساريّة، تضافرت لتولّد شعوراً حيال هذه الكيانات يراوح بين العداء والاحتقار وعدم المبالاة. فهي، في نظرها، التعبير الأوضح عن "التجزئة الاستعماريّة"، كما أنّها لا تملك الجيوش التي يُعوَّل عليها لمقاتلة إسرائيل وخوض المعارك المصيريّة، ثم إنّها أضيق وأقلّ من أن تشكّل قاعدة للإنتاج والاقتصاد الصناعيّين اللذين تمجّدهما الدعوات التوتاليتاريّة وشبه التوتاليتاريّة.

على عكس تلك الثقافة الشعبيّة، تصرّف الملك عبد الله، منذ كان أميراً على شرق الأردن، على أساس أن أولويّته هي لإنجاح هذا الكيان. صحيح أنّ تربيته البدويّة ونظرته إلى العالم أضعفتا الانسجام بين وسائله القديمة والعشائريّة وبين غرضه الحديث. كما أنّ المطامح القوميّة العربيّة التي ورثها عن أسرته وعن تجربتها في الحجاز ثمّ في دمشق، أوهنت ثقافة الدولة – الأمّة التي كان لا بدّ من أن تلازم الدولة – الأمّة التي كان يبنيها. مع هذا، يمكننا عمليّاً أن نلاحظ كيف أن أولويّته لم تتغيّر في أساسيّاتها. ولهذا، بالضبط، لم يكن من السهل عليه أن يتجاهل وجود الحركة الصهيونيّة في فلسطين، أو أن يتّخذ المواقف الراديكاليّة ذات الحمولة اللفظيّة الكثيفة من الدولة العبريّة، على النحو الذي فعله الحكام العسكريّون والضدّيّون العرب. فوق هذا، كان عبد الله، كما يصفه كاتب سيرته المؤرخ الاسرائيليّ آفي شلايم، "على عكس باقي القادة العرب، لا يملك أيّ حرج في استخدام الموارد الصهيونيّة خدمةً لأهدافه. فهو لم يكن مصاباً بالكره التكوينيّ لليهود والصهيونيّة الذي كان شائعاً بين العرب. على العكس، كان لديه موقف منفتح، مرن وبراغماتيّ. فبالنسبة إليه، مثّل اليهود، بطاقتهم ومعارفهم العلميّة ومهاراتهم التنظيميّة، قوّة إيجابيّة للتقدّم. فهو كثيراً ما استحسن إنجازاتهم في أن يبنوا لأنفسهم وطناً قوميّاً، ولم ير أيّ سبب لإعاقة استخدام مهاراتهم وطاقتهم في تنمية بلده"[1].

1 Avi Shlaim, *Collusion across the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement, and the Partition of Palestine*, Oxford, 1988, P. 616.

وهذا لا يلغي الجدّيّة التي قاتل بها الجيش الأردنيّ في 1948 قياساً بباقي الجيوش العربيّة، والتي تُعتبر، في حال وجود أيّ اتّفاق مسبق مع الزعيم الصهيونيّ بن غوريون، إخلالاً بمثل هذا الاتّفاق[1]. بيد أنّ الهدف الأساس من قتال الأردنيّين كان توسيع مملكة صغيرة وفقيرة ورفع درجة قابليّتها للحياة، في ظلّ قناعة عميقة بأنّ الحرب العربيّة مصيرها الإخفاق المحتّم، وأنّ ما من قوّة ستستطيع الحيلولة دون قيام الدولة العبريّة. وهذا الهدف إنّما أُنجز فعلاً مع الضمّ اللاحق للضفّة الغربيّة إلى المملكة الأردنيّة الهاشميّة.

فقد انتُقد عبد الله لأنّه لم يوحّد جيشه مع الجيش العراقيّ، ولأنّ انسحاب جيشه، بعد ارتسام حدود إسرائيل، ترك الجيش العراقيّ كما لو أنّه في حالة حصار. لكنّ هذا الاهتمام الذي أبداه الملك الأردنيّ بالدولة – الأمّة، ولو بشكل جلف أحياناً تبعاً للعوامل المذكورة أعلاه، يظلّ يحضّ على سؤال كبير: هل يمكن بغير جلافة من هذا النوع الاستجابة للدولة – الأمّة وإنجازها، وسط عالم يلحّ على عدم الاكتراث بالدولة – الأمّة، لا سيّما متى كانت صغيرة وفقيرة؟

لقد نزح، في 1948، أكثر من نصف مجموع النازحين الفلسطينيّين إلى الضفة الغربيّة وشرق الأردن. وكان لوحدة الضفّتين التي نشأت بعد مؤتمر أريحا في كانون الأوّل/ يناير 1948 أن تكرّست في قانون الجنسيّة الأردنيّ الصادر في 4 شباط/ فبراير 1954 مانحاً الجنسيّة لكافّة الفلسطينيّين الذين كانوا يقيمون في أراضي الانتداب البريطانيّ[2].

والحقّ أنّ هذه الوحدة، وهي ما لم تعترف بها الدول العربيّة التي لم تشأ للأردن أن يكبر، ربّما كانت، بالمقارنة والقياس النسبيّ، أنجح الوحدات التي عرفها، آنذاك ولاحقاً، العالم العربيّ. لكنّ وحدة كهذه نيط بها أن تدمج تركيبين اجتماعيّين شديدي التباين، جلبت معها قدراً أكبر من التحديث ومن كسر الطابع البدويّ لشرق الأردن، كما جلبت معها كذلك الأحزاب القوميّة الراديكاليّة المشبعة بمأساة فلسطين. ومن ثمّ، وعبر احتكاكها بالتحديث في شتّى أوجهه المتناقضة، وضعت البلد في عين العاصفة.

فبهذا الاندماج تمّ التأسيس للإخلال بثلاثة من مقوّمات التركيبة الأردنيّة كما نشأت:

---

1 ibid., p. 236.

2 القانون ذاك استثنى اليهود، وكان هذا غريباً عن كلّ وعي قانونيّ يملك، تعريفاً، طابع الشمول.

فأوّلاً: لم تعد هناك ركيزة أكثريّةٌ من السكّان تنهض عليها الدولة – الأمّة الأردنيّة، إذ الهاجس المستولي على الكتلة الفلسطينيّة كان استئناف الصراع مع إسرائيل.

وثانياً: أنّ الأردن محكوم بأن يبحث عن دعم خارجيّ، غربيّ أساساً، يوفّر له قاعدة دعمه الداخليّ. وهذا ما شرع يصبح أصعب فأصعب مع صدام الدول الغربيّة وعبد الناصر الذي محضه الفلسطينيّون حبّهم وولاءهم.

وثالثاً: أنّ هذه الصعوبة بدأت تحيق بدور الجيش الأردنيّ، الذي بناه الضبّاط البريطانيّون، لا سيّما أهمّهم جون غلوب، أو غلوب باشا، بوصف الجيش ركيزة تتأسّس عليها الوطنيّة الأردنيّة الجديدة ودولتها، كما يتمّ عبرها امتصاص البطالة في بلد فقير وضئيل الموارد.

وكان الانفجار الأوّل لهذه التناقضات في اغتيال مؤسّس الدولة الملك عبد الله الأوّل في تموز 1951 وتولّي نجله طلال الحكم، وهو الذي تبدّى أن أوضاعه الذهنيّة تحول دون بقائه في هذا المنصب.

لقد مثّل قتل عبد الله دليلاً على نهج في التعامل مع الأردن راحت تمارسه الدول العسكريّة الراديكاليّة المجاورة له، فضلاً عن الحركات القوميّة والفلسطينيّة الضدّيّة. وهذا النهج كان عنوانه الاغتيال الذي سوف نلقاه يتكرّر لاحقاً مع بضع شخصيات أردنيّة بارزة، بمن فيها الملك حسين، حفيد عبد الله، الذي تبوّأ العرش في أيار/ مايو 1953 وهو شابّ صغير، وتعرّض مذّاك لعديد محاولات الاغتيال.

فقد بدا طبيعيّاً إذاً أن يتأدّى عن قوميّة عبد الناصر الراديكاليّة تفجير العلاقات الأهليّة في بلدان المشرق، وأن يتحوّل الصراع من حول النفوذ المصريّ عنواناً لإطلاق التفتّت والتنازع. وهذا علماً بأنّ إسرائيل، من الجهة الأخرى، لم تكن أكثر مراعاة لوضع الأردن. فبعد أشهر قليلة على تسنّم حسين المُلك، أقدمت القوات الإسرائيليّة على مهاجمة قرية قبية، في الضفّة الغربيّة، ردّاً على عمليّة فدائيّة تسلّلت منها، وقد نجم عن هذه العمليّة الوحشيّة مقتل عشرات الأردنيّين – الفلسطينيّين.

والتطوّرات هذه لم تكن بمنأى عن احتدام الحرب الباردة بعد انتهاء الحرب الكوريّة واستقرار صورة الصراع على أوروبا انطلاقاً من برلين. فمع رحيل ستالين في 1953، اتّبع خلفاؤه نهجاً يقوم على توسيع النفوذ بما يتجاوز الحدود الإيرانيّة والتركيّة المباشرة مع الاتّحاد السوفياتيّ في اتّجاه الشرق الأوسط العربيّ. وهذا ما واكبه تمدّد للأفكار السوفياتيّة

الراديكاليّة التي خدمت الأفكار المحليّة ذات الصبر النافد وتكاملت معها[1].

والحال أنّ الأردن الرسميّ حاول التكيّف، ولو مضطرّاً، مع التحدّيات التي أثارتها الناصرية وحقبة الحرب الباردة. فحسين رفض في أواخر 1955 الانضمام إلى حلف بغداد، متجاوباً مع التحرّك الشعبيّ الواسع المتعاطف مع السياسات المصريّة. ثم في آذار/ مارس 1956 أبعد غلوب كرئيس لـ"الفيلق العربيّ"، وهي التسمية المعطاة للجيش الأردنيّ، كما ألغى المعاهدة الأنكلو- أردنيّة. لكنْ في تشرين الأول/ أكتوبر، وفي مناخ أزمة السويس والشغب الواسع المناهض لـ"حلف بغداد" والمؤيّد لعبد الناصر، وصل برلمان يسيطر عليه القوميّون العرب واليساريّون. وقد اضطرّ حسين، الذي التفّ حوله الشرق أردنيّين في مقابل فلسطينيّي الأردن المتعاطفين مع الزعيم المصريّ، إلى تكليف سليمان النابلسي، الشخصيّة الفلسطينيّة ذات التوجّهات القوميّة الراديكاليّة، تشكيل الحكومة.

وفي مطالع 1957 دفعت حكومة النابلسي باتّجاه التوصّل إلى "اتّفاقيّة التضامن العربيّ" بحيث ينوب "العرب" عن بريطانيا في تقديم العون الماليّ للأردن، وفي الوقت نفسه أعلن "مبدأ أيزنهاور" الذي يتعهّد تقديم المعونات الماليّة والاقتصاديّة والعسكريّة للبلدان التي تناهض الشيوعيّة.

هنا بدا الصراع على أشدّه بين طرفين: الحكومة التي تنحو إلى الوقوف في جانب الاتّحاد السوفياتيّ وإلى الاعتراف بالصين الشعبيّة، والملك الذي خاطبه "مشروع أيزنهاور"، خصوصاً أنّه "كان متأثّراً، وعلى نحو واضح، بتوازن قيادة الرئيس أيزنهاور إبّان أزمة السويس، وبرغبته الجدّيّة في دفع إسرائيل إلى الانسحاب من سيناء"[2].

ولم يمرّ غير ثلاثة أيّام على حلّ الحكومة في 10 نيسان/ أبريل، حتّى تعرّض الحكم لمحاولة انقلابيّة نفّذها رئيس أركان الجيش علي أبو نوّار[3]. وفي النهاية تمكّن حسين من السيطرة على جيشه وإبعاد العناصر ذات الولاء الناصريّ والراديكاليّ، الشيء الذي أنقذ الأردن من

1 انظر الفصلين الأوّلين من:
Helene Carrere D'Encausse, *La politique soviétique au Moyen-Orient, 1955-1975*, Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1975.

(قرئ بترجمته العربيّة).

2 Philip Robins, *A History of Jordan*, Cambridge, 2004, pp. 97-98.

3 ظهرت نظريّة تفيد بأن الملك حسين إنما قام بانقلاب استباقيّ لقطع الطريق على "الضبّاط الأحرار" المؤيّدين لعبد الناصر. انظر: Avi Shlaim, op.cit, chap 7.

كذلك انظر: علي أبو نوار، **حين تلاشت العرب**، دار الساقي، 1990.

المصير الذي ما لبث أن واجهه حكم أقاربه الهاشميّين في العراق. بيد أنّ الملك الشاب، وهذا غير معهود في السياسات العربيّة، لم يعدم أحداً من الضبّاط المتمرّدين، تفادياً للثارات العائليّة والعشائريّة[1].

أمّا عربيّاً، وفي مواكبة لموجة الوحدة العربيّة التي انطلقت من سوريّا ومصر، في أوّل شباط 1958، وشكّلت تطويقاً للأردن، فأعلن النظامان الملكيّان والهاشميّان في بغداد وعمّان في 14 شباط/ فبراير إقامة "اتّحاد عربيّ" بينهما. وهذه الخطوة بدت أيضاً امتداداً لمحاولات قديمة لملكي الأردن والعراق الراحلين عبد الله الأول وشقيقه فيصل الأوّل، ولرئيس الحكومة العراقيّة نوري السعيد، لإقامة "سوريّا الكبرى" و"الهلال الخصيب". لكنّ "الاتّحاد العربيّ" الهاشميّ واجهته المشاعر الضدّيّة ولم يحظ بأيّة حماسة شعبيّة في العالم العربيّ، خصوصاً وقد قدّمته القاهرة ودمشق بوصفه مؤامرة أخرى ضدّ الطموحات الوحدويّة الجدّيّة والأصيلة والمناوئة للاستعمار. وكان قادة البلدين قد اعتبروا اتّحادهما خطوة أولى على أمل أن يتولّى المستقبل تقريبهما بما يجعلهما بلداً واحداً. هكذا ترافق المشروع الهاشميّ الجديد مع لغة سياسيّة هادئة من دون صراخ إيديولوجيّ وتوكيد ضدّيّ، الأمر الذي حرمه أيّ موقع في المخيّلة الشعبويّة المتوتّرة.

وعلى أيّ حال، جاء الانقلاب الجمهوريّ في العراق يوم 14 تمّوز لينهي "الاتّحاد العربيّ" وينهي معه حياة ملك العراق الشابّ فيصل الأوّل ونوري السعيد، تاركاً الأردن محاصراً بين العراق وسوريّا ومصر، فيما هو مغلَق على إسرائيل. هكذا بدا طبيعيّاً، وسط التوقّعات الجازمة بسقوطه في أيّة لحظة، أن يطلب حسين قوّات بريطانيّة كي تحميه، وهو ما حصل فعلاً.

لكنْ في 29 آب/ أغسطس 1960، اغتيل رئيس الحكومة الأردنيّ هزّاع المجالي بقنبلتين زُرعتا تحت كرسيه. وكان المجالي أوّل رئيس حكومة من شرق الأردن منذ وحدة الضفّتين، إذ أن جميع الذين سبقوه إلى هذا المنصب تفرّعوا عن أصول فلسطينيّة. وهو ما كانت له دلالته المهمّة على التأثيرات السلبيّة التي تركتها تحدّيات الجوار الراديكاليّ على تعزيز النسيج الوطنيّ بما يجمع الشرق أردنيّين والفلسطينيّين. وفي هذه الغضون لم تتوقّف محاولات

1 انظر: Ronald Dallas, *King Hussein*, Profile Books, 1998, p. 76.

اغتيال حسين وبعض كبار الرسميّين الأردنيّين[1].

وبالفعل ترتّب على التحدّيات الناصريّة لإسقاط الملك الشابّ أو لإخافته وردعه عن الانضمام إلى المعسكر الغربيّ، مفاعيل بالغة السلبيّة على التطوّر الأردنيّ عموماً. ذاك أنّ حسين صار أكثر لجوءاً إلى العلاقات العشائريّة واعتماداً عليها كمصدر للقوّة والشعبيّة. ولأنّ هذا التحدّي الراديكاليّ وجد غطاءه وذرائعه في المسألة الفلسطينيّة، صار الموقف من النزاع مع إسرائيل مصدر إدانة لحسين وتوتير دائم للوضع الأمنيّ والسياسيّ في الأردن[2].

كذلك كان للحصار السياسيّ الذي فرضه الجوار مصحوباً بالمخاوف الأهليّة الداخليّة أن عزّز الطابع الأبويّ والمتخلّف لنظام يقف الملك في ذروة تراتبيّته الجامدة، تليه مؤسّسات الجيش والمخابرات، ممّا يمسك الشرق أردنيّون بمفاصلها الحسّاسة، فيما يحتلّ بعض الفلسطينيّين الأردنيّين مواقع مهمّة في القطاع الخاصّ ودوائر البيزنس[3].

وبدوره جمع لبنان، منذ استقلاله في 1943، بين تناقضات داخليّة تشدّه بعيداً عن التشكّل كدولة – أمّة، وبين الاستخدام الخارجيّ، خصوصاً السوريّ، لتلك التناقضات في سبيل تقويض البلد نفسه.

لقد اتّفقت جميع القوى السياسيّة والطائفيّة منذ 1920 على اعتماد النظام الديموقراطيّ البرلمانيّ المرفق بتقاسم المناصب طائفيّاً. لكنْ في 1947 أُجريت انتخابات عامّة اشتُهرت بتزوير رئيس الجمهوريّة بشارة الخوري لها، من أجل أن يحظى بأكثريّة مطواعة تجدّد له. ومنذ تزوير تلك الانتخابات المصحوب بتفشّي الفساد، فضلاً عن اتّهام بعض القادة المسلمين للخوري بأنه أخلّ بالشراكة لمصلحة الاستئثار الرئاسيّ، راحت تتردّى العلاقات السياسيّة الداخليّة. ثمّ في أواخر الأربعينات فُصمت الوحدة الجمركيّة مع سوريّا وتمّت تصفية المصالح المشتركة بين البلدين، وكان هذا طبيعيّاً مع نشوء دولتين مستقلّتين، واحدتهما تعطي الأولويّة في قيادة اقتصادها للقطاع الخاصّ والمبادرة الحرّة، فيما الثانية تذهب أولويّتها إلى تعزيز النزعة الحمائيّة. لكنّ تلك الخطوات سبقتها ورافقتها تهديدات

1 انظر: ibid, pp.85-86.

2 انظر مثلاً: Avi Shlaim, *Lion of Jordan-The Life of King Hussein in War and Peace*, Allen Lane, 2007, p. 85.

3 انظر مثلاً لا حصراً: Adam Garfinkle, *The Nine Lives of Hashemite Jordan*; in: Robert B. satloff (ed.), *The Politics of Change in the Middle East*, Westview, 1993.

سوريّة متنوعة، صارت سُنّة في علاقة البلدين مع كلّ اختلاف يطرأ بينهما[1].

ومع اندلاع الحرب العربيّة – الإسرائيليّة الأولى في 1948، تبدّى الفارق الملحوظ بين ضعف الحماسة المسيحيّة للانخراط في تلك الحرب وبين الحماسة الاسلاميّة المفرطة[2]. بل، وفي إحدى ذرى الحرارة السجاليّة المرافقة للقتال في فلسطين، ذاع موقف المطران المارونيّ أغناطيوس مبارك المحبّذ لقيام وطن قوميّ لليهود في فلسطين ورغبته في أن ينشأ وطن مماثل للمسيحيّين بحيث يخرج المسيحيّون واليهود من "القهر" الإسلاميّ الذي دام قروناً وينأون بأنفسهم عنه.

وفي 1949 تبدّى أن الفرصة سنحت لقطع الطريق على تأثيرات الموضوع العربيّ – الإسرائيليّ على لبنان. فبعد مذبحة أنزلتها إسرائيل بعشرات اللبنانيين في قرية حولا الجنوبية في خريف 1948، وبدت امتداداً للحرب العربيّة – اليهوديّة الأولى على الجبهة اللبنانيّة، وُقّعت هدنة مع الدولة العبريّة. ولأنّ الهدنة تعريفاً توقف القتال من دون أن تقيم سلاماً، حُفظ استقرار لبنان لسنوات قادمة، أكان ذلك حيال إسرائيل أم حيال الجوار العربيّ. إلاّ أنّه ظلّ استقراراً هشّاً لا يبعث على الاطمئنان.

لكنّ الانقلاب السوريّ في 1949 وما نتج عنه من حكم عسكريّ في دمشق، شجّعا الانقلاب الأوّل الذي نفّذه القوميّون السوريّون وانتهى بإعدام زعيمهم أنطون سعادة صيف ذاك العام. وكان أن اغتال القوميّون السوريّون بعد عامين تماماً رئيس الحكومة اللبنانيّة رياض الصلح إبّان زيارة له إلى الأردن. ولّما كان الصلح الركيزة المسلمة للاستقلال اللبنانيّ، مقابل الخوري بوصفه الركيزة المسيحيّة، بدأ الاختلال يضرب عمق الصيغة اللبنانيّة الجديدة والقدرة على تفعيلها وتوسيع اشتغالها.

كذلك فرغم القناعة السائدة والصحيحة يومذاك بأنّ الشيوعيّة ليست خطراً على لبنان، بدأت الجهود الغربيّة في الشرق الأوسط، منذ أواخر 1950، تتمحور حول خطّة لإقامة "قيادة دفاعيّة عامّة" تشارك فيها بلدان الشرق الأوسط، بما فيها لبنان. وبدا أن هذا المشروع الأميركيّ البريطانيّ الفرنسيّ يحمّل البلد الصغير، تحت وطأة الحرب الباردة وإملاءاتها، أكثر مما يحتمل، وإن كان في وسعه أن يحميه من سوريّا واسرائيل ومن أيّ

1 راجع أحمد بيضون، **رياض الصلح في زمانه**، دار النهار للنشر، بيروت، 2011، ولا سيّما الفصل العاشر وصاعداً.

2 انظر المرجع السابق، ص 316.

طموح هاشميّ أو غير هاشميّ في ضمّه. لكنّ الفعاليّة الوحيدة لذاك التطوّر كانت كشفها هشاشة التركيبة القائمة. فقد قُدّم الاقتراح الغربيّ إلى لبنان في تشرين الأوّل 1951، لكنّ "قادة لبنان أحجموا. ففي حيّزهم الخاصّ، عبّر كلّ من الوجوه السياسيّين للمسلمين والمسيحيّين عن دعمهم، إلاّ أنّهم رفضوا أن يفعلوا ذلك في العلن"[1].

وعلى أيّة حال فقد أسقط الخوري في 1952 عبر ما سمّاه اللبنانيّون "ثورة بيضاء"، وهو ما كان إشارة إيجابيّة إلى وجود أمل ما في إمكان التوافق بين لبنان الجديد وبين السياسات الحديثة. مع هذا حفّت بتلك الإشارة الإيجابيّة إشارات سلبيّة جدّاً في دلالتها على ضعف الحياة الوطنيّة الناشئة. ذاك أنّ بعض أبرز معارضي الخوري من السياسيّين كانوا قد بادروا، منذ 1949، إلى الاتّصال بحاكم سوريّا العسكريّ حسني الزعيم طلباً لدعمه، ولم يتردّد رئيس حكومة سابق كعبد الحميد كرامي، هو أحد أقوى زعماء لبنان، في أن يتحدّث عن وعود قطعها الزعيم للمعارضة اللبنانيّة اشتملت على تزويدها بالأسلحة والعتاد الحربيّ[2].

لكنْ، من ناحية أخرى، وعلى رغم بعض الاشتطاطات في ليبراليّته وفي التركّز الاقتصاديّ حول العاصمة بيروت، فإنّ العهد الاستقلاليّ الأوّل أرسى أسساً تبيّن، بالمقارنة، أنّها أنجح من كلّ مثيلاتها في الشرق الأوسط العربيّ. ذاك أنّ "السياسة الاقتصاديّة الليبراليّة التي تبنّاها عهد الخوري في لبنان، والتي حوفظ عليها منذ ذاك الحين، كانت المسؤولة إلى حدّ بعيد عن ازدهار البلد بعد 1952. فقبل ذلك بأربع سنوات، في 1948، أنشأت حكومة الخوري بورصة حرّة ونظاماً تجاريّاً يعاكس بالكامل أنظمة القيود النقديّة والتجاريّة الشائعة في باقي العالم"[3].

هكذا ورث العهد الثاني للرئيس كميل شمعون تركة متضاربة. فهو استأنف الازدهار القائم والمؤهّل مع الزمن لأن ينقل البلد من النموّ والانحصار في العاصمة ومناطق الجبل القريبة منها إلى التنمية التي تمتدّ إلى سائر أرجائه. إلاّ أن الصدام بين مصالح لبنان في عهده وبين سياسات عبد الناصر المتصادمة بدورها مع الغرب بدا حتميّاً. وقد تغذّى هذا على إقدام شمعون في 1957 على تزوير موسّع للانتخابات كان هدفه، كما حال الخوري في 1947، تأمين برلمان مطواع يجدّد له. إلا أنّ السلوك المذكور، إضافة إلى ما عبّر عنه من نزعة

1 Eyal Zisser, *Lebanon-The Challenge of Independence*, I.B.Tauris, 2000, p. 213.

2 عن المرجع السابق، ص 167.

3 Kamal Salibi, *The Modern History of Lebanon*, Caravan Books, Delmar, New York, 1977, p. 197.

استبداديّة وضيق أفق وفساد، دلّ أيضاً على أمرين آخرين: فقد عكس النزاعُ صداماً بين السلطة المركزيّة، وقاعدتُها جبل لبنان المسيحيّ، حيث صُفّيت الملكيّات الزراعيّة الكبرى وأصبحت الطبقة الوسطى قائدة الحراك السياسيّ، وبين زعماء المناطق الطرفيّة وكبار الملاّكين الزراعيّين ذوي الأكثريّة المسلمة. كذلك كان سلوك شمعون محكوماً بالخوف من الجوار الراديكاليّ، فوجد نفسه مدعوّاً لأنْ يفعل ما فعله حسين في الأردن: المزيد من الاستئثار السلطويّ والمزيد من الاعتماد على القاعدة المسيحيّة كمعادل للعشائر الأردنيّة.

وفي النهاية شهد لبنان حربه الأهليّة الأولى بعد الاستقلال، في 1958، وذلك بعد أشهر قليلة على قيام الوحدة المصريّة – السوريّة[1]. وهذا إنّما استدعى استجابة الولايات المتّحدة لطلب شمعون إرسال قوّات من المارينز التي وصلت فعلاً إلى بيروت. وهو أيضاً ما كان شبيهاً بما حصل في الأردن الذي حماه الجنود البريطانيّون.

ووسط الإضطراب الشامل الذي شهده الشرق الأوسط العربيّ في 1958، حصل الانقلاب العسكريّ في العراق الذي أعلن قيام الجمهوريّة بقسوة غير مسبوقة. فقد صُفّيت الأسرة المالكة بطريقة وحشيّة، وحين وقع رئيس الحكومة نوري السعيد في أيدي الجماهير الهائجة، تمّ التمثيل بجثّته وقُطّعت أوصالها، كما ذُكر أن بعض أقسامها أكل بعد شيّه.

ولا شكّ في أنّ النظام الذي أسقطه انقلاب 14 تمّوز/ يوليو كان ينطوي على اختلالات ضخمة أهمّها نابع من مسألة الأرض وملكيّتها وانعقاد ذلك على الانقسام الطائفيّ والمناطقيّ. فالعراق في الخمسينات كان إحدى أسوأ حالات توزّع الملكيّة الزراعيّة وأكثرها إجحافاً في العالم، وهذا ما كان يعمل لصالح زعماء العشائر ورموز الأسر السنّيّة ذات الأصول العسكريّة التي حكمته منذ نشأته في العشرينات. وقد اصطدمت محاولات التنمية بتخلّف الطبقة السياسيّة، ومعظمها ملاّكو أراضٍ، وعجرفتها. فهؤلاء أرادوا ليّ عنق المشاريع الزراعيّة والمائيّة الكبرى بما يخدم مصالحهم. ومع هذا، وعلى رغم عِوَج عمليّات التنمية تحت ضغط كبار الملاّكين وزعماء العشائر، أفاد العراقيّون من بدايات إنشاء البنية التحتيّة كما من بدايات التوظيف الانتاجيّ لعوائدهم النفطيّة. ولو أتيح لوجهة كهذه أن

---

1 راجع في ما خصّ الظروف التي أحاطت بأحداث 1958
Samir Khalaf, *Civil and Uncivil violence in Lebanon*, Columbia, 2002, chap. 5.
ومن أجل وجهة نظر قريبة من الرواية الناصريّة، يمكن مراجعة المساهمات التي حواها كتاب Wm. Roger Louis and Roger Owen (ed.), *A Revolutionary Year-The Middle East in 1958*, London and Washington, 2002.

تمضي في طريقها، وأن يصحبها تحسّن تدريجيّ في الأداء السياسيّ، وفي نوعيّة الطبقة السياسيّة وأشكال مراقبتها ومحاسبتها، لأثمرت من النتائج ما يستطيع تحويل العراق نوعيّاً. ذاك أنّ البلد المذكور ليس غنيّاً بنفطه فحسب، بل هو يملك الثروة الزراعيّة والمائيّة، فضلاً عن الطاقة البشريّة التي تتيح، أقلّه نظريّاً، صنع تجربة بالغة النجاح[1].

غير أن المسألة الديموقراطيّة كان سوء حظّها أكبر. فبسبب الحرب الباردة، وعدم احترام العمليّة السياسيّة السلميّة من قبل الحزب الشيوعيّ وحلفائه، ثمّ من القوميّين العرب المأخوذين بزعامة جمال عبد الناصر، انجرّ نوري السعيد إلى موقف سلبيّ معطّل للحياة السياسيّة والحزبيّة والبرلمانيّة، مراهناً على الحلّ الأمنيّ الذي يحمي النظام. وهذا علماً بأنّ الليبراليّة العراقيّة عاشت دائماً ضعيفة وهشّة مثل أقرانها في البلدان المجاورة، على ما دلّت تجربتا السياسيّين اللذين حاولا المزج بين الليبراليّة والاشتراكيّة الديموقراطيّة، كامل الجادرجي ومحمّد حديد: فالأوّل سبق أن تعاون مع الحكم العسكريّ لبكر صدقي في 1936 وتولّى وزارة الاقتصاد فيه، والثاني تولّى وزارة الماليّة بعد انقلاب 1958.[2]

لقد كان انقلاب عبد الناصر في مصر، قبل ستّ سنوات على 1958، هو ما تأثّر به وحاول تقليده "الضبّاط الأحرار" العراقيّون، على رغم خلافاتهم ومنافساتهم الكثيرة. لكنْ أيضاً عبّر الضباط الانقلابيّون عن نفس الظاهرة التي رأيناها في مصر قبل انقلابها، وفي سوريّا مطالع الخمسينات، أي نشوء جبهة من طبيعة ضدّيّة تجمع القوميّ الفاشيّ إلى الشيوعيّ. فـ"الضبّاط الأحرار" ضمّوا أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، فيما كان الشيوعيّون والأحزاب القوميّة العربيّة متّفقين على مقاومة المَلكيّة والغرب وعلى التقارب مع السياسة السوفياتيّة. فقد سجّلت الخمسينات، مثلاً، "انتقالاً تدريجياً" لقوميّين عرب سنّة وتوتاليتاريّين كانوا

---

1 عن السياسات الاقتصاديّة لنوري السعيد يكتب مجيد خدّوري: "في 1950 أنشأ مجلس التنمية لإعادة البناء كجهاز مستقلّ تحت رئاسة رئيس الحكومة من أجل ضمان الكفاءة والحدّ من النفوذ البيروقراطيّ. وقد رُصد سبعون في المئة من عائدات النفط للتنمية (...) وفي 1951 تمّت مراجعة اتّفاقيّة النفط مع "شركة نفط العراق" على قاعدة تقاسم الأرباح بالتساوي، وهي ما زاد نسبة الرساميل المرصودة للتنمية. وقد أطلق المجلس مشاريع طموحة للريّ ولتجفيف المستنقعات، بهدف تخليص البلاد من خطر الفيضانات المستديم ولحفظ مياه الأنهار لرفع الإنتاج الزراعيّ".
Majid Khadduri, *Arab Contemporaries-The Role of Personalities in Politics*, Jhons Hopkins, 1973, p.36.

2 عن الجادرجي انظر: Majid Khadduri, *Arab Contemporaries*..., chap.8.
وعن حديد انظر: محمّد حديد، مذكّراتي: **الصراع من أجل الديموقراطيّة في العراق**، 2006، دار الساقي.

متعاطفين مع الفاشيّة، إلى تأييد المواقف الشيوعيّة[1]. لكنّ هؤلاء الانقلابيّين "يبدو أنّهم بذلوا اهتماماً بطرق ووسائل تنفيذ الثورة أكثر ممّا بذلوا لأهدافها وغاياتها"[2].

وفي مذكّراته يكتب قياديّ بعثيّ سابق أيّد بحماسة، كمناضل شابّ، انقلاب 1958، أنّ "ممّا تعرّض له العراق بعد الثورة، وبفعلها، ظاهرة الهجرة الواسعة إلى الخارج التي ما لبثت أن تعاظمت على أوسع نطاق في السنوات التالية. وبرغم الاستنزاف الذي مثّلته الظاهرة المذكورة لطاقة البلد وكفاءاته، فهي آنذاك لم تشكّل أيّاً من همومنا واهتماماتنا. فقد كانت السياسة في معناها الضيّق والحزبيّ ما يسترعي انتباهنا"[3].

ووسط هذه الضدّيّة غير المعنيّة بتوليد المعاني والقيم، بدأت تتفجّر صراعات العراق المكبوتة كلّها، وكان أهمَّها نزاعُ قائدي الانقلاب، رئيس الحكومة عبد الكريم قاسم ونائبه عبد السلام عارف. فهذان العسكريّان مثّلا وعيين وحالتين لا يجمع جامع بينهما: لقد كان الأوّل وطنيّاً عراقيّاً ومتسامحاً دينيّاً، هو المولود لأب سنيّ وأمّ كرديّة فيليّة شيعيّة المذهب، كما كان أتاتوركيّ النزعة وعلى قدر من العواطف الاجتماعيّة الميّالة للفقراء، ما دفعه إلى تحالف قلق مع الحزب الشيوعيّ العراقيّ، ثاني الأحزاب الشيوعيّة العربيّة قوّة بعد الحزب السودانيّ. أمّا عارف، الذي سارع بعد الانقلاب إلى زيارة دمشق والدعوة لاندماج العراق في الجمهوريّة العربيّة المتّحدة، فكان قوميّاً عربيّاً شديد الإعجاب بعبد الناصر، بقدر ما كان سنّيّاً متزمّتاً على علاقة وثيقة بزعماء العشائر السنيّة من ملاّكي الأراضي. وسريعاً ما تصادم الاثنان بعد وصولهما إلى السلطة في موازاة اصطدام قاسم، كممثّل للوطنيّة العراقيّة، بزعامة عبد الناصر وبوجود الجمهوريّة العربيّة المتّحدة. وهذا الصراع إنّما صيغ في لغتين سياسيّتين متضاربتين: ففي الأوساط السنّيّة العروبيّة سادت الدعوة إلى الوحدة الفوريّة والاندماجيّة في الجمهوريّة العربيّة المتّحدة، أمّا الأخرى فهي التي عبّر عنها أنصار قاسم والشيوعيّون ممّن طرحوا شعار الاتّحاد بدل الوحدة[4]. وكان ممّا يضاعف خوف الشيوعيّين من الوحدة ذاك القمع الذي كان يتعرّض له رفاقهم السوريّون والمصريّون في العربيّة المتّحدة.

---

1 انظر عن حالة "حزب الاستقلال" العراقي، Walter Z. Laqueur, *Communism...*, pp. 257-258.

2 Majid Khadduri, *Republican Iraq-A study in Iraqi Politics since the Revolution of 1958*, Oxford, 1969, p. 33.

3 هاني الفكيكي، **أوكار الهزيمة – تجربتي في حزب البعث العراقيّ**، رياض الريس للكتب والنشر، لندن – قبرص، 1993، ص 130.

4 انظر مثلاً لا حصراً: Marion Farouk-Sluglett and Peter Sluglett, *Iraq since 1958 - From Revolution to Dictatorship*, I.B.Tauris, 2001, p.59.

إلا أنّ الحكم الذي انبثق من انقلاب 14 تموز، بعد إقصاء الضبّاط القوميّين، ما لبث أن اعتُبر انتصاراً للشيعة ومعهم الشيوعيّون على القوميّة العربيّة السنّيّة. صحيح أنّ النزاعات يومذاك لم تكن تعبّر عن نفسها بلغة طائفيّة صريحة، بل كانت تجد في الإيديولوجيّات الحديثة غطاءً لها. لكنّ الصحيح أيضاً أنّ الاعتراض الذي مثّله عبد السلام عارف والناصريّون والبعثيّون حيال قاسم والشيوعيّين كانت روحيّته وقاعدته ذات غلبة سنيّة واضحة. ويُلاحَظ في العراق أنّ النزعة العروبيّة المتزمّتة تقليديّاً ضدّ الشيعة والأكراد وإيران، كانت قد استوعبت هي نفسها الدعوة الإسلاميّة السنّيّة وحدّت من نموّ الإخوان المسلمين السنّة هناك.

ومن ناحية أخرى، كان لخلاف قاسم وعبد الناصر أن حرم الثاني ثمار انتصار عراقيّ تراءى أنّه تحقّق مع إسقاط المَلَكيّة في 1958. وهذا ما أعاد رسم التوازنات السياسيّة العربيّة على نحو جديد، خصوصاً منذ 28 أيلول/ سبتمبر 1961، حين انفصلت سوريّا نفسها عن الجمهوريّة العربيّة المتّحدة واقتربت من العراق في مقابل مصر الناصريّة.

في هذه الغضون انفجر النزاع عنيفاً داخل العراق. فبدعم من العربيّة المتّحدة، حصل ما عُرف بـ"انتفاضة الموصل" السنّيّة في 8 آذار/ مارس 1959 التي قادها عبد الوهاب الشوّاف، بعدما سبقها استفزاز شيوعيّ حادّ وجلف. وقد تمثّل الاستفزاز في عقد مؤتمر لـ"أنصار السلم" فيها واستقدام مئات آلاف الشيوعيّين ومؤيّدي قاسم وحشدهم هناك. والشوّاف، بحسب تعريف حنّا بطاطو له، ينتمي إلى "طبقة دينيّة من ملاّكي الأرض ذات المداخيل المرتفعة، وهو ابن ملاّك زراعيّ يرأس محكمة النقض"[1].

كذلك كان البطل الآخر لـ"الانتفاضة" أحمد عجيل الياور، زعيم عشائر شمّر الذي هدّد قانون الإصلاح الزراعيّ الصادر في 30 أيلول/ سبتمبر 1958، ملكيّته لـ346747 دونماً وسطوته على 30 ألف شخص من عشيرته، وقد التفّ حوله كبار الملاّكين الذين تتشابه أوضاعهم وأوضاعه[2]. وكانت تركيبة هذه الحركة بالغة الدلالة على رجعيّتها: فالسنّيّة الموصليّة معروفة تاريخيّاً بحساسيّتها الحادّة حيال الأكراد والتركمان والمسيحيّين، فضلاً عن أن قوميّتها العربيّة، لا سيّما لدى ملاّكيها من زعماء العشائر، تعني أساساً تجاوز

1 Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq*, Saqi, 2004. p. 781

2 ibid, p. 871.

حدود الدولة – الأمّة للحفاظ على وحدة الملكيّات الزراعيّة الضخمة في كلّ من العراق وسوريّا، وكذلك الحفاظ على وحدة العشائر التي جعلها قيام الدولة – الأمّة تتوزّع على بلدين. هكذا فإنّ "البدو من عشائر شمّر في الصحراء السوريّة جاؤوا لمساعدة المتمرّدين"، وقد تمّ هذا "دفاعاً عن النظام الإقطاعيّ تحت راية الحرب على الأكراد والكفّار"[1].

على أيّة حال أُخمدت الانتفاضة بعنف مذهل ومتبادل ومفتوح على مدى أربعة أيّام في الموصل، ما أودى بالمئات.

لكنّ هذا الصراع لم يكن التناقض الوحيد الذي انفجر في العراق الجمهوريّ. ففي الذكرى الأولى لانقلاب 14 تموز/ يوليو، نظّم الشيوعيّون والأكراد هجمات مسلّحة على الأقليّة التركمانيّة في مدينة كركوك الشماليّة تأدّت عنها مذبحة نزلت بعشرات قليلة منهم، وشكّلت مسرحاً لأعمال همجيّة في الحرق والنهب. وما لبث الخلاف أن دبّ بين قاسم الذي استحوذت عليه ميوله الديكتاتوريّة والعُظاميّة وبين الشيوعيّين الملحّين على مشاركة مباشرة في السلطة. وهذا ما تفاقم في 1960 متيحاً لبعض المتعصّبين من العرب السنّة أن يباشروا عمليّات قتل للشيوعيّين في الموصل وجوارها، بينما كانت الفتاوى الدينيّة تظهر في الوسط والجنوب الشيعيّين معلنة تحريم الشيوعيّة[2].

لكنْ في غضون ذلك، وفي 1959، تعرّض قاسم نفسه لمحاولة اغتيال شارك فيها الشابّ، البعثيّ والسنّيّ، صدّام حسين، وقد فرّ مرتكبوها، بمن فيهم حسين، إلى دمشق.

أخيراً، في صيف 1961، اندلعت الانتفاضة الكرديّة بقيادة مصطفى البارزاني الذي كان قد عاد إلى العراق من منفاه في الاتحاد السوفياتيّ بُعيد انقلاب تموز 1958. وفي تعامله مع تلك الانتفاضة دمّر الطيران العراقيّ 1270 قرية كرديّة[3]. وما من شكّ في أنّ أحد أسباب الانفجار كان كامناً في طبيعة قاسم الديكتاتوريّة وميله الصارم إلى المركزيّة، كما في التنافس الشخصيّ بينه وبين البارزاني[4]، ولكنْ أيضاً في الالتباس والغموض اللذين أحاطا بمفهوم الوطنيّة العراقيّة في الدستور الجمهوريّ. ففي إحدى فقراته نُصّ على أنّ العراق يشكّل

1 Eliezer Be'eri, *Army Officers in Arab Politics and Society*, London, 1970. P. 184.

2 انظر مثلاً: Hanna Batatu, *The Old Social Classes...*, p. 954.

3 عن Jonathan C. Randal, *After Such knowledge, what forgiveness?*, New York, 1997, p. 140.

4 ibid, p. 137-139.

جزءاً لا يتجزّأ من الأمّة العربيّة، لكنْ في فقرة أخرى يرد مبدأ آخر يقول إنّ العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن[1].

وفي الخلاصة بدا أنّ الحكم الاستبداديّ الذي نجح في مصر بسبب درجة الانسجام الدينيّ والإثنيّ الأعلى بلا قياس، لن ينجح في العراق. وتحت هذا السقف السياسيّ ظهرت البدايات المؤدلجة للضدّيّة الشيعيّة في ردّها على مظاهر التحديث والحداثة. وقد تمثّل ذلك في محمّد باقر الصدر، رجل الدين الذي أسّس "حزب الدعوة" العراقيّ في 1957 بحسب البعض وفي 1959 – 1958 بحسب بعض آخر[2]. والصدر كان مهجوساً في كتاباته بالردّ على الماركسيّة، تبعاً لقوّة الحزب الشيوعيّ يومها في الوسط الشيعيّ، من دون أن يلغي ذلك تأثّر "الدعوة" وسائر الأحزاب المماثلة اللاحقة بالأحزاب الشيوعيّة من ناحية التنظيم. والشيء نفسه يصحّ في "جماعة العلماء في النجف" التي ولدت، عام 1960، في مناخ الرفض للقانون 188 الذي يتعلّق بتنظيم العائلة تنظيماً علمانيّاً. فقد جرت محاولات تمّ تشريعها لتقييد تعدّد الزيجات تيمّناً بتونس البورقيبيّة التي كانت سبّاقة عربيّاً في هذا المجال. وهذا بدوره إنّما كان جزءاً من رفض تمدّد الدولة، في ظلّ قاسم، نحو داخل المجتمع ومحاولتها مدّ شبكة تعليم تقوّض الدور التعليميّ للمؤسّسة الدينيّة[3].

ورغم أنّ الانفصال السوريّ عن مصر في 1961 قوّى موقع العراق إقليميّاً، إلاّ أن انقلاباً عسكريّاً بالغ العنف أطاح عهد قاسم في 8 شباط/ فبراير 1963، نفّذه ضبّاط سنّة بعثيّون ومؤيّدون لعبد الناصر، مستفيدين من افتقار السلطة إلى أيّة قاعدة جدّيّة تستند إليها. هكذا سجّلت الحقبة الجمهوريّة في عهدها الأوّل نزيفاً دمويّاً جديراً بالصورة التي اكتسبها التاريخ العراقيّ كـ"لعب لتراجيديا عظمى تمثّل الشهادة موضوعتها الكبرى"[4].

---

1 انظر: Majid Khadduri, *Republican Iraq...*, p. 65.

2 انظر: Jamal Sankari, *Fadlallah-The Making of a Radical shi'ite Leader*, Saqi, 2005, p.73.

3 راجع: Faleh A. Jabar, *The Shi'ite Movement in Iraq*, Saqi, 2003، وخصوصاً الفصلين 3 و5.

4 Samir al-Khalil, *The Monument-Art, Vulgarity and responsibility in Iraq*, Andre Deutsch, 1991, p. 84.

الفصل السابع

هزائم عبد الناصر وانتصاراته

في العقد الممتدّ ما بين 1958 و1967، وهو عام الهزيمة العربيّة الكبرى، حكم جمال عبد الناصر مجرى الحياة السياسيّة وتفرّعاته في العالم العربيّ. وقد تُوّجت تلك المسيرة الخلاصيّة بالوحدة مع سوريّا في شباط/ فبراير 1958 التي جعلته في المخيّلة الشعبيّة تكراراً لصلاح الدين الأيوبيّ، يحاصر الدولة العبريّة من شمالها وجنوبها مثلما حاصر صلاح الدين الصليبيّين.

وكان لإعلان الوحدة المصريّة – السوريّة أن أدّى بأوّل رئيس مصريّ، بعد سلسلة الملوك الألبانيّي الأصل، إلى إلغاء اسم "مصر" واعتبارها جزءاً من "الجمهوريّة العربيّة المتّحدة"، فيما رفضت أكثريّة الأقباط الذين يمثّلون روح الوطنيّة المصريّة القديمة هذا الإمّحاء في الهويّة العربيّة.

وكان الشرطان اللذان اشترطهما جمال عبد الناصر على السوريّين كي يقبل الوحدة معهم، أي حلّ الأحزاب السياسيّة السوريّة وتعهّد الضبّاط السوريّين عدم التدخّل في السياسة، بالغي الدلالة على طبيعة النظام الوحدويّ الجديد. والحال أنّ الشرط الثاني لم يكن هدفه تعزيز الطابع المدنيّ الدستوريّ للسلطة، إذ لم تكن السلطة مدنيّة ودستوريّة أصلاً، بل ضمان ألاّ يتعرّض نظام عبد الناصر لانقلاب عسكريّ كالذي أتى به أو من صنف الانقلاب المتدرّج الذي حصل في دمشق، أو من أيّ صنف آخر.

لقد صنع عبد الناصر الوعي القوميّ العربيّ في مصر بوصفه جزءاً من إيديولوجيا رسميّة، كما تحوّل عهده، منذ أواسط الخمسينات، إلى ناطق بلسان القوميّة العربيّة ومشروع تحرير

فلسطين. لكنّ هذا الزعم القوميّ العربيّ كان يصطدم دوماً بواقع مباشر ومُعبّر. فهو لم ينعكس على إدارة عبد الناصر لقطاع غزّة الفلسطينيّ الذي انتهى في يد القاهرة بعد حرب 1948 ثمّ ورثه النظام الناصريّ عن العهد الملكيّ السابق. فغزّة، في العهد الناصريّ، تحسّن وضعها قليلاً لكنّ ذلك لم يطاول الأساسيّات. فهي ظلّت خاضعة لإدارة عسكريّة مصريّة وظلّت تُعامل كمنطقة عسكريّة يحكمها قانون طوارئ، كما أبقي على القانون البريطانيّ المعمول به في ظلّ الانتداب، مع تغيير واحد كان قد طرأ قبل الانقلاب، حيث حلّ النقد المصريّ منذ 1950 محلّ النقد الفلسطينيّ. ولمّا كانت مصر المنفذ البرّيّ الوحيد للقطاع، فإنها ضبطت حركة الهجرة منها بقصد السكن والعمل، وفي حالات كثيرة كان الانتقال إلى مصر يتطلّب ضمانات ماليّة، والضمانةُ لم تكن مبلغاً زهيداً بالنسبة إلى معظم الغزّيّين الفقراء. مع هذا قامت الحكومة المصريّة حين راحت علاقاتها بالغرب تتردّى، في 1955، بالإشراف على تدريب الفدائيّين الفلسطينيّين الذين جعلت عمليّاتهم التكتيكيّة تنطلق من غزّة وشبه جزيرة سيناء، لا بقصد تحرير فلسطين طبعاً، وهو الشعار المعلن، الشعبيّ والرسميّ، بل لجمع معلومات أوّليّة قد تستفيد منها استخبارات الجيش المصريّ التي ربطت الفدائيّين الفلسطينيّين بها على نحو مُحكم[1].

إلا أنّ القوميّة العربيّة التي اعتنقها النظام العسكريّ في مصر لم تكن لها صلة بتلك الصيغة الإحيائيّة، الثقافيّة واللغويّة، التي بدأت في جبل لبنان مشروعاً مناهضاً للعثمانيّة، يبشّر بالعلمانيّة ويسعى إلى محاكاة النموذج الأوروبيّ. والحال أنّ ما بات يُعرف لاحقاً بالناصريّة رفع عالياً تلك المعادلات التوفيقيّة في الثقافة العربيّة ضدّاً على النزعة الحاسمة في علمانيّتها التي سادت العروبة الثقافيّة الأولى. فالناصريّة احتوت جرعة إسلاميّة شعبيّة مصحوبة بمصادرتها لمؤسّسة الأزهر، كذلك اصطبغت الدعوة السياسيّة للناصريّة، على النطاق العربيّ، بإسلام حملته الخطب والأغاني، بما فيها نشيد "الله أكبر" البالغ الشعبيّة الذي عُدّ، منذ 1956، نشيداً وطنيّاً ثانياً لمصر. كما تمسّكت بالتحديث بوصفه دوراً من أدوار الدولة، يصاغ من خلال شعارات التنمية والعدالة الاجتماعيّة وتنظيم الجماهير، أي ما يضمن، بين أمور أخرى، توسيع قاعدة السلطة وتمكين قبضة أجهزتها. وبدوره، بقي

1 انظر عن العهد الناصريّ وغزّة: Laurie A. Brand, *Palestinians in the Arab world: Institution Building and the Search for State*, Columbia, 1988, chap.3.

الزعيم المصريّ حاسماً في أمر واحد، هو رفضه الحياة الدستوريّة والحزبيّة[1].

أمّا في سوريّا، فتجاوزت النزعة الضدّيّة إلغاء الاسم إلى الهويّة والمعنى الوطنيّين نفسيهما. فسوريّا التي عجزت منذ ولادتها كدولة حديثة، عن تحقيق الاستقرار السياسيّ، وظلّت تتخبّط في تناقضاتها الداخليّة، بدت الوحدة بالنسبة إليها إفناءً للذات الوطنيّة في ذات أكبر.

فوق هذا ولدت الوحدة المصريّة – السوريّة نفسها ضدّيّةً تفتقر إلى المعاني، ما خلا حلم الإطباق على إسرائيل من جهتين. فمصر كانت قد فقدت موقعها كمركز ثقافيّ وتنويريّ للعالم العربيّ، وهو ما كان عليه الحال في النصف الأوّل من القرن العشرين، حين كان للكولونياليّة البريطانيّة فيها حضور ملحوظ، مباشر أو مداور، وحين كان الانفتاح على الثقافة الغربيّة بعيداً نسبيّاً، كما سادت درجة مرموقة من الحريّة الفكريّة هي التي اجتذبت المثقّفين اللبنانيّين والسوريّين، وأغلبهم مسيحيّون، إلى مصر.

صحيحٌ أنّ القوميّة العربيّة في صيغتها الناصريّة المتمحورة حول الدولة المصريّة ومصالحها، والرافعة لشعارات التنمية، كانت أكثر تقدّماً من الصيغة البعثيّة السوريّة التي عبّرت عن نفسها بالخطابة والشعر والاعتداد القَبَليّ بالأصول العربيّة. وكان هذا الفارق يشي بفارق أكبر بين مصر كمجتمع يملك عناصر جدّيّة توحّد أجزاءه وبين سوريّة وجوارها المشرقيّ حيث يلعب التكسّر المجتمعيّ والبُنى الطائفيّة والمذهبيّة والعشائريّة أدواراً أكبر بكثير.

مع هذا فإنّ القوميّة العربيّة في صيغتها الناصريّة كشفت سريعاً عن أزمتها العميقة المتعدّدة الأوجه والمفارِقة لحركة العالم المعاصر: ذاك أنّ الوحدات السياسيّة التي كانت آخرها وحدتا ألمانيا وإيطاليا في أواخر القرن التاسع عشر، ما عادت قابلة للتكرار بعدما نشأت الدول الحديثة، تبعاً لتوازنات سكّانيّة ولتوازنات مصالح جديدة وقديمة مستعادة. وهذا ما لم يتنبّه إليه الراغبون من القوميّين العرب في تقليد الوحدتين الأوروبيّتين.

ففي ألمانيا وإيطاليا ترافق الدخول إلى الحداثة السياسيّة مع قيام الوحدتين اللتين رسمتا منذ البداية طبيعة المجتمع والدولة في هذين البلدين. أمّا في الشرق الأوسط العربيّ، فظهرت

1 انظر، مثلاً لا حصراً، صلاح عيسى، **دستور في صندوق القمامة**، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2001.

الرغبة في التوحيد كمجرّد عمل ضدّيّ مناهض للاستعمار ثم للصهيونيّة، وذلك بعد أن تشكّلت الدول نفسها وبعد أن بدأت تستقرّ على علاقات صار من الصعب إلغاؤها لاحقاً أو حتّى تذليل مفاعيلها. وهذا ما يصحّ على توازن الجماعات داخل الدول الجديدة مثلما يصحّ على الاقتصاد وخطط التنمية وبرامج التعليم وطرق المواصلات وغير ذلك ممّا بُني على قاعدة دول – أمم بعينها. ولمّا كان معظم الأنظمة لحقبة ما بعد الاستقلال قليل الديموقراطيّة، أو عديمها، عمل الكبت على تعزيز الولاءات الصغرى ومفاقمتها، ولو أنّها ظلّت مقموعة تمارس نفسها في العتم والخفاء.

والواقع أنّ وجهة الانفصال على نطاق عالميّ باتت، مع تقدّم القرن العشرين، أقوى بكثير من وجهة الوحدة. هكذا رأينا بلدين كإيرلندا والهند تنشقّ واحدتهما إلى دولتين مع استقلالهما في 1921 و1947، ثمّ في السبعينات انقسمت باكستان نفسها، التي خرجت هي نفسها من جسم الهند، إلى دولتين إحداهما بنغلاديش. وبعدما اتّضحت حدود الأحلام التي حلم بها سيمون بوليفار لأميركا لاتينيّة واحدة، قدّمت أفريقيا، منذ الستينات، أكثر من برهان على أنّ التشكيك بالحدود الاستعماريّة يثير حروباً لا نهاية لها وقد يُنتج دولاً أصغر من تلك التي قامت الحروب لتوحيدها. وعموماً تعاظمت حركات التجزئة في العالم وانكمشت حركات التوحيد حتّى كادت تضمحلّ[1].

إلا أنّ الضجيج القوميّ والشعبويّ لم يحل دون انهيار الوحدة المصريّة – السوريّة بعد ثلاث سنوات وبضعة أشهر على قيامها. حصل هذا عبر انقلاب عسكريّ شهدته دمشق في 28 أيلول/ سبتمبر 1961، فشكّل ضربة قاصمة، ليس للناصريّة ونفوذها وحدهما، بل أيضاً لفكرتي القوميّة والوحدة العربيّتين. لقد سقط بفعل ذاك الانقلاب أوّل وحدة في التاريخ العربيّ المعاصر من دون أن تكون هناك "وحدة عربيّة" في أيّ تاريخ قديم.

وقد تضافرت الأسباب الدافعة إلى ذاك الانقلاب الذي نفّذه ضباط دمشقيّون. فالنظام البوليسيّ، وكان رمزه الأبرز المسؤول الأمنيّ الأوّل عن سوريّا، العقيد عبد الحميد السرّاج، بات ضاغطاً على صدور السوريّين جميعاً. وحينما استقال الوزراء البعثيّون السوريّون في

1 إذا كانت الحرب الباردة ومقتضياتها قد حدّت من تجزئة بعض الكيانات، فما إن انتهت تلك الحرب حتى رأينا بلداناً كثيرة عابرة للقوميّة، تتجزّأ. هذه كانت حال روسيا ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا. أمّا الدول الثلاث الوحيدة التي توحّدت، إمّا بنتيجة انتصار عسكريّ كفيتنام، أو بنتيجة انتهاء الحرب الباردة، أي ألمانيا واليمن، فلا يزال الدمج القسريّ لاثنتين منها، فيتنام واليمن، يضعها موضع امتحان.

1959 من مناصبهم الرسميّة في دولة الوحدة، معترضين على ديكتاتوريّة عبد الناصر، باتت دولة الوحدة تفتقر إلى قاعدة جدّيّة وفاعلة تستند إليها. فأنصار أحزاب الشعب والوطنيّ والقوميّ السوريّ والشيوعيّ والإخوان المسلمين كانوا أساساً، ولأسباب مختلفة، ضدّ الوحدة، وقد انضمّ إليهم جمهور البعث، حتّى أنّ أبرز قادته أيّدوا الانقلاب الانفصاليّ قبل أن يتراجع بعضهم لاحقاً[1]، وهذا فضلاً عن عدم تحمّس الأقلّيّات الدينيّة والمذهبيّة للوحدة. وربّما صحّ القول إن أمتن مواقع التأييد لحكم عبد الناصر بقي يتمثّل في الكتلة الفلسطينيّة المقيمة في سوريّا والتي حافظت على ولائها له ولدولته التي تعد بتحرير فلسطين. لكنّ الضربة القاضية جاءت مع انضمام البورجوازيّة السوريّة إلى خصوم الوحدة الشرسين، وهي التي أرعبتها موجة التأميمات الواسعة للقطاعات المصرفيّة والصناعيّة والتجاريّة في تموز/ يوليو 1961، أي قبل شهرين فحسب على الانقلاب الانفصاليّ[2].

وكان الواضح لكثيرين من السوريّين، ولو تفاوتت تعبيراتهم عن ذلك، أن علاقةً كولونياليّة كلاسيكيّة هي التي تربط بين الاقتصادين بحيث تنفتح السوق السوريّة أمام البضائع المصريّة ولا يحصل العكس، وهو ما أشعر البورجوازيّة السوريّة خصوصاً بخطر الاجتثاث الكامل. وعلى العموم، تململت الوطنيّة السوريّة ضدّ "الاستعمار المصريّ" وتهميشه لها في المواقع والوظائف وصناعة القرار[3].

لقد جاء الانفصال مدعوماً من الدول المحافظة والحليفة للغرب، كالسعوديّة والأردن، التي تناوئ سياسات عبد الناصر وتخشى طموحاته التوسعيّة. هكذا سُدّدت، تحت عنوان معركة الوحدة والانفصال، ضربة للتضامن الممكن بين دول عربيّة مستقلّة وسيّدة كان يمكن الحفاظ على تقاربها في ظلّ احترام سياداتها وخصوصيّاتها.

لكنّ المدهش أنّ يقظة الدولة – الأمّة السوريّة لم ترافقها لغة تشبهها وتجانسها. حتّى السياسيّون السوريّون الذين دعموا الانفصال، بل أيضاً الضباط الذين نفّذوه، وجدوا أنفسهم في حيرة من أمرهم، فراحوا يؤكّدون على ولائهم للوحدة ومحاولة العمل

1 سادت بعضَ الأوساط السوريّة التي كانت متحمّسة للوحدة قبل قيامها لغةٌ تتّهم عبد الناصر بممارسة "الاستعمار المصريّ على سوريّا"، فضلاً عن لغة عنصريّة طاولت المصريّين جميعاً.

2 انظر: Yusif A. Sayigh, *The Economies of the Arab World-Development since 1945*, Croom Helm, 1978, pp. 273–274.

3 انظر مثلاً لا حصراً: Malcolm H. Kerr, *The Arab Cold War*, Oxford, 3rd ed., 1977, p.21-22.

لاستعادتها وتصحيحها[1]، كما لو أنّهم لا يجرؤون على المسّ بهذا المقدّس، فيما لا يملكون لغة ومفاهيم تصف الوطنيّة الحديثة وتعبّر عنها. كذلك، ونفياً من "الانفصاليّين" أن يكونوا أعداء الوحدة، سمّوا سوريّا "الجمهوريّة العربيّة السوريّة"، رغم أنّ أكثر من 10% من السوريّين، معظمهم أكراد، ليسوا عرباً. وبدورها تمسّكت مصر بتسمية "الجمهوريّة العربيّة المتّحدة" رفضاً منها للاعتراف بالانفصال السوريّ. ومثل هذا السلوك أبقى الابتزاز بشعار الوحدة العربيّة، كما سنرى لاحقاً، مهمّة متواصلة، ولو أنّه جعل الابتزاز هذا متزايد الانكشاف والقابليّة للتوظيف، كما عقّد نضج سوريّا سياسيّاً ودستوريّاً على قاعدة الوطنيّة السوريّة التي كان يكفيها قصورها التاريخيّ الموروث.

لقد أعاد النظام "الانفصاليّ" الجديد بعض الصحف الممنوعة وأجرى، في كانون الأوّل/ ديسمبر 1961، آخر انتخابات نيابيّة عامّة في تاريخ البلد نجمت عنها واجهة مدنيّة ودستوريّة حاكمة. لكنْ في 28 آذار/ مارس 1962 طرأ انقلاب عسكريّ على تلك الواجهة وأُودع رئيس الجمهوريّة المنتخب والسياسيّ العتيق ناظم القدسي السجن، ثم انعقد في حمص مؤتمر لكبار القادة العسكريّين نجم عنه استبعاد "المتطرّفين" من ضبّاط الجيش واسترجاع الواجهة المدنيّة وإطلاق سراح القدسي. وهذا جاء معطوفاً على تعدّد المؤامرات العسكريّة الفاشلة والتغيير المتوالي للحكومات وانبعاث الصراعات القديمة، ليس بين السياسيّين والعسكريّين فحسب، بل أيضاً بين التكتّلات العسكريّة المناطقيّة والطائفيّة والإيديولوجيّة. وقد ذهب بعض رموز هذه الصراعات بعيداً في المزايدات المتبادلة، أكان في ما يخصّ استعادة الوحدة مع مصر أو العودة إلى النظام الاقتصاديّ السابق في دولة الوحدة. لكنّ سوريّا كانت بهذا تشير مبكراً إلى القانون الذي سيحكمها لاحقاً وطويلاً: إمّا الاستبداد من النوع الذي فرضه عبد الناصر، شرطاً لإبقائها دولة ومجتمعاً واحدين في الظاهر، وإما التنازع والتفتّت المفتوحان.

لقد كان حصول الانقلاب العسكريّ السوريّ في 1961، فيما رئيس حكومة العراق عبد الكريم قاسم يخوض منافسة ضارية مع جمال عبد الناصر، كافياً لإشعار الزعيم المصريّ بمدى هشاشة موقعه في منطقة المشرق. هكذا جاء الردّ بعد عام واحد على انهيار الوحدة

1 انظر مثلاً لا حصراً: A.I. Dawisha, *Arab Nationalism in the Twentieth Century: from Triumph to Despair*, Princeton, 2003, p.230-233.

المصريّة – السوريّة من مكان غير متوقّع. ففي 26 أيلول/ سبتمبر 1962 قاد العقيد اليمنيّ عبد الله السلاّل انقلاباً أعلن الجمهوريّة، وابتدأ التدخّل العسكريّ المصريّ الكثيف في اليمن دعماً له، فيما تولّت السعوديّة الدفاع عن النظام الإماميّ القديم.

كذلك هبّت على عبد الناصر نسمة طريّة أخرى حين استقلّت الجزائر صيف 1962، وبعد حرب أهليّة قصيرة، إنّما دمويّة، تولّى رئاسة جمهوريّتها أحمد بن بلّه المعتَبر صديقاً وفيّاً له وواحداً من معجَبيه. لكنّ الشرق الأوسط العربيّ نفسه، وتحديداً العراق وسوريّا، قدّم للزعيم المصريّ جائزة الترضية الأكبر.

ففي 8 شباط/ فبراير 1963 نفّذ عدد من الضبّاط البعثيّين والقوميّين العرب انقلاباً عسكريّاً في العراق أُعدم عبد الكريم قاسم بنتيجته. وبعد شهر واحد استولى ضباط بعثيّون وقوميّون عرب على السلطة في دمشق، فحرموا الطبقة السوريّة القديمة حقوقها المدنيّة، كما فرضوا قانون الطوارئ الذي لا يزال ساري المفعول.

هكذا انهار في البلدين حكم الأعيان التقليديّين، كما استُخدمت القوميّة العربيّة عنواناً لتحوّل اجتماعيّ رفع إلى ذروة السلطة شرائح ريفيّة دنيا من الطبقة الوسطى. وفي وصف دقيق للضبّاط الذين غدوا يحكمون سوريّا، "تحدّر عمليّاً كلّ الضبّاط العسكريّين الذين لعبوا دوراً في النظام، من فلاّحي الطبقة الوسطى، أي من العائلات التي أتاحت لها دخولها أن ترسل بعض أبنائها إلى الثانويّة، لكنْ ليس إلى الجامعة"[1].

وكان العهدان البعثيّان دمويّين، لا سيّما العراقيّ منهما الذي أوغل في دماء الشيوعيّين خصوصاً. وقد طغت العشوائيّة عليهما، فروى لاحقاً قياديّ سابق في البعث العراقيّ بأنّهم لم يملكوا أيّ تصوّر عن العديد من القضايا، "وفي مقدّمتها الوحدة والأكراد والنفط والمسألة الزراعيّة"[2]، أي كلّ ما يهمّ العراق والعراقيّين.

هكذا تراءى أنّ عبد الناصر أعاد الاعتبار لنفسه ولسياساته بسقوط عهدي قاسم والانفصال. لقد بات أصدقاؤه يحكمون سوريّا والعراق والجزائر واليمن، بينما كان الرئيس اللبنانيّ فؤاد شهاب، الذي وصل إلى الحكم بعد حرب 1958 الأهليّة، بنتيجة تسوية

1 Volker Perthes, *The Political Economy of Syria under Asad*, I.B.tauris, 1995, P. 37.

2 هاني الفكيكي، **أوكار الهزيمة – تجربتي في حزب البعث العراقيّ**، رياض الريّس للكتب والنشر، لندن – قبرص، 1993، ص 287. وعن درجة الفوضى وانعدام التناسق داخل المجموعة البعثيّة الحاكمة في بغداد، انظر: Majid Khadduri, *Republican Iraq-A study in Iraqi Politics since the Revolution of 1958*, Oxford, 1969, p. 200-202.

مصريّة – أميركيّة، يمضي في ترسيخ قبضته وفي محاصرة نفوذ القوى المسيحيّة المتشدّدة في لبنانيّتها وفي تحفّظها على نفوذ عبد الناصر.

لكنّ زهو الانتصارات سريعاً ما خبا.

فتنازُع الضبّاط البعثيّين في سوريّا والعراق مع زملائهم الناصريّين ما لبث أن انفجر وتبيّن، من ثمّ، أنّ استيلاء حزب البعث وحده على سلطتي بلدين، وهو الذي يشارك عبد الناصر ولاءه اللفظيّ للقوميّة العربيّة، سيزيد في متاعب الزعيم المصريّ بدلاً من أن يبدّدها.

ففي البداية، ناور البعثيّون في دمشق وبغداد بإعلان رغبتهم في إقامة وحدة أخرى، تكون ثلاثيّة هذه المرّة وتجمع بين مصر والعراق وسوريّا، وبعد مفاوضات مضنية أمكن في 17 نيسان/ أبريل 1963 توقيع اتّفاق لإقامة تلك الوحدة العتيدة[1].

لكنّ الغرض الفعليّ من توقيع الاتّفاق المذكور كان توطيد قبضة البعثيّين على السلطة في البلدين وكشف المؤيّدين لعبد الناصر ممّن تمّت تصفيتهم تباعاً، وهو ما بلغ ذروته مع الانقلاب الناصريّ الفاشل في سوريّا في 18 تمّوز/ يوليو الذي أُعدم على أثره 17 متّهماً بخيانة الولاء للقاهرة. وهذا ما دفع الزعيم المصريّ إلى التنصّل من تعهّد الوحدة الثلاثيّة، فيما بدأ البعث وعبد الناصر سجالاً غير مسبوق في حدّته وعدوانيّته، فراح كلّ منهما يتّهم الآخر بالخيانة وممالأة الاستعمار.

أمّا في الجزائر، فسقط أحمد بن بلّه في انقلاب عسكريّ نفّذه في حزيران/ يونيو 1965 قائد الجيش هواري بومدين الذي أراد إعادة توجيه السياسة الجزائريّة نحو الداخل وتوكيد مسافتها عن مصر وزعامتها. وفي الوقت نفسه باشرت في بيروت القوى المسيحيّة المعارضة للشهابيّة ولعبد الناصر عودتها البطيئة إلى الواجهة التي كان شهاب قد أبعدها عنها[2]. لكنّ أهمّ من هذا كلّه ما كان يحصل في اليمن. فالتدخّل العسكريّ المصريّ كان قد وضع القوّات المصريّة على مقربة من حدود السعوديّة وآبار النفط وحقوله. هكذا تفجّرت أوّل حرب أهليّة عربيّة – عربيّة في زمن ما بعد نشوء الدول – الأمم.

وإذا كان الطرفان، المصريّ والسعوديّ، قد تبادلا استخدام الإسلام، كلّ منهما لتوكيد

---

1 راجع: Malcolm H. Kerr, *The Arab Cold War*, chap.3.

2 لا يزال المرجع الأفضل عن الستينات اللبنانيّة وصراعاتها كتاب وضّاح شرارة، **السلم الأهليّ البارد: لبنان المجتمع والدولة 1964–1967**، ج1، معهد الإنماء العربيّ، بيروت، 1980.

أنّه هو الممثّل الحقيقيّ للدين، فقد ربطت القاهرة موقفها بالصراع مع "الرجعيّة" و"عملاء الاستعمار"، بينما أكّدت الرياض وعَمّان وحلفاؤهما على الوحدة بين معركتي التصدّي للشيوعيّة وللتدخّل المصريّ في شؤون بلد مستقلّ. وفي 1962 تأسّست في مكّة، في مناخ التحدّي الناصريّ وحرب اليمن، "رابطة العالم الإسلامي" لمحاصرة عبد الناصر بالإسلام السياسيّ انطلاقاً من قضيّة فلسطين. هكذا أضيفت سلعة القدس إلى عمليّة صناعة القضيّة الفلسطينيّة التي باتت تتمتّع بجرعة أعلى من القداسة والمحرّم. وقد بيّنت التجربة هذه كم أنّ منطق التنافس بين الدول العربيّة هو نفسه منطق "السياسة" داخل كلّ واحدة منها، حيث في الحالتين يحلّ الزائف محلّ الفعليّ الذي لا توجد لغة تسمّيه أو تصفه. فالزعيم المصريّ كان بدوره ينشر إسلاماً موالياً له فيرسل المبعوثين ويبني المساجد في البلدان العربيّة وفي أفريقيا[1]. وقد انقادت السعوديّة بخوفها من الاقتراب المصريّ منها، لا سيّما منذ 1966، إلى العمل على تكتيل الدول الاسلاميّة المحافظة ضدّ الناصريّة والشيوعيّة، وهو ما سمّاه خصومها "الحلف الإسلاميّ".

لكنْ ربّما كان أبرز ما دلّت عليه حرب اليمن استحالة جمع العرب على قضيّة الصراع مع إسرائيل بوصفها قضيّة مشتركة، خصوصاً أنّ القوّات المصريّة لم تتردّد في استخدام قنابل النابالم ضدّ القبائل المؤيّدة للإماميّة. ولّما كانت تلك القوّات تبدي العجز العسكريّ أمام قبائل تعيش في الهضاب المرتفعة وتتمسّك بطريقة عيشها شبه البدائيّة، تواصلت الحرب سنة بعد سنة مُراكمةً العداوات والأحقاد حيال المصريّين.

وكما حصل في 1948، حين تبلورت الأحلاف والانقسامات وراء ستار المعركة الواحدة ضدّ نشأة إسرائيل، فقد وجد كلّ طرف طريقته الخاصّة في ربط معركته من أجل النفوذ بالمسألة الفلسطينيّة: فالقاهرة ومن ورائها "التقدميّون" العرب رأوا أنّ الطريق إلى تحرير فلسطين تمرّ باليمن، لأنّه لا يمكن تحقيق "وحدة الصفّ" العربيّ قبل إنجاز "وحدة الهدف". فما دام "الرجعيّون" يقيمون في داخل البيت العربيّ، لن يمكن التقدّم لمواجهة إسرائيل، إذ هم بمثابة حلفاء لإسرائيل والغرب.

وفي المقابل، بدت اللغة "الرجعيّة" تتمتّع بدرجة أعلى نسبيّاً من المصداقيّة الشكليّة

1 واقع الحال أنّ مصر الناصريّة حظرت عمليّاً على القبطيّ تسنّم منصب رفيع في الجيش أو تعليم اللغة العربيّة لأنّها لغة القرآن.

داخل هذا النقاش الزائف، إذ كيف يمكن تفتيت العرب وإضعافهم والتقدّم، من ثمّ، لمحاربة إسرائيل؟ هكذا، أمكن "الرجعيّين" أن يجادلوا بأنّ سياسات القاهرة تفيد الدولة العبريّة بتحويل الأنظار عنها وتبديد قوّة العرب في مواجهة يملكون أن يتجنّبوها.

لقد بدا واضحاً أن الطرفين المتنازعين ينطلقان من مقدّمات واحدة، أو أقلّه مشتركة. لكنْ كان واضحاً أيضاً أنّ المعركة الفعليّة تدور في مكان لا يتناوله أيّ منهما صراحةً بسبب وثيق اتّصاله بسياسات الدول ومصالحها. ذاك أنّ انتقال آلاف الجنود المصريّين إلى اليمن يضع السعوديّة والخليج وثروتهما تحت رحمة عبد الناصر. والمسألة، في عمقها هذا، أصبحت تشير إلى تفاوت هائل لم يكفّ عن التوسّع، بين السياسات والمصالح من جهة وبين اللغة المستخدَمة للتعبير عنها من جهة أخرى. فما بدأت تشي به حرب اليمن فعليّاً، وهو ما راحت نبرته ترتفع تدريجاً، أنّ فلسطين والإسلام ما عادا، في زمن الحداثة والدول الوطنيّة، كافيين للتعبئة أو لخدمة المصالح الفعليّة. إلاّ أن مصالح الدول بقيت، على رغم هذا، عاجزة عن إنتاج لغة تعبّر بها عن نفسها، لا في معسكر "التقدميّين" ولا في معسكر "الرجعيّين".

وقد طرأت، على هامش حرب اليمن، تطوّرات عربيّة كان بعضها لصالح عبد الناصر، إنما اقتصر اشتغالها على فترة قصيرة فحسب.

ففي سوريّا والعراق اللذين استقلّ البعثيّون بحكمهما، لم يحصل، على رغم الضجيج، أيّ تقدّم فعليّ في اتّجاه وحدة البلدين، بل جنح النظام العراقيّ، في المقابل، إلى توسيع الحرب على الأكراد في الشمال. هكذا زُجّ بثلاثة أرباع الجيش العراقيّ في القتال مدعومين بقوّات سوريّة، تعبيراً عن ضدّيّة لم يبق معها من معنى لـ"الوحدة العربيّة" سوى إخضاع الأكراد. وكان تخبّط البعثيّين في حكم العراق، وصراعهم في ما بينهم، فضلاً عن صراعهم مع رئيس الجمهوريّة عبد السلام عارف ومن حوله كبار الضبّاط، سبباً لسقوط نظامهم. وفعلاً ففي 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1963 قام عارف بانقلاب عسكريّ آخر أطاح فيه شركاءه البعثيّين. وأحسّ عبد الناصر بشيء من الانتعاش وارتفاع المعنويّات، فبدا كأنّ حلفاءه هم الذين يمسكون بالسلطة في بغداد، فيما النظامان العسكريّان في سوريّا والعراق تحوّلا إلى نظامين متناحرين متعاديين.

لكنّ العراق في ظلّ عارف بقي أسير تخبّطه، وحالت تناقضاته الداخليّة دون تقدّمه

خطوة واحدة نحو الوحدة الموعودة مع مصر. وبعد فترة غير بعيدة، وتحديداً في 23 شباط/ فبراير 1966، قام البعث العسكريّ في سوريّا، المتأثّر ببعض الشعارات والعناوين الماركسيّة الشعبويّة، بانقلاب على الرفاق المدنيّين بمن فيهم مؤسّس الحزب ميشيل عفلق. وقد وصف الصحافيّ اللبنانيّ كامل مروّة مبكراً ما حصل يومذاك بـ"الصراع بين أبناء القرية وأبناء المدينة، وبين الأقليّات العلويّة والإسماعيليّة والدرزيّة وبين السنّة من المسلمين"، ورأى أنّ الجيش منذ "اقتنص" الحكم، "تلبّسه هذا الصراع وانقسمت وحداته انقساماً طائفيّاً"[1].

وترتّبت على تلك الأحداث نتيجتان بعيدتا الأثر:

فغالبيّة الضبّاط البعثيّين الذين فازوا في الانفراد بالحكم كانوا من الطائفة العلويّة الأقليّة التي يشكّك غلاة السنّة في إسلامهم ويذهب البعض إلى تكفيرهم. وكانت هذه الطائفة الريفيّة الفقيرة التي تعدّ عُشر مجموع السوريّين، قد عثرت في الجيش على طريقها إلى التأثير في الشأن العامّ، خصوصاً وقد تراجع انتساب السنّة المدينيّين إلى المؤسّسة العسكريّة، كما تحقّق لها ذلك بانضمام شبّانها إلى البعث الذي خرج بصيغة توفيقيّة بين الإسلام، بوصفه أهمّ ما في التراث القوميّ العربيّ، وبين علمانيّة مخفّفة.

من ناحية أخرى، أعلن بعثيّو العراق الذين باتوا في المعارضة لحكومة بلدهم منذ أواخر 1963، ولاءهم للقيادة الحزبيّة المدنيّة التي أطيحت في سوريّا في 1966. وكان هذا تعبيراً مُحوّراً ومداوراً عن موقف وطنيّ عراقيّ وجد طريقته الملائمة للاستقلال عن القيادة السوريّة. لكنّه كان أيضاً، وهو ما نستطيع أن نفهمه من تاريخ العراق اللاحق، تعبيراً مُحوّراً ومداوراً عن رفض السنّة البعثيّين العراقيّين السيرَ وراء قادة علويّين سوريّين[2].

لقد كان انشقاق البعث إلى بعث عراقيّ وآخر سوريّ شهادة على قوّة الدولة - الأمّة كواقع لا تزال الأفكار المعلنة واللغة السياسيّة تنكره وتنافيه، وإن بقي واقعاً مصبوغاً بهيمنة فئويّة لهذه الجماعة الأهليّة هنا أو تلك الجماعة هناك. لكنّه كان أيضاً سبباً للسخرية من فكرة الوحدة العربيّة، إذ لم يستطع الحزب الذي وُجد لإقامتها أن يبقى، هو نفسه، موحّداً.

1 جريدة "الحياة" اللبنانيّة في 24/2/1966.

2 منذ 1963، حين وصل البعث العراقيّ إلى السلطة عبر الانقلاب وتزايد حجم العسكريّين في قيادته، صارت المواقع التقريريّة للحزب في يد سُنّة معظمهم من منطقة "المثلّث السنّي"، وذلك لأنّ سلك الضبّاط في العراق سنّيّ بأكثريته الساحقة تقليديّاً. راجع Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq*, Saqi, 2004. p. 1117.

وبدوره فإن عبد الناصر، ومرّة أخرى، اختار أن يعتمد أكثر من برنامجين متضاربين في وقت واحد: ففي سنوات إدارة جون كينيدي، حصل تقارب واضح بين واشنطن والقاهرة، إذ كان الرئيس الأميركيّ الشاب يعوّل على التفاهم مع الحكّام الشبّان والراديكاليّين في بلدان "العالم الثالث" الحديثة الاستقلال لفصلهم عن النفوذ السوفياتيّ. لهذا رأينا علاقات كينيدي تتأزّم مع البريطانيّين والسعوديّين إبّان حرب اليمن، حيث داعبته فكرة التحوّل إلى وسيط بين عبد الناصر وبين حلفاء واشنطن السعوديّين والأردنيّين والبريطانيّين. هكذا استمرّت شحنات المساعدات الغذائيّة لمصر التي كانت أساسيّة للاقتصاد المصريّ[1]. لكنْ في الوقت نفسه، وعلى رغم التنافر السوفياتيّ - المصريّ بين أواخر الخمسينات و1964، بسبب العراق والوحدة المصريّة - السوريّة والقمع الناصريّ للشيوعيّين المحليّين، كانت موسكو تدعم المغامرة العسكريّة في اليمن وتمدّها بالسلاح والخبرة العسكريّة، الأمر الذي أنهى، لا سيّما بعد اغتيال كينيدي في 1963، فرصة التقارب مع واشنطن[2]، مساهماً، من جديد، في تصديع العلاقات المصريّة - الأميركيّة.

ليس هذا فحسب، فقد اعتمد الزعيم المصريّ، في 1964، سياسة للمصالحة مع بلدان "الرجعيّة العربيّة" علّها تخفّف عنه ضغط الحرب اليمنيّة، وفي الوقت ذاته استكمل مصالحته مع الاتّحاد السوفياتيّ وعزّز تلاحمه مع موسكو في ذروة الحرب الباردة.

ففي أيّار/ مايو من ذاك العام، زار نيكيتا خروتشوف مصر، لتدشين سدّ أسوان العالي الذي بناه السوفيات، وأطلق عبد الناصر الشيوعيّين المصريّين من سجونهم وسلّمهم، وكانوا قد وافقوا على تذويب أنفسهم فرادى في التنظيم الرسميّ "الاتّحاد الاشتراكيّ العربيّ"، بعض أبرز المناصب الإداريّة والإعلاميّة في الدولة. وقد ترتّب على تذويب الشيوعيّين في الجهاز الناصريّ مقابل اندماج عبد الناصر الكامل في الاستراتيجيّة السوفياتيّة، أنّ النزعة الضدّيّة وجدت ما يحدّثها ويقوّيها على أيدي مثقّفين ماركسيّين يملكون من الكفاءات الثقافيّة والدعويّة ما لا يملكه زملاؤهم الناصريّون.

ومن ناحية أخرى، رعى عبد الناصر إنشاء "منظّمة التحرير الفلسطينيّة" لتكون، نظريّاً،

1 انظر حول تحوّلات العلاقة آنذاك بين السياسة والمساعدات الغذائيّة: William J. Byrns, *Economic Aid and American Policy toward Egypt, 1955-1981*, New York, 1985, p.144–150.

2 في الواقع بقي عبد الناصر والسوفيات في موقع واحد حيال سائر القضايا المشتعلة آنذاك من تأييد كاسترو في كوبا إلى الوقوف مع باتريس لومومبا في الحرب الأهليّة الكونغوليّة.

أداة الفلسطينيّين في أخذ قضيّتهم بيدهم، على أن يحظوا بدعم عربيّ شامل بعيد عن الخلافات العربيّة – العربيّة. وقد انبثقت منظّمة التحرير من مؤتمر القمّة العربيّ الذي دعا إليه الزعيم المصريّ بذريعة التضامن لمنع إسرائيل من تحويل مياه نهر الأردن، وانعقد في كانون الثاني/ يناير 1964 في القاهرة، ليكون مدخلاً إلى مصالحة واسعة مع السعوديّة والأردن، كما لو أنّ شيئاً لم يكن. وبعد أشهر، وفي مؤتمر القمّة العربيّة الثاني الذي انعقد في الإسكندريّة في أيلول/ سبتمبر، أنشئت قيادة عسكريّة موحّدة للجيوش العربيّة ردّاً على مخاطر تحويل إسرائيل مياه نهر الأردن، وهو ما يترك تأثيره الضارّ على الثروة المائيّة والزراعة في الأردن وسوريّا ولبنان[1].

لكنْ سريعاً ما تبيّن أنّ أحمد الشقيري، الشخصية الفلسطينيّة التي وُضعت على رأس المنظّمة، وهو ما كرّسه مؤتمر شعبيّ فلسطينيّ لاحق انعقد في القدس، ليس أكثر من أداة في يد القاهرة تستخدمها ضدّ الأنظمة التي تعارضها. فقد أريد من سياسة القمّة، في ظلّ هيمنة عبد الناصر على الجامعة العربيّة، تأمين الدعم لسياساته، وكان أهمّ مصادر هذا الدعم وضع شرعيّة القضيّة الفلسطينيّة في يده كليّاً.

وفي إسرائيل نُظر إلى ميثاق منظّمة التحرير الذي اعتُمد آنذاك، قبل أن يُعدّل في 1968، كتعبير سياسيّ عميق عن الحركة السياسيّة الفلسطينيّة في تيّارها العريض والسائد. فهو ما يعرّف المنظّمة بنفسها وبالعالم، ولا يُؤولّ إلاّ كدعوة صريحة إلى تدمير الدولة العبريّة واسترجاع كلّ فلسطين للفلسطينيّين. وقد قامت هذه النظرة، تبعاً لبعض المحلّلين الاسرائيليّين، على رفض كامل، تعبّر عنه كلّ أجزاء الميثاق، لفكرة قيام دولة إسرائيل، كائناً ما كان شكلها أو حجمها، لا سيّما أنّ الوثيقة هذه ليست صادرة عن طرف هامشيّ، بل عن القيادة المركزيّة للحركة الفلسطينيّة[2]. أي أنّ التطرّف في الموضوع الفلسطينيّ، أقلّه تبعاً لقراءة الطرف الذي يستحيل تجاهل قراءته، كان ملحقاً وظيفيّاً، بل تكتيكيّاً أيضاً، بالاعتبارات المباشرة للناصريّة.

وكان لإنشاء منظّمة التحرير أن جدّد ووثّق الخناق على الأردن الذي بات مرشّحاً، كما

1 كان تجديد عقد مؤتمر القمّة في 1964، وهو الذي تشرف عليه الجامعة العربيّة، مقدّمة لإعادة تفعيل القمم العربيّة بعد تجربتين سابقتين وبعيدتين، الأولى في مدينة انشاص بمصر عام 1946، لمناصرة قضيّة فلسطين، ثم في بيروت عام 1956 لدعم مصر ضدّ العدوان الثلاثيّ.

2 راجع مثلاً: Y. Harkabi, *The Palestinian Covenant and its Meaning*, Frank Cass, 1979.

الحال في الخمسينات، أن يتحوّل مسرح مواجهة رئيسيّاً ومباشراً مع الناصريّة تبعاً لوجود كتلة فلسطينيّة ضخمة فيه. وبدل المساعدة على دمج هذه الكتلة وتطوير وطنيّة أردنيّة تنهض عليها دولة قابلة للحياة، حصل الابتزاز لنظام "رجعيّ" باسم ثورة شعب فلسطين، وظهر توكيد عصبيّ على هويّة فلسطينيّة مرفقة بإنشاء مكاتب تمثيليّة وجباية 5 في المئة من مداخيل فلسطينيّي الأردن، وهو ما اضطرّت حكومة عمّان إلى قمعه توكيداً على وحدة الدولة والمجتمع والقوانين المعمول بها[1].

من جهتهم فإنّ راديكاليّي البعث العسكريّين الذين أمسكوا بالحكم في سوريّا، وشاركوا مصر اقترابها من موسكو ورغبتها في إسقاط النظام الأردنيّ، أوحوا إلى القاهرة بأنّهم في صدد مزيد من التقارب معها كطرفين "تقدميّين". لكنّ النظام المذكور ظلّ نظاماً معزولاً عربيّاً، لا ينتهي من قمع محاولة انقلابيّة ضدّه إلا ليُفاجأ بمحاولة أخرى. وكانت أخطر تلك المحاولات ما قام به الضابط البعثيّ الدرزيّ سليم حاطوم وانتهى به إلى الهرب إلى الأردن[2].

لكنّ العراق لم يكن أفضل حالاً من سوريّا. فهو بقي أسير تناقضاته الداخليّة عاجزاً عن إسناد عبد الناصر فعليّاً، ما خلا توقيع اتّفاق في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 1964، يقضي بإنشاء قيادة سياسيّة موحّدة بين البلدين. وبرحيل عبد السلام عارف في حادث تحطّم طائرة في الجوّ، في 13 نيسان/ أبريل 1966، حلّ محلّه في رئاسة الجمهوريّة شقيقه الضعيف الشخصيّة والإرادة عبد الرحمن عارف. لكنْ إبّان نظام الأخوين عارف، خدم التطرّف في مسألة الحرب مع إسرائيل والتوجّهات المتشدّدة ضدّ الغرب في المسائل النفطيّة لتحويل الأنظار، كالعادة، عن ضعف النظام ومشاكله[3].

في هذه الغضون استمرّ اليمن والقتال فيه يستنزفان قوّة عبد الناصر وهيبته. ففي 1963 ارتفع عدد الجنود المصريّين هناك إلى 40 ألفاً، ثمّ إلى 70 ألفاً في العام التالي. وكان

1 انظر: Philip Robins, *A History of Jordan*, Cambridge, 2004, pp. 119-120.

2 راجع: Nicolas Van Dam, *The Struggle for Power in Syria: politics and Society under Asad and the Ba'th Party*, I.B.Tauris, 1996.
حيث يظهر فان دام كيف تمّ التخلّص تدريجاً من القيادات العسكريّة البعثيّة غير العلويّة في ظلّ يافطات وذرائع إيديولوجيّة شتّى.

3 عن صراعات الكتل العسكريّة وتعاقب الحكومات في نظام عبد السلام عارف، انظر: Majid Khadduri, *Republican Iraq*, pp. 240-246. و 290-292.

هذا عبئاً معنويّاً واقتصاديّاً كبيراً على القاهرة التي تئنّ تحت وطأة مشكلاتها الكبرى، الاقتصاديّة كما السياسيّة. فـ"مكاسب الإصلاح الزراعيّ في مصر كانت ملتبسة: كانت فعّالة بما فيه الكفاية في ما خصّ استئصال قاعدة السلطة السياسيّة والاقتصاديّة لطبقة ملاّكي الأراضي القدامى في الأرياف، وكانت جزئيّاً فعّالة في رفع الانتاجيّة وتحويل رأس المال في اتّجاه التنمية المدينيّة والصناعيّة، لكنّها بالكاد كانت فعّالة في بناء قاعدة لسلطة سياسيّة بديلة"[1].

كذلك وجّه النظام الناصريّ ضربة جديدة وقاسية للإخوان المسلمين في صيف 1966 بإعدام منظّرهم المتحمّس سيّد قطب، وكان هذا شهادة فصيحة على أنّ الضدّيّة حيال الغرب أقوى من فعاليّة الإسلام بذاته. ذاك أنّه كان يكفي الزعيمَ المصريّ أن يتزعّم الضدّيّة العربيّة وأن يعد بمحاربة "الاستعمار" وإسرائيل حتى يكسب عقول العرب وعواطفهم، من دون أن يؤثّر في ذلك تصفيته حركة دينيّة – سياسيّة كجماعة الإخوان المسلمين وصراعه الضاري مع قلعة الاسلام السنيّ، أي المملكة السعوديّة.

في المقابل، كانت السلطة الناصريّة تتصدّع تحت وطأة الخلافات حيال المغامرة اليمنيّة. هكذا، وفي آذار/ مارس 1964، استقال من جميع مناصبهم الرفيعة بعض أقرب المقرّبين من عبد الناصر والذين رافقوه منذ انقلاب تمّوز/ يوليو 1952، ككمال الدين حسين وعبد اللطيف البغدادي. إلا أنّ قبلة الموت أتت من النظام البعثيّ السوريّ الذي مضى يزايد على الزعيم المصريّ من على يساره، بشعار "تحرير فلسطين"، كما تبنّى مبدأ حرب العصابات على الطريقة الصينيّة – الفيتناميّة. وعبر عدد من التحرّشات الفدائيّة بإسرائيل، تمكن بعثيّو سوريّا من إحراج عبد الناصر أمام "الجماهير العربيّة"، موقّعين معه اتّفاقيّة دفاع مشترك في تشرين الثاني/ نوفمبر 1966.[2]

هكذا وبظافريّة بالغة طالب عبد الناصر في 28 أيار/ مايو 1967، وفي ظنّه أنّه يناور، بسحب القوّات الدوليّة من شرم الشيخ وحرمان إسرائيل الملاحة في قناة السويس.

1 Nazih N. Ayubi, *Over-Stating the Arab State-Politics and Society in the Middle East*, I.B.Tauris, 1995, p. 452.

2 وسط هذا الضجيج الديماغوجيّ سُمع صوت العقل في 23 نيسان/ أبريل 1965 من خلال تصريحات للرئيس التونسيّ الحبيب بورقيبة دعا فيها للعودة إلى قرار التقسيم في 1947، ثم كرّر هذه المعاني في 3 آذار/ مارس في خطاب ألقاه في مدينة أريحا الفلسطينيّة الأردنيّة، فأثار غضباً شعبيّاً عربيّاً واسعاً وبات شتمه مادّة جديدة للمزايدة بين عبد الناصر والبعث.

وهو ما عدّته الدولة العبريّة محاولة خنق لها مصحوبة بالتراجع عن الصيغة الدوليّة التي سُوّيت بها حرب 1956، وهي الصيغة التي انسحب بموجبها الإسرائيليّون يومذاك. وآثر الملك حسين أن يوقّع معاهدة دفاع مشترك مع عبد الناصر في 30 أيّار/ مايو تجنّباً لمزايدات تفضي إلى حرب أهليّة داخل الأردن، وهي المعاهدة التي انضمّ إليها العراق في 4 حزيران/ يونيو. لكنّ هذا جاء متأخّراً جداً، أي قبل يوم واحد على شنّ إسرائيل ضربتها المزلزلة. هكذا نشبت "حرب الأيّام الستة" الصاعقة التي وضعت حدّاً لمرحلة بأكملها ولعقل بأكمله.

الفصل الثامن

موت الضدّيّات القوميّة

كانت هزيمة 1967 مُرّة ومُذلّة، ولم تكن تسميتها الإسرائيليّة، أي "حرب الأيام الستة"، غير تظهير وتكبير لهاتين المرارة والمذلّة اللتين تسبّب بهما، وبسرعة مدهشة، انهزام ثلاثة جيوش وثلاث دول عربيّة وانهيار طاقم كامل من الأفكار والتصوّرات والممارسات. فالراديكاليّون العسكريّون، الذين ارتبطت دعايتهم السياسيّة وترويجهم الإيديولوجيّ بالقول إن أحد أهمّ أسباب وصولهم إلى السلطة هو "تحرير فلسطين"، هُزموا على يد الدولة العبريّة بعد أقلّ من عشرين سنة على هزيمة المحافظين أمامها. وكانت الهزيمة الثانية أقسى من الأولى، حيث تبيّن معها أن الراديكاليّين العسكريّين أولئك ذوو أداء أسوأ ممّا كان عليه أداء "الرجعيّين" في 1948.

والهزيمة كانت كارثيّة على بلد صغير وفقير كالأردن، فخسر الضفّة الغربيّة ومن ضمنها القدس الشرقيّة، ليجد نفسه في مواجهة حرب أهليّة خلال 1970-1971.

لقد دُفع حسين إلى خيار الحرب دفعاً كي يتجنّب انهيار الدولة الأردنيّة عن طريق النزاع الأهليّ. لكنّ خضوعه للرغبات الضدّيّة التي لم تتوقّف عن تحدّيه واستفزازه أدّى إلى خسارة الأرض ومن ثمّ انفجار ذاك النزاع. كذلك فقدت سوريّا هضبة الجولان، وكانت الحرب مقدّمة لقيام ديكتاتوريّة عسكريّة غير مسبوقة التماسك والديمومة في تاريخ ذاك البلد. لكنّ المهزوم الأوّل كان الرئيس المصريّ جمال عبد الناصر الذي خسر الكثير من هيبته وشرع يتجرّأ عليه خصومه ومنافسوه بعدما فقد بلدُه سيناء وقطاع غزّة الفلسطينيّ. وقد حصل هذا بعدما انهارت قوّاته الجوّيّة وراح جنوده وضبّاطه المذعورون والبائسون يهرولون أمام

الإسرائيليّين في صحراء سيناء وهم يرمون أحذيتهم العسكريّة الثقيلة أو يحملونها تحت إبطهم. أمّا الذين صدّقوا أنّ انقلاب عبد الناصر في 1952 كان الحدث المضادّ لحدث النكبة في 1948، وكان يحمل بذور الردّ عليه، فأعياهم التأويل.

لقد كان ذلك المشهد المحزن في عمومه انكساراً دراميّاً يدلّ على الفارق بين الأساطير الإمبراطوريّة الجليلة والواقع الفعليّ. وبطريقته عبّر عن ذلك الواقع الشاعر الشعبيّ المصريّ أحمد فؤاد نجم بقصيدة مأساويّة ملهاويّة شهيرة، حيث قال:

"صبّاطنا تحت باطاتنا/ يا ما احلى رجعة ضبّاطنا من خطّ النار"

وما لبث نجم أن ربط هذه النتيجة ببعض أسبابها الأبعد، مخاطباً "أهل مصر" التي تحميها "الحراميّة" ممن يُفقرون الشعب ويقهرونه.

لكنْ يبقى أن البُعد الأهمّ في هزيمة عبد الناصر تجسّد في دمار مشروعه القوميّ العربيّ، وهو ما كان قد بدأ مع الانفصال السوريّ ثمّ حرب اليمن، في 1961 و1962.

ويوجز أديد داويشا هذا البُعد على النحو الآتي: "ما فعلته حرب الأيّام الستّة أنّها أفقدت القوميّة العربيّة، على نحو لا رجعة عنه، العنصر الحاسم للتوحيد. فإذ مضى العرب، في كلّ دولة عاشوا فيها، في إقرارهم بالعضويّة في الفضاء الثقافيّ المسمّى "العالم العربيّ"، وهو الإقرار الذي تشارك فيه الحكّام والمحكومون سواء بسواء، فإنّهم ما عادوا يؤمنون حقّاً بأنّ ثمّة وحدة سياسيّة عضويّة تملك القابليّة للحياة"[1].

والحقّ أن القوميّة العربيّة لم تعد، بعد هزيمة حزيران/ يونيو، مشروعاً كبيراً مطروحاً للإنجاز، بل منذ ذاك الحين، وكما سنرى لاحقاً، غدا همّ الأنظمة التي تقول بها مجرّد الدفاع عن بقائها الفيزيائيّ في السلطة. أي أنّ ما هو قليل جدًّا من القيم التي انطوت عليها القوميّة العربيّة، الناصريّة والبعثيّة، اختفى واضمحلّ. فإذا كان قائد كعبد الناصر، قد صرف جهده على مشروع قوميّ لم يُكتب له النجاح، فإنّ القادة الذين بدأوا بالتقدّم إلى المسرح، كالسوريّ حافظ الأسد والعراقيّ صدّام حسين، لم يصرفوا أصلاً أيّ جهد جدّيّ على مشروع بناء الدولة الوطنيّة، أو على تطوير وعي قوميّ مهما كان زائفاً، مكتفين بالاعتماد على الأمن والقمع أكثر ممّا على أيّة أداة سلطويّة أخرى. وكان هذا بدوره دليلاً على أن الوطنيّة العصريّة والحديثة لا تكفي، في الشرق الأوسط العربيّ، لإطلاق المبادرات أو إغناء

1 A.I.Dawisha, *Arab Nationalism in the Twentieth Century: From Triumph to Despair*, Princeton, 2003, p. 253.

المخيّلات وتحفيزها، وأن الوطنيّة الوحيدة الممكنة هي تلك الممزوجة بطموح فردٍ تقف وراءه جماعة أهليّة فيستوليان على السلطة ويحافظان عليها بالقوّة المحضة.

بلغة أخرى، أحدثت الهزيمة زلزالاً في معظم التراكيب السياسيّة ومعظم أشكال الوعي القائم، فضلاً عن التعديلات التي أحدثتها على خرائط الدول وحدودها، من دون أن تكون المجتمعات المعنيّة، والمخصيّة سياسيّاً وثقافيّاً، قادرة على توليد بدائل تتجاوز الهزيمة تلك وتردّ عليها.

هكذا ظهر، مع حرب 1967، أنّ مجتمعات بأكملها مهزومة على الصعد غير العسكريّة أيضاً.

فقد تأدّى عن تلك المواجهة العسكريّة رضّة ثقافيّة وفكريّة عميقة، وهو ما أكّد عليه، كلٌّ بطريقته، مثقّفون بارزون كالراحل ياسين الحافظ وصادق جلال العظم[1]، وأصرّ عدد من صانعي "الرأي العامّ" في البلدان العربيّة، بمن فيهم الشعراء والفنّانون، على أنّها "هزيمة حضاريّة" تطاول كلّ مستويات الحياة العربيّة بلا استثناء. و لم يغب عن ذلك كلّه بُعد تآمريّ استمدّ قوّته وزخمه من اتّهام عبد الناصر، في محاولة منه لتبرير هزيمته، الولايات المتّحدة بالتدخّل المباشر في القتال إلى جانب إسرائيل. لكنّ هذا لا يلغي، وهو ما كان أحد أهمّ نتائج تلك الحرب على المدى البعيد، أنّ نقلة نوعيّة طرأت على العلاقات الأميركيّة – الإسرائيليّة بفعل حرب حزيران. فقد أتاح السلوك الضدّي العربيّ للدولة العبريّة فرصة إظهار دورها كمدافع، إبّان احتدام الحرب الباردة، عن المعسكر الغربيّ ومصالحه في الشرق الأوسط.

وعموماً أسّست 1967 لأبلسة أميركا بوصف ذلك تحوّلاً ضخماً في الضدّيّة والعداء للغرب ممثّلاً هذه المرّة بها، بعدما كانت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل تتصدّر ذاك العداء. وبالفعل استقال الرئيس التاريخيّ في 9 حزيران/ يونيو مقترحاً تولية الرئاسة لأحد "الضبّاط الأحرار" زكريا محيي الدين، المعروف بميوله الغربيّة. وقد شاعت، في أوساط المحلّلين يومها، تقديرات متضاربة. فقد ذُكر أنّ عبد الناصر كان ينوي باستقالته إرسال إشارة ودّيّة إلى الولايات المتّحدة، بقدر ما شاع أنّ المقصود "إحراق" محيي الدين كمنافس كفوء على السلطة. إلا أنّ الزعيم المصريّ عاد سريعاً عن استقالته "تحت ضغط الجماهير" التي

1 راجع مثلاً لا حصراً، ياسين الحافظ، **الهزيمة والإيديولوجيا المهزومة**، معهد الإنماء العربيّ، بيروت، ط 2- 1991، وصادق جلال العظم، **النقد الذاتي بعد الهزيمة**، دار الطليعة، بيروت، 1969.

نزلت إلى الشارع في تظاهرات ضخمة، لم تحل طبيعتها وحوافزها الشعبيّة دون مساهمة المخابرات في تنظيمها. وفي الحالات كافّة، فمع أنّ عبد الناصر "قاد مصر وملايين العرب الذين عبدوه إلى الكارثة، فإنّه بدا آمناً أكثر ممّا كان لسنوات"[1]. لقد أيقظت تلك التجربة أسوأ الصور عن حاجة الأبناء إلى آباء قساة ومتهوّرين.

بعد ذاك توفّي، انتحاراً أو قتلاً، في آب/ أغسطس 1967، عبد الحكيم عامر، قائد الجيش وصديق عبد الناصر وشريكه في السلطة ومنافسه عليها الذي حُمّل مسؤوليّة الهزيمة، كما ذُكر أنّه كان يحاول القيام بانقلاب عسكريّ. كذلك بدأ ما سمّي "تصفية مراكز القوى"، أي تلك الرموز العسكريّة والبيروقراطيّة التي حُمّلت أيضاً المسؤوليّة، وغالباً ما وُصفت بتفضيل امتيازاتها على إعداد الجيش والمجتمع للقتال، وكان في عدادها وزير الدفاع وقائد سلاح الطيران.

ومن ناحيته راح عبد الناصر، على عادته، يبدي إشارات متضاربة تؤلّف في مجموعها برنامجين أراد أن يحكم بهما معاً، جرياً على ما فعله مراراً في السابق. وكان ازدواجه، هذه المرّة، دليلاً على تخبّط عميق لم يتمّ الخروج منه إلاّ لاحقاً، بعد وفاته وتولّي نائبه أنور السادات رئاسة الجمهوريّة. فهو بدا مُحيّراً بين الاستجابة لصورته كزعيم ضدّيّ معوّل عليه تحرير فلسطين وقيادة "الجماهير العربيّة"، وبين الانكفاء إلى الاهتمام بمصر واستعادة أرضها. كذلك بدا محيّراً بين الانفتاح على الولايات المتّحدة لأنّها وحدها من يستطيع إطلاق مبادرة سياسيّة تعيد لمصر الأراضي التي خسرتها، فضلاً عن تأمينها، هي وحلفائها الغربيّين، المساعدة الماليّة لبلده، وبين توثيق التعاون مع الاتّحاد السوفياتيّ كشرط للصمود العسكريّ واستئناف القتال. وكان ما يزيد في صعوبة الجمع الناصريّ بين المتناقضات أنّ النظام السوريّ الأكثر راديكاليّة، ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة التي انتقلت قيادتها إلى قوى مقاتلة، لم يتقيّدا بحسابات عبد الناصر، وغالباً ما زايدا عليه وعليها.

ففي 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1967 صدر قرار مجلس الأمن 242 الذي يطرح خطّة للسلام تنطوي على اعتراف ضمنيّ بدولة إسرائيل، فوافق عليه الرئيس المصريّ، كما وافق على ما تفرّع عنه في أيلول/ سبتمبر 1969 مما عُرف بمشروع وزير الخارجيّة الأميركيّ وليم روجرز المؤلّف من عشر نقاط. وفي هذا، ولو على نحو خفيّ ومراوغ، بدأ الإعلان عن

1 Jeremy Bowen, *Six Days: How the 1967 War Shaped the Middle East*, Simon & Schuster, 2003, P. 322.

أنّ مصالح مصر قد لا تكون متطابقة دوماً مع المزاعم القوميّة العربيّة المتضخّمة. هكذا جرى التمييز، على يد الرئيس المصريّ نفسه، بين حقّ المصريّين في قبول القرار 242 وحقّ الفلسطينيّين في رفضه.

في المقابل، خاض عبد الناصر ابتداءً بأواخر 1968، وعلى مدى عامين، ما عُرف بحرب الاستنزاف من حول قناة السويس المصحوبة بإعادة بناء صواريخ الدفاع الجوّيّ، وهي التي لم تتوقّف إلاّ مع القبول المصريّ بمشروع روجرز. وقد حصل في الحرب هذه استخدام جزئيّ لتكتيك حرب عصابات يخوضها الجيش المصريّ بهدف جعل الاحتلال الإسرائيليّ لسيناء مكلفاً جدّاً. لكنّ حرب الاستنزاف ما لبثت أن أنهكت مصر وجعلت عبد الناصر يبحث عن مخرج لائق. وفي هذا السياق كان يتزايد ارتماء القاهرة في أحضان السوفيات بإقامة قواعد عسكريّة واستحضار مستشارين وفنّيّين[1]. وكان لهذا التطوّر أن ربط النزاع الإقليميّ بالحرب الباردة ربطاً كاملاً، وبدأ الاتّحاد السوفياتيّ، انطلاقاً من تلك التجربة، يعزّز قدميه في مصر، حيث ما لبثت موسكو أن زرعت هناك صواريخها الـSA-3، كما شرع طيّاروها يطيرون من مطارات مصريّة.

في هذه الغضون، وفي أيلول/ سبتمبر 1967، وعبر قمّة عربيّة عقدت في العاصمة السودانيّة، الخرطوم، تمّت المصالحة المصريّة – السعوديّة واتُّفق على إنهاء النزاع حول اليمن. ذاك أنّ "الهزيمة على يد إسرائيل في حزيران/ يونيو 1967 عنت نهاية الحضور المصريّ في شبه الجزيرة العربيّة"[2].

لقد قدّمت تلك القمّة دعماً ماليّاً لمصر والأردن تدفعه السعوديّة وإمارات النفط الخليجيّة، تعويضاً عن إغلاق قناة السويس، وعن تراجع العائدات النفطيّة بسبب احتلال سيناء إلى نصف ما كانت عليه، فضلاً عن تزايد الإنفاق العسكريّ. إلاّ أنّ القمّة تلك خرجت بما عُرف باللاءات الثلاث: لا صلح، ولا تفاوض، ولا اعتراف بإسرائيل، كما لو أنّ الهزيمة الكبرى لم تحصل. وهذان الإنكار والمعاندة قدّما الذريعة المطلوبة للمتطرّفين في الدولة

1 عن الدور السوفياتيّ الكبير في حرب الاستنزاف، راجع:
Dima P. Adamsky, *The 'Seventh Day' of the Six Day War: The Soviet Intervention in the War of Attrition (1969-1970)*, in: Yaacov Ro'I and Boris Morozov (ed.), *The soviet Union and the June 1967 Six Day war*, Woodrow Wilson Center & Stanford University Press, 2008.

2 Paul Dresch, *A History of Yemen*, Cambridge, 2000, P. 114.
وعن التورّط المصريّ في اليمن ونهايته انظر المرجع نفسه، ص. 108 – 102.

العبريّة ممّن لا يريدون الوصول إلى أيّة تسوية[1]، علماً بإقرار عبد الناصر، في الوقت ذاته، بعجز بلده عن القتال[2].

وكانت تلك القمّة إشارة مبكرة إلى المساحة العريضة للتلاقي العابر للإيديولوجيا بين "التقدميّين" و"الرجعيّين" العرب، كما إلى استمرار العجز عن تأليف لغة سياسيّة توازي الواقع السياسيّ الفعليّ وتعادله.

وعلى جبهة أخرى بدأت تظهر ضغوط طلابيّة، ثم شعبيّة أوسع، على عبد الناصر ونظامه، ما حمله على إصدار "بيان 30 مارس" 1968، حيث تعهّد بالإصلاحات وبدرجة من الحريّات ومكافحة الفساد، فضلاً عن إعادة بناء القوّات المسلّحة والقدرات الدفاعيّة لمصر. وكان آخر ما فعله الرئيس المصريّ قبل رحيله إجراء مصالحة بين ملك الأردن حسين ورئيس منظّمة التحرير الفلسطينيّة ياسر عرفات في القاهرة، بعدما اندلعت حرب أهليّة بين الطرفين، سريعاً ما اتّخذت أبعاداً إقليميّة ودوليّة. لكنْ ما إن انتهت قمّة المصالحة في القاهرة يوم 28 أيلول/ سبتمبر 1970 حتى توفّي عبد الناصر تاركاً وراءه أسئلة معلّقة كثيرة وشعوراً هائلاً بالفراغ في مصر والشرق الأوسط العربيّ كلّه.

في هذه الغضون، أي ما بين هزيمة عبد الناصر ووفاته، حصلت تطوّرات يمكن القول إنّها كانت، في مجموعها، لصالحه. مع هذا فإنّ تأثيرها على ما هو أساسيّ في أوضاع الشرق الأوسط العربيّ ظلّ طفيفاً، فضلاً عن أن قدرة مصر الناصريّة من الإفادة منها كانت، بسبب هزيمة 1967، قد تقلّصت كثيراً.

فقد استقلّ اليمن الجنوبيّ في تشرين الثاني/ نوفمبر 1967 عن بريطانيا بقيادة ماركسيّي "الجبهة القوميّة" الذين هزموا حلفاء عبد الناصر في "جبهة التحرير". لكنّ مصدر الدعم السوفياتيّ الواحد لكلّ من القاهرة وعدن حال دون تردّي علاقاتهما، خصوصاً أنّ هزيمة المغامرة الناصريّة في شمال اليمن كانت تمنع إطلاق سياسة قوّية ومتجانسة في جنوب شبه الجزيرة العربيّة.

وفي السودان وصل الضابط الناصريّ جعفر نميري، متحالفاً مع الحزب الشيوعيّ القويّ، إلى السلطة، من خلال انقلاب عسكريّ قاده في أيّار/ مايو 1969، إلاّ أنّ تناقضات الحياة

1 كان هذا الجمع بين الصداقة المصريّة الجديدة للسعوديّة "الإسلاميّة" وبين توثيق العلاقات مع الاتّحاد السوفياتيّ "الملحد" سابقة ورثها وطوّرها، بعد سنوات قليلة، الرئيس السوريّ حافظ الأسد.

2 انظر مثلا لا حصراً: Jeremy Bowen، *Six Days*...، P. 337.

السودانيّة الإثنيّة والمناطقيّة والدينيّة والحزبيّة جعلت إسهام الخرطوم في مسائل الشرق الأوسط العربيّ محدودة جدّاً. كذلك وصل الضابط الناصريّ معمّر القذّافي إلى السلطة في ليبيا في أيلول/ سبتمبر من العام نفسه. لكنّ ما يصحّ في نميري لجهة قلّة التأثير يصحّ في القذافي، علماً بأنّ امتلاك بلده الصغير للثروة النفطيّة جعله أقدر على تقديم المعونات لباقي العرب، كما جعل الآخرين أشدّ تظاهراً بالاستماع إليه وحمله على محمل الجدّ.

بيد أن التحوّلات الدراميّة هي التي طرأت في الشرق الأوسط العربيّ نفسه، وكان ما يحصل في الوسط الفلسطينيّ بين أكثرها بروزاً وأهميّة.

ذاك أنّ المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ والمسلّح نشأ هو نفسه في لحظة هزيمة 1967 متغذّياً من مصدرين: أوّلهما إيديولوجيّ هو انحسار القومية العربيّة الناصريّة التي تأكّد بالملموس أنّها لن توصل إلى ما وعدت به من استعادة فلسطين، والثاني عمليّ هو الضعف الذي ألمّ بالدول – الأمم العربيّة بسبب الهزيمة العسكريّة وفقدان الأرض.

والمصدر الأوّل كان ليكون مفيداً لولا المصدر الثاني الذي بسببه صار من المستحيل تأسيس قاعدة صلبة لتجاوز الهزيمة وبؤسها. لا بل يصحّ القول، إلى حدّ بعيد، إنّ المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ قد أكمل ما فعلته إسرائيل بتحطيمها بُنية الدولة – الأمّة في الشرق الأوسط العربيّ.

إلا أنّ المشروع القوميّ أيضاً كان قد تعرّض لضربة أخرى جاءت هذه المرّة من الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة التي بدأت تستقلّ بذاتها وبكفاحها المسلّح ومنظّماته عن المشروع المذكور وعن رعاية عبد الناصر له. لا بل بدا في الميل التوكيديّ لحركة "فتح"، أكبر الحركات الفلسطينيّة المسلّحة[1]، على خصوصيّتها الوطنيّة، وليس على القوميّة العربيّة، نوع من الإساءة المتعمّدة للناصريّة، بل نوع من انفجار المكبوت الفلسطينيّ. وقد جاء التأييد الشعبيّ الكاسح الذي حظيت به تلك المقاومة أمراً هيوليّاً لناحية مدى الاستعداد الشعبيّ الخصب في العالم العربيّ كلّه، ولكنْ خصوصاً في الشرق الأوسط العربيّ، للإخلال بالدول والحدود والقوانين، ولتبيان حجم الضدّيّة وعدم السعادة بالعيش في هذا العالم الذي أنجب إسرائيل.

1 اسمها تلخيص لحركة التحرير الوطنيّ الفلسطينيّ بعد قلبها، وترجع بداياتها التنظيميّة الأولى إلى أواخر الخمسينات. انظر مثلاً لا حصراً:

William B. Quant, *Political and Military Dimensions of Contemporary Palestinian Nationalism*, in: William B. Quant, Fuad Jabber and Ann Mosely Lesch, *The Politics of Palestinian Nationalism*, California, 1974, p. 55-56.

لقد انطلقت هذه العملية بعد هزيمة 1967، حيث "أعطى التصوير واللغة البطوليّان للكفاح المسلّح مضموناً جديداً للجماعة الفلسطينيّة المتخيّلة"[1]. وقد تطوّر الأمر مع استيلاء حركة "فتح" على قيادة منظّمة التحرير الفلسطينيّة، حيث صار ياسر عرفات، قائد "فتح"، رئيساً للّجنة التنفيذيّة لمنظّمة التحرير منذ 1969 إثر تنحّي أحمد الشقيري الذي تولّى المنصب المذكور منذ نشأة المنظّمة في 1964.

ومن غير أن تكون "فتح" يساريّة، تساوق ذلك التحوّل من القوميّة العربيّة إلى الفلسطينيّة مع صعود عامّ للأفكار اليساريّة والماركسيّة المتأثّرة بأجواء حرب العصابات في فيتنام وكوبا[2]، فبدا ذلك كأنّه تمرين مبكر على الضدّيّة الأكبر التي ما لبثت أن ظهرت لاحقاً ممثّلةً بحركات الإسلام الأصوليّ.

فالحكمة الرائجة يومذاك كانت تقول: ما دامت الناصريّة غير كافية في مواجهة إسرائيل والولايات المتّحدة، فلنبحث إذاً عن أسباب القوّة في مكان آخر: في ثورة فلسطينيّة وفي أفكار تكون أكثر راديكاليّة. وفي هذه الغضون ظهر من يرى أنّ التعويض عن الهزيمة إنّما توفّره الثورة نفسها بوصفها طريقاً أوحد إلى المستقبل. فـ"أنظمة البورجوازيّة الصغيرة"، حسبما أكدت الشلل اليساريّة المتكوّنة حديثاً، قاصدةً أنظمة عبد الناصر والبعث، سقطت تاريخيّاً وإن لم تسقط واقعيّاً بعد، وانفتح الباب، من ثمّ، لأطراف تقول بالماركسيّة - اللينينيّة وقيادة الطبقة العاملة.

لقد وعد المشروع الثوريّ الفلسطينيّ بنقل "تحرير فلسطين" من يد الأنظمة إلى يد الفلسطينيّين أنفسهم. وجاء هذا تعبيراً عن الاستياء من المصادرة عربيّاً، لا سيّما مصريّاً، حين كان جمال عبد الناصر الزعيم غير المنازَع للراديكاليّين العرب، خصوصاً منهم الفلسطينيّين. وبالطبع وجد هذا النزوع الفلسطينيّ الجديد ما يؤجّجه في الرغبة الملحّة والمفهومة بالردّ على الإنكار العالميّ لمأساة تلحّ على طلب الاعتراف شرطاً للحلّ.

وبحسب روايتها الذاتيّة، نفّذت منظّمة "فتح" أولى عمليّاتها العسكريّة أواسط

---

1 Yezid Sayigh, *Armed Struggle and the Search for State: The Palestinian National Movement*, 1949-1993, Oxford, 2004, p.668.

2 تجسّد ذلك خصوصاً في نشأة تنظيمات اليسار الجديد في لبنان وفي أوساط الفلسطينيّين، وفي تدفّق ترجمة الكتب الماركسيّة على أنواعها، فضلاً عن اضطرار أحزاب قوميّة كالبعث إلى استدخال مفاهيم ومصطلحات ماركسيّة في لغتها، وعن انشقاق حركة القوميّين العرب وتخلّي أجنحتها جميعاً عن القوميّة العربيّة ومباشرتها نقد عبد الناصر.

الستينات، فعُدّ ذلك بداية التأسيس للوطنيّة التي تحوّل المسألة الفلسطينيّة من قضيّة لاجئين إلى قضيّة شعب[1]. فقد بات اللاجئ الفلسطينيّ فدائيّاً يقاتل في سبيل الوصول إلى حقّه في العودة إلى وطنه. وبانتزاعها قيادة منظّمة التحرير من يد عبد الناصر والشقيري، تحوّلت الفلسطينيّة لتصبح الهويّة الضدّيّة الأهمّ في منطقة الشرق الأوسط.

مع ذلك، بقي ممكناً وسط هذا الاحتفاء بالقضيّة، وبتولّي أصحابها لها، أن تستمرّ أسوأ المعاملات وأقلّها إنسانيّة للفلسطينيّين في الكثير من البلدان العربيّة[2]. فبدا ذلك الاحتفال بعودة المسألة إلى أصحابها كأنّه تخلٍّ من قبل معظم الأنظمة العربيّة عن التورّط المكلف في الموضوع.

في الأحوال كافّة، وعلى المستوى اللفظيّ، صارت القضيّة في يد الشعب الفلسطينيّ الذي قيل إن العرب سيتوحّدون حوله وحول نضاله. لكنْ هنا أيضاً كانت الحماسة أقوى من الحساب العقلانيّ ومن الإدراك الفعليّ للواقع ولانقساماته. فالثورة إنما تنطلق، بفعل حقيقة اللجوء المترتّب على "نكبة" 1948، من بلدان محيطة بإسرائيل، لا سيّما الأردن، مركز الوجود الفلسطينيّ الأكبر وصاحب الحدود الأطول مع إسرائيل، قبل أن تصل إلى هدفها. وهذا يعني أنّها ستصطدم بـ"الأخوة" العرب قبل أن تصطدم بـ"الأعداء" الإسرائيليّين، كما ستجد نفسها وجهاً لوجه مع عصبيّات ووطنيّات ومصالح وتوازنات ليس من السهل القفز فوقها على جناح من الحماسة.

وقد بدا هذا مبكراً مع معركة الكرامة بين الفدائيّين الفلسطينيّين في الأردن والجيش الإسرائيليّ في 21 آذار/ مارس 1968. فهذه المعركة اعتبرتها الأدبيّات الفلسطينيّة بمثابة ولادة عمليّة، لأنّها أكّدت إمكان القتال والصمود أمام إسرائيل رغم تكبّد خسائر جسيمة[3]. وفي ما بعد، وبسبب المعركة إيّاها وما تبعها من الترويج لنصر قيل إنّها أثمرته، بدأ تدفّق المتطوّعين العرب للانضمام إلى الثورة الفلسطينيّة. بيد أنّ المعركة المذكورة حملت إقراراً عميقاً بأن

1 بالطبع، هناك فلسطينيّاً من يرفض هذا التفسير ويردّ النشأة الوطنيّة الفلسطينيّة إلى عقود أسبق، راجع:
Rashid Khalidi, *Palestinian Identity: the Construction of Modern National Consciousness*, Columbia, 1997.

2 هذه المعاملة السيّئة سلوك لم تكن الثورة نفسها بمنأى عنه. فهي، بحكم طبيعتها، فضّلت استقطاب أبناء المخيّمات كمقاتلين، بدل الضغط لتحسين أوضاعهم كأفراد حيث يقيمون.

3 13– حتّى إنّ الشبّان الذين صاروا قادة لاحقين لحركة "حماس" الإسلاميّة التي عارضت "فتح"، تركتهم معركة الكرامة "ولديهم إحساس بأنّهم يدينون لياسر عرفات بولائهم وبدمهم".
Paul Mcgeough, *Kill Khaled: The Failed Mossad Assassination of Khalid Mishal and the Rise of Hamas*, Qyartet Books, 2009, P. 33.

فلسطينيّي الأراضي المحتلّة عام 1967، دع جانباً العرب الإسرائيليّين، لن يمارسوا الكفاح المسلّح على ما فكّر ياسر عرفات ورفاقه في البداية.

هكذا انحصرت المهمّة في فلسطينيّي المخيّمات، على أمل أن ينجحوا، عبر الاشتباك مع إسرائيل، في توريط الدول العربيّة بالانجرار إلى المواجهة. وهم فعلاً نجحوا في تفجير العنف العربيّ – العربيّ على ما سنرى لاحقاً[1].

ثمّ إنّ قيادة "فتح" كانت مجموعة من المهندسين والمقاولين العاملين في بلدان الخليج ممّن يحملون وعياً غائماً يتشكّل من وطنيّة فلسطينيّة بريئة وقليلة التسيّس ومن ولاء إسلاميّ عامّ وفضفاض. ولمّا كان معظم مؤسّسي "فتح" مناهضين لعبد الناصر ومتأثّرين، على نحو متفاوت، بجماعة الإخوان المسلمين[2]، تلاقت المملكة العربيّة السعوديّة وسوريّا البعثيّة على دعمهم، الأولى "من على يمين" عبد الناصر والثانية "من على يساره"، وهدف الاثنتين انتزاع قضيّة فلسطين من يديه.

وهو ما كان يعني حكماً حالة متناقضة جدّاً: ففي مقابل الاصطدام الذي لا مهرب منه بعدد لا حصر له من المشاعر الدينيّة أو الإثنيّة أو الطائفيّة أو الوطنيّة، في الأردن ثمّ لبنان، كان يجري الالتحاق، على نحو أو آخر، بالأنظمة العربيّة كلّها: فالبلدان الغنيّة كالمملكة العربيّة السعوديّة والكويت توفّر لها المال، فيما البلدان الراديكاليّة والعسكريّة، خصوصاً سوريّا والعراق، وبالتناوب بينهما، تؤمّن لها حماية وجودها في البلدين الأصغر، الأردن ولبنان، شرط استخدامها أداة لتحقيق المهمّة القديمة والثابتة في تقويض هذين البلدين[3].

وما لبث أن تحوّلت هذه العناصر التي تُضعف الطبيعة الثوريّة المفترضة للثورة الفلسطينيّة إلى وزن ثقيل جدّاً يكبحها ويشلّ قدرتها على الحركة، أو على إنتاج قيم تتجاوز الصراع مع "العدوّ الصهيونيّ" بوصفه هدفاً تامّاً مكتملاً بذاته. وقد بقي عدم إنتاج القيم هذا رهين تلك المعادلة التي حكمت الثورة الفلسطينيّة مثلما حكمت معظم النشاط السياسيّ في الشرق الأوسط العربيّ، وهو الأولويّة الكاملة لتحرير الأرض على تغيير الانسان. وهنا

1 انظر: David Hirst, *The Gun and the Olive Branch*, Faber and Faber, 1984, p. 294-295.

2 راجع، مثلاً لا حصراً: Yezid Sayigh, *Armed Struggle*... p. 80-81.

3 عن علاقات فتح منذ البداية بالأنظمة العربيّة، انظر مثلاً لا حصراً، وكوجهة نظر متعاطفة:
Helena Cobban, *The Palestinian Liberation Organisation: People, Power and Politics*, Cambridge, 1984, p. 44.

لعبت فلسطين كـ"أرض سليب" دوراً سيّئاً جدّاً، ليس فقط لدى الفلسطينيّين وثورتهم، بل أيضاً في كثير من الحركات العسكريّة والنضاليّة في البلدان المجاورة، حيث كان طلب التغيير يتذرّع بفلسطين وبتحريرها أكثر ممّا بالهموم الفعليّة لسكّان تلك البلدان.

أبعد من هذا أنّ روح الثورة الفلسطينيّة وثقافتها نهضتا على مخيّمات اللجوء في الشتات بوصفها وحدات من القهر والتعاسة مفصولة عن كلّ دورة اقتصاديّة أو مجتمعيّة. وهذا الانفصال عن كل إنتاج وعن كلّ قيمة تنبثق منه، هو ما تواطأ الجميع، أنظمةً ومجتمعات وثورةً، على إدامته وتخليده. هكذا انتهت الظاهرة هذه ظاهرةً ضدّيّة أخرى، قويّة عسكريّاً، أقلّه بقياس البلدان العربيّة الصغرى، وهامشيّة على سائر المستويات المجتمعيّة والثقافيّة غير العسكريّة تعريفاً.

وقد وجدت هذه الحالة تتويجها الأبرز في شخصيّة ياسر عرفات نفسه. فهذا القياديّ إنّما جسّد فقدان القيم بالكامل، مقدّماً للعالم وجهاً يجمع بين التهريج والوعي العشائريّ، ومستحضراً لدى مَن يتعامل معه صعوبة حمله على محمل الجدّ أو تصديق وعوده وتعهّداته. لكنّ هذا كلّه، في ظلّ سيادة الضدّيّة التي لا تُعنى إلاّ بمقاتلة العدوّ، لم يحل دون رسمه قائداً تاريخيّاً لسنوات طويلة ما دام أنّه يقاتل العدوّ ذاك.

والواقع أنّ المعنى الحديث للوطنيّة ظلّ دوماً غريباً عن الوطنيّة الفلسطينيّة التي اصطبغت بالإسلام، منذ نشأتها في عشرينات القرن العشرين بقيادة مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني[1]. وقد تواصل هذا التقليد مروراً بالشيخ عز الدين القسّام وبمركزيّة القدس والمسجد الأقصى وحائط البُراق في الرمزيّة الوطنيّة الفلسطينيّة.

وبدورها حاولت بعض فصائل الثورة، كـ"الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين" و"الجبهة الشعبيّة الديموقراطيّة لتحرير فلسطين" أن تلتفّ، بطريقتها، على ضعف القيم، باعتناقها الماركسيّة اللينينيّة، لكنّ الثانية بقيت ضعيفة وملتحقة بـ"فتح" وعاجزة عن تطوير أيّ وعي قيميّ خاصّ بها، فيما الأولى انخرطت مبكراً في سياسات مغامرة كخطف الطائرات وفي تقنيّات إرهابيّة أخرى هيّأها لها الماضي شبه الفاشيّ لـ"حركة القوميّين العرب" التي

1 حتى 1969 ظلّ الحسيني يحاول أن يلعب دوراً وطنيّاً –إسلاميّاً، فرعى يومذاك تأسيس منظّمة فدائيّة عُرفت بـ"فتح الإسلام" وقد ساعدها عرفات سرّاً على إقامة مخيّم في مدينة الزرقا بالأردن، وكان أبرز الإخوان المسلمين الذين أقاموا في المخيّم الفلسطينيّ عبد الله عزّام، الذي ابتدأ في وقت لاحق نقل المجاهدين العرب إلى أفغانستان وكان الأب الروحي لأسامة بن لادن. راجع: Yezid Sayigh, *Armed Struggle...*, p.226.

خرجت "الجبهة الشعبيّة" من صفوفها. وما لبثت فصائل فلسطينيّة مسلّحة أصغر حجماً أن شاركتها تلك التقنيّات.

كذلك وجدت سوريّا والعراق المتنازعان في ما بينهما، من خلال التنظيمات الفلسطينيّة التي صنعاها، كـ"الصاعقة" و"جبهة التحرير العربيّة"، مدخلهما إلى إرهاب استهدف الفلسطينيّين قبل أن يستهدف غيرهم، وخدم حسابات دمشق وبغداد كما قوّى نفوذهما حيال منظّمة التحرير الفلسطينيّة. وقد قضت أعمال التصفية التي أنزلتها الأنظمة العربيّة ببعض أفضل الكوادر الفلسطينيّين ممّن استُشعِر غيابهم لاحقاً، فيما قضت إسرائيل بدورها على عدد آخر، وهذا فيما كانت زعامة عرفات تقطع الطريق على تمثيل الجماعات الأكثر تعلّماً وحيويّة في قيادة منظّمة التحرير.

إلا أنّه بعد معركة الكرامة بدأ ازدواج السلطة في الأردن، فتحوّل المقاتلون الفلسطينيّون جيشاً لفلسطينيّي الأردن مقابل الجيش الأردنيّ بوصفه جيش الشرق أردنيّين. وهذا ما أسّس وضعاً بالغ الحساسيّة جدّاً كان يفاقمه تمتّع المقاومة الفلسطينيّة بتشجيع معنويّ و/أو ماليّ من الدول العربيّة كبّل يد النظام الأردنيّ. ولصنع هذه الحالة اجتمع شعور الذنب عند الدول العربيّة المهزومة في 1967، إلى رغبات المزايدة في ما بينها بالموضوع الفلسطينيّ، إلى استعاضة الدول البعيدة في المغرب العربيّ والخليج بتأييد الفلسطينيّين عن المشاركة المباشرة في الجهود الحربيّة. وفي الحالات جميعاً كانت "القدسيّة" التي أضفيت على النشاط الفلسطينيّ المسلّح تفعل فعلها تبعيداً عن الواقع والمحاكمة الواقعيّة للأمور.

في هذا السياق، مع انعقاد القمّة العربيّة في الرباط بالمغرب في كانون الأول/ ديسمبر 1969، وصل عرفات على طائرة عبد الناصر، مكتسباً شرعيّة سمحت له بأن يضيف اسمه إلى لائحة المطالبين بالدعم الماليّ من الدول النفطيّة. لكنْ في هذه الغضون، أدّى القبول المصريّ بالقرار 242 ثم بمبادرة روجرز، إلى الفرز والاصطفاف، على أساس الموقف منهما، بين معتدلين ومتشدّدين. وقد شمل معسكر الرافضين المقاومة الفلسطينيّة وسلطتي البعث في بغداد ودمشق، بينما كانت المقاومة بحاجة إلى الخلاف هذا كي ترسّم حدودها الوطنيّة والتنظيميّة وتفرز جماهيرها عن جماهير عبد الناصر.

هكذا تكاملت عناصر هذا الكيان وشخصيّته المستقلّة.

إلا أنّه قبل حرب حزيران/ يونيو 1967 كانت سلطة البعث العسكريّة في سوريا قد

عجّلت في استجلاب الضربة الإسرائيلية على بلادها وأيضاً على كل من مصر والأردن. حصل هذا من خلال تشجيعها العمليّات العسكريّة التي تنفّذها مجموعات فلسطينيّة مقاتلة انطلاقاً من حدودها، ضدّ إسرائيل. يومذاك سادت في أوساط مراقبين ومعلّقين عرب نظريّة تقول إنّ النظام السوريّ يحاول بتطرّفه المزايدة على جمال عبد الناصر بـ"حرب التحرير الشعبيّة" والبرهنة بأنّ سوريّا البعثيّة، لا مصر الناصريّة، هي القاعدة الصلبة التي سيستند إليها تحرير فلسطين. وبالفعل كان عبد الناصر قد دخل ساحة التصعيد الكلاميّ، ومن ثمّ العسكريّ، من بوّابة الدفاع عن سوريّا إذا ما هاجمتها إسرائيل، ردّاً على العمليّات الفدائيّة التي تُشنّ من أرضها بدعم معلن من حكومتها الراديكاليّة[1].

والحال أنّ السياسة الفلسطينيّة لنظام دمشق الذي خاصم كلّ الأنظمة العربيّة تقريباً، واتّهمها بالرجعيّة والارتباط بالاستعمار، محتفظاً بعلاقات مقبولة، لكنْ غير حارّة، مع القاهرة، كانت جزءاً من نهج ضدّيّ يطاول المسائل المطروحة جميعاً. وفي هذا الإطار، وفي إحدى ذرى الحرب الباردة، سُمّي للمرّة الأولى في سوريّا شيوعيٌّ هو سميح عطيّة وزيراً، وقد حصل هذا للمرّة الثانية في العالم العربيّ بعد توزير الشيوعيّة العراقيّة نزيهة الدليمي في عهد عبد الكريم قاسم. ترافق ذاك التحوّل مع إعلان "جمهورية اليمن الديموقراطيّ"، أو اليمن الجنوبيّ تبنّيها الماركسيّة – اللينينية وإبداء صداقتها المتينة مع الاتّحاد السوفياتيّ وبلدان كتلته.

ولمّا كانت الحكومة السوريّة قد اصطدمت اصطداماً سياسيّاً وإعلاميّاً عنيفاً بالسعوديّة، وهدّدت المصالح وطرق الإمداد النفطيّة، فيما النظام الماركسيّ – اللينينيّ في اليمن الجنوبيّ يجاور السعودية ويحرّض على مصالحها وعلى خريطة الاستقرار السائدة في شبه الجزيرة العربيّة، بدا أنّ أجواء أواخر الخمسينات عادت بزخم أكبر، يحفزها الشعور العربيّ الشامل بالاستفزاز الذي أحدثته هزيمة حزيران/ يونيو 1967.

لكنْ على امتداد فترة 1966–1970 لم يهدأ الصراع داخل أروقة الحكم السوريّ بين جناحين من حزب البعث الحاكم: واحد أكثر تشدّداً وإيديولوجيّةً، تكمن قوّته الأساسيّة في أوساط مدنيّي الحزب، والآخر أكثر ميلاً إلى قدر من البراغماتيّة، يتركّز في الجيش ويتجمّع

1 عن تطوّرات حرب 1967، راجع، مثلاً لا حصراً: Jeremy Bowen, *Six Days: How the 1967 War Shaped the Middle East*, Simon & Schuster, 2003.

حول وزير الدفاع حافظ الأسد. وكان هذا الأخير يتّجه إلى إعطاء الأولويّة لاسترجاع الأراضي التي احتلتها إسرائيل في 1967، على أن تخضع السياسات الأخرى، من تحالفات وعداوات وتوجّهات اقتصاديّة واجتماعيّة، للأولويّة هذه[1]. وفي مقابل رغبة الطرف الأشدّ راديكاليّة بتفجير الصراع مع "الرجعيّة العربيّة"، لا سيّما السعوديّة، رأى الأسد ضرورة مسايرة الأخيرة وإدماج طاقتها النفطيّة والماليّة، فضلاً عن علاقتها بالغرب، في طاقة عربيّة أكبر تخدم هدف استرجاع الأراضي التي فُقدت في 1967.

ولئن شحذت تلك الهزيمة حدّة النزاع بين التيّارين، علماً بأنّ الأسد، كوزير للدفاع، كان هو المسؤول المباشر عن النتائج العسكريّة البائسة للحرب، فإنّ ما حصل في الأردن، بعد ثلاث سنوات، كان السبب المباشر الذي فجّر الصراع بين تيّاري السلطة والحزب الحاكم السوريّين.

فالجناح الراديكاليّ أقحم سوريّا في الحرب الأهليّة الأردنيّة – الفلسطينيّة التي نشبت عام 1970، دعماً منه للمقاومة الفلسطينيّة[2] ضدّ سلطة الملك الأردنيّ حسين. وكانت المقاومة قد شاركت دمشق وبغداد البعثيّتين رفضهما قرار مجلس الأمن 242 ومبادرة روجرز من أجل إقامة سلام مع إسرائيل. لكنّ الأسد شاء أن يضع حدّاً لهذه الوظيفة التي تؤدّيها بلاده خدمةً للجموح الإيديولوجيّ القوميّ والمجانيّ، وأراد، في المقابل، ضبط الإيديولوجيا القوميّة العربيّة على إيقاع مصالح الدولة، بل بالأحرى السلطة، السوريّة. هكذا رفض، كقائد للقوّات الجويّة، أن يقدّم الغطاء الجويّ للقوّات السوريّة التي أرسلتها القيادة الحزبيّة للتدخّل إلى جانب الفدائيّين في صراع سريعاً ما اكتسب أبعاداً إقليميّة ودوليّة خطيرة. ذاك أنّ التدهور الذي استثاره التدخّل السوريّ لم يكتف بجعل التدخّل الإسرائيليّ المضادّ احتمالاً مرجّحاً، بل ظهرت علامات تنمّ عن احتمال صدام أميركيّ – سوفياتيّ أيضاً[3]، خصوصاً أنّ واشنطن كانت في تلك اللحظة بالغة الاهتمام بتسكين الجبهة المصريّة – الإسرائيليّة التي

1 راجع: Patrick Seale, *Asad: The Struggle for the Middle East*, I.B.Tauris, 1988, p.145.

2 على أيّة حال لم يكن دعم النظام البعثيّ للمقاومة الفلسطينيّة صافياً أو بريئاً، إذ ابتدأ ذاك النظام سياسة التدخّل في النشاط الفلسطينيّ من خلال إنشاء منظمة "الصاعقة" التي كانت نواتها بعثيّين فلسطينيّين مقيمين في سوريّا، كما اعتقل جورج حبش زعيم "الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين" لخروجه عن الخط السوريّ في السياسة الإقليميّة، وناكف قيادة "فتح" وحاول التأثير في تركيبها وفي توجّهاتها، بل اعتقل زعيمها عرفات نفسه.

3 راجع مثلاً: Henry Kissinger, *White House Years*, Little, Brown And Company, 1979, p. 598-600 & 617-631.

أعادت حربُ الاستنزاف إشعالها، وبتفعيل مبادرة روجرز للسلام.

وفي النهاية أطاح حافظ الأسد، في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1970، رفاقه "اليساريّين" في البعث وأودعهم السجن، ليؤسّس ديكتاتوريّة عسكريّة ستعيش معه ثلاثين عاماً قبل أن يورّثها إلى نجله بشّار. كذلك انتهى إلى غير رجعة نظام الصفاء الإيديولوجيّ الذي دفع الضدّيّة إلى حدود طفوليّة وغير محتملة كانت هي التي سادت بين 1966 و1970.

أمّا في العراق، ففي 17 تموز/ يوليو 1968 انقضّ بضعة عسكريّين، في عدادهم بعثيّون، على نظام عبد الرحمن عارف الضعيف والمتهاوي، وما لبث البعثيّون منهم، على رغم الضعف الهائل لحزبهم، أن تمكّنوا من إقصاء زملائهم وتصفية بعضهم بمزيج من القسوة والتآمر، ليستقرّ لهم الحكم وحدهم ممثّلين برئيس الجمهوريّة أحمد حسن البكر ونائبه صدّام حسين[1].

لكنّ هذا النظام، على عكس مزاعمه القوميّة العربيّة التي شحذتها الهزيمة العسكريّة أمام إسرائيل قبل عام واحد، كان فعليّاً محكوماً بهموم أخرى. فهو في سنواته الأولى، بدا مهجوساً فحسب بامتلاك شروط البقاء على قيد الحياة عبر قمع دمويّ شرس، وتصفية متواصلة لخصومه وخصومه المحتملين، وإجراء عمليّات جراحيّة مستمرّة داخل جهاز السلطة الجديدة نفسها، فضلاً عن استخدام اللاساميّة على نحو موسّع من خلال افتعال مؤامرات مزعومة وإعدام يهود عراقيّين متّهمين بالصهيونيّة والماسونيّة[2]. وحينما اندلعت حرب الأردن في 1970، وضدّاً على ادّعاءاته القوميّة والثوريّة، وتطرّفه اللفظيّ في ما خص الموضوع الفلسطينيّ، أعطى أولويّته لخوفه من المقاومة الفلسطينيّة ومن سوريا البعثيّة ولرغبته في تجنّب الصدامات غير المحسوبة. هكذا سُحبت القوات العراقيّة التي كانت لا تزال منذ حرب 1967 متمركزة في الأردن من مواقع المجابهة بين الجيش الأردنيّ والفدائيّين الفلسطينيّين الذين تُركوا يواجهون مصيرهم. و لم يكترث النظام العراقيّ الجديد إطلاقاً بالإدانات الواسعة التي تعرّض لها في البيئات الضدّيّة العربيّة الواسعة، والتي اتّهمته بالوقوف وراء سحق المقاومة الفلسطينيّة[3].

لقد عاد حزب البعث في بغداد إلى سلطة كان قد أُبعد عنها أواخر 1963، من دون أن

1 راجع حازم صاغيّة، **بعث العراق**، ط2، دار الساقي، بيروت، 2004، خصوصاً الفصل الثالث.

2 راجع Samir al-Khalil, *Republic of Fear: The Politics of Modern Iraq*, Hutchinson Radius, 1989, p. 47-66.

3 راجع حازم صاغيّة، **بعث العراق**، سبق الاستشهاد، ص 123–122.

يحمل ما هو أكثر من رغبات ثأريّة حيال خصومه الذين سبق أن حلّوا محلّه، وحيال رفاق درب سابقين تخلّوا عنه. وكان الشكل التآمريّ الذي عاد به البعث[1] تعبيراً مكثّفاً عن فراغ الأدوات السياسيّة القوميّة في الشرق الأوسط العربيّ من كلّ معنى ومضمون قيميّين. وهذا إنّما تجسّد بأوضح أشكاله في العلاقة بالأكراد. فمع بدايات النظام الجديد، سارع الزعيم الكرديّ الملاّ مصطفى البارزاني إلى المفاوضة على اتّفاقية حكم ذاتيّ وقّعته الحكومة في ١١ آذار/ مارس ١٩٧٠، وقد جاء ذلك يعبّر عن توازن قوى عابرٍ: ذاك أنّ البارزاني حاول، للحصول على بعض من حقوق شعبه، أن يستفيد من انشغال النظام الجديد بتصفية الخصوم في بغداد وبتوطيد قبضته على حسابهم، بينما كان البعثيّون، من ناحيتهم، يعملون لتحييد الطرف الكرديّ حيال نزاعات بغداد وكسب الوقت تالياً. لكنّ ارتفاعات أسعار النفط الضخمة في ١٩٧٣ و١٩٧٤ زادت كثيراً من قوّة السلطة وقدرتها ورفعت معنويّاتها بحيث نكثت بوعودها للأكراد وألغت الاتّفاقيّة. هكذا عادوا إلى الجبال وعاودوا تمرّدهم. وعندما وقّع شاه إيران، الذي كان يمدّ الثوّار الأكراد بالدعم، على اتّفاقيّة مع بغداد أنهت الخلاف حول حدود شطّ العرب، في آذار/ مارس ١٩٧٥، سحب الشاه دعمه للأكراد، فانهارت الثورة. وقد كشفت تلك التجربة مدى قسوة السياسة في الشرق الأوسط كما كشفت مدى اللامبدئيّة والانتهازيّة في سلوك بعثيّي العراق الذين ضحّوا بجزء من "أراضي الأمّة العربيّة" لصالح بلد ونظام لم يكفوا عن اتّهامهما بالعداء للعرب، من أجل أن يتمكّنوا من إخضاع الأكراد لسلطتهم.

لقد انتهى الأمر بالبعثين العراقيّ والسوريّ إلى سلطتين فئويّتين وأقليّتين، ملوّنة في سوريّا باللون العلويّ والريفيّ الحادّ، وفي العراق بلون سنّيّ تطغى عليه مدينة تكريت وجوارها في "المثلّث السنّيّ". وهاتان السلطتان مارستا نوعاً من الحلّ النهائيّ لكلّ حراك سياسيّ في بلديهما. فقد آن الأوان، في نظر القادة الجدد، لقطع الطريق على الانقلابات العسكريّة التي ارتبطت بالتاريخ الحديث للبلدين ولتوكيد وحدة الدولة والمجتمع بقوّة القمع، ومن ثمّ الانطلاق في بناء زعامة أبويّة لا تكتفي بأن ترمز إلى الدولة – الأمّة بل تعادلها كذلك. أمّا في الصلب الاجتماعيّ، فكان ذاك التوحيد القسريّ على السطح ينعكس تفكّكاً مكبوتاً، تباشر معه كلّ طائفة وكلّ منطقة العودة إلى ولائها الذي تمارسه بعيداً عن عين السلطة ورقابتها.

1 راجع خصوصاً الفصلين الأوّلين من *Samir al-Khalil, Republic of Fear.*

وعلى العموم، يمكن القول إنّ رحيل جمال عبد الناصر في 1970، معطوفاً على هزيمة مصر، أطلق رغبات عدّة في أوساط الزعامات الراديكاليّة العربيّة الأقلّ شأناً منه، كالرئيس السوريّ حافظ الأسد ونائب الرئيس العراقيّ صدام حسين والعقيد الليبيّ معمّر القذّافي، للعب الدور الضدّيّ الشاغر الذي يقوم عماده على القضيّة الفلسطينيّة واستغلالها، بعدما ضمرت قضيّة الوحدة العربيّة.

فالقذّافي الذي لم ينتم جغرافيّاً إلى الشرق الأوسط العربيّ، جعلته عوامل عديدة عنصراً ضئيل التأثير إنّما بعيد التعبير والضجيج. فبداياته الناصريّة والقوميّة العربيّة، وانفجار الميغالومانيا التدخّليّة لديه بعد رحيل عبد الناصر في العام التالي على انقلابه، وامتلاك بلده لثروة نفطيّة ضخمة، كلّ هذا أطلق مداخلاته في أمور تلك المنطقة، عبر تمويل الإرهاب وعبر اقتراحات "فكريّة" تنعكس عليها غرابة الأطوار وإيكزوتيكيّة مزاجيّة حادّة.

من ناحية أخرى، وهذا ما ثبت أنّه الأهمّ على المدى البعيد، بدأ الإسلام السياسيّ يتململ ويتقدّم من الساحة بوصفه الطرف الذي يملك البديل الأوحد عن المشروع القوميّ المنهار وعن وعوده المضخّمة. وقد ظهر ذلك على مستويات عدّة، فبدأت تتردّد في الكتابات الشائعة، وفي خطب الجمعة، في سائر المدن العربيّة، فكرة أنّ هزيمة 1967 ناتجة من "تخلّي الله عنّا" لأنّنا "تخلّينا عن الله"[1]. وبدورهم، بدأ إسلاميّو فلسطين بعد تلك الهزيمة ما سمّوه "مرحلة المساجد" التي هدفت إلى "بناء المساجد واستيعاب الجيل وتعبئته"[2]، وأطلّت برأسها في غير مكان مشاعر لا تخفي رغبتها في توسيع نطاق إخضاع الحياة الحديثة للدين، كما بدأت مجموعات إسلاميّة صغرى هنا وهناك تستجمع قواها وترفع صوتها مستفيدة من انكسار عبد الناصر وحزب البعث. وفي موازاة هذا كلّه، لم تُخف المملكة العربيّة السعوديّة، كدولة تنسب نفسها إلى شرعية يوفّرها لها الإسلام، رغبتها في منافسة مصر على الزعامة العربيّة، ولو تحت رداء من "الأخوّة" المستعادة في مؤتمر الخرطوم، والمألوفة في الرطانة العربيّة. وقد جاء الحريق الذي أشعله يهوديّ أستراليّ معتوه بالمسجد الأقصى في القدس في 21 آب/ أغسطس 1969 ذريعة لتأسيس "منظّمة المؤتمر الاسلاميّ" في مدينة الرباط، بالمغرب، في 25 أيلول/ سبتمبر من العام نفسه. فهناك عُقد الاجتماع الأول لزعماء

1 راجع صادق جلال العظم، النقد الذاتيّ بعد الهزيمة.

2 خالد الحروب، حماس – الفكر والممارسة والسياسة، مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة، بيروت، 1996، ص 29–30.

العالم الاسلاميّ حيث جرت محاولة أريد منها إيجاد قاسم مشترك بين جميع المسلمين، قوامه "الدفاع عن شرف وكرامة المسلمين"، ممّا يتمثّل في مدينة القدس وقبّة الصخرة.

لقد بدا الشرق الأوسط العربي في الفترة الفاصلة بين 1967 و1970 أشبه بسائل من دون أوعية: الطموحات الزعاميّة المتضخّمة تتكاثر، فيما الإسلام السياسي يتقدم ببطء من دون إعلان رسميّ عن وفاة العروبة. أمّا الدول – الأمم التي يصار إلى تقليصها إلى مجموعة سلطات استبداديّة فتمارس السعي وراء مصالحها بلغة تنفي كونها مصالح وطنيّة.

والأهمّ أنّ تيّارين أمسكا بخناق الشرق الأوسط العربيّ منذ هزيمة 1967، لا سيما منذ وفاة عبد الناصر في 1970، واحد تمثّل في التفتيت العميق الذي ما لبث الإسلام السياسيّ أن أكسبه دفعاً هائلاً، والثاني تجسّد في التوحيد الذي تنفّذه سلطات متفاوتة في استبداديّتها. لكنّه، ولأنّه، كما سبقت الإشارة، كان توحيداً سطحيّاً وقسريّاً، فإنّه صبّ، في خلال مدى زمنيّ قصير نسبيّاً، في خدمة التيّار الأوّل.

وهذه الثنائيّة سوف تتحكّم بالمنطقة على مدى عقود تالية.

والحال أنّ الأردن شهد التمرين الأوّل على الأوضاع الجديدة تلك. فقد خاض جيشه معركة 1967 بكفاءة أعلى نسبيّاً من الكفاءة التي أبداها الجيشان السوري والمصري[1]. ومن أصل 983 قتيلاً تكبّدتهم الدولة العبريّة، سقط 553 على الجبهة الأردنيّة، كما أصيبت على الجبهة نفسها الغالبية الساحقة من الجرحى الإسرائيليّين.

لكنْ مع انتهاء الحرب تجمّعت المنظّمات الفلسطينيّة المسلّحة بمقاتليها ومكاتبها في الأردن، تبعاً للحضور الفلسطينيّ هناك الذي فاقمه بعد حرب 1967 نزوح رقم قُدّر بما بين 150 ألف فلسطينيّ و380 ألفاً من الضفّة الغربيّة. وهذا جميعاً خلق ازدواجاً فعليّاً في السلطة عكس نفسه على الشارع وعلى كلّ المستويات الاجتماعيّة تقريباً. ولم تكتم التنظيمات الأكثر تطرّفاً، التي تبنّت ضربا شعبويّاً من الماركسيّة – اللينينيّة، رغبتها في إسقاط النظام وجعل عمّان "هانوي العرب"، تقليداً للموقع الذي احتلّته عاصمة فيتنام الشماليّة يومذاك في إسقاط النظام القائم في فيتنام الجنوبيّة.

وزاد الطين بلّة تعدّد المنظّمات الفلسطينيّة الذي كان يفاقم إمكان التوصّل إلى أيّ تفاهم أو تنسيق بينها وبين السلطة الأردنيّة. كذلك كانت التراكيب الداخليّة للمنظّمات

1 من أجل التفاصيل الحربيّة على الجبهة الأردنيّة – الاسرائيليّة، راجع:
Samir A. Mutawi, *Jordan in the 1967 War*, Cambridge, 1987, chap.7.

الفلسطينيّة هي نفسها عصيّة على الانسجام والتماسك، بحيث إن "فتح"، أكبرها وأشدّها اعتدالاً، ساد العلاقات بين مؤسّسيها وأقطابها نوع من توازن وتحكيم عشائريّين[1] يمسك عرفات بخيوطهما ويحرّكهما بما يلائمه.

وفي موازاة هذا، كان انتشار السلاح في أيدي أبناء الكتلة الفلسطينيّة يمثّل مادة استفزاز صريحة لأبناء الكتلة الشرق أردنيّة، علماً بأنّ إصرار حسين على وحدة الضفّتين وصراعه لهذا الهدف كان معاكساً للمشاعر الشرق أردنيّة المتخوّفة من التحوّل إلى أقليّة في مقابل أكثريّة فلسطينيّة.

وإذ تأدّى عن معركة الكرامة في 1968 تعزيز لمعنويّات المقاومة على حساب السلطة، ما لبث أن تتالت المحاولات لاغتيال حسين، المتّصلة بشكل أو آخر بالمنظّمات الفلسطينيّة المسلّحة. بيد أن الكيل قد طفح مع إقدام "الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين"، القائلة يومذاك بـ"استراتيجيّة خطف الطائرات" و"ضرب العدوّ في كلّ مكان"، بخطف طائرات مدنيّة. فبعد عمليّات متقطّعة من هذا الصنف، خطفت الجبهة، في 6 أيلول/ سبتمبر 1970، أربع طائرات أجنبيّة، بينها واحدة إسرائيليّة، وعملت على تجميعها في ما سمّته "مطار الثورة" في الأردن، قرب مدينة الزرقا، وكان ذلك بهدف مبادلة المحتجزين بفلسطينيّين في سجون إسرائيل. وقد فُجّرت على الأرض، بعد إفراغها من الركّاب، الطائرتان السويسريّة والأميركيّة، فضلاً عن ثالثة بريطانيّة كان قد خطفها مغامر فلسطينيّ من تلقاء نفسه وأتى بها إلى هناك، ورابعة أميركيّة فجّرت في مطار القاهرة. وكان هذا السلوك النموذجيّ في ضدّيّته يحمل ما يكفي من إحراج للدولة الأردنيّة ومن إهانة لسيادتها، جاعلاً الحرب أقرب إلى حصيلة أوتوماتيكيّة.

وتزامن الصدام الفلسطينيّ – الأردنيّ مع الاصطدام السياسيّ بين الناصريّة والمقاومة وما استجرّته من خصومة إيديولوجيّة ناجمة عن القبول المصريّ بقرار مجلس الأمن 242 ومبادرة روجرز، مما رفضته المقاومة واتّهمت القابلين به، وعلى رأسهم عبد الناصر، بالتفريط بالقضيّة. وفي هذا السياق تمّ التشهير على أوسع نطاق ممكن بالزعيم المصريّ والتشكيك بوطنيّته.

وعلى أيّة حال، كانت صورة الوضع العربيّ حيال حرب الأردن والفلسطينيّين، كما

1 راجع: Yazid Sayigh, *Armed Struggle and the Search for State*, Oxford, 2004, pp 224-227.

صاغها الملك حسين على شكل انطباعات أسمعها للإسرائيليّين، على الشكل التالي: "لم يكن عبد الناصر معارضاً للعمل ضدّ الفدائيّين، لكنّ ما أقلقه طول المدّة التي يستغرقها. لقد اعتقد عبد الناصر بأنّه إذا ما تورّط السوريّون في الأردن، فسيقوم العراقيّون بغزو سوريّا. أمّا العربيّة السعوديّة والكويت، فلم توقفا دعمهما الماليّ للأردن بسبب أفعاله، ووحدها ليبيا فعلت ذلك. إنّ عرفات كذّاب ومسؤول مسؤوليّة رئيسة عن الأزمة، لكنّ من الضروريّ التعامل معه لأنّه، فضلاً عن كونه قائد فتح، رئيس المنظّمة التي هي مظلّة العمل الفلسطينيّ"[1].

لقد بدت اللوحة العربية موحلة جدّاً، فيما راحت الضغوط العربية تتتالى على حسين كي يوقف المعركة ويتوصّل إلى تسوية مع "الأخوة" الفدائيّين. أمّا الملك الأردنيّ، وقبل أن ينحدر الغزو السوريّ الذي هدّد بمواجهات غير محدودة، فلم يتردّد، في مواجهتها، في السعي للحصول على دعم إسرائيليّ[2].

وكان هذا بذاته ذا دلالات خطيرة ومقلقة لمنظومة الوعي الضدّيّ السائد. ذاك أنّ عملاً كهذا يعطي الأولويّة الحاسمة لمصلحة استقرار الوطن الأردنيّ من دون لفّ أو دوران، كذلك تتحوّل سوريّا إلى عدوّ الأردن الفعليّ، ضدّاً على تاريخ النزعة الوحدويّة التي عنت دائماً "عودة" الأردن إلى "الأمّ" السوريّة المفترضة.

لكنّ حرب 1970 التي أنهاها النظام لصالحه، وقبل أن يُستكمل انتقال المسلّحين الفلسطينيّين إلى لبنان، تركت مرارة تجسّدت في تكوين "أيلول الأسود"، المنظمة الإرهابيّة التي أسّستها حركة "فتح"، وتحديداً أحد أبرز قادتها، صلاح خلف المعروف بـ"أبو إياد".

وقد اشتهرت المجموعة هذه بقتلها وصفي التل، أحد أهمّ الشخصيّات التي تعاقبت على رئاسة الحكومة الأردنيّة، في تشرين الثاني/ نوفمبر 1971. لقد كان وصفي التل حكيم النظام الأردنيّ الذي رأى قبل حرب 1967 أن "أولئك الذين دعوا الأردن أن "يلتصق بعبد الناصر" كانوا يدفعون الأمّة [الأردنيّة] إلى حرب ستنتهي، بما يشبه التأكيد، بالهزيمة وخسارة الضفّة الغربيّة"[3].

وبشاعة عمليّة القتل كان شكلها لا يقلّ عن مضمونها. فقد أطلق أحد القتلة النار على التلّ، الذي كان يحضر مؤتمراً وزاريّاً عربيّاً في القاهرة، ثم اقترب آخر من جثّته حيث "ذُكر

1 Avi Shlaim, *Lion of Jordan-The Life of King Hussein in War and Peace*, Allen Lane, 2007, p. 336.

2 المرجع السابق، ص 333.

3 Samir A. Mutawi, Jordan, P. 86.

أنّه انحنى ولعق بعضاً من دم التلّ"[1]. وقد تبيّن لاحقاً أنّ القتلة ينوون قتل مسؤولين أردنيّين آخرين هما الملك حسين ورئيس حكومة سابق هو زيد الرفاعي.

ثم نفّذت "أيلول الأسود" عمليّتها الإرهابيّة الشهيرة ضدّ الفريق الإسرائيليّ في ألعاب ميونيخ الأولمبيّة في أيلول/ سبتمبر 1972، فضلاً عن أعمال إرهابيّة أخرى توزّعت ما بين بانكوك والخرطوم. بعد ذاك، وفي ربيع وصيف 1974، تلاحقت عمليّات إرهابيّة قامت بها منظّمات عدّة تنسج على منوال "أيلول الأسود" و"الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين".

لقد كادت حرب الأردن تسبّب أزمة إقليميّة ودوليّة طاحنة كما أحدثت شرخاً عميقاً في العلاقات الفلسطينيّة – الشرق أردنيّة، حائلةً دون اندماج اجتماعيّ وطنيّ كان قد بدأ تدريجاً مع وحدة الضفّتين[2]. واستمرّ الأردن الرسميّ في الدفاع عن فكرة وطن موحّد فلسطينيّ – شرق أردنيّ. ففي 15 آذار/ مارس 1972 اقترح الملك حسين إنشاء مملكة متّحدة تضمّ الأردن والضفّة الغربيّة، لكنّ منظّمة التحرير رفضته وشجبته[3]. وعلى العموم يمكن القول إنّ إسقاط المشاريع الأردنيّة لم يكن من نتائجه إلاّ جعل التوصّل إلى تسوية مع إسرائيل، تعاد بموجبها الأراضي المحتلّة، أصعب فأصعب، وفي الآن نفسه، زيادة التشنّج في العلاقات بين الكتلتين الفلسطينيّة والشرق أردنيّة في الأردن. ذاك أنّه "بعد مواجهة أيلول، وخصوصاً بعد اغتيال وصفي التلّ، بدأ الشرق أردنيّين يعتقدون أنّ على الملك أن يوقف التمسّك بسياسته في كونه الممثّل الرسميّ للفلسطينيّين في الضفّة الغربيّة"[4].

هكذا ظهر مبكراً الأثر السلبيّ العميق للثورة الفلسطينيّة على متانة الأوضاع في الشرق الأوسط العربيّ عموماً. لكنّ الثقافة الضدّيّة المنتشرة يومذاك نجحت في الإيحاء بأنّ مجرّد الإمساك بالبنادق علامة قوّة لا يرقى إليها الشكّ ولا تجوز عليها المساءلة. وعلى هذا النحو انضافت الوقائع الجديدة لتعمل على تكريس غياب "توازن القوى" عن إجماليّ الفكر السياسيّ العربيّ، لا سيّما منه ما يتعلّق بالتعاطي مع الدولة العبريّة.

---

1 Ronald Dallas, *King Hussein*, Profile Books, 1998, p. 141.

2 انظر خصوصاً: Adnan Abu-Odeh, *Jordanians, Palestinians, and the Hashemite Kingdom in the Middle East Peace Process*, United States Institute of Peace, 1999.

3 استمرّت عمّان طويلاً متمسّكة بهذا النهج، شرط أن يقبله الفلسطينيّون، وهو ما لم يحصل. هكذا اقترحت في 22 حزيران/ يونيو 1977 خلق فيدراليّة فلسطينيّة – أردنيّة، ثمّ في 1983 اقترحت إقامة كونفيدراليّة بينهما.

4 Adnan Abu-Odeh, *Jordanians, Palestinians...*, pp. 191-192.

الفصل التاسع

من السادات إلى الإسلام السياسيّ

وصل أنور السادات إلى رئاسة الجمهوريّة في مصر ليجد نفسه حيال النتائج المترتّبة على ازدواجيّة المشروع الناصريّ، التي لا تلحق إلاّ الشلل بأيّة صناعة للقرار السياسيّ. فاستعادة الأرض مرهونة بالضغط الأميركيّ على إسرائيل، فيما الولايات المتّحدة ساهية عن موضوع الشرق الأوسط برمّته ومطمئنة إلى نتائج الانتصار الذي أحرزه الإسرائيليّون في 1967. وهذا فيما كان يقيم في مصر، عند تسلّم السادات، عشرون ألف جنديّ ومستشار سوفياتيّ. والشيء نفسه يمكن قوله عن الوضع الاقتصاديّ المتداعي والمتآكل، فيما المعونات والاستثمارات الكفيلة بتحريك العجلة الاقتصاديّة لن تأتي إلاّ من الغرب ومن البلدان العربيّة النفطيّة الحليفة له في الحرب الباردة.

كان لا بدّ، بالتالي، من خطوة شجاعة تعلن موت مرحلة من الضدّيّة كانت قد ماتت في السرّ من دون أن يُعلن عن ذلك.

هكذا ظهرت الطعنة الأخرى والأكبر التي أصيبت بها القوميّة العربيّة، ومفادها أنّ أنور السادات، الذي حلّ محلّ عبد الناصر، بدأ يفكّر بطريقة مختلفة أدّت في النهاية إلى إخراج مصر من دائرة الصراع العربيّ – الإسرائيليّ. وكان لهذه السياسة أن تُوّجت، في أواخر العقد، بصلح كامب ديفيد المصريّ – الإسرائيليّ.

لقد تحرّك السادات تحت وطأة مشاعر كثيرة بعضها متناقض، إلاّ أنّها كلّها تعكس عفَن النهايات. فهناك بالتأكيد دور الخوف من السوفيات وممّا ردّده بعض القوميّين المصريّين عن "استعمار" روسيّ لبلادهم. كذلك حضرت عند السادات هواجس متداخلة تجمع بين

السعي إلى غربيّة عصريّة وكفوءة وبين نزعة ريفيّة ومحلّيّة[1] لا تخلو من التحفّظ على الحداثة، ومناهضة الشيوعيّة، كما تكشف عن ضعف الركائز الاجتماعيّة التي تنهض عليها محاولات التحديث العربيّة.

لقد حاول السادات، متأثّراً بالهزيمة وبالحاجة الماسّة إلى إنهاء الحروب التي تودي بالمصريّين، وبالفقر الذي يمسك بخناقهم، إحياء المدرسة التقليديّة في السياسة العربيّة التي كان السياسيّ العراقيّ نوري السعيد أبرز رموزها، وهي التحالف مع الغرب ضدّ الشيوعيّة لحمل الغرب على الضغط على إسرائيل، فضلاً عن إسهامه في تحسين الأوضاع الاقتصاديّة للبلد المعنيّ. لكنْ، وكمثل كلّ إحياء متأخّر يلي تجربة راديكاليّة عاصفة تتوّجها هزيمة مُرّة، تسلك المحاولة طريقاً بالغة التعرّج وشديدة القابليّة للتعثّر.

والسادات كان وطنيّاً مصريّاً فخوراً بالمعنى المحلّيّ والفلاّحيّ للكلمة، كما كان على قدر بعيد من المزاجيّة والميل إلى المغامرة والتعويل على مبادرات شخصيّة صادمة تحلّ محلّ الأفكار المعقّدة. وقد تكوّنت شخصيّته الكارهة للاستعمار البريطانيّ منذ مطالع شبابه، كما تأثّر بالفاشيّة وبأفكار عزيز علي المصري، وفكّر في القتال إلى جانب الألمان مع وصول الماريشال الألمانيّ رومل إلى ليبيا في الحرب العالميّة الثانية. بعد ذاك برز في صفّ "الضبّاط الأحرار" وعاش في ظلال عبد الناصر منفّذاً أوامره. فحين توفّي الأخير وبدا أنّ اختياره أمر واقع، أمل بيروقراطيّو الناصريّة في تحويله مجرّد رئيس واجهة على أن يستمرّوا في إمساكهم بالسلطة. لكنّ السادات المفاجئ فاجأ الجميع، خصوصاً منهم الناصريّين وبيروقراطيّي اليسار الذين كان يتزعّمهم أمين "الاتّحاد الاشتراكيّ العربيّ" علي صبري ممّن انقضّ السادات عليهم تباعاً. وهؤلاء لم يبقَ لهم إلاّ ممارسة احتقار للرئيس الجديد راح يعتمل غيظاً، إمّا في سرّهم أو في بضع كتابات أهمّها ما تركه الصحافيّ محمّد حسنين هيكل الذي صنع له مجدَه قربُه من عبد الناصر[2].

ففي 15 أيار/ مايو 1971 تخلّص السادات من علي صبري وجماعته من ذوي الهوى

1 عن الروابط القرابيّة والريفيّة التي عبّرت عنها الساداتيّة، انظر: P. J. Vatikiotis, *The History of Modern Egypt*, 4th edition, Johns Hopkins, 1991, p. 428.

2 عن هذا الاحتقار شبه العنصريّ، انظر خصوصاً: Mohamed Heikal, *Autumn of Fury*, Andre Deutsch, 1983.

وانظر جواب المثقّف المصريّ فؤاد زكريا عليه في كتابه: **كم عمر الغضب؟ – هيكل وأزمة العقل العربي**، الكويت، 1983.

السوفياتيّ، وفي العام نفسه أقام اتّحاداً ثلاثيّاً، تبيّن أنّه شكليّ جدّاً، مع كل من سوريّا وليبيا، فبدا مع تلك التجربة كم أنّ الاتّحادات العربيّة باتت إجراءات تكتيكيّة صرفة لتدعيم الأنظمة وتلبية الوفاء اللفظيّ لفكرة الوحدة العربيّة. ولئن تخلّى عن تسمية "الجمهوريّة العربيّة المتّحدة"، فقد اعتمد تسمية "جمهوريّة مصر العربيّة"، مخفّفاً مصريّة مصر لصالح عروبة لم تكن مرّة من أساطيرها المؤسّسة. كذلك وطّد علاقاته بالنظام السعوديّ وبالعسكريّين الذين وصلوا إلى السلطة في الخرطوم قبل أشهر، وعلى رأسهم جعفر نميري، ممّن أبدوا استعدادهم لمواكبته في التحوّل عن الناصريّة. وبهذه التحرّكات جميعاً، كان السادات يوسّع قاعدة تغيّره وتوجّهه نحو سياسات ما بعد ناصريّة يشوبها الغموض. أهمّ من ذلك أنّه تخلّص، في 1972، من الخبراء السوفيات، فكان ذلك هديّة للولايات المتحدة لم تجرؤ واشنطن على طلبها. وفي هذا السياق سحق نميري، الناصريّ حتى ذاك الحين والمتحوّل إلى الساداتيّة، انقلاباً نفّذه الشيوعيّون السودانيّون بقيادة الضابط هاشم العطا في تموز/ يوليو 1971. وجاء سحق الانقلاب بدعم مباشر مصريّ وليبيّ ينمّ عن أنّ التوجّه بعيداً عن الاتّحاد السوفياتيّ غدا يتجاوز مصر. وفعلاً تُوّج الردّ القاسي بإعدام عبد الخالق محجوب الأمين العام للحزب الشيوعيّ، الأكبر عدداً ونفوذاً بين الأحزاب الشيوعيّة العربيّة.

لكنّ السادات أنشأ، مع أواسط السبعينات، "المنابر" بحيث تكون مقدّمة للأحزاب السياسيّة، وتخوض الانتخابات العامّة بصفتها هذه. فقد أنشئ منبر لليمين بقيادة مصطفى كامل مراد، وآخر للوسط تعود إلى السادات زعامته الفعليّة، وإنّ تولّاه رئيس الحكومة آنذاك ممدوح سالم، وثالث لليسار على رأسه خالد محيي الدين. وكان اللافت أنّ الثلاثة ضبّاط سابقون، ثالثهم، وهو المتأثّر بلون من الماركسيّة، كان الأصغر سنًّا بين أعضاء "الضبّاط الأحرار" الذين نفّذوا انقلاب 1952 قبل أن يعزله عبد الناصر.

لقد انتقلت مصر من حكم الحزب الواحد[1] إلى تعدّديّة نسبيّة ومضبوطة من الأعلى، أي من الحاكم البطريرك الذي هو السادات. كما كسر الأخير السياسة الاقتصاديّة التي هندسها عبد الناصر باشتراكيّته البيروقراطيّة وتأميماته. فقد اعتُمد، منذ 1974، النهج الاقتصاديّ الذي عُرف بـ"الانفتاح"، حيث صدر القانون 43 الذي يمنح الاستثمارات

1 بالأحرى "التنظيم" الواحد؛ لأنّ عبد الناصر كان يؤكّد على رفض الحزبيّة والأحزاب بوصفها تجزّئ المجتمع.

الأجنبيّة إعفاءات ضريبيّة، كما أُعلنت مدينة بور سعيد ميناء حرّاً. وهذا ما بدا تكراراً متأخّراً لما حصل مع الخديوي إسماعيل لجهة تدفّق السلع، لا سيّما الكماليّ منها، ومن ثمّ توسع البناء ونهوض السياحة.

ومن أجل استعادة صحراء سيناء المحتلّة في 1967، باشر السادات بالتحالف والتنسيق مع الرئيس السوريّ حافظ الأسد، وفي ظلّ تحالف آخر مع ملك السعوديّة فيصل بن عبد العزيز، التهيئة لخوض الحرب التي وقعت في 6 تشرين الأوّل/ أكتوبر 1973 وأطلق على عمليّاتها العسكريّة تسمية "بدر"، تيمّناً بإحدى المعارك التي انتصر فيها النبيّ محمّد، وكان ذلك عام 624، على خصومه الجاهليّين. وقد دامت حرب تشرين حتى نهاية ذاك الشهر، كما ترتّبت عليها أبعاد سياسيّة وعسكريّة، ومن ثم بسيكولوجيّة ضخمة.

لقد لعب ضعف النظامين المصريّ والسوريّ حينذاك أحد الأدوار في تقرير شنّ الحرب، لا سيّما حيرتهما حيال خياراتهما الاستراتيجيّة كما الاقتصاديّة، وعجزهما المتمادي عن استعادة الأراضي التي احتُـلّت في 1967. فالأسد، ولو بدرجة أقلّ من السادات، كان ينعطف بسوريّا نحو علاقات جيّدة مع السعوديّة يوازن بها الحضور السوفياتيّ، كما يصالح البورجوازيّة الدمشقيّة السنّيّة التي عزلتها وهمّشتها سنوات الحكم البعثيّ السابقة. إلاّ أنّ التغيّر المتعثّر في البلدين كان لا يقع على مكافآته المفترضة، لا على صعيد الاستجابة الأميركيّة والغربيّة ولا على صعيد المردود الاقتصاديّ.

مع هذا تمكّن الجنود المصريّون من تحقيق إنجازات كان أهمّها عبور قناة السويس واختراق خط بارليف الذي سبق للإسرائيليّين أن بنوه ليكون حصناً لا يُخترق، كما تقدّم السوريّون في الأيّام الأولى للمواجهات العسكريّة.

لقد انتهت الحرب في آخر الأمر إلى انتصار عسكريّ إسرائيليّ، وتوسيع في مساحة الأرض المحتلّة، فضلاً عن محاصرة الجيش المصريّ الثالث[1] والاقتراب مسافة 40 كيلومتراً من دمشق ومئة كيلومتر وكيلومتر واحد من القاهرة. كذلك قتل ما بين 2500 و2800 إسرائيليّ، مقابل رقم يتفاوت بين 8 و18 ألفاً من المصريّين والسوريّين. إلاّ أنّ الأداء العسكريّ المصريّ والسوريّ كان، بلا قياس، أفضل ممّا كان في حرب 1967. زاد في تظهير هذه الصورة أنّ

1 راجع مثلاً لا حصراً: Kenneth w. Stein, *Heroic Diplomacy-Sadat, Kissinger, Carter, Begin, and the Quest for Arab-Israeli Peace*, Routledge, 1999, chap.4.

الولايات المتّحدة اضطرّت إلى بناء جسر غير مسبوق لإمداد إسرائيل بالأسلحة قبل أن تستيقظ الأخيرة من صدمة التعرّض لضربة عسكريّة مباغتة كانت قد استبعدتها. وكان ذلك برهاناً ساطعاً على أنّ الحرب مع إسرائيل هي حرب مع الغرب نفسه. كذلك نجح السادات الذي كان هدفه منذ البداية جذب الانتباه الأميركيّ إلى المنطقة ونزاعها في هدفه هذا. وإلى ذلك أثبتت الأنظمة العربيّة أنّها ما زالت تستطيع إنجاز بعض الأهداف متى كانت معقولة، وهذا على الضدّ من النظريّات التي كانت قد عمّمتها، بعد حرب 1967، قوى اليسار المتطرّف في المشرق العربيّ، لا سيّما الفلسطينيّة منها، من أنّ الجيوش قد انتهى كلّ دور لها، وأنّ حرب العصابات هي وحدها القادرة على محاربة إسرائيل.

بيد أن سلوك السادات العلنيّ وسلوك الأسد الضمنيّ كانا يعلنان أنّ ما حدث هو أقصى ما تستطيعه الأنظمة العربيّة، فكيف وأنّ عدد الدول المشاركة في الحرب لم يكفّ عن الانخفاض منذ الحرب الأولى في1948.[1]

هكذا تولّى الإعلامان المصريّ والسوريّ تصوير الأمر انتصاراً عربيّاً مهولاً، ومن ثمّ تضخيمه وإعطاءه قامة تاريخيّة وملحميّة. بيد أنّ المهمّة هذه كان المقصود بها لدى القيادة المصريّة غير ما قصدته منها القيادة السوريّة: فالأولى، وكما بدأ يتبيّن سريعاً، أرادت استعمال "الانتصار" لاستكمال الانتقال إلى المعسكر الغربيّ وتكليف واشنطن إرجاع الأراضي المحتلّة، ومن ثمّ إنهاء النزاع مع اسرائيل. ذاك أنّ الولايات المتّحدة، وكما كان السادات يُكثر القول، تملك "99 في المئة من أوراق الحلّ". ومن ضمن هذا المنظور يمكن القول، على ضوء ما حصل لاحقاً، إن السادات الذي تطابق سلوكه وبرنامجه، أحرز انتصاراً فعليّاً تمثّل في بلوغ السلام الذي أراد أن يبلغه. أمّا الأسد، من ناحية أخرى، فاستخدم "الانتصار" لتوطيد قبضته على الحياة السوريّة وإقامة سلطة توحّد بالقوّة المجتمع السوريّ لأوّل مرة، بحيث لا يعود من الممكن الرجوع بعدها إلى مسلسل الانقلابات العسكريّة[2].

وكان هذا التباين في ما أراده كلّ من السادات والأسد من "انتصار تشرين التاريخيّ"

1 ليس هذا فقط، بل إنّ الملك حسين الذي شارك بنشاط في حرب 1967 ودفع بلده أغلى أكلافها، سرّب، في 1973، خبر الهجوم المصريّ – السوريّ إلى الإسرائيليّين فلم يعمل الإسرائيليّون بموجبه. ذاك أنّ ملك الأردن كان يسعى، بأيّة كلفة كانت، إلى تجنيب بلده والمنطقة هزّة كبرى تستحيل السيطرة عليها.

2 لم تخل هذه العمليّة من مفارقات كبرى لافتة في مدى تحدّيها للعقل. ذاك أنّ حافظ الأسد سُمّي "بطل الجولان" مع أنّه هو الذي خسر الجولان كوزير دفاع في 1967 من دون أن ينجح في استرداده كرئيس في 1973.

بالغ الدلالة: فالاختلاف أصلاً بدأ في الحرب نفسها، وهو ما اعتبره السوريّون مخادعة مصريّة لهم من خلال اعتماد استراتيجيّتين للقتال في وقت واحد، إحداهما تتوقّف بعد توغّل بسيط شرق قناة السويس، وهي التي اعتُمدت، والأخرى التي أُعلم بها السوريّون، تقتضي الذهاب أبعد من ذلك بكثير. وكان في هذا ما يذكّر بالانتقادات العربيّة التي وُجّهت في حرب 1948 إلى الملك الأردنيّ عبد الله الأوّل. لكنْ وراء التوجهين المختلفين كمن الاختلاف بين الدولة – الأمّة المصريّة الكاملة والقادرة على تطوير حياة سياسيّة قائمة بذاتها وبين الدولة – الأمة السوريّة الناقصة والقلقة.

هكذا حصل فكّ اشتباك رعاه وزير خارجيّة الولايات المتّحدة هنري كيسينجر على الحدود السورية – الإسرائيلية في 31 أيار/ مايو 1974 بعد أن تمّ مثيله مع مصر في 18 كانون الثاني/ يناير. وفي أواسط حزيران/ يونيو زار الرئيس الأميركيّ ريتشارد نيكسون دمشق، فكان أوّل رئيس أميركيّ يزورها. لكنّ التقدّم على الجبهة السوريّة ما لبث أن توقّف بعد إنجاز واحد، هو استعادة القنيطرة. ذاك أنّ السوريّين اعتبروا أنّ هنري كيسينجر يبالغ في محاباة إسرائيل، كما يمنح أولويّته لإتمام تسوية مصريّة – إسرائيليّة على حسابهم. وبدورها احتفظت الولايات المتّحدة بخوفها من استمرار العلاقات السوريّة الحارّة مع الاتّحاد السوفياتيّ[1]، وهو التعبير عن استئناف الطريقة الناصريّة في العمل بموجب برنامجين متناقضين.

أمّا على الحدود المصريّة – الإسرائيليّة، فجرى التاريخ جرياً سريعاً وأمكن للطرفين، برعاية وشراكة أميركيّتين، أن ينتقلا ويتطوّرا من فضّ اشتباك إلى سلام.

لقد تصرّفت القاهرة كمن يستجيب لأولويّة المصلحة المصريّة، لكنّ دمشق استجابت، هي الأخرى، لأولويّة المصلحة السوريّة، علماً بأنّ هذه المصلحة نفسها تعكس معضلة الوطنيّة والتشكّل الوطنيّ السوريّين. ولهذا فإنها بدت محكومة بأن تتّخذ الشكل الضدّيّ المحوّر والمداور.

وعمليّة السلام برمّتها سبق أن انطلقت من مؤتمر جنيف للسلام الذي افتتح في كانون الأوّل/ ديسمبر 1973 برعاية الجبّارين الأميركيّ والسوفياتيّ. ثم كانت ديبلوماسيّة كيسينجر التي أخرجت الروس تدريجاً تحت إلحاح ودفع من الرئيس المصريّ السادات الذي طلّق

1 انظر: Moshe Ma'oz, *Syria and Israel-From War to Peacemaking*, Oxford,1995, pp. 146-148.

نظريّة "البرناميجن" الناصريّة، ساعياً إلى "وضع البيض كلّه في السلّة الأميركيّة". والحال أنّ الانعطاف المصريّ الذي تسارع بعد حرب تشرين عن الاتحاد السوفياتيّ باتّجاه الولايات المتّحدة، كان أحد أبرز الأسباب وراء "بداية نهاية الوفاق الدوليّ وابتداء حرب باردة ثانية بين الولايات المتّحدة والاتّحاد السوفياتيّ سوف تدوم لأكثر من عقد"[1].

وكان السبب العميق وراء النجاح الساداتيّ - الكيسنجريّ صعوبة التوفيق بين الموقع المصريّ الذي يريد حلاً عاديّاً لمشكلة عاديّة في عالم العلاقات الدوليّة، والموقع السوريّ المتمسّك بفرادة الصراع وإعجاز الحلّ. كذلك فعل فعله البطء الذي أضجر السادات، المتحرّق لخلاص مصر، والناجم عن التوافق مع سوريّا والإيقاع السوفياتيّ، وهذا فضلاً عن انزعاج الرئيس المصريّ من تعدّد الإرادات الدوليّة والعربيّة المتدخّلة في أمور مصر. فعنده أنّ الولايات المتّحدة كافية تبعاً لتأثيرها على الدولة العبريّة، فيما الآخرون، بمن فيهم الأوروبيّون، يعطّلون مساراً كهذا ويؤخّرونه. والرهان هذا لم يكن خاطئاً بالكامل، خصوصاً إذا ما نُظر إليه من زاوية المصلحة الوطنيّة المصريّة. ذاك أنّه، بحسب وصف أحد متابعيه عن كثب، "أقحمت الولايات المتّحدة، للمرّة الأولى، مواردها الديبلوماسيّة العليا في السعي المستدام للوصول إلى تسوية للنزاع العربيّ - الإسرائيليّ"[2].

والواقع أنّ السادات بدا غريباً لكثيرين في العالم، لأنّه كان السبّاق في الخروج على المعادلات السياسيّة والديبلوماسيّة التقليديّة لزمن الحرب الباردة. وكان بذخه وحبّه لتقليد حياة الملوك وامتلاك القصور وحمله عصا الماريشالات[3]، ما يضيف الغرابة والتعالي غير المقنع إلى قراراته الحادّة أو الفجائيّة. لكنّ قراراً في حجم القرار الساداتيّ غير المتوقّع ربّما كان يلزمه رجل غريب الأطوار وقليل الحسابات كالسادات.

بيد أنّ اتّفاق فصل القوّات السوريّ - الإسرائيليّ لم يكن، بدوره، قليل الأهميّة في دلالاته القريبة والبعيدة. فقد أنهى الاشتباك على تلك الحدود بحيث التزمت سوريّا فعلاً عدم إطلاق رصاصة واحدة على الإسرائيليّين منذ ذلك الحين. إلاّ أنّ الوجه الآخر للعمليّة تجسّد في نقل المواجهة إلى لبنان بالاستفادة من تعدّده الطائفيّ غير المستقرّ على صيغة للعيش

1 Richard Ned Lebow and Janice Gross Stein, *We All Lost the Cold War*, Princeton, 1994, P.287-88.

2 William B. Quandt, *Peace Process-American Diplomacy and the Arab-Israeli conflict since 1967*, Brookings, 3rd ed., 2005, p.126.

3 انظر مثلاً لا حصراً: David Hirst and Irene Beeson, *Sadat, Faber and Faber*, 1982, pp 212–213.

متّفق عليها، كما من الوجود المسلّح للمقاومة الفلسطينيّة على أرضه.

بلغة أخرى، حرص النظام السوريّ الذي يقول بإيديولوجيّة القوميّة العربيّة، على الدفاع عن الوطنيّة السوريّة إنّما ضدّيّاً، ومن خلال الرهان على حلّ أزماته بالواسطة والتفويض على حساب غيره من العرب. وفي هذا الإطار تحوّلت الجيرة الجغرافيّة مع لبنان إلى مسرح احتياطيّ للتدمير، فيما جرى تحويل الفلسطينيّين، عبر استغلال نشط ومرتفع النبرة لقضيّتهم، إلى بشر احتياطيّين للموت.

والحال أنّ الأمور في لبنان كانت قد بدأت تتردّى قبل ذلك، مع أواخر الستينات، متّخذةً شكل تمارين على الحرب التي ما لبثت أن انفجرت في 1975. ذاك أن موادّ الاشتعال تكاثرت مع انتقال المقاتلين الفلسطينيّين بعد حرب 1970 الأهليّة في الأردن إليه من طريق سوريّا.

وما لا شكّ فيه أنّ التناقضات بين الطوائف اللبنانيّة كانت السبب وراء انفجار النزاع في لبنان، وهذا ما فاقمته الشروط السيّئة و"غير الأخويّة" التي عاش في ظلّها الفلسطينيّون في مخيّماتهم. إلاّ أنّ ذاك النزاع كان ليبقى محدود الأثر والزمن والأكلاف لولا عنصران اثنان:

-الحضور المباشر لمقاتلي الثورة الفلسطينيّة، إذ إنّ ما حصل في لبنان آنذاك كان محطّة أساسيّة في الامتحانات القاسية والمتتابعة التي تعرّضت لها الثورة الفلسطينيّة في بلدي المشرق الأصغر الأردن ولبنان، كما في الامتحانات التي عرّضتها تلك الثورة لهذين البلدين.

-والاضطرار السوريّ إلى استخدام "الورقة" اللبنانيّة في التفاوض مع الولايات المتّحدة وإسرائيل.

لقد كان هذان العاملان وسيطي توسيع الخراب اللبنانيّ وتعميقه الذي رعته الضدّيّة الناصريّة في مصر قبل أن تنتقل رعايته إلى الضدّيّة السوريّة.

ففي أواخر كانون الأول/ ديسمبر 1968 هاجم الإسرائيليّون مطار بيروت الدوليّ ودمّروا 13 طائرة مدنيّة على أرضه، ردّاً على هجوم نفّذه مقاتلو "الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين"، الذين انطلقوا من بيروت، على طائرة مدنيّة إسرائيليّة في أثينا.

وفي 23 نيسان/ أبريل 1969 اندلعت اشتباكات موسّعة بين الجيش اللبنانيّ المدعوم مسيحيّاً والمقاومة الفلسطينيّة التي وُصفت يومذاك بأنّها "جيش المسلمين". وبالنتيجة تمّ

التوصّل إلى "اتّفاق القاهرة"، المرعيّ مصريّاً، الذي حرم الدولة اللبنانيّة حقّها في احتكار العنف وسيادتها على كامل أرضها، كما أجاز العمليّات العسكريّة الفلسطينيّة انطلاقاً من لبنان.

فكما فعل عبد الناصر في الأردن، تولّى أيضاً دوراً وسيطاً في لبنان بين المقاومة الفلسطينيّة الناشئة وبين المسيحيّين والجيش، ما أثمر بداية نهاية الاستقرار اللبنانيّ.

لقد كانت التسويتان الناصريّتان في لبنان والأردن محاولة للتوفيق بين الدولة – الأمّة وبين الثورة الفلسطينيّة كطرف عابر لها ولحدودها يتحدّاها في مجرّد وجوده. لكنْ بينما استطاعت العصبيّة الشرق أردنيّة الموحّدة مذهبيّاً أن تحمي مشروع الدولة – الأمّة، عجز اللبنانيّون المنقسمون طائفيّاً عن ذلك.

ثمّ، وفي نيسان 1973، ورداً على مذبحة ميونيخ الأولمبيّة للرياضيّين الإسرائيليّين في أيلول/ سبتمبر 1972، أقدم الإسرائيليّون على اغتيال ثلاثة من قادة المقاومة الفلسطينيّة في بيروت. وما لبثت أن انفجرت في أيار/ مايو حرب مصغّرة بين الجيش اللبنانيّ والفدائيّين دلّت على استحالة التعايش بين الطرفين. وكان المُلاحَظ في جميع تلك المواجهات لجوء سوريّا إلى ممارسة أقصى الضغط على الحكومة اللبنانيّة، وصولاً إلى الخنق الاقتصاديّ وحشد القوّات البريّة على الحدود المشتركة.

لكنْ بعد حرب تشرين، واتّجاه مصر السادات إلى إنهاء النزاع، كان لا بدّ أن يدفع لبنان، وهو النقطة الرخوة، ثمن نقص السلام العربيّ – الإسرائيليّ. والنقص هذا بات يتّخذ أوجهاً متزايدة العنف، لا سيّما مع ما قامت به "الجبهة الشعبيّة الديموقراطيّة لتحرير فلسطين" في 15 أيّار/ مايو 1974. فالجبهة التي تؤكد على ماركسيّتها اللينينيّة وحرصها على بناء دولة ديموقراطيّة علمانيّة للعرب واليهود، نفّذت يومذاك في بلدة معلوت بإسرائيل عملية أودت بعشرين تلميذ مدرسة. وبدورها، وعلى نحو لم ينقطع، كانت إسرائيل توجّه ضربات بالغة القسوة للسكّان، معتمدة نهج العقاب الجماعيّ كي تدفع إلى صدام بين أهالي الجنوب اللبنانيّين والمسلّحين الفلسطينيّين. وفي المقابل كانت هجرة السكان الجنوبيّين إلى بيروت تتزايد وتتصاعد بما يخنق العاصمة اللبنانيّة ويفاقم عناصر التوتّر فيها.

وهذه العوامل جميعاً إنّما انفجرت في ما عُرف بـ"حرب السنتين" التي انتهت لمصلحة

سوريّا كليّاً[1]. ففي ربيع 1976، وبطلب من الأطراف المسيحيّة المحاصَرة والخائفة من المسلّحين الفلسطينيّين وحلفائهم اللبنانيّين، دخلت القوّات السوريّة إلى لبنان. وكان لافتاً أنّ سوريّا نفسها هي مصدر التسليح للقوّات التي أخافت المسيحيّين قبل أن يغدو مطلوباً إخضاع تلك القوّات التي استفحل بأسها. وقد كُرّست تلك النتيجة في مؤتمري قمّة عربيّين عُقدا في الرياض والقاهرة، وقضيا بالاستعانة بالجيوش العربيّة لحفظ السلام في لبنان والتهيئة لإمساك الجيش اللبنانيّ بأمن البلد. هكذا أرسلت دولٌ عربيّة أعداداً محدودة من جنودها، وتكفّل النظام السوريّ بالباقي، فوجّه إلى الجار الصغير قرابة ثلاثين ألف جنديّ يكونون "قوّات ردع" تطفئ نيران الحرب الأهليّة. وشيئاً فشيئاً انسحبت قوّات الدول العربيّة، وكثير منها دول نفطيّة استعاضت عن وجودها المباشر بتقديمات ماليّة لمكافأة السوريّين، بحيث صارت "قوّات الردع" سوريّة صافية. بهذا استفرد نظام الأسد، من خلال جيش ارتفع عدده إلى أربعين ألف جنديّ، بالوضع اللبنانيّ وبالفلسطينيّين في لبنان، وراح يدير مرحلة أخرى من الحرب الأهليّة – الإقليميّة اللبنانيّة.

لقد تخوّفت دمشق من أن يؤدّي فائض الانتصار الفلسطينيّ في لبنان إلى حرب غير محسوبة مع إسرائيل. هكذا وافقت الأخيرة على الدور السوري والتزمت سوريّا بضبط جبهة الجنوب والحؤول دون الاحتكاك المباشر، بعد وقوف جيشها وراء ما سمّاه الإسرائيليّون "الخطّ الأحمر"[2] لا يتعدّاه.

وفي عمومها دارت حرب لبنان في 1975 – 1976، كمثل حرب الأردن في 1970، بين دولة – أمّة مصطبغة بعصبيّة أهليّة (طوائف في لبنان، عشائر في الأردن)، وبين مشروع إيديولوجيّ غائم ترعاه عصبيّة جعلها حرمانها من دولة – أمّة تعاديها وتصطدم بها، إن كواقع أو كفكرة. فضدّيّة الثورة الفلسطينيّة إنّما عنت عمليّاً تحدّي البلدين الصغيرين الأنجح تجربة، أي الأردن ولبنان، وتوفير أداة للبلدين المشرقيّين الأكبر اللذين يمسك بهما حزب واحد، أي العراق وسوريّا، كي يوسّعا نفوذهما.

وقد تعزّز المشروع الضدّيّ الفلسطينيّ مع قمّة الرباط العربيّة في 1974 التي اعتمدت منظّمة

1 لا يزال أحد أفضل المراجع عن حرب 1975–1976 وأسبابها وتداعياتها:
Farid el Khazen, *The Breakdown of the State in Lebanon, 1967-1976*, I.B.Tauris, 2000.

2 انظر بين مراجع أخرى رواية الصحافيّ البريطانيّ Robert Fisk, *Pity the Nation-The Abduction of Lebanon*, Atheneum, New York, 1990, pp. 103-104.

التّحرير الفلسطينيّة "ممثّلاً شرعيّاً وحيداً" للشعب الفلسطينيّ، فيما اضطرّ الأردن إلى فكّ ارتباطه بالموضوع الفلسطينيّ. كذلك لعبت عوامل أخرى دورها: فقد تأدّى عن قوّة النفط العربيّ، وارتفاع سعره أربعة أضعاف ما كانه، بنتيجة حرب 1973 والمقاطعة النفطيّة العربيّة للبلدان الغربيّة، وصول الزعيم الفلسطينيّ ياسر عرفات إلى الأمم المتحدة ومخاطبته الجمعيّة العامّة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1974، واقتراحه دولة علمانيّة ديموقراطيّة لليهود والعرب. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1975 أسّست الأمم المتّحدة لجنة للنظر في كيفيّة وضع الحقّ الفلسطينيّ في تقرير المصير موضع التنفيذ، كما دُعيت منظّمة التحرير لأن تشارك في مداولاتها بشأن الشرق الأوسط، فيما صُنّفت الصهيونيّة بأنّها "شكل من العنصريّة والتمييز العرقيّ"، ثمّ في كانون الثاني/ يناير 1976 أعطى مجلس الأمن منظّمة التحرير دور المشاركة الكاملة في مداولاته وأقرّ الحقّ الفلسطينيّ في إنشاء دولة، كما باتت القضيّة الفلسطينيّة مسموعة الصوت إعلاميّاً وعالميّاً، حتّى أنّ الولايات المتّحدة، ومن مجلس الأمن، أدانت، في آذار/ مارس 1976، إقامة إسرائيل مستوطنات "غير قانونيّة" في القدس العربيّة ومناطق محتلّة أخرى. وما بين راغبين في تعامل أميركيّ أكثر مساواة حيال الإسرائيليّين والفلسطينيّين، وأصدقاء لبلدان الخليج تربطهم بها مصالح نفطيّة وماليّة، ومعجبين بسياسات السادات وانفكاكه عن الكتلة السوفياتيّة، تزايد عدد السياسيّين الأميركيّين المتعاطفين مع الموضوع الفلسطينيّ[1].

مع هذا، فالانتصارات السياسيّة والإعلاميّة لمنظّمة التحرير لم تؤدّ إلى توسيع استقلاليّتها قيد أنملة عن المواقف الرسميّة للحكومات العربيّة. ولئن ظلّت قضيّة فلسطين الذريعة المعلنة للصراعات والنزاعات العربيّة على أنواعها، بدا ملحوظاً أنّ ولادة "جبهة الرفض" الفلسطينيّة، أواسط السبعينات، جاءت بمثابة طعنة أولى لشرعيّة ياسر عرفات ومنظّمة التحرير. بل يمكن التأريخ لأزمة الشرعيّة في الساحة الفلسطينيّة بولادة تلك الجبهة المدعومة من العراق، ثم من سوريّا، ردّاً على تبنّي منظّمة التحرير برنامج النقاط العشر، الذي سُمّي في ما بعد البرنامج المرحليّ، والذي نصّ، للمرّة الأولى، على إقامة دولة فلسطينيّة فوق أيّ شبر يزول عنه الاحتلال الإسرائيليّ.

أما لبنان فتُرك يحترق وسط تواطؤ عربيّ ودوليّ واسع، من دون الانتباه إلى أنّ حربه

1 انظر: Robert H. Trice, *American Interest Groups after October 1973*; in: J. C. Hurewitz (ed.), *Oil, the Arab-Israel Dispute, and the Industrial World*, Westview Press, Colorado, 1976, pp. 88-89.

ستصير إرهاصاً مبكراً بحروب الهويّة التي ستكرّ في العقود التالية، وبأنّ التضحية به تضحية بقيم ومعانٍ لا تتوافر بكثرة في الشرق الأوسط.

إلا أنّه ما بين بدايات التوجّه المصريّ إلى السلام مع إسرائيل واكتماله بتوقيع معاهدة كامب ديفيد في 1979، وقعت المنطقة كلّها في دوّامة من الضياع كما لو أنّها خرجت عن قوانين الجاذبيّة كما عرفتها في عقود سابقة. فمصر ما إن تتغيّر حتّى يتغيّر محيطها، تماماً كما حصل في اتّجاه مختلف عام 1956. لكنْ لئن وُجد مع عبد الناصر استعداد عربيّ واسع لمحاكاة ضدّيته، لم يوجد مثل هذا الاستعداد لمحاكاة السادات، لا مصريّاً في سياساته الداخليّة، ولا، خصوصاً، عربيّاً في اتّجاهه إلى السلام.

ففي مصر نفسها كانت قد حصلت تحرّكات مطلبيّة عماليّة وشعبيّة واسعة ضدّ رفع الحكومة أسعار السلع الغذائيّة الضروريّة، وذلك في 18 و19 كانون الثاني/ يناير 1977. وكانت هذه تتويجاً لتحرّكات أصغر شهدتها الأعوام 1972 و1973 و1975. وقد ردّ السادات بخفّة وتعالٍ على "انتفاضة يناير" أو "انتفاضة الجياع" بأن سمّاها "انتفاضة الحراميّة". لكنّها، على أيّة حال، عجّلت في دفعه إلى الخيار السلميّ مع إسرائيل.

وفي هذه الغضون، ذهب السادات بعيداً في حربه على اليساريّين والناصريّين، متّهماً إيّاهم بالعمل على الانقضاض على السلطة و"حرق مصر". وبالفعل تمّت مطاردتهم وإبعادهم عن المواقع التي كانوا يحتلّونها في الجامعة والمناطق العمّاليّة، كما في هيئات الصحافيّين وأوساط المثقّفين.

بيد أنّ عمليّة السلام التي دشّنها السادات بخطاب ألقاه في مجلس الأمّة المصري، بحضور ياسر عرفات نفسه، ثمّ بزيارته المفاجئة للقدس في تشرين الثاني 1977، حوّلت الأنظار والتركيز في اتّجاه آخر.

ففي أيّار/ مايو من ذاك العام، كانت الانتخابات قد أوصلت إلى رئاسة الحكومة في إسرائيل زعيم تكتّل ليكود اليمينيّ والقوميّ المتشدّد مناحيم بيغن. وهذه كانت المرّة الأولى منذ نشأة الدولة العبريّة في 1948 يخسر فيها حزب العمل، مؤسّس الدولة، موقعه القياديّ. وبالنظر إلى التكوين القوميّ والشوفينيّ لبيغن وتكتّله، ساد توقّع الأسوأ في العلاقات العربيّة – الإسرائيليّة. وهنا أيضاً تمرّد السادات على التوقّعات العاديّة. ووجد هذا النهج، بجميع إشكالاته والتباساته، تتويجه في اتّفاق سلام كامب ديفيد في 17 أيلول/ سبتمبر 1978، ومن

ثمّ المعاهدة المصريّة – الإسرائيليّة في 26 آذار/ مارس 1979 برعاية أميركيّة، وهي التي كانت الحدث الأضخم في تاريخ المنطقة منذ بدء النزاع العربيّ – الإسرائيليّ.

وكان ممّا له دلالته، على صعيد العلاقة بالغرب وتوظيف هذه العلاقة إيجاباً، أنّ الرئيس جيمي كارتر الذي رعى تلك العمليّة، كان أوّل رئيس أميركيّ يتحدّث، منذ بداية عهده في 1976، عن "وطن للفلسطينيّين"، وأنّه، خلال عمليّة التفاوض للوصول إلى معاهدة سلام، لم يُخفِ انحيازه إلى الجانب المصريّ في معظم المسائل الحسّاسة. وفي المقابل استقال، في تلك الغضون، وزيرا خارجيّة مصريّان هما إسماعيل فهمي ومحمّد ابراهيم كامل احتجاجاً على نهج رئيسهما.

لقد كان واضحاً أنّ انسحاب السادات إلى دور مصريّ متواضع هو عمل أملاه الواقع وضروراته، لا الإيديولوجيا الصاخبة. ومن هذا القبيل جاء السلام الذي أُرفق بتقديم معونات أميركيّة سخيّة لكلّ من مصر وإسرائيل. لكنّ مغادرة الصراع بعد الانسحاب الإسرائيليّ من الأراضي المصريّة التي احتُلّت في 1967 لم تكن تعني، بالنسبة إلى القاهرة، مغادرة الاهتمام بشؤون المنطقة وبمحاولة تذليل النزاع الفلسطينيّ – الإسرائيليّ. فمصر لا يمكن أن تغضّ النظر عن هذه المسألة التي تقيم في جوارها. وهي منذ 1945، أي إبّان العهد الملكيّ، وقبل سبع سنوات على الانقلاب الجمهوريّ، رعت إنشاء الجامعة العربيّة بالتنسيق مع السياسة البريطانيّة. وهذا فضلاً عن خوض مصر المَلكيّة، بطريقتها، لحرب 1948 ضدّ نشأة الدولة العبريّة.

هكذا جاء الشقّ الفلسطينيّ من كامب ديفيد يقضي، ولو من غير تعهّدات ملزمة، بإنشاء "سلطة حكم ذاتيّ" في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة بما يقود إلى محادثات تتعلّق بـ"الوضعيّة النهائيّة"، وإلى تطبيق كامل لقرار مجلس الأمن 242. فالتصوّر المصريّ كان مؤدّاه أنّ السلام الثنائيّ ليس بديل السلام الشامل في الشرق الأوسط، بل هو مقدّمته. لكنْ بطبيعة الحال، كان يتعذّر على السادات، في عالم قائم على واقع الدول والسيادات الوطنيّة، أن ينتزع، على الجبهة الفلسطينيّة، ما هو أكثر من تسجيل مبادئ عامّة قابلة للتطوير[1].

1 يلاحظ ديبلوماسيّ أميركيّ شارك في عمليّة كامب ديفيد وكان وبقي أقرب إلى المواقف العربيّة، أنّه "لو لم تصبْ مصر، طوال قرابة ثلاثين عاماً، لقيادة العالم العربيّ، فإنّ تلك النواقص ما كانت لتؤثّر كثيراً. لكنّ السادات، وكبار مساعديه بالتأكيد، لم يتخلّوا عن الرسالة العربيّة لمصر".
William B. Quandt, *Camp David-Peace Making and Politics*, The Brookings Institution, 1986, P.255.

وتطوير كامب ديفيد باتّجاه سلام شامل هو ما كانت المعارضة العربيّة للمعاهدة قد جعلته مستحيلاً، بفعل الضدّيّة التي بلغتها، على ما سوف نرى في الفصل التالي. وهذا علماً بأنّ خوف الفلسطينيين، وهم أصحاب القضيّة المباشرون، من السوريّين الذين كانوا قد سيطروا عسكريّاً على لبنان، جعلهم لا يملكون إلاّ الانضمام إلى تلك المعارضة الضدّيّة.

لقد تحدّث ديبلوماسيّ إسرائيليّ عاصر تلك المرحلة عن "ورقة" أخفاها السادات واستندت إلى تواطؤ كبير بينه وبين كارتر، بما يعنيه من تعويل على ذلك لمصلحة الفلسطينيّين. و"الورقة" هذه مفادها "الموافقة الضمنيّة للرئيس كارتر على أنّه بعد الانتخابات الرئاسيّة الأميركيّة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1980، حيث توقّع كارتر أن يعاد انتخابه لدورة ثانية، فإنّه سيكون حرّاً في إجبار إسرائيل على القبول بتسوية للمشكلة الفلسطينيّة بشروطه وشروط مصر، من دون الخوف من ردّة فعل اللوبي اليهوديّ الأميركيّ"[1]. لكنّ كارتر وإدارته لم تُكتب لهما العودة إلى البيت الأبيض، إذ ما لبث أن فاز بالرئاسة الأميركيّة المرشّح الجمهوريّ رونالد ريغان الذي استفاد من إخفاق المحاولة الكارتريّة لتحرير الرهائن في إيران.

إلاّ أنّ الحدث المهمّ الآخر الذي ترتّبت عليه معانٍ كثيرة لاحقة، سياسيّة وكذلك في ما يتّصل بالثقافة السياسيّة، ينبع من الفارق بين الموقعين والسلوكين. فقد كان برلمان إسرائيل الطرف الذي وافق على المعاهدة. أمّا في مصر، فرغم أنّها بدت شعبيّة في البداية، نظراً إلى الربط الساذج بينها وبين خلاصيّة الازدهار الاقتصاديّ السريع، فإنّها ظلّت مشروعاً منبثقاً من مشيئة الحاكم الفرد وحده. وهذا من غير أن ننسى ذاك التطوّر الكبير وما مثّله من مكسب احتياطيّ لمصر، وهو أنّ حكومة ليكوديّة هي التي وقّعت على السلام، أي أن كامب ديفيد قوّضت فكرة "إسرائيل الكبرى" بتوقيع من الجابوتنسكيّ مناحيم بيغن. وبحسب كاتب إسرائيليّ من نقّاد بيغن، فـ"الحقيقة التاريخيّة هي أنّه، في اتّفاقات كامب ديفيد، سلّم السيّد بيغن بأنّ الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة لن يكونا جزءاً من إسرائيل"، وأنّه في كامب ديفيد، "أسّس بيغن الدولة الفلسطينيّة العربيّة"[2].

أبعد ممّا عداه أنّ خروج مصر من الصراع بات يعني فراغ ذاك الصراع من مضمونه الاستراتيجيّ بوصفه تنافساً بين القاهرة وتل أبيب على النفوذ والمكانة الإقليميّين. أي أنّ ما

1 David Kimche, *The Last Option*, Weidenfeld and Nicolson, 1991, p.115.

2 Yehoshafat Harkabi, *Israel's Faitful Hour*, Harper and Row, 1988, p. 91.

كان نزاعا عربيّاً – إسرائيليّاً صار نزاعاً فلسطينيّاً – إسرائيليّاً وآخر سوريّاً – إسرائيليّاً، وثالثاً ورابعاً يخصّان الأردنيّين واللبنانيّين مقابل الإسرائيليّين. إلاّ أنّه أيضاً، ومنذ الثمانينات، صار نزاعاً سوريّاً – فلسطينيّاً ضارياً يفوق كلّ تلك النزاعات حدّة.

لقد بدأت هذه الوجهة تشقّ طريقها على مراحل منذ 1973: ففي حرب تشرين الأوّل من ذاك العام تقلّص عدد الدول المحاربة إلى اثنتين بعدما كانت ثلاثاً في 1967 وسبعاً في 1948. وما إن انتهت الحرب حتى تصدّعت الإجماعات في ما خصّ الدولة العبريّة ومحاربتها، ما بين مصر والآخرين، وأيضاً ما بين الدول والمنظّمات المسلّحة، على ما دلّ الصدام السوريّ – الفلسطينيّ اللاحق في لبنان.

فالساداتية عبّرت عن استجابة مصر، الرسميّة أساساً والشعبيّة نسبيّاً، للرضّة التي أحدثتها هزيمة حزيران/ يونيو 1967، كما كانت انسحاباً من محاولة لعب دور إمبراطوريّ لم تملك القاهرة مقوّماته، فضلاً عن أنّ أكلافه الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وعلى صعيد الحرّيّات، بدت باهظة جدّاً.

وبإقدام الرئيس المصريّ على تنفيذ استراتيجيّته السلميّة، أضاف عنصراً عقلانيّاً غير مسبوق في التاريخ الضديّ للعلاقات العربيّة – الإسرائيليّة. فالنزاع، بعد السادات وسلامه، لم يعد يتعلّق برمزيّات تبادل التحية بين عربيّ ويهوديّ، أو تناولهما الأكل على طاولة واحدة، بل صار يدور حول الخلافات الفعليّة المتّصلة بالأراضي والحدود والمصالح.

ومن ناحية أخرى، وهذا ما سوف تكون له أهميّة مستقبليّة ضخمة، كان يتأكّد، على امتداد معركة السادات ضدّ اليساريّين والناصريّين في مصر، الصعود القويّ لجماعات وتنظيمات "الأصوليّة الإسلاميّة" بقيادة جماعة الإخوان المسلمين، وتحت مظلّة موقف رسميّ يتفاوت بين الدعم والتغاضي. والشيء هذا لم يتغيّر إلاّ مع توقيع معاهدة السلام، ما أثار تدهوراً ملحوظاً في العلاقة بالإسلاميّين الذين هاجموا الصلح "مع اليهود".

إلا أنّ الصعود الإسلاميّ المستجدّ ارتبط بتيّارات أعمق من السياسة تتجاوزها إلى الاقتصاد والديموغرافيا والثقافة. فمنذ حرب 1973، حين استُخدم "سلاح النفط"[1] ضدّ البلدان الغربيّة الداعمة لإسرائيل، خصوصاً الولايات المتّحدة وهولندا، بدأ يظهر عدد من

1 كان تعبير "سلاح النفط" غنيّ الدلالة في الميل إلى تسييس العلاقات الاقتصاديّة وعسكرتها، وهو ما حمل الملوك والأمراء العرب المحافظين على التصرّف بموجب تصوّرات تكاد تكون لينينيّة في الربط بين السياسة والاقتصاد.

النتائج البارزة. فارتفاع عائدات النفط أربعة أضعاف في 1974 ترافق مع إذعان غربيّ لقوانين السوق و لم يرتّب أيّ هجوم عسكريّ على بلدان النفط وحقوله، عملاً بما تفترضه النظريّات الشائعة يومذاك عن الإمبرياليّة ونهب الشعوب. صحيح أنّ بعض السيناريوات الحربيّة قد وُضعت في واشنطن، لكنْ كان من الواضح أنّ رداً كذاك البريطانيّ – الفرنسيّ الذي تلا تأميم عبد الناصر لقناة السويس في 1956 صار من الماضي. فقد شرع بالظهور نمط تكامليّ في العلاقات الاقتصاديّة الدوليّة من علاماته أنّ الرأسماليّة الجديدة تتطلّب رفع القدرات الشرائيّة لسكّان المستعمرات السابقة. وفعلاً لاحت بدايات ثقافة الاستهلاك العالميّة التي تتولّى التعبير عنها طبقة جديدة من حاملي محفظة السمسونايت المتعددي الجنسيّة والعابرين الحدود، ممّن راحوا يوقّعون الصفقات ويرسّخون النمط التكامليّ ذاك.

وكان البائس أنّ حرب تشرين التي أوحت بتقارب في المصالح العربيّة، أو وحدة للاقتصاد العربيّ، بحسب الصياغة الأكثر تفاؤلاً، لم تسفر عن شيء. فقد ظُنّ في البداية أنّ المقاطعة النفطيّة تتكامل مع الجهد الحربيّ المصريّ السوريّ فترسم أفقاً جديداً واعداً للمنطقة. لكنّ المال النفطيّ لم يكن مستعدّاً، شأن أيّ مال، أن يغامر بنفسه، وأن يهجر كل إغراءات الاستهلاك الغربيّ الباذخ، كي يستقرّ في بلدان قليلة الاستقرار، تلعب المؤسّسة العسكريّة دوراً قائداً في حياتها، كما يشكّل التلويح بالحرب المصيريّة عموداً فقريّاً لثقافتها. هكذا اكتفت دول الثروة النفطيّة بتقديم بعض المساعدات وتوجيه بعض الرساميل إلى شراء العقارات في دول المشرق العربيّ شمالاً، فيما وظّفت جلّ العائدات في المؤسّسات الماليّة الغربيّة.

وهذه التحولات الاقتصاديّة هبّت، مرّة أخرى، في مواجهة موجات ضدّيّة أقوى سياسيّاً وثقافيّاً، في مصر كما في المنطقة. فسياسة "الانفتاح الاقتصاديّ" التي اتّبعها السادات، وبشيء من التكرار المتأخّر لتجربة الخديوي إسماعيل، اجتذبت بعض الاستثمارات إلى القاهرة وحوّلتها إلى مدينة متروبوليّة بعدما كانت، في العهد الناصريّ، أشبه بقرية كبيرة. لكنّ هذا تصاحب مع صبّ المثقّفين المصريّين والعرب، بأكثريّاتهم الساحقة، جام غضبهم على السياسات الاقتصاديّة الجديدة وعلى السادات. وبدوره، بدا هذا النقد الراديكاليّ عاجزاً عن تقديم اقتراح مُقنع بالعودة إلى السياسات الناصريّة التي ظهرت نتائجها البائسة على الصُّعد جميعاً، أو بتطوير سياسات بديلة أخرى تكون دولتيّة أو اشتراكيّة. لكنّ نقطة القوّة في ذلك النقد أنّ "الانفتاح" زاد عدد الفقراء بسرعة تفوق قدرة الدولة الضعيفة الموارد

على الحدّ منها، وذلك في مناخ من تفجّر ثورة ديموغرافيّة لم تكترث بمواجهتها الدولة ولا البورجوازيّة الجديدة الحديثة النعمة التي انتقلت، بين ليلة وضحاها، من إدارة القطاع العام إلى القطاع الخاص، ممن لقّب المصريّون رموزها الأكثر فساداً بـ"القطط السمان".

إلا أنّ مسألة صعود الإسلام السياسيّ لم تكن بعيدة عن هذه المجاري العريضة. فالساداتيّة امتلكت وجهاً آخر بدأت تؤسّسه بُعيد موت عبد الناصر، ولم تعد تستطيع السيطرة عليه لاحقاً. ذاك أنّ السادات حين أراد الانتقال من الناصريّة إلى مجتمع مفتوح غامض التفاصيل، مرّ بمغازلة الإسلام. والحال أنّه في ظلّ ضعف نظريّة الشرعيّة السياسيّة، لا يبقى لمن يريد التغيير ما يستند إليه إلاّ الدين ونظام القرابة. هكذا سمّى نفسه "الرئيس المؤمن"، وأضاف اسم "محمّد" إلى اسمه، وكي يعزل اليسار والناصريّين، أطلق سراح الإخوان المسلمين الذين كانوا يتعفّنون في سجون عبد الناصر، ولجأ إلى تسليم بعضهم مواقع أساسيّة في السلطة والحكومة، تماماً كما فعل عبد الناصر مع اليساريّين أواسط الستينات. وهذا إنّما رتّب لاحقاً أكلافاً كبيرة، دالاًّ، بين أمور أخرى، على الخيارات الضيّقة للحكام التغييريّين في ظلّ ثقافة كتلك لا تتغير[1].

هكذا نشأ الدور السعوديّ المتضخّم عن قوّة "سلاح النفط" الذي زُجّ في حرب 1973، كما ولدت المداخلة السعوديّة في الحياة العربيّة العامّة من رحم الانهيار الذي أصاب مشروع القوميّة العربيّة كما رعته بلدان المشرق، وفي ظل إحجامها العنيد عن سلوك طريق مصر والسادات. لكنْ ربّما كان الأسوأ، على النطاق العربيّ الأعرض، أنّ الإسلام السياسيّ هو وحده ما امتلكته جعبة المنطقة بديلاً من القوميّة العربيّة.

يومذاك، وبقدر من المبالغة، روّج الصحافيّ الذي كان مقرّباً من جمال عبد الناصر، محمّد حسنين هيكل، تعبير "الحقبة السعوديّة"[2]. لكنْ كائناً ما كان الأمر، بدأ انقلاب دراميّ آخر يشقّ طريقه في الحياة العربيّة. فما كان ينظر إليه قبلاً المراقبون الغربيّون والمثقّفون العلمانيّون والنخب الإصلاحيّة في الشرق الأوسط العربيّ على أنّه دين رجعيّ طواه الزمن، وأنّ جدواه قد تراجعت في العالم المعاصر وانحسرت قاعدته في مواجهة التقدّم والتحديث،

1 والحال أن إسرائيل، ولو تبعاً لأسباب مختلفة، ارتكبت خطأً مشابهاً حين غضّت النظر عن الإخوان المسلمين الفلسطينيّين لمكافحة نفوذ منظمة التحرير الفلسطينيّة بتيّاراتها الوطنيّة واليساريّة، اعتقاداً منها أن نشاط الإسلامويّين يقف عند حدود تربويّة وتعليميّة.

2 من أجل وجهة نظر أخرى، راجع صادق جلال العظم، **سياسة كارتر ومنظّرو الحقبة السعوديّة**، دار الطليعة، بيروت، 1977.

أصبح فجأة، ولكثيرين، مصدر أمل وتجديد.

وعلى امتداد ثلاثة عقود تبدأ بأواسط السبعينات، عاد الثراء النفطيّ على المنطقة ببعض أسوأ النتائج. فارتفاع الأسعار لم يكتف بتحويل أقلّ مناطق العالم العربيّ تقدّماً إلى مصدر الجاذبيّة الاقتصاديّة التي تتدفّق عليها العمالة العربيّة المهاجرة من بلدان الشمال، بل أعطى بلدان الخليج موقعاً بالغ التأثير في السياسات الإقليميّة. وفي هذه الغضون تدفّقت على السعوديّة أعداد ضخمة من الإخوان المسلمين المصريّين والسوريّين الهاربين من قمع عبد الناصر والبعث. وهناك حصل لقاح ربما كان أخطر اللقاحات في التاريخ العربيّ الحديث: فقد تولّى الإسلاميّون المصريّون الوافدون أدلجة وتحديث الإسلام الخليجيّ الخام والأهليّ الذي لم يعرف الحزبيّة والأحزاب من قبل، بينما أتاح الثراء المستجدّ دمقرطة الثقافة الاسلاميّة وتعميمها عن طريق الإنفاق الموسّع على طبع ونشر القرآن وكتب الدين والتفاسير بقصد محاربة الشيوعيّة والإلحاد. لكنّ هذا لم يكن مسؤوليّة الخليجيّين وحدهم، ولا مسؤوليّتهم أساساً، إذ يُسأل عن ذلك ما كان يحصل في البلدان العربيّة المتقدّمة تقليديّاً ونسبيّاً، كمصر والعراق وسوريّا. فهناك قضت الأنظمة العسكريّة والعقائديّة، الناصريّة والبعثيّة، التي اعتمدت على الصناعات الثقيلة والتأميمات وتقليد النموذج السوفياتيّ، بخَصي التعليم تماماً. فبحجج ديموقراطيّة شعبويّة وقوميّة، حوصرت المعرفة باللغات الأجنبيّة وهاجرت الكوادر المتعلّمة، لا سيّما من المسيحيّين وأبناء البورجوازيّة العليا، بعدما كان اليهود قد سبقوهم، مثلما هاجرت الرساميل وأصحابها. وهو ما ظهرت آثاره جليّة، في وقت لاحق، مع العولمة التي لم تجد في تلك البقعة من العالم أيّ استجابة يُعتدّ بها.

أمّا في ما خصّ القيم، فصعدت قيم الثراء النفطيّ السابق على الحداثة على حساب قيم التحديث المهزوم، وهي عمليّة عزّزتها تطوّرات أخرى كثيرة. ذاك أنّ المرحلة القوميّة أدّت إلى تدمير التجارب الكوزموبوليتيّة في مدينة كالإسكندريّة في مصر، مدينة لورنس داريل وقسطنطين كفافيس، أو مدينة حلب في سوريّا التي ذكرها شكسبير في "عطيل". وبسبب العداء للتجارة التي امتهنها أبناء الأقليّات تقليديّاً، كما بسبب مناهضة الثقافة لدى التيّارات الإيديولوجيّة الضدّيّة المهيمنة، صارت بلدان كمصر وسوريّا والعراق أضعف مناعة حيال أنماط ثقافيّة أكثر تخلّفاً وكيتشيّة، وهو ما لم يلبث التلفزيون، في التسعينات، أن نقلها وعبّر عنها. لكنّ ترييف المدن وجد ما يعزّزه في عاملين آخرين، أوّلهما تراجع الدول المهزومة

والمفلسة عن أدوارها الخدميّة للسكان، اقتصاداً وتعليماً وصحّةً وإسكاناً، وهو الفراغ الذي سريعاً ما بدأ الإسلاميّون يتصدّون لملئه من خلال روابط تجمع بين الأهليّة والحزبيّة، والثاني الثورة الديموغرافيّة التي كانت تنتج من البشر أكثر كثيراً مما تستطيع الاقتصادات المنكمشة التي تئنّ تحت وطأة الديون والفساد الاستجابة له[1]. ذاك أنّ نموّ السكّان في عموم العالم العربيّ، خلال ربع القرن الماضي، فاق المعدل العالميّ بنسبة ضخمة.

وفي مناخ التحوّلات الاقتصاديّة والاجتماعية والتريّيف المتسارع للمدن، انتفخت النظرية القائلة بوجود مؤامرة على المسلمين كأداة في تفسير ما يجري. وبدل التخوين الذي كان يعتمده الناصريّون والبعثيّون في وصف الخصوم، بدأ يحلّ التكفير، على أيدي فرق متناثرة من الإسلاميّين المتحمّسين الشبّان، في وصفهم للآخر وللمختلف.

وضاعف هذا الميل عجز الأنظمة القوميّة عن الوفاء بالوعود المضخّمة التي أطلقتها حول "تحرير فلسطين" والتنمية والوحدة، وشعور كتل شعبيّة واسعة بالتناقض المقيم في الدعوة القوميّة – اليساريّة – الحداثيّة: فهذه الأخيرة إذ تدعو إلى مقاومة الغرب الإمبرياليّ من أجل بناء مجتمعات حديثة متقدّمة، بدأت تخسر قدرتها على منافسة الوعي الأصوليّ المنسجم الذي يريد مقاتلة الغرب، كلّ الغرب وبكلّ ما فيه، من أجل بناء دولة إسلاميّة.

فالتحريض ضد طرف ما لا يستوي مع اعتبار ذاك الطرف نموذجاً للتقدّم، ولا يمكن، من ثمّ، تعبئة الجماهير ضدّ طرف يُراد تقليده. لقد خاطبت الحركات الأصوليّة الحسّ البسيط العديم التركيب والقليل التعليم الذي يقول إنّ محاربة قوّة ما تعني محاربة كلّ ما فيها وكل ما ترمز إليه من دون أيّة انتقائيّة. هكذا عندما سقطت القوميّة العربيّة سقوطها الأكبر في 1967، وسقطت معها وعودها، بدا الإسلام السياسيّ القوّة المتماسكة القادرة على الوراثة وإكمال الشوط.

ثمّ إنّ هزيمة الراديكاليّين العرب في 1967، بعد هزيمة المحافظين في 1948، أضعفت القناعة بكلّ ما له علاقة بالمناهج والأفكار والإيديولوجيّات الحديثة على أنواعها. وما دام المعيار الأساسيّ للنجاح، بحسب الوعي الضديّ، هو القتال والفوز فيه، تبيّن أنّ هذه الأطراف لا نفع لها، وأن الاتّكال هو على الله وحده وعلى جنوده الميامين.

---

1 عن تداخل تلك العوامل في حالة مصر وبدايات الأصوليّة النضاليّة فيها، انظر: Gilles Kepel, *The Prophet and Pharaoh-Muslim Extremism in Egypt*, Saqi, 1985.

الفصل العاشر

سير على غير هدى
إلى الهاوية الإيرانيّة

على العموم هزّت حركةُ أنور السادات العالم العربيّ بأسره هزّاً عنيفاً، وصار همّ دمشق إحباط سياسة الرئيس المصريّ التي اعتبرتها "خيانة قوميّة" وتخلّياً عن قضيّة فلسطين برمّتها. أمّا عمليّاً، فقد خافت مما اعتبرته تخلّياً عن سوريّا وتركاً لها وجهاً لوجه مع إسرائيل في مواجهة مشرقيّة مغلقة.

وقد تأدّى عن ردّة الفعل الضدّيّة حيال سياسة السلام الساداتيّة إخراج مصر من "الصفّ العربيّ"، إذ عطّل العلاقات الديبلوماسيّة معها معظمُ البلدان العربيّة بما فيها المملكة العربيّة السعوديّة والمملكة الأردنيّة الهاشميّة الموصوفتان بالتحالف مع السياسات الغربيّة. وقد تولّت الجامعة العربيّة في قمّة بغداد في أيار/ مايو 1978، تعليق عضويّة مصر في الجامعة، جاعلة من تونس مقرّاً لها بدلاً من القاهرة.

لقد كان بعيد الدلالة أنّ الأغلبيّة الساحقة للحكومات العربيّة، في معزل عن الاختلافات في توجّهاتها السياسيّة والإيديولوجيّة، وحّدت موقفها حيال المسألة هذه. وبسبب السادات، وفي ظلّ غطاءين سوفياتيّ وسعوديّ، أعادت دمشق تحالفها القلق مع المنظمات الفلسطينيّة كلّها ومع حلفائها المسلمين واليساريّين اللبنانيّين، بعدما كانت قد اتُّهمت باغتيال زعيمهم كمال جنبلاط في آذار/ مارس 1977، إثر دخول قوّاتها العسكريّة والأمنيّة إلى لبنان. وفعلاً عاد التوتّر إلى البلد المذكور بين المسيحيّين والقوّات السوريّة، فنشبت بينهم اشتباكات ضارية في صيف 1978 أُخرجت القوّات السوريّة على أثرها من

المناطق المسيحيّة في بيروت وجوارها. وفي المقابل وجد الإسرائيليّون أنّ عليهم موازنة النفوذ السوريّ الجديد في لبنان، الذي تراجع التزامه بالعقد الضمنيّ كما دخل بموجبه إلى ذاك البلد، وهذا فضلاً عن ردّهم على العمليّات العسكريّة الفلسطينيّة التي استفادت من تجدّد الجموح الراديكاليّ لدمشق. هكذا كان اجتياح الإسرائيليّين في 1978 لجنوب لبنان وإنشاؤهم دويلة صغيرة على حدودهم الشماليّة يتولّى قيادتها الضابط المسيحيّ اللبنانيّ سعد الحدّاد[1].

وبنتيجة ذاك الاجتياح، صدر عن مجلس الأمن الدوليّ القرار 425 الذي تعاونت على إصداره جهود أميركيّة ومصريّة مشتركة. لكنْ ظهر واضحاً من البداية أنّ إسرائيل لن تطبّق هذا القرار القاضي بالانسحاب من لبنان، في ظلّ بقاء القوّات السوريّة في معظم الأراضي اللبنانيّة، فضلاً عن استمرار الوجود الفلسطينيّ المسلّح هناك وعلّةُ وجوده مقاتلة الدولة العبريّة.

وقد شكّل الاشتباك المسيحيّ – السوريّ في بيروت، وقيام دويلة الحدّاد في جنوب لبنان، إعلاناً صريحاً عن تراجع القابليّة اللبنانيّة للحياة، وكان المحرّك الأوّل لهذه الوجهة تفسّخ النسيج الإسلاميّ – المسيحيّ، الذي ابتدأ في حرب السنتين، لا سيّما حين حوصرت المناطق المسيحيّة، وهي البيئة التي خرجت منها القوميّة العربيّة الثقافيّة أواخر القرن التاسع عشر. آنذاك، في 1976 تحديداً، حصل الاتّصال المباشر الأوّل بين القادة المسيحيّين والقيادات الإسرائيليّة التي طالبوها بالعون والمساعدة ضدّ الجيش السوريّ والمسلّحين الفلسطينيّين[2]. وكان هذا الاختراق إشارة لا تخطئ إلى المدى الذي يمكن أن تصل إليه الأقليّات لدى شعورها بالحصار، ومن ثمّ، وعلى نطاق أعرض، إلى صعوبة بناء الأوطان في ظلّ القدرة على محاصرة أقليّاتها والرغبة المؤدلجة في ذلك[3].

وعلى هذا النحو من تفتيت لبنان الضعيف وتحويله ساحة للصراعات الإقليميّة، استمرّ الوضع إلى أن كان الاجتياح الإسرائيليّ الثاني والأكبر في 1982.

---

1 من أجل وجهة نظر إسرائيليّة، انظر: Beate Hamizrachi, *The Emergence of the South Lebanon Security Belt-Major Saad Haddad and the Ties with Israel*, 1975-1978, Praeger, 1988.

2 انظر مثلاً لا حصراً: Ze'ev Schiff and Ehud Ya'ari, *Israel's Lebanon War*, Simon and Schuster, 1984, p.18-19.

3 في الوقت نفسه تقريباً اتّهم الأكراد العراقيّون بإقامة علاقات مع إسرائيل. راجع: Jonathan C. Randal, *After such Knowledge, What Forgiveness? - My Encounters with Kurdistan*, Farrar, Straus and Giroux, 1997, p.198-199.

من ناحيتها، تعاظمت الضدّيّة السياسيّة والثقافيّة في سوريّا في موازاة الإخفاق في التقدّم على جبهة السلام مع إسرائيل والتقارب مع الولايات المتحدة الأميركيّة. لكنّ تلك الضدّيّة وجدت ما ينعشها ويقوّيها في الاعتماد على الدعم الماليّ للبلدان النفطيّة العربيّة ذات العائدات المسمّنة، والتي كانت، من جهة أخرى، تموّل الحرب الأهليّة – الإقليميّة اللبنانيّة من خلال مساعدات سخيّة لأطراف "منظّمة التحرير الفلسطينيّة" وبعض القوى اللبنانيّة المشاركة في القتال. والحال أنّ المعونات النفطيّة كثيراً ما ساعدت النظام السوريّ والمقاومة الفلسطينيّة، سواء بسواء، على إطالة عمريهما والتغلّب على مآزقهما المتتالية.

وربّما التقت هذه التيّارات لقاءها الأكمل والأشدّ نموذجيّة في سياسة حزب البعث الحاكم في دمشق. ففي استناده إلى شرعيّة قوميّة كفّت عن الاشتغال، اتّبع الرئيس السوريّ حافظ الأسد نهجاً يمزج بين الحصول على الدعم السوفياتيّ "الإلحاديّ" عسكريّاً، غرضه المعلن إقامة "توازن استراتيجيّ مع إسرائيل"، وبين الدعم السعوديّ "الإسلاميّ" ماليّاً، المرفق باندفاع غير مسبوق في بناء المساجد، فضلاً عن إدارة الحرب الأهليّة اللبنانيّة وتحريكها.

كذلك كان للخطّ الجديد الذي اتّبعته القاهرة أن وقع وقعاً صادماً على المركز الآخر في الشرق الأوسط العربيّ، أي بغداد التي راحت ترفع نبرتها الضدّيّة هي الأخرى. فبغداد ودمشق اختارتا سياسة مكابرة كانت تحدوهما إلى استئناف الصراع مع الدولة العبريّة، ولو بدا أن الأمر سيكون لفظيّاً بحتاً إلاّ في تلك الساحة الوحيدة المتبقّية للمواجهة، أي منطقتي الجنوب والبقاع اللبنانيّين.

وعلى أيّة حال، ردّت بغداد ودمشق على سلوك السادات بممارسة التصعيد الكلاميّ وإغراقه بالاتّهام بالخيانة. ولهذا الغرض انعقدت قمّة بغداد متجاوزة ظاهريّاً الخلافات الكثيرة بين البعثين الحاكمين في سوريّا والعراق، حيث قُرّر "عزل مصر" عن العالم العربيّ، ما يعني عزل ثلث العرب وأكثر بلدانهم مركزيّة وقدرة على الربط بين أطرافه، ناهيك عن أسبقيّة مصر في الاتّصال بالغرب وبأفكار التنوير وبناء المؤسّسات. ولهذا الغرض ذاته أنشئت "جبهة الصمود والتصدّي" التي ضمّت، إلى سوريّا، ليبيا والجزائر واليمن الجنوبيّ ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة التي تربطها جميعاً صلات متفاوتة المتانة مع الاتّحاد السوفياتيّ. لكنّ الخلافات ما لبثت سريعاً أن عصفت بتلك الأطراف وقضت تدريجاً على الجبهة المذكورة.

إلا أنّ تلك المزايدات كانت ترتبط أيضاً بمنافسات البعثين الحاكمين، كما بالنزاعات التي تضرب السلطة البعثيّة في العراق. فصدّام حسين، كما تبيّن لاحقاً، كان يخوض آنذاك، بوصفه نائباً لرئيس الجمهوريّة، صراعاً ضارياً على السلطة في بغداد. فإبّان التحالف الظاهريّ ضدّ السادات بين العاصمتين البعثيّتين، وتوقيعهما "ميثاق العمل القوميّ المشترك" في 1978، والذي يُفترض به أن يقودهما إلى وحدة ثنائيّة، اتُّهمت دمشق بالتآمر على سلطة بغداد مع عدد من البعثيين العراقيّين ذوي الأكثريّة الشيعيّة ممن صفّاهم صدّام بوحشيّته المعهودة واحداً واحداً. كذلك حشد العراق وسوريّا قوّاتهما على جانبي الحدود المشتركة في استعراض حربيّ واضح، ما كشف أنّ "الميثاق" الوحدويّ السابق لم يكن إلاّ مناورة رخيصة متبادلة توظّف فيها سلعة الوحدة العربيّة على جاري العادة. وفي هذه الغضون كان صدّام يطوّق رئيس الجمهوريّة أحمد حسن البكر الذي ما لبث أن حُمل على الاستقالة في 16 تموز/ يوليو 1979، حيث حلّ هو محلّه في الرئاسة. كذلك ففي دمشق، وفي العام نفسه، 1979، حصد الإرهاب الإسلاميّ السنّيّ عشرات الكوادر المدنيّة والعسكريّة التي تنتمي إلى الطائفة العلويّة، وقد اتُّهمت بغداد برعاية هذه الاغتيالات[1].

وعلى أيّة حال، فتلك المنازعات ما بين بعثيّي العراق، كما بين بغداد ودمشق البعثيّتين، لم تحل دون المضيّ في استخدام اللغة القوميّة الجامعة ذاتها وفي حرارة التشديد اللفظيّ على القضية الفلسطينيّة على نحو موجّه حصراً ضدّ مصر ورئيسها "الخائن".

ولمّا كانت المنطقة والحرب مترادفتين، بحسب الثقافة السياسيّة الضدّيّة السائدة، بدا الخروج المصريّ من الحرب كأنّه خروج من المنطقة التي تُركت وهي تسير على غير هدى. لكنْ من أجل الحرص على إبقاء القضيّة الفلسطينيّة موضوعاً جاهزاً للاستعمال، مُنع الفلسطينيّون، منذ البداية، من كلّ تجاوب مع السادات، لا سيّما أن قوّات عرفات العسكريّة كانت لا تزال تحت رحمة القوّات السوريّة في لبنان.

في هذا كلّه، وفي الصراعات الدائرة في لبنان خصوصاً، كان يتبيّن بوضوح كم أنّ الفارق بين إيجابيّة مصر وضدّيّة سوريّا والعراق هو نفسه الفارق بين التشكيلين السياسيّين والمجتمعيّين للبلدان الثلاثة. فالأولى التي ابتعدت عن كلّ تدخّل في لبنان، وعن كل دعم لأطرافه المتقاتلة، ليست بحاجة إلى حرب، أكان في داخلها أم في خارجها، من أجل أن

1 انظر: Patrick Seale, *Asad: The Struggle for the Middle East*, I.B.Tauris, 1988, p. 316-317.

تبقى مجتمعاً واحداً ودولة واحدة، بل الحرب هي ما يضعف بقاءها هكذا. أمّا البلدان المشرقيّان الآخران، فالحرب، أو أقلّه الحالة الحربيّة المصحوبة بالتوتّر والتعبئة، هي شرطهما الضروريّ لتجنّب القيام بهذه المهمّة. هكذا كان وجود إسرائيل ومأساة الفلسطينيّين وما انجرّ عنهما بمثابة هدايا ثمينة للنظامين البعثيّين، لا سيّما لسوريّا المتاخمة للدولة العبريّة والأكثر تأثّراً بمجريات الصراع معها والتأثير فيه. فهي، باسم تلك المأساة، تفرض هيمنتها على لبنان والأردن والفلسطينيّين دفعة واحدة، ممارسةً الشكل الوحيد الذي بقي ممكناً للوحدة العربيّة.

لقد كان الأكثر إدهاشاً في هذه الحدّة العدائيّة حيال السلام المصريّ – الإسرائيليّ، وحيال أنور السادات، أنّ عرب الشرق الأوسط منذ استقلال بلدانهم حتى أواخر السبعينات، لم يخرجوا بقصّة نجاح واحدة يستطيعون الزعم أنّ السلام يتهدّدها. فهم لم يقيموا برلماناً واحداً ولا حقّقوا أي تحوّل اقتصاديّ وتنمويّ يُعتدّ به، ولا نشأت معارضة جدّيّة أو نقاش عامّ صريح في أيّ من بلدانهم، ولا نهضت صحافة حرّة عندهم، ما خلا اللبنانيّة المتقدّمة نسبيّاً التي حاصرتها الحرب وحدّت من نموّها[1].

فوق هذا، كانت الأنظمة القوميّة العسكريّة كلما أمعنت في القمع، راحت المعارضات تتّجه إلى المساجد بوصفها المكان الآمن الوحيد لإبداء الاحتجاج على الأنظمة. وبعدما كان الشبّان، خلال الستينات والسبعينات، يلتقون في المقاهي، شرعوا يتحلّقون حول مشايخ غير معروفين بسعة الأفق، يصغّرون عقولهم ويملأون قلوبهم بالكراهية والحقد[2].

وعلى مدى السبعينات بدا واضحاً أنّ النماذج السياسيّة كلّها لا تلائم عرب الشرق الأوسط. ففي العراق وسوريّا تبدّى أنّ القبضة الحديديّة لسلطة البعث هي الضمان الوحيد لبقاء الوحدة الشكليّة لبلديهما. أمّا لبنان، الذي استبعد نظام الصهر القمعيّ لصالح تعدّديّة طائفيّة معلنة وذات طابع تعاقديّ، فكان ماضياً في تصدّعه الذي اندفع بعيداً في الثمانينات.

وبدوره لم ينج الأردن من مفاعيل تلك السياسة الكارثيّة التي تدور حول الاحتفال اللفظيّ الهائج بالضدّيّة الفلسطينيّة مرفقاً بالتصديع المتواصل للوطنيّات القائمة ولفرصها في النموّ والتبلور. فبعد قرار قمّة الرباط العربيّة في 1974 الذي نصّ على أنّ منظّمة التحرير

1 لقد تسبّبت الحرب اللبنانيّة، بين نتائج أخرى، بهجرة صحافيّة إلى الخليج وأوروبا، وبازدهار نسبيّ عرفته الصحافة الكويتيّة التي نجحت في الاستفادة من هجرة المهنيّين اللبنانيّين.

2 راجع: Emmanuel Sivan, *Radical Islam: Medieval Theology and Modern Politics*, Yale, 1985, chap.1.

الفلسطينيّة هي الممثّل الشرعيّ والوحيد للشعب الفلسطينيّ، والذي التزم به الأردن انسجاماً مع الإرادة العربيّة الموحّدة، صعدت إلى السطح مشكلة جديدة تتعلّق بتماسك النسيج الوطنيّ في ذاك البلد الصغير، والذي كانت حرب 1970 الأهليّة قد أوهنته كثيراً: إذ من يمثّل الآن الأردنيّين من ذوي الأصول الفلسطينيّة، وكيف لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة أن تمثّل هؤلاء، وهم مواطنون أردنيّون كاملو المواطنة؟

وربّما كان أسوأ ممّا عداه أنّ النموذج الغربيّ، الليبراليّ والديموقراطيّ، الذي طمح إصلاحيّو مطالع القرن العشرين إلى تقليده استناداً إلى صورة غائمة عنه، بدأ يفقد وهجه وتأثيره على المخيّلة العامّة. فتحت وطأة الثورة الفلسطينيّة وقوى اليسار، ومن دون أيّة معارضة من النظامين الاستبداديّين في سوريّا والعراق، أصبحت المثالات المرجوّة تتفاوت بين الصين الماويّة وكوبا الكاسترويّة وفيتنام هوشي منه وما يشابهها من نُظم توتاليتاريّة. وكان لهذا التطوّر أن أضعف الجانب القيميّ الضعيف أصلاً في السياسات العربيّة: فالقتال أصبح الإنجاز الوحيد المقبول، بديلاً من الحرّيّات والاقتصاد والتعليم وكلّ صعيد آخر. وهذا، بدوره، إنّما كان تمهيداً، غير موعى بالضرورة، لذاك الاستقبال الاحتفاليّ الهائج الذي لقيه نموذجٌ لن يلبث أن يفد من إيران، زاخراً بالغضب وواعداً بـ"القطع" مع الغرب ومع أشكاله ومؤسّساته وأدواته المعرفيّة من دون استثناء.

ومنظوراً إلى ذلك من زاوية المنطقة ككلّ، لم يكن ذاك الاستقبال إلاّ الوجه الآخر للصدّ الشعبيّ والرسميّ، المصريّ والعربيّ، لسياسة السادات، وهو الصدّ الذي ما لبث أن بلغ ذروته الدراميّة. ففي السادس من تشرين الأوّل/ أكتوبر 1981، وبينما كان الأخير يحضر، بأبّهته الامبراطوريّة المضخّمة والمفتعلة، احتفالاً عسكريّاً بالذكرى الثامنة لحرب 1973، انهالت عليه قنابل ورصاصات أودت به. لقد كان قاتله ضابطاً شابّاً وإسلاميّا متحمّساً عمره 24 سنة، اسمه خالد الإسلامبولي.

وكان لهذا الحدث أن وضع حدّاً فعليّاً لمحاولة أرادت تمييز نفسها عمّا هو سائد ومألوف، وشقّ طريق آخر يغاير المألوف والسهل في الصراع العربيّ – الإسرائيليّ، فضلاً عن حصر العمليّة السلميّة، على تداعيها، بمصر وحدها ومنع انتقال العدوى إلى باقي الشرق الأوسط العربيّ. وقد تبيّن أنّ البداية التي تكفيها غرابة أطوار القائد الفرد، تستدعي أكثر كثيراً من ذلك حتّى تفضي إلى نهاية سعيدة. فالسادات ظنّ أنّه نسج سلاماً للتاريخ بين

اليهود والمصريّين، وربّما لاحقاً العرب، لكنْ سريعاً ما تبيّـن أنّه خاض معركة تأسيسيّة صعبة جدّاً وبالغة الأكلاف، تكاد تبدو في لحظات اليأس خطوط عنكبوت.

فقبل توقيع السلام مع إسرائيل بعامين، أطلّ النشاط الإرهابيّ للإسلاميّين إطلالته الأولى باغتيال وزير الأوقاف المصريّ السابق محمد الذهبي، وحين وُقّعت معاهدة كامب ديفيد في 1979، كانت الأسباب قد اكتملت لانهيار العلاقة بين النظام وجماعات الراديكاليّين الإسلاميّين[1].

وكان المدهش في نظر مراقبين غربيّين أنّ الذي أعاد إلى مصر أرضها المحتلّة مات مقتولاً وشيّعته جنازة هزيلة كادت تقتصر على أقارب ورسميّين وديبلوماسيّين، فيما عبد الناصر الذي خسر الأرض في 1967، كانت جنازته الجنازة الأكبر في التاريخ العربيّ الحديث. كذلك كان لافتاً أنّ "المجتمع المدنيّ" المصريّ، لا سيّما الصحافيّين والمهنيّين عموماً، لم يواكبوا السلام، منذ البداية، بل عارضته أجسامهم العريضة معارضةً تليق بأصحاب النزعات الحربيّة التي تنشأ المجتمعات المدنيّة لموازنتها وصدّها. فالإعلام المصريّ، وهو ما تزايد لاحقاً في عهد سلفه حسني مبارك، لم يكفّ عن ترويج الخرافات اللاساميّة، كاشفاً بهذا كم كان التوجّه الساداتيّ إلى السلام مبادرةً شبه فرديّة تفتقر إلى دعم القطاعات الحديثة، ولا تملك اللغة التي تخاطبها بها، بل إنّها غير معنيّة أصلاً بإنتاج لغة كهذه تبعاً لضعف اهتمامها بالشقّ الثقافيّ والفكريّ عموماً. فحين تتعارض سياسة ما مع القطاعات الحديثة، فضلاً عن تعارضها مع القطاعات الإسلاميّة القديمة، وهذا ما صارته حال الساداتيّة، فهذا يعني أنّه محكوم عليها بالفشل المحتوم في أيّة مواجهة بينها وبين الوعي الضدّيّ.

بيد أنّ التاريخ كان يتحرّك بإيقاع أسرع كثيراً في بلد آخر من بلدان الشرق الأوسط. فحين كان السادات يبني سلامه، انفجرت الثورة الإسلاميّة الإيرانيّة في 1979 وبدأت رياحها تهبّ على عموم المنطقة. فقد قاد آية الله الخميني أوّل ثورة يمكن أن تنطبق عليها هذه التسمية في عموم العالم الإسلاميّ. ذاك أنّه بدل الانقلابات العسكريّة المألوفة في الشرق الأوسط العربيّ وغير العربيّ، رأينا كتلاً بشريّة تنزل إلى الشوارع بمئات الآلاف وتُسقط نظام الشاه الذي غادر البلد بعدما آثر أن يجنّبها انشقاق الجيش والحرب الأهليّة.

---

1 انظر: Gilles Kepel, *The Roots of Radical Islam*, Saqi, 2005, pp.150-151.

وإذا كان دور الجماهير في صناعة الحدث هو ما يجيز استخدام كلمة "ثورة"، يبقى من الضروريّ أن نلاحظ، وعلى ما شهدنا قبلاً مع الناصريّة، أنّ هذه الجماهير لا تعبّر إلاّ عَرَضيّاً عن مواقع مهنيّة ونقابيّة بالمعنى الحديث للكلمة. فهي أقرب إلى ما سمّته الماركسيّة "بروليتاريا رثّة" تتشكّل من عاطلين من العمل ووافدين حديثاً من أريافهم إلى المدن من دون أيّ تقليد سياسيّ أو تنظيميّ، ومن يافعين أنتجتهم تحوّلات ديموغرافيّة وعمليّات تحديث متسارعة لم يستطع أن يستوعبها النظام القيميّ والاجتماعيّ القائم.

لقد أسقطت تلك الجماهير، وعلى رأسها الخميني، إمكانيّة التوصّل إلى بديل عصريّ وديموقراطيّ عن نظام الشاه كان يرمز إليه السياسيّ الإيرانيّ شاهبور بختيار. وربّما كانت السابقة التاريخيّة المشابهة لما حصل في إيران انقضاض البلاشفة الروس في 1917 على الحكومة الانتقاليّة لألكسندر كيرينسكي الذي أنهى الحكم القيصريّ. هكذا فوّتت إيران الفرصة التي فوّتتها روسيا ثمّ فوّتتها أيضاً مصر في 1954 حين خسر محمد نجيب الرهان أمام جمال عبد الناصر. ودائماً، وفي هذه الحالات جميعاً، كان يتبدّى أنّ نسبة التطوّر في مجتمعات بعينها لا تبلور من البدائل إلاّ أشدّها استبداداً.

كذلك بدأ يخيب أمل من كانوا يظنّون أنّ المسلمين الشيعة سوف يقومون بالإصلاح الدينيّ للإسلام الذي عزفت عنه الأكثريّة السنّيّة، تبعاً لموقعهم الأقليّ في عموم المنطقة ولحسّ العدالة لديهم الناجم عن تضرّرهم المزمن من السلطات ومن توزيع الثروات، فضلاً عن حراكهم الاجتماعيّ الملحوظ. فهنا أيضاً تأكّد كم أنّ اضطلاع الجماهير المهتاجة بالأدوار العامّة، إنما يحقن الأديان بالخرافات العاميّة، أو يزيد جرعة الخرافة الكامنة أصلاً في تلك الأديان. لا بل يُستدلّ من الحركات السياسيّة النضاليّة الشيعيّة، إذا ما دُرست على نطاق المنطقة ككلّ، أنّ أحد هواجسها الدافعة والمحرّكة كان إرجاع الشيعة عن الشوط الذي قطعوه من التحديث حتّى ذاك التاريخ: يصحّ ذلك في إسقاط نظام "متغرّب" كنظام الشاه في إيران، أو في تراجع قوى اليسار الماركسيّ التي استقطبت، في العراق خصوصاً ولكنْ أيضاً في إيران ولبنان، قطاعات واسعة من الشبيبة الشيعيّة.

لقد عبّرت الثورة الإيرانيّة وتنامي قوّة الأصوليّين عن توسّع الرغبة في إخضاع الحياة الحديثة للدين وإملاءاته. وبهذا المعنى جاء صعود الإسلام من خلالها، على ما اعتبر إرنست

غيلنر، "مفاجأة" شبّهها بـ"المفاجأة" الأخرى التي أعقبتها، وهي "انهيار الماركسيّة"[1] بانتهاء الحرب الباردة.

ولئن دشّنت الثورة أعمالها بالاستيلاء على السفارة الأميركيّة في طهران يوم 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1979 واحتجاز 52 ديبلوماسيّاً عاملين فيها، فإنّها كانت تكشف، في الوقت عينه، مدى تعارضها مع الصيغ والقنوات التي توصّل إليها العالم المتمدّن في علاقاته الديبلوماسيّة.

فهي، في النهاية، أطلقت الوجهة التي يصلح وصفها بالوجهة المعاكسة لتلك التي أطلقها أنور السادات: الأولى كانت شعبيّة ومتفلّتة من كلّ ما تواضع العالم المعاصر عليه، والثانية جاءت معزولة ونخبويّة، لكنّها متقيّدة بالعالم المعاصر وشروط علاقاته. إلاّ أنّ الصراع بين الطموحات التي عبّر عنها كلّ منهما حكَمَ الشرق الأوسط العربيّ ولا يزال يحكمه. لا بل يمكن القول، أكثر من هذا، إنّ الخمينيّة، منظوراً إليها على صعيد الشرق الأوسط والعالم الاسلاميّ، بدت مرشّحة لأن تمثّل الردّ على الأتاتوركيّة التركيّة، وليس فقط على الساداتيّة المصريّة. فمعها تحوّل نقد "المركزيّة الأوروبيّة" التي حاول أتاتورك الاندماج فيها، إلى موضة رائجة شعبيّاً وأيضاً في البيئات المثقّفة الضدّيّة، كما انفجر التركيز على "الخصوصيّة"، وذلك على نحو يفوق كثيراً ما حمله النموذج الماويّ الصينيّ الذي استمرّت أصوله الماركسيّة والأوروبيّة، مهما تزايدت لفظيّتها، تضغط عليه.

لكنّ شيئاً آخر لا يقلّ أهميّة دلت عليه الثورة الإيرانيّة: فهي التي قامت بعد 190 سنة بالتمام على الثورة الفرنسيّة، لم تكن انتصاراً لمبادئ "الحريّة والأخوّة والمساواة" ولا لإبعاد رجال الدين عن الحياة العامّة. على العكس تماماً، عزّزت تلك الثورة النظرة السحريّة إلى العالم مثلما عزّزت المراتبيّات الجامدة على أنواعها. هكذا حكّمت رجال الدين بالحياة العامّة، ليس فقط لأنّهم الذين قادوها بالتحالف مع طبقة تجّار البازار في المدن، بل أيضاً بسبب نظريّة "ولاية الفقيه" التي طوّرها الخميني وجعلت منه حاكماً مطلقاً في الدين والدنيا. كذلك أقامت هذه الثورة هرميّة غير مسبوقة في إحكامها، يحتلّ الرجال بموجبها موقع السلطة على النساء، والمسلمون على غير المسلمين، والشيعة على غير الشيعة، والمحلّيّون على الأجانب، خصوصاً متى كانوا غربيّين. وهذا ناهيك عن أنّ

1 Ernest Gellner, *Nationalism*, Weidenfeld & Nicolson, 1997, p. 85.

العداء للإصلاح الزراعيّ، فضلاً عن حقوق المرأة، لازم بدايات التشكّل السياسيّ للشيعيّة النضاليّة الإيرانيّة منذ الانتفاضة الصغيرة الأولى التي قادها الخميني في 1963.

هكذا وجد الشرق الأوسط العربيّ ما كان ينقصه من الضدّيّة في جواره الإيرانيّ الصاعد والمندفع، حيث ترافقت مناوأة الحداثة والتنوير ومساواة الجنسين، مع تبسيط العالم المعاصر إلى صراع مانويّ بين خير وشرّ، وبين مُستضعَفين وطواغيت وشياطين.

وكانت هذه إشارة مبكرة لم يتطرّق إليها الفكر السياسيّ كثيراً من قبل، إلى أنّ المجتمعات أحياناً، إذا ما تُركت وحدها، قد تنجب حالات سياسيّة واجتماعيّة لا تقلّ سوءاً عن سوء الأنظمة المستبدّة، إن لم تزد. وما يعنيه هذا، مما سيتكرّر اكتشافه لاحقاً، في هذه المنطقة من العالم، أنّ احتمالات الانسداد أمام التغيير ليست قليلة الخصوبة: فهناك الاستبداد الذي ينبثق من السلطة، وهناك الاستبداد، المصحوب أحياناً بالتفسّخ والحروب الأهليّة، الذي تنتجه بدائل السلطة حين تصبح هي نفسها سلطة. ولا بأس بالتذكير، في معرض المقارنة، أنّه حين توفّي فرانكو في إسبانيا وكايتانو في البرتغال، وكذلك حين سقط حكم العسكر في اليونان، وكلّها أحداث تلاحقت أواسط السبعينات، قامت أنظمة ديموقراطيّة بقليل من الصعوبات في تلك البلدان الثلاثة. وكان السبب أنّ المجتمعات كانت جاهزة لذلك، ولم يكن من عائق في وجه التحوّل الديموقراطيّ إلاّ النظام السياسيّ، وأحياناً بقاء الزعيم الفرد نفسه على قيد الحياة. أمّا في الشرق الأوسط فهذا ما لا يقوم دليل واحد عليه[1].

على أيّة حال، فبسبب موقف الثورة الإيرانيّة من الولايات المتّحدة، التي سمّتها "الشيطان الأكبر"، ومن إسرائيل التي وصفتها بـ"الشيطان الأصغر"، فإنها لاقت ترحيباً حارّاً في عموم العالم الإسلاميّ، لا سيّما منه الشرق الأوسط العربيّ. فقد أغلقت طهران السفارة الإسرائيليّة وحوّلتها إلى مفوضيّة فلسطينيّة، وقام ياسر عرفات بزيارة شهيرة إليها في آذار/ مارس 1979، كما أعلن الخميني عن إنشاء "يوم القدس العالميّ"، وهو يوم الجمعة الأخير من شهر رمضان من كلّ عام، تضامناً مع "الشعب المسلم في فلسطين". لكنّها، في المقابل، أطلقت على أحد شوارعها اسم خالد الإسلامبولي، قاتل الرئيس أنور السادات، وأصدرت طابعاً بريديّاً يحمل صورته، فضلاً عن تسميته "شهيداً". وكان هذا جزئيّاً ردّاً

1 إذا كان الخميني هو بديل الشاه، فإنّ أنور السادات وصل إلى الرئاسة في 1970 بوصفه نائب عبد الناصر، وبعد عشر سنوات حلّ بشّار الأسد في رئاسة سوريّا بوصفه نجل حافظ الأسد.

على قبول مصر الساداتيّة استضافة شاه إيران، ومن ثمّ دفنه هناك.

أبعد من هذا، احتفظت إيران الثوريّة، ولا تزال تحتفظ، بالجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربيّة، أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى، التي كان شاه إيران قد احتلّها في 1971. كذلك تمأسس الاضطهاد الذي تعانيه الأقليّة السنيّة الكبرى في إيران، في الدستور كما في المناصب وفرص العمل، علماً بأنّ السنّة يشكّلون الأكثريّة الساحقة للشعوب العربيّة.

وفي الوقت نفسه، وجدت سوريّا التي عزلها الخروج المصريّ من الصراع مع إسرائيل، من دون أن يحصل أيّ تقدّم فعليّ في علاقتها بالعراق البعثيّ، أنّ إيران يمكن أن تكون عمقاً لها في سعيها، بمساعدة الاتّحاد السوفياتيّ، لبناء "التوازن الاستراتيجيّ" الموعود مع الدولة العبريّة.

والحال أنّ خروج مصر من الساحة العربيّة بسبب كامب ديفيد، وانخراط العراق، في 1980، في الحرب المديدة مع إيران، خلقا ظروفاً تختلف نوعيّاً عن تلك التي كانت سائدة في الخمسينات. فأهميّة سوريّا الاستراتيجيّة حينذاك كانت تقتصر على تغليبها كفّة مصر على العراق أو العكس، بحسب انحيازها إلى أيّ منهما، لأنّ مصر والعراق كانا يتزعّمان معسكري الاستقطاب في المشرق العربيّ ويتنافسان عليه[1]. لكنّ دمشق باتت اليوم مدعوّة إلى قيادة العالم العربيّ، فيما هي لا تمتلك أيّاً من الشروط الموضوعيّة والذاتيّة لتلك القيادة. وإنّما في هذا الإطار شرع الدور السوريّ، الذي عوّض نقصه بتحالف وثيق مع إيران الخميني، يتّخذ حجماً ضخماً، ارتكازاً على وضع اليد على لبنان. وصار من المألوف، في العالم العربيّ كما في الغرب، وصف الرئيس حافظ الأسد بالعبقريّة غير المسبوقة في الاستراتيجيا والجغرافيا السياسيّة.

وإلى هذا عمل البُعد الطائفيّ المسكوت عنه لصالح بلورة التحالف السوريّ – الإيرانيّ. صحيح أنّ العلويّين في سوريّا، ممّن يمسك أفراد منهم بمقاليد السلطة، هم انشقاق في الأصل عن الشيعيّة الاثني عشريّة التي تنتمي إليها أكثريّة الإيرانيّين. إلاّ أن هذا الاختلاف لا يلغي إحساساً مشتركاً ومراجع مشتركة حيال السنيّة الأكثريّة في العالم العربيّ. وكان حافظ الأسد حين ابتدأ سياسته التدخّليّة النشطة في لبنان، قد تقرّب كثيراً من الشيعة الاثني

1 راجع: Patrick Seale, *The Struggle for Syria*, Oxford, 1965.

عشريّين اللبنانيّين، بحيث أفتى زعيمهم الدينيّ والسياسيّ موسى الصدر، في 1973، بانتماء العلويّين إلى الطائفة الشيعيّة الإثني عشريّة[1].

لكنّ الاحتكاك الأهمّ في علاقة إيران بالشرق الأوسط العربيّ تمثّل في الحرب المدمّرة التي بدأها العراق، في 1980، وفي ظلّ حكم أقلّيّته السنيّة، ضدّ النظام الشيعيّ الراديكاليّ في طهران.

فصدّام حسين، مع تسلّمه رئاسة الجمهوريّة، وبهدف الهرب من المصاعب التي تطرحها عليه إدارة التعدّديّة الدينيّة والإثنيّة في العراق، هاجم إيران الخمينيّة، في تموز من ذاك العام، وكانت في بدايات ثورتها وجمهوريّتها. ذاك أنّ شعار "تصدير الثورة الإسلاميّة" الذي رفعته طهران أخاف السلطة السنّيّة في بغداد، ومن ورائها أنظمة الخليج، من استجابة الشيعة في تلك البلدان للخميني ولدعوته. كذلك ذهب التديّن النضاليّ في عموم العالم الإسلاميّ شوطاً بعيداً حتّى ضمن أبناء المذهب الواحد. وهذا، مثلاً ما دلّت عليه حركة السعوديّ المهدويّ جهيمان العتيبي الذي استولى في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1979 على الحرم المكّيّ إلى أن انتهت حركته نهاية دمويّة.

والراهن أنّ اختيار صدّام حسين إيقاظ السنّيّة العراقيّة كي يواجه بها الشيعيّة الإيرانيّة كان دليلاً آخر على تعفّن المشروع القوميّ العربيّ المعلن، وعلى تحوّله نقيضاً رأسيّاً لأيّ مشروع وطنيّ عراقيّ ممكن. فقد وجدت حرب العراق على إيران ما يوازيها في سلوك طاول الشيعة الأكراد الفيليّين، وهم مذهبيّاً من الشيعة. ففي 1980 بدأ تهجير عائلاتهم إلى إيران بذريعة عنصريّة جلفة هي أنّهم ذوو أصول إيرانيّة. كذلك أُعدم بالرصاص في العام ذاته محمّد باقر الصدر، رجل الدين ومؤسّس حزب "الدعوة" الشيعي. وفي وقت واحد بدأ صدّام حملته الشرسة على الحزب الشيوعيّ العراقيّ، ذي الغالبيّة الشيعيّة، والذي كان الاتّحاد السوفياتيّ قد حمله في 1973، رغماً عنه، على الانتساب إلى "جبهة وطنيّة وقوميّة تقدّميّة" بقيادة حزب البعث.

وعلى العموم، كان سلوك السلطة العراقيّة يدفع إلى تماهيين، واحد بين العروبة والسنّيّة حيث صدّام حسين "يحمي البوّابة الشرقيّة للأمّة العربيّة" بحسب دعايات نظامه وحزبه،

1 انظر: Fouad Ajami, *The Vanished Imam: Musa Al Sadr and the Shia of Lebanon*, I.B.Tauris & co ltd, 1986, p. 174.

والآخر بين الفارسيّة والشيعيّة، الأمر الذي أسّس لتلويث فكريّ ونفسيّ راح يتصاعد عقداً بعد عقد في العالم العربيّ، لا سيّما المشرق والخليج.

هنا تمكّنت دمشق من إسداء خدمة كبرى لإيران بأن حالت دون التعريب الكامل للحرب العراقيّة عليها، فيما كانت، في الوقت عينه، تخدم الجهود والتصوّرات الكونيّة السوفياتيّة. لكنّ دمشق، في المقابل، لم تخسر علاقتها مع المحافظين العرب، خصوصاً السعوديّين. فهي استخدمت حلفها الجديد مع إيران لطمأنتهم إلى عدم توسيع طهران مواجهتها مع بغداد باتّجاه أراضيهم ومصالحهم النفطيّة. وفي هذا حصل حافظ الأسد على المعونات النفطيّة والماليّة من دول الخليج كما من إيران، فيما كان يوالي مراكمة المعونات العسكريّة السوفياتيّة.

وقد مضى صدّام حسين وهو لا يدّخر جهداً يمكن توظيفه في تطييف النزاع المتفجّر. لا بل يُلاحظ أنّ شيئاً من الانتحاريّة الإيديولوجيّة كان، بين وقت وآخر، يتغلّب على كلّ حسّ نفعيّ أو براغماتيّ لديه. و"في الواقع، انتهى العراق، في ظلّ صدّام، وعلى نحو أبله، وهو يتنازل عن السلطة الدينيّة الشيعيّة لإيران. في الوقت نفسه، وبقصر نظر مماثل، لم تفعل الحكومات العربيّة الأخرى أيّ شيء لمواجهة الزعامة الفقهيّة لإيران، وذلك ما تجسّد بفشلها في رعاية مراكز محلّيّة للتعليم والمرجعيّة الشيعيّين في بلدانها"[1].

وفي تلك الحرب بقي العراق مدعوماً من الأنظمة السنّيّة المحافظة في الخليج، الخائفة من إيران في ظلّ اندفاعتها الخمينيّة، كما يحظى برضا الدول الغربيّة المستاءة بدورها من الثورة الإيرانيّة ودولتها، والمتحالفة مع تلك الأنظمة الخليجيّة في دعم "المجاهدين" الأفغان السنّة ضدّ الاتّحاد السوفياتيّ، فيما كانت طهران تلتقي موضوعيّاً مع الاستراتيجيّة والمصالح السوفياتيّة على رغم عدائها الإيديولوجيّ للشيوعيّة وتصفيتها للشيوعيّين الإيرانيّين وللفصائل الماركسيّة – اللينينيّة على اختلافها.

وعلى العموم كان المناخ الدينيّ والمذهبيّ الطاغي، من الحرب العراقيّة – الإيرانيّة، إلى الجهاد الأفغانيّ ضدّ السوفيات، يؤدّي جميعاً إلى تراجع كلّ ما حملته الحقبة الاستقلاليّة وما مثّلته، بالوعود الإيجابيّة والسلبيّة سواء بسواء. فقد ضمرت القضيّة الفلسطينيّة كقضيّة غالباً ما وُصفت بالمحوريّة في السياسات العربيّة، لمصلحة أسلَمَتها والتنافس اللفظيّ عليها

1 Graham E. Fuler and Rend Rahim Francke, *The Arab Shi'a*, St. Martin's Press, 1999, pp.72-73.

بين مراكز التأثير السنيّة والشيعيّة. وأهمّ من ذلك كان تراجع العلامات المتفرّقة على الحداثة السياسيّة لصالح الوعيين الدينيّ والمذهبيّ الصريحين والساطعين.

ولم تنته السبعينات إلاّ والإسلام هو الحاضن شبه الوحيد للنزاعات السياسيّة والتعبير شبه الأوحد عن الاتّجاهات الإيديولوجيّة الحاكمة والمحكومة في الوقت ذاته. فالثورة الإيرانيّة الشيعيّة والراديكاليّة في عدائها للغرب، والجهاد السنّيّ في أفغانستان ضدّ السوفيات الذي يموّله المال العربيّ النفطيّ، عثرا في الحرب العراقيّة – الإيرانيّة على مسرح صراعهما النموذجيّ الذي امتدّ على مدى الثمانينات مخلّفاً مئات آلاف القتلى والمشوّهين. وإذ تولّت الضدّيّة الإيرانيّة هجاء الغرب الديموقراطيّ من غير أن تتسامح مع الغرب الشيوعيّ، تولّت الضدّيّة الأفغانيّة هجاء الغرب الشيوعيّ من غير أن تتسامح مع الغرب الديموقراطيّ.

وليس من المبالغة أن يقال إنّ التدمير المتبادل الذي أنزله العراقيّون والإيرانيّون ببعضهم البعض، فيما كانت مصر لا تزال خارج الحياة السياسيّة العربيّة، بدأ يقضي على آخر آثار الاستقرار القديم الدائر حول نظام الدول القويّة نسبيّاً.

فوق هذا جاء انحصار الحياة السياسيّة والفكر السياسيّ الرائج في هذه الأنماط الاستبداديّة ليعلن أنّ تأثيرات الحقبة الكولونياليّة من حيث إقامة برلمانات وإدارات وطرق سلميّة في التعايش وتداول السلطة، قد انتهت بالكامل. وهذا فيما الروابط والولاءات الصغرى توالي صعودها إلى العلن بعدما قمعها التحديث الذي مارسته السلطة القوميّة القويّة في الحقبة الناصريّة. فإذا صحّ القول إنّ النظام الإيرانيّ الجديد استطاع، بفعل الحرب، أن يتماسك ويتحوّل قبلة لكثيرين من شيعة العالم الإسلاميّ، فإنّ صدّام حسين الذي كان يصارع لإبقاء العراق في قبضته، تحوّل زعيماً للسنّة، العراقيّين والعرب، المعبّئين ضدّ إيران "الفارسيّة" والشيعيّة. لقد التقت شياطين التاريخ والخرافة بشياطين الواقع لقاء مظفّراً.

الفصل الحادي عشر

حروب الأسد وصدّام

مثّلت الثمانينات العقد الذي فاض فيه العفن، حيث انفجر نزاع القوى والتيّارات الضدّيّة في ما بينها، في موازاة تفجّر ما ترسّب من النزاع العربيّ – الإسرائيليّ معطوفاً عليه النزاع العراقيّ – الإيرانيّ الجديد، حتّى بات الشرق الأوسط العربيّ أقرب إلى مسرح هوبزيّ حيث الكلّ يقاتل الكلّ. وكان العفن يستعرض نفسه أيضاً في انكشاف أنّ المبادئ والعقائد لم تعد أهميّتها المفترضة تزيد كثيراً على الصفر، بينما كان الموت الانتحاريّ يدخل الأبواب العريضة للمنطقة بوصفه أداة "سياسيّة".

فأمام بلوغ الفشل لدى جميع القوى المعنيّة مرحلة متقدّمة جداً، زادت الحاجة إلى الحروب في الخارج أو عسكرة المجتمعات في الداخل. وفي هذا الإطار نشبت حرب الرئيس العراقيّ صدّام حسين التي أعلنها على إيران ووصفها بأنّها لحماية "البوّابة الشرقيّة للوطن العربيّ"، وكذلك ارتفاع نبرة التصدّي السوريّة لإسرائيل من خلال لبنان أكثر فأكثر.

وقد استمرّ صدّام حسين في دعم القوى السنّيّة في سوريّا، كما بدأ يدعم القوى المسيحيّة المناوئة للسوريّين في لبنان، بينما استمرّ الرئيس السوريّ حافظ الأسد، المتحالف مع إيران، في دعم القوى الشيعيّة في العراق ولبنان، مكافحاً نفوذ منظّمة التحرير الفلسطينيّة المتحالفة، بدورها، مع العراق. وكانت هذه المواقف أدلّة بالغة القوّة ونهائيّة على الفراغ والتفاهة اللذين انتهت إليهما القوميّة العربيّة.

والواقع أنّه إذا كان إخراج مصر من الجامعة العربيّة تعبيراً عن أنّ خطّ السلام الذي اتّبعه السادات عاجز عن قيادة العرب كلّهم وعن تمثيلهم، فإنّ القوى التي تولّت القيادة العربيّة

بدلاً من مصر كانت تثبت عجزاً أكبر، وتشي بأنّ هذا العالم العربيّ لن يُقاد، بعد اليوم، إلاّ بتفتيته.

من جهتها لم تكن إسرائيل بعيدة عن هذا المسرح الغنيّ بالقوى وبالحركة. ففي 7 حزيران/ يونيو 1981، وبينما الحرب العنيفة تتواصل بين العراق وإيران، ضرب الإسرائيليّون من الجوّ مفاعل "تمّوز" العراقيّ الذي بناه الفرنسيّون في السبعينات على أن يُستخدم لأغراض سلميّة. لكنّ الإسرائيليّين دمّروه لمنع العراقيّين من تطويره واستخدامه في إنتاج سلاح نوويّ، ليس من المبالغة الظنّ بأنّ حاكماً كصدّام حسين قد يستعمله غير هيّاب.

وترافقت الحرب العراقيّة - الإيرانيّة مع حرب شرسة أخرى في المنطقة شنّتها الدولة العبريّة على المقاومة الفلسطينيّة المقيمة في لبنان. وقد بدأت تلك الحرب في 6 حزيران/ يونيو 1982 بذريعة تعرّض السفير الإسرائيليّ في لندن شلومو أرغوف لمحاولة اغتيال نجا منها[1]. لكنّها كانت امتحاناً آخر للعرب ومجتمعاتهم واجتماعهم، خصوصاً أنّ الفلسطينيّين واللبنانيّين لم يتلقّوا أيّ دعم عربيّ جدّيّ، لا سيما سوريّ.

لقد كانت بيروت أوّل عاصمة عربيّة تدخلها القوّات الإسرائيليّة غازيةً، بعد حصار استمر قرابة شهرين، وكان ممّا له دلالته أنّ عدد الدول العربيّة التي تخوض الحرب مع الدولة العبريّة انحسر في 1982 إلى دولة واحدة، بعدما كان دولتين في 1973، وثلاث دول في 1967. بيد أنّ الفارق الآخر المهمّ تمثّل في أنّ الدول العربيّة التي خاضت حربي 1967 و1973 كانت قد اختارت، إلى حدّ بعيد، خوض الحربين المذكورتين، فيما فُرضت الحرب فرضاً، عام 1982، على دولة لبنانيّة مغلوبة على أمرها.

يومذاك كانت الاستجابات المحلّيّة والإقليميّة المعنيّة بالأمر متفاوتة على نحو ملحوظ: فالسكّان الشيعة الجنوبيّون الذين كانوا قد عانوا المرّ على يد المسلّحين الفلسطينيّين أواخر السبعينات، وتعرّضت بعض قراهم للقصف، رحّبوا بالغزو، وفيما أبدى سكّان المخيّمات

1 كان أبو نضال، واسمه الحقيقيّ صبري البنّا، المنشقّ عن حركة "فتح"، الذي تحوّل إلى قاتل مأجور لصالح الأنظمة العراقيّة والسوريّة والليبيّة تباعاً، هو من نفّذ العمليّة بطلب عراقيّ. ويميل باتريك سيل، المتعاطف عموماً مع وجهات النظر السوريّة، إلى اعتبار أبو نضال عميلاً إسرائيليّاً. راجع:
Patrick Seale, *Abu Nidal: A Gun for Hire*, Random House, 1992.
وكثيرون هم الكتّاب والمحلّلون الذين اتّهموا العراق بالوقوف وراء محاولة اغتيال أرغوف، في عدادهم الصحافيّ والكاتب البريطانيّ ديفيد هيرست المعروف بتعاطفه مع الفلسطينيّين. انظر:
David Hirst, *The Gun and the Olive Branch: The Roots of Violence in the Middle East*, Faber, 1984, p.407.

الفلسطينية في لبنان صموداً لافتاً، كان أهمّ ما تميّزت به القيادات الفلسطينيّة في الجنوب، باستثناءات قليلة، الهرب من ميدان المواجهة. أمّا السوريّون في لبنان فنزلت بجزرة بأسطولهم الجويّ وطيّاريهم[1] فانسحبوا من مساحات في الجنوب والشرق حلّ فيها الإسرائيليّون.

وإذ انسحب الإسرائيليون، في النهاية، لقوّات متعدّدة الجنسيّة، قُتل في حرب 1982 قرابة 18 ألف مدنيّ لبنانيّ وفلسطينيّ، فضلاً عن آلاف قليلة من المقاتلين الفلسطينيّين والجنود السوريّين، مقابل مئات قليلة من الجنود الإسرائيليّين.

لقد انتهت الحرب بنتائج سياسيّة خطيرة. ففلسطينيّاً، تمّ إخراج المقاتلين الفلسطينيّين من لبنان إلى تونس وبلدان أخرى، وبهذا لم تعد هناك جبهة عسكريّة مشتركة بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين. ولبنانياً، وبفعل الحضور العسكريّ الإسرائيليّ في لبنان، والمناخ الذي فرضه، تمّ انتخاب بشير الجميّل، القائد الشابّ لميليشيا "القوّات اللبنانيّة" المسيحيّة، رئيساً للجمهوريّة. لكنْ، في 14 أيلول/ سبتمبر 1982، وبعد أيّام على انتخابه، اغتيل الجميّل بعملية تفجير عن بُعد تولاّها حبيب الشرتوني، العضو في الحزب السوريّ القوميّ الموالي لدمشق. وفي فجر 16 أيلول/ سبتمبر، وردّاً على اغتيال الجميّل، تعرّض مخيّما صبرا وشاتيلا الفلسطينيّان في جنوب بيروت لمجزرة نفّذها مقاتلون مسيحيّون برعاية إسرائيليّة. لقد قضى في هذه المجزرة ما لا يقلّ عن 800 مدنيّ، فكانت تتويجاً أسود لمجموعة المجازر المتبادلة التي شهدتها حرب السنتين في لبنان.

لقد جعلت الهزيمة المذلّة التي نزلت بالقوّات السوريّة، فضلاً عن النزاع مع العراق، من توثيق صلة دمشق بطهران ودفعها إلى أبعاد جديدة إغراءً تستحيل مقاومته. عزّز ذلك سياسةُ مساعدات إيرانيّة للاقتصاد السوريّ المتداعي، مادّته الأساسيّة إمداد دمشق بالطاقة.

فمنذ انفصال الموقفين السوريّ والمصريّ في حرب 1973، وخصوصاً منذ السلام المصريّ – الإسرائيليّ في 1979، تُرك الجزء الآسيويّ من المشرق العربيّ في حالة انعدام وزن. لكنّ الرئيس السوريّ حافظ الأسد آثر، بالتحالف مع إيران والاتّحاد السوفياتيّ، استئناف معركة صار من الواضح أنّها مكلفة جدّاً، عبر وضع يده على لبنان والفلسطينيّين فيه. وقد جاءت حرب 1982 الإسرائيليّة لتضرب هذه الاستراتيجيّة في الصميم، دافعةً الرئيس السوريّ إلى الردّ عبر حروب ثلاث متلازمة:

1 انظر في تغطية صحافيّة إسرائيليّة واكبت الحرب:
Ze'ev Schiff and Ehud Ya'ari, *Israel's Lebanon War*, Simon and Schuster, 1984, pp. 136-143 and 167.

لقد نشبت حربٌ سوريّة ضدّ الفلسطينيّين، حيث تولّى الأسد، على مدى الثمانينات، سحق منظّمة التحرير الفلسطينيّة في لبنان مكمّلاً، من خلال حلفائه اللبنانيّين المحليّين، ما بدأته إسرائيل بحرب 1982. فدمشق وجدت فرصتها لإعلان أنّها هي وحدها من ينطق بلسان المصلحة الفلسطينيّة بذريعة أن قضيّة الفلسطينيّين "قضيّة قومية" لا تخصّ الفلسطينيّين وحدهم، أما ياسر عرفات فراح يؤكّد، في المقابل، على "القرار الوطنيّ المستقلّ" كشعار يُقصد به كفّ يد دمشق. وفي هذا الإطار بدأت الحملة السوريّة الشرسة على "العرفاتيّين"، والتي اتّخذت أشكالاً عدّة:

ففي أيلول 1982 اغتيل سعد صايل قائد القوّات الفلسطينيّة في البقاع، شرق لبنان، وهي المنطقة التي احتفظ السوريّون بنفوذهم فيها. وقد انتقل ياسر عرفات إلى مدينة طرابلس في شمال لبنان، بعد إجلائه عن بيروت، وهناك خاضت القوّات السورية المتراجعة باتّجاه الشمال اللبنانيّ معارك ضارية مع قوّاته انتهت بالإخراج الكامل لتلك القوّات من لبنان بعد تدمير أجزاء واسعة من المدينة التي فرّخت عدداً من الإمارات الإسلاميّة راحت تمارس سلطتها القروسطيّة على السكّان. وفي أيار/ مايو 1983 حرّكت سوريا بعض المنظّمات الفلسطينيّة القريبة منها، فانشقّت عن قيادة عرفات متذرّعةً بمكافحة التسوية مع إسرائيل التي نُسب إلى القائد الفلسطينيّ أنّه يسعى إليها.

لقد أفلت الأخير من القبضة السوريّة في لبنان، إلاّ أنّ السوريّين، وكما سنرى لاحقاً، عادوا بقوّة إلى بيروت مستفيدين من المواجهات الداخليّة التي لم يكونوا بعيدين عن تحريكها خلال الثمانينات. وقد دُفع عرفات، تحت وطأة الخنق السوريّ له، إلى أن يعقد في 11 شباط/ فبراير 1985 اتّفاقاً مع الأردن هدفه إطلاق التفاوض مع إسرائيل والعمل معاً من أجل الحصول على حقّ تقرير المصير للفلسطينيّين من ضمن إطار كونفيدراليّ أردنيّ – فلسطينيّ. وهذا ما أعمى السوريّين وجعلهم يسعون بكلّ قوّتهم للقضاء عليه، فضلاً عن محاصرة الملك حسين وإذلاله، هو الذي كانت تتّهمه دمشق أيضاً بدعم الإسلاميّين السوريّين وتسليحهم. هكذا انطلقت موجة اغتيالات وهجمات إرهابيّة في عدادها قنبلة على مركز الأبحاث الأميركيّ في عمّان ومتفجّرة في إحدى طائرات شركة عاليه الأردنيّة وهجوم بالقنابل على مكاتبها في أثينا وهجوم آخر على السفارة الأردنيّة في روما ثم على طائرة عاليه في أثينا، كذلك خطفت طائرة عاليه في بيروت وفُجّرت وهوجم مكتبها في

مدريد بالقنابل، كما اغتيل ديبلوماسيّ أردنيّ في تركيا وهوجم ديبلوماسيّون آخرون في الهند ولبنان. وبالفعل ففي تشرين الثاني/ نوفمبر 1985 اعتذر حسين عن إيواء معارضين إسلاميّين سوريّين "دون علمه"، ثم أنهى كلّ علاقاته بعرفات.

ثمّ كانت "حرب المخيّمات" في 1986 و1987، وهي التي خاضتها "حركة أمل" الشيعيّة اللبنانيّة الموالية لسوريّا ضدّ مسلّحين فلسطينيّين كانوا قد عادوا تباعاً إلى تلك المخيّمات في جنوب بيروت. هذه الحرب لم تنتهِ إلاّ بعد تدمير جزء كبير من مخيّم شاتيلا، وإحكام السيطرة على المخيّمات الفلسطينيّة وعزلها عن محيطها.

كذلك تولّت، في الفترة نفسها، قوى شيعيّة موالية لسوريّا وإيران تصفية ما تبقّى من أطراف شيوعيّة ويساريّة، حليفة لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة، اتّبعت طريق المقاومة للوجود الإسرائيليّ في لبنان. وفي هذا الإطار اغتيل عدد من قياديّي الحزب الشيوعيّ اللبنانيّ ومثقّفيه، بينما احتكر الوجودَ العسكريّ في مناطق التماسّ مع الإسرائيليّين "حزبُ الله" الذي كان قد نشأ بُعيد الاجتياح الإسرائيليّ للبنان. هكذا انتُزعت أيضاً رمزيّة المقاومة من أيدي الفلسطينيّين السنّة لترتبط حصريّاً بـ"حزب الله" اللبنانيّ والشيعيّ.

واستُكمل التدمير السياسيّ للفلسطينيّين في لبنان بتدمير اجتماعيّ. ففضلاً عن إخضاع مخيّماتهم لرقابة بوليسيّة وأمنيّة غير مسبوقة، ولاختراع وتسليح جماعات فلسطينيّة تابعة لدمشق تضبط حركة "فتح" من الداخل، في عدادها أصوليّون وسلفيّون إسلاميّون، شهدت الحقبة السوريّة في لبنان صدور قرارات وإجراءات وقوانين بالغة الإحكام ضدّ الفلسطينيّين ومصالحهم وحقوقهم في العمل والانتقال. هكذا عانت "القضيّة القوميّة الأولى"، أي قضيّة فلسطين، في حقبة انتصار الدولة القوميّة الأولى، أي سوريّا، الإذلال الذي لم تعهده مرّةً من قبل.

ترافق هذا كلّه مع حرب سوريّة على السلطة المركزيّة في لبنان.

فقد بات الهاجس الحارق للسوريّين ردّهم على نتائج حرب 1982 المهينة، وعلى انتخاب حليف إسرائيل بشير الجميّل رئيساً للجمهوريّة اللبنانيّة غصباً عنهم. لكنْ بعد اغتيال بشير، اختار مجلس النوّاب اللبنانيّ، وتحت وطأة الاحتلال الإسرائيليّ للبنان والدور الأميركيّ المتعاظم فيه، شقيقه أمين الجميّل ليخلفه في الرئاسة. وقد توصّل هذا الأخير بعد مفاوضات شاقّة إلى اتّفاق 17 أيار 1983 مع الإسرائيليّين الذي قضى بانسحابهم من

لبنان مقابل تنازلات تبقى أقلّ من معاهدة سلام.

لكنّ اتّفاق 17 أيار ولد ميّتاً لأنّه، بين أسباب أخرى، اشترط الانسحاب "المتزامن" للقوّات الإسرائيليّة والسوريّة، الأمر الذي كان مستحيلاً آنذاك، خصوصاً بالنسبة إلى القوّات السوريّة التي كان يتمسّك بها فريق من اللبنانيّين ويُخَوِّن كلّ من كان يطالب بانسحابها، معتبراً أن وجود الجيش السوريّ في لبنان شرعيّ وضروريّ "قوميّاً".

لكنّ مجرّد توقيع الاتّفاق جعل النظام السوريّ يجنّ جنونه، فشنّ عدداً من الحروب على الجميّل وسلطته المركزيّة مستعيناً بقادة الطوائف اللبنانيّة المتضرّرين من تلك السلطة. ذاك أنّ لبنان بوصفه الحلقة الأضعف في سلسلة منظومة الدولة – الأمّة المشرقيّة، صار تحطيمه شرطاً لاستقرار سوريّا في ظلّ الأسد. وبالفعل تمكّن معارضو الجميّل، بدعم سوريّ، من إلحاق هزيمة نكراء بمسيحيّي جبل لبنان من خلال ما عُرف بـ"حرب الجبل" بين المسيحيّين والدروز، فشقّ عشرات الآلاف من هؤلاء طريقهم إلى التهجير في الداخل أو الهجرة إلى الخارج. كذلك ففي 6 شباط/ فبراير 1984 نجح التحالف الطائفيّ الشيعيّ – الدرزيّ المدعوم سوريّاً في إسقاط العاصمة بيروت وإخراج السلطة الشرعيّة منها، فضلاً عن إخراجها من الضاحية الجنوبيّة الشيعيّة للعاصمة.

وكان مدهشاً أنّ الزعيمين اللذين قادا التمرّد ضدّ سلطة أمين الجميّل المركزيّة، نبيه برّي ووليد جنبلاط، كانا قبل عامين اثنين فقط قد تحاشيا كلّ صدام بالإسرائيليّين وتوصّلا إلى اتّفاقات معهم لتفادي ذلك[1].

هكذا كان عهد أمين الجميّل حالة نموذجيّة عن ظهور انتفاضات مسلّحة مدعومة من الخارج ضدّ سلطة لم تتشكّل بعد. وهذا ما كان بمثابة طريقة رفيعة في الضدّيّة، كُتب على لبنان أن يكون مسرح اشتغالها الأبرز.

وكان أهمّ ما فعله السوريّون، بموجب هذه الاستراتيجيّة الهائجة، الاشتراك مع الإيرانيّين في تأسيس "حزب الله" اللبنانيّ. هكذا تأمّنت القاطرة التي تنقل، فضلاً عن السلاح والتدريب، ثقافة الشهادة والموت، كما ابتكرها الخميني، مع بدايات الحرب العراقيّة – الإيرانيّة[2] إلى المشرق العربيّ[3].

---

1 انظر: Schiff and Ya'ari..., p. 134.

2 انظر مثلاً لا حصراً: Daniel Brumberg, *Reinventing Khomeini*, Chicago, 2001, p. 128.

3 من أجل دور السفير الإيرانيّ في دمشق علي أكبر محتشمي وحكومته في إنشاء "حزب الله"، انظر خصوصاً =

لقد انتقل، عبر سوريّا، ألفا ناشط ومدرّب من "الحرس الثوريّ" الإيرانيّ إلى شرق لبنان غير البعيد عن الحدود اللبنانيّة – السوريّة ليدرّبوا شبّان الحزب الجديد الداعي يومذاك إلى إقامة "جمهوريّة إسلاميّة" في لبنان. وفي موازاة انهيار الأمن في العاصمة بيروت، بفعل الاشتباكات شبه اليوميّة بين التنظيمات الطائفيّة التي طردت السلطة المركزيّة، كان "حزب الله" ينمو بوجهيه: وجهه كمقاوم للإسرائيليّين في الجنوب، ووجه إرهابيّ ناشط خصوصاً في بيروت. فبشاحنتين محمّلتين موادّ متفجّرة قُتل في عمليّات انتحاريّة ضدّ القوّات المتعدّدة الجنسيّة 241 جندياً أميركيّاً و58 جندياً فرنسيّاً في تشرين الأوّل/ أكتوبر 1983. وربما لو أمكن يومذاك أن ينشأ ردّ غربيّ جدّيّ لتخلّص لبنان والعالم من "حزب الله" قبل أن يصير ما صار عليه من قوّة وتأثير.

على أيّة حال ففي 1984، أصبح هذا الحزب حزباً علنيّاً بوصفه "مظلّة لمعظم الفصائل المسلمة العاملة هناك"[1]، وهي الجماعات التي، بالاستفادة من شبكة العلاقات القرابيّة، نفّذت عمليّات الخطف للأجانب في بيروت. ففي ظلّ ربط لبنان بالحرب العراقيّة – الإيرانيّة، صار هذا البلد ساحة أخرى من ساحات المجابهة بهدف الضغط على الدول الغربيّة كي تتّخذ مواقف مؤيّدة لإيران، أو على الأقلّ، غير مناهضة لها.

ففي 1986 انكشف ما عُرف بـ "مسألة إيران – كونترا" أو "إيران غيت"، على قياس ووترغت، وكان درساً بليغاً في انعدام المبادئ. ذاك أنّ إدارة الرئيس رونالد ريغان سهّلت بيع الأسلحة إلى إيران، على أمل أن يساعد ذلك على إطلاق الرهائن الأميركيّين في بيروت[2] ويتيح لأجهزة المخابرات الأميركيّة تمويل قوات "الكونتراس" المناهضة للشيوعيّة في نيكاراغوا. وقد تورّط الإسرائيليّون في هذه العمليّة كما تورّط قادة كبار في النظام الإيرانيّ، مثل رئيس البرلمان يومذاك أكبر هاشمي رفسنجاني، على رغم العداء الإيديولوجيّ والسياسيّ الصارخ بين هذه البلدان.

Magnus Ranstorp, *Hizb'allah in Lebanon: The Politics of the Western Hostage Crisis*, Palgrave-Macmillan, = 1997, pp. 30-33.

حتّى إنّ كاتبة متعاطفة مع حزب الله تتبنّى وجهة النظر القائلة إنّ زعيم الحزب اللاحق حسن نصر الله "مثّل مجموعة محتشمي" في أجنحة السلطة بإيران.

Amal Saad-Ghorayeb, *Hizbu'llah: Politics and Religion*, Pluto Press, 2002, p. 47.

1 Hala Jaber, *Hezbollah, Born with a vengeance*, Columbia, 1997, p. 53.

2 راجع مثلاً Bob Woodward, *Veil: the Secret Wars of the CIA*, 1981-1987; Simon and Schuster, 1987, pp. 395-414.

ذاك أنّه منذ أواخر 1982، ولسنوات تالية، خُطف عشرات الرعايا الأجانب في بيروت، لا سيّما في ضاحيتها الجنوبيّة، ممّن كان أكثرهم أميركيّاً وأوروبيّاً غربيّاً. و لم تخل الصحف الغربيّة، خصوصاً بعد تراجع الخطف، من الإشارات إلى قيام "عشائر" موصوفة بالولاء لـ"حزب الله" اللبنانيّ بهذه الأعمال[1].

ووُجّهت كذلك اتّهامات مباشرة أو مداورة لكلّ من إيران وسوريّا. وقد كانت الأخيرة المسؤول المباشر، في معظم سنوات الخطف، عن الأمن في لبنان، ما خلا المنطقة التي يسيطر عليها الإسرائيليّون في الجنوب.

لقد شكّل حزب الله العمود الأهمّ للسيطرة السوريّة التي قامت بتسليمه جبهة الجنوب المحاذية لإسرائيل، وحصر دور الأحزاب الأخرى، اليساريّة والقوميّة، في تأييد السياسة السوريّة وعمليّات حزب الله العسكريّة، مع منع تلك القوى، وبالعنف وأعمال الاغتيال، من الاقتراب من الجبهة. وكان هذا الاعتماد الأحاديّ على "حزب الله" سببه الثقة المطلقة في أنّه الوحيد الذي يتفهّم حتّى النهاية ضرورة ربط القرار الخارجيّ للبنان، خصوصاً في ما يخصّ التسوية مع إسرائيل، بالقرار السوريّ – الإيرانيّ.

لكنّ هذا الدور "القوميّ" و"الإسلاميّ" الضخم المنوط بالحزب الجديد لم يُلغ شبَهه الكبير بتركيبة التفتّت اللبنانيّ. هكذا كانت إحدى أشرس حروب لبنان حربه مع "حركة أمل" الشيعيّة التقليديّة في أيّار 1988 في الجنوب، والتي انتقلت بعد أشهر قليلة إلى الضاحية الجنوبيّة من بيروت. وقد انتهى القتال في 1990 بسيطرة الحزب عمليّاً على الشيعة، وعبر وساطة إيرانيّة سوريّة مشتركة. لكنْ في هذه الغضون، وبالاستفادة من العنف الذي يمارسه "الأخوة" على "الأخوة"، عاود السوريّون دخولهم، وعلى نحو مؤزّر، إلى بيروت فكانت إعادة الانتشار العسكريّ للمرّة الأولى منذ 1982.

وجدير بالذكر أنّ اليافطة الإيديولوجيّة الموحّدة المعروفة بـ"مقاومة إسرائيل" لم تحل دون تفتّت هائل جعل "حزب الله"، منذ 1984، "يتوسّط في أكثر من مئتي نزاع دمويّ ناجم عن أعمال اغتيال"[2].

على أية حال، اضطُرّت السلطة اللبنانيّة بالقوّة إلى إلغاء اتّفاق 17 أيّار وسط عجز شامل

1 راجع مثلاً: Los Angeles Times, 26 Nov., 1989. و Independent, 9 Oct., 1991.

2 Ahmad Nizar Hamzeh, *In the Path of Hizbullah*, Syracuse, 2004, p.107.

أبداه الجميّل عن تثبيت دعائم سلطته المركزيّة. وكان هذا، معطوفاً على اغتيال بشير الجميّل، برهاناً أكيداً على أنّ المسيحيّين اللبنانيّين فقدوا قدرتهم على حكم لبنان تبعاً للتحوّلات الديموغرافيّة التي عرفها البلد في العقود الماضية، والتي جاءت لغير صالحهم، جنباً إلى جنب الضراوة السوريّة في تفكيك أوصال ذاك الجار الصغير. كذلك، وعلى رغم النجاح في إجلاء المقاتلين الفلسطينيّين إلى تونس، فشل الاجتياح الإسرائيليّ في إنهاء حال الحرب مع لبنان، فاستقال رئيس الحكومة مناحيم بيغن في آب 1983 مصاباً بالاكتئاب، وأُبعد أرييل شارون، مهندس حرب 1982، عن وزارة الدفاع، واقتصر الوجود العسكريّ لإسرائيل على توسيع الدويلة التي أقامتها في 1978 على حدودها الجنوبيّة بحيث صار عَرضها عشرة كيلومترات، بينما عاد السوريّون بالتدريج إلى بيروت.

هذا التفتّت الواسع، المرفق باشتباكات الميليشيات في ما بينها، لم يحل دون لفظيّة الوحدة و لم يُضعفها. فبين ليلة وضحاها، وتحت تأثير مناخ الثورة الإيرانيّة، صار تعبير "العروبة" التي ولدت أصلاً كاعتراض علمانيّ على تديين الحياة العامّة، لا يرد، في معظم الأدبيّات السياسيّة العربيّة، إلاّ مقروناً بالإسلام. وبدل الحديث عن "الأمّة العربيّة" صار التعبير الرائج، من دون أيّة مراجعة، "الأمّة العربيّة والإسلاميّة"، علماً بأنّ الفارق بين التسميتين يساوي أكثر من مليار إنسان. وفعلاً انعقد في القاهرة عام 1989 "المؤتمر القوميّ الإسلاميّ" لتوحيد الطرفين في مواجهة الولايات المتّحدة وإسرائيل.

أمّا الحرب الأخرى، فكانت على السوريّين أنفسهم. فقد حفلت الثمانينات بصراع مكشوف سنيّ – علويّ دُمرت بنتيجته مدينة حماة القديمة إثر انتفاضتها بقيادة الإسلاميّين في مطالع 1982، وقد قُدّر عدد الضحايا بعشرات الآلاف، فضلاً عن آلاف المفقودين وعن مصادرة كميّات ضخمة من ممتلكات أهل المدينة.

وتحوّل النزاع مع الإسلاميّين ذريعة لتوسيع القمع وعسكرة الحياة السوريّة في جميع مستوياتها. هكذا بدا طبيعيّاً أن يعاد تكييف حزب البعث نفسه كيما يصير أشدّ قابليّة لأداء الأدوار الجديدة المنوطة به كأداة سلطة. فـ"في ظلّ الأسد تغيّر طابع البعث... وقد تمّ تطويق أيّ استقلال في الرأي كان يتمتّع به أفراده في الماضي"، كما تغلّب بالكامل "الإخلاص غير المشروط للأسد" على "المعتقدات القديمة"[1]، وشرع النظام السوريّ ينتقل من ديكتاتوريّة

1 Hanna Batatu, *Syria's Peasantry, the Descendants of its Lesser Rural Notables and their Politics*, Princeton, 1990, P. 326.

عسكريّة كلاسيكيّة، على النحو الذي كان مألوفاً في أميركا اللاتينيّة خصوصاً، إلى ديكتاتوريّة عسكريّة ذات ملامح توتاليتاريّة، ولو بقليل من التماسك العقائديّ[1].

وكان واضحاً أنّ الإسلاميّين السوريّين ينطبق عليهم ما ينطبق على معظم إسلاميّي العالم العربيّ في البلدان التي تحكمها أنظمة عسكريّة، حيث "من المرجّح أنّ يكون الدعم الشعبيّ الذي تحظى به تلك الحركات [الأصوليّة] مرتكزاً على تضامن الجماعات أكثر منه ورعاً دينيّاً أو وعياً سياسيّاً إسلاميّاً"[2]. وفي هذا كان يتكرّر ملمح عميق من ملامح التاريخ الحديث للشرق الأوسط العربيّ، حيث تجتمع مظلوميّة الجماعات وعجزها عن الارتقاء إلى سويّة أعلى، أكان لجهة وعيها بالوطن ووحدته المفترضة أم لجهة سلوكها السياسيّ والتنظيميّ.

فبدوره، ومرّة أخرى، لم يستطع الإسلام أن يوحّد الإسلاميّين السوريّين إلاّ شكليّاً، إذ كانوا منقسمين، هم أيضاً، تبعاً لمناطقهم ومدنهم، وعاجزين بالتالي عن إسقاط النظام البعثيّ[3]، ناهيك عن بناء نظام بديل. وهذا فضلاً عن أنّ الإسلام الذي يرفعونه بديلاً لا يُشتقّ منه عمليّاً، في السياسة، إلاّ الوعد بحرب أهليّة تحلّ محلّ النظام الاستبداديّ القائم.

غير أنّ حال العراق بقيت أسوأ وأعلى كلفة. فالحرب العراقيّة – الإيرانيّة لم تكن آخر حروب صدّام، وإن اندفع العُظام الصدّامي فيها إلى مداه الأقصى. فقد أطلق عليها مثلاً زعيم العراق اسم "قادسيّة صدّام"، تماهياً منه مع المعركة التي خاضها المسلمون ضدّ الإمبراطوريّة الساسانيّة في فارس عام 637، والتي ما لبث الإسلام بعدها أن استولى على تلك الإمبراطوريّة. وفضلاً عن الاستخدام الأسطوريّ المكثّف للتاريخ، كان العالم الكافكاويّ لصدّام يستعرض نفسه ليس فقط في بلوغ درجات من القهر والقمع غير مسبوقة عراقيّاً وعربيّاً، بل أيضاً في هندسة الفضاء العراقيّ اجتماعيّاً وعمرانيّاً، بإنشاء النُّصب الضخمة، على نحو يستجيب لعُظامه[4].

أما سياسيّاً، فكان الزعيم القوميّ العربيّ والراديكاليّ في مكافحة "الإمبرياليّة" و"الرجعيّة

1 في سبيل دراسة معمّقة عن استيلاء البعث وعبادة شخصيّة الأسد على الفضاء العامّ في سوريّا، وانعكاس ذلك على اللغة والرموز، ومن ثمّ تعميم الكذب والمداوَرة في العلاقات الاجتماعيّة، راجع:
Lisa Weden, *Ambiguities of Domination-Politics, Rhetoric, and Symbols in Contemporary Syria*, Chicago, 1999.

2 Sami Zubaida, Islam, the People and the State, Routledge, 1989, P. 119.

3 حول انقسامات الإسلاميّين في سورية إبّان صراعهم مع الأسد والبعد المناطقيّ لذلك، راجع:
Hanna Batatu, *Syria's Peasantry*..., pp. 262–265.

4 راجع: Samir al-Khalil, T*he Monument-Art, Vulgarity and responsibility in Iraq*, Andre Deutsch, 1991.

العربيّة"، يقدّم عيّنات باهرة عن الانتهازيّة وتسليع المبادئ. ذاك أنّ أحد أهداف حربه مع إيران كان التقرّب من الولايات المتّحدة وإقناعها بأنّه الطرف القادر على التصدّي للتطرّف الاسلاميّ، والانتقام لها من احتجاز طهران رعايا سفارتها، فضلاً عن الحصول على دعم كثيف من دول الخليج العربيّة والسنيّة، ذات الأنظمة "الرجعيّة" في القاموس البعثيّ، في مواجهة إيران الشيعيّة. وبالفعل اتّسعت علاقات التسلّح العراقيّة بالولايات المتّحدة، كما ارتفعت جرعة الإسلام في خطاب صدّام السياسيّ، وإن ظلّ مستوعَباً في إطار القوميّة العربيّة. وفي هذا اللعب على المعاني، أعلن العراق، في 1980، عن اعتناق مؤسّس حزب البعث، المسيحيّ ميشيل عفلق، الإسلام وتحوّله إلى أحمد ميشيل عفلق[1].

وجاءت نهاية الحرب مع إيران مترافقة مع حرب بالغة القسوة على الأكراد في الشمال. فبعد أن تحالف الحزبان الكرديّان الرئيسيّان "الحزب الديموقراطيّ الكردستانيّ" و"الاتّحاد الوطنيّ الكردستانيّ" مع إيران، على أمل الاستفادة من نزاعها مع العراق[2]، بدأ النظام، عام 1977، تدميره المنهجيّ للقرى الكرديّة، وفي العام التالي تُوِّجت هذه الاستراتيجيّة المتوحّشة بقصف قرية حلبجة الكرديّة، الواقعة على الحدود مع إيران، بالسلاح الكيماوي، ثم كانت حملة "الأنفال"، في 1988، التي استوحي اسمها من سورة قرآنيّة، حيث استعمل النظام أيضاً الغاز لإخراج القرويّين من مناطقهم. وقد تسبّبت "الأنفال" بمقتل ما يراوح بين 150 و200 ألف شخص وتدمير نحو خمسة آلاف قرية، وإتلاف الطاقة الزراعيّة لكردستان العراق، فيما هربت القيادات الكرديّة إلى إيران.

لكنّ نهاية الثمانينات التي تركت العراق مفقراً وبائساً، حملت صدّام على ابتزاز جيرانه الخليجيّين الأغنياء الذين دعموه، لا سيّما إمارة الكويت، وهي كلّها وقفت معه وموّلته في الحرب على إيران. هكذا طالب الكويتيّين والسعوديّين بإعفاء بلده من ديونه المستحقّة لهما، كما اتّهم الكويت بإنتاج كمّيّة من النفط تفوق الحصّة التي حدّدتها لها منظّمة الأوبك، بما يؤدّي إلى خفض سعر النفط. والمعروف أنّ العراق لم يكن قد تخلّى علناً عن اعتبار الكويت "جزءاً" منه، وهو ما كان في 1961 قد حمل رئيس الحكومة العراقيّة عبد

1 وهي الرواية التي أكّد صحتها لاحقاً نجل عفلق في مقابلة تلفزيونيّة معه. انظر:
http://www.alarabiya.net/articles/2007/05/07/34221.html

2 علماً بوجود مشكلة كرديّة أخرى في إيران نفسها، حيث قام النظام الخمينيّ باغتيال الزعيم الكرديّ عبد الرحمن قاسملو في فيينا في تموز/ يوليو 1989.

الكريم قاسم على تهديدها والمطالبة بضمّها.

وعلى العموم، انتقل صدّام من حارس مرمى المحافظين الموالين للغرب في الثمانينات إلى طليعة القوى الثوريّة التي لا تطيق التسويات، لا مع المحافظين ولا مع الغرب، في أواخر ذاك العقد. وكان من سوء التقدير الفادح عند الزعيم العراقيّ عدم اكتراثه بالمعنى الاقتصاديّ والاستراتيجيّ لعمليّة غزو الكويت وضمّها، ولمدى ارتباط ذلك كلّه باستقرار الاقتصاد الدوليّ.

إلاّ أنّ من الممكن أيضاً، إذا ما أبقينا في الخلفيّة عُظام صدّام الذي أعماه عن كلّ تماسك، الافتراض أنّه أراد الحلول محلّ الاتّحاد السوفياتيّ الذي كان يتداعى آنذاك على يد ميخائيل غورباتشوف، في تحدّي النفوذ الغربيّ ومصالحه. وعملٌ كهذا لا بدّ أن ينتزع من أيدي الإيرانيّين سمعتهم كراديكاليّين ويضعه في رصيده وحده. وهذا ما قد يفسّر افتتاحه أوّل حرب بعد نهاية الحرب الباردة.

هكذا تصرّف الزعيم العراقيّ كأنه يكمّل الحرب الباردة بدرجة مرتفعة من السخونة، غير عابئ بالقانون الدولي وحقوق الأمم في تقرير مصيرها. وكانت حرب الكويت إشارة مبكرة إلى حجم الفوضى الذي سيشهده العالم، لا سيّما "العالم الثالث"، بعد انتهاء الحرب الباردة التي حافظت على خريطة الدول القائمة. فقد بدأ يتبيّن آنذاك أنّ الكثير من الدول والحدود إنّما كانت تجد سندها الأقوى في الحرب الباردة فقط، وليس في التراكيب الداخليّة لتلك الدول أو في الرغبات الطوعيّة لشعوبها.

فوق هذا جاءت حرب صدّام حسين على الكويت وضمّها لتفجّر آخر علامات التضامن العربيّ. هكذا نشأ انقسام عربيّ واسع ومعلن يذكّر بما أثارته حرب اليمن أوائل الستينات. وكان للانقسام هذا أن فصل المزاج الخليجيّ، وهو مزاج دول صغرى غنيّة وخائفة من صدّام، عن أمزجة سائر المناطق العربيّة التي تتعاطف شعوبها مع العراق وزعيمه.

على أيّة حال، ففي 2 آب 1990 غزا الديكتاتور العراقيّ الكويت، وفي 8 آب أعلنت بغداد ضمّها للعراق، إذ هذا الضمّ "يعيد الفرع إلى الأصل" بحسب اللفظيّة القوميّة المعتمدة. وفي 16 كانون الثاني/يناير 1991 بدأت عمليّة التحرير التي سارع صدام إلى تسميتها "أمّ المعارك"، علماً بأنّ التحالف الذي أنشأته الولايات المتّحدة، بتخويل من الأمم المتّحدة، وكان على صدام أن يواجهه، إنما ضمّ 34 بلداً و700 ألف جنديّ ثلاثة أرباعهم أميركيّون.

في تلك الحرب التي عرفت بـ"عملية عاصفة الصحراء"، لجأ صدّام أيضاً إلى مناورات بالمعاني لم تُفده كثيراً، وإن ظلّت ذات دلالات بعيدة على تكوينه السياسيّ والشخصيّ. فقد وضع، طامحاً إلى اكتساب الشرعيّة الإسلاميّة، شجرة نسب تنسّبه إلى سلالة الرسول وعلي بن أبي طالب والهاشميّين. وهذا قبل أن يلجأ إلى تديين العلم العراقيّ بإضافة عبارة "الله أكبر" إليه. ومن ناحية أخرى، أطلق بضعة صواريخ على إسرائيل، أعطاها أسماء دينيّة هي الأخرى، علّ الدولة العبريّة تردّ بما يحرج الأنظمة العربيّة المشاركة في التحالف كالسعوديّة وسوريا ومصر. لكنّ الضغط الأميركيّ على الإسرائيليّين كي لا يردّوا نجح في تبديد الخطّة العراقيّة.

إلا أنّ الحرب التي انتهت بإخراج صدام وجيشه من الكويت، وتعريض العراق لحصار مرير، ظلّت سبباً للاحتفالات الباذخة المثيرة للسخرية بـ"نصر صدّام". وهذا في وقت كان معه الديكتاتور يتفرّغ لقمع المتمرّدين الشيعة والأكراد الذين صدّقوا نداء الرئيس الأميركيّ جورج بوش في 15 شبّاط للعراقيّين بأن ينتفضوا.

ففي 3 آذار/ مارس 1991 انتفض الشيعة في الوسط والجنوب، فأدّى قمع انتفاضتهم إلى سقوط أكثر من ثلاثين ألف قتيل وفرار قرابة 33 ألف شيعي إلى حيث تقيم قوّات التحالف الغربيّة في السعوديّة، كما فرّ عدد مماثل إلى إيران. ثمّ في 1992 شنّ النظام حملة عسكريّة على منطقة الأهوار في الجنوب لإفراغها من السكّان عبر تجفيفها من الماء. وكان التعويض الجزئيّ الوحيد عمّا نزل بالشيعة العراقيّين فرض قوّات التحالف منطقة حظر جويّ في الجنوب صيف العام نفسه. وما إن فرغ النظام من قمع الشيعة، حتى تفرّغ للأكراد فاستعاد مدينة كركوك النفطيّة في الشمال، ثمّ في 3 نيسان/ أبريل استرجع مدينة السليمانيّة. وأمام الهجوم فرّ مليون كرديّ إلى إيران وربع مليون إلى تركيا. وهنا أيضاً كان التعويض الجزئيّ عن هذه المأساة إقامة قوّات التحالف "ملاذاً آمناً" ومنطقة حظر جوي يحتمي بها الأكراد من صدّام[1]. ولاحقاً تحوّلت هذه المنطقة إلى قاعدة لما صار، كأمر واقع، حكماً ذاتيّاً يمارسه أكراد الشمال العراقي.

لكنّ حرب الكويت زخرت بمعان ودلالات أخرى. فقد انجذبت إلى جانب صدام أكثريّات شعبيّة هائلة في العالم العربيّ، فتبدّى بهذا كم أنّ بطن الضدّيّة خصب ومستشرٍ. لقد سارت التظاهرات تهتف له بوصفه "بطل العروبة" و"بطل تحرير فلسطين"، وحين

1 راجع حازم صاغيّة، بعث العراق، ط2، دار الساقي، بيروت، 2004، الفصلان 7 و8.

تردّد أنّ الزعيم العراقيّ يملك أسلحة كيماويّة صرخ آلاف المتظاهرين في بلد مستقرّ كالأردن: "بالكيماوي يا صدّام/ أهجم أهجم للأمام".

وبهذا كان يتكشّف أنّ القبول الشعبيّ بواقعة الدولة – الأمّة لا يعدو كونه تنازلاً ظاهريّاً للواقع القائم، إلاّ أن أصغر تحدٍّ لهذا الواقع لا يلبث أن يبين مدى جماهيريّة العداء للدولة – الأمّة. وبالفعل، كانت هذه إشارة خطيرة إلى أن وحشاً مرعباً يقيم، ليس في الوعيّ الجماهيريّ العربيّ فحسب، بل في الضمير الثقافيّ العربيّ، حيث بادرت أكثريّات عريضة من مثقّفي العالم العربيّ إلى تأييد صدّام في ضمّه الكويت[1].

في المقابل، وللمرّة الأولى، ظهر أنّ العالم العربيّ لا يملك "قضيّة" واحدة هي القضيّة الفلسطينيّة، بل هناك فعلياً قضيّة عراقيّة لا تقلّ أهميّة، فيما البشر المعنيّون بها أكثر عدداً بلا قياس، كما أنّ المصالح الاستراتيجيّة المرتبطة بها أغنى وأعقد كثيراً.

ترافق هذا مع انفجار السلوكات العنصريّة بين العرب والعرب، والتي مارسها الجميع بحقّ الجميع، خصوصاً المهاجرين والأجانب. هكذا عومل على نحو يتعارض تماماً مع "الأخوّة القوميّة" المصريّون في العراق والفلسطينيّون والأردنيّون في الكويت وباقي الخليج. ومن الكويت وحدها طُرد 400 ألف، كثيرون منهم فلسطينيّون اتُّهموا بتأييد صدّام، فلاح كأنّ المشاعر التي يكبتها خطاب "الأخوّة" لا تجد إلاّ العنصريّة تصريفاً لها.

لكنّ هذا لم يردع الإسلاميّين والقوميّين العرب ومعهم بعض بقايا اليسار المناهض للإمبرياليّة من المضيّ في ما بدأ مع تأسيس "المؤتمر القوميّ الاسلاميّ" في 1989، والاجتماع في ظلّ أُطر جبهويّة واحدة وإعلان مواقف ضدّيّة موحّدة. وفي هذا كان يتعزّز نشر نوع من إيديولوجيا شعبيّة، نقطةُ تركيزها هي الموضوع الفلسطينيّ الذي هو افتراضاً القاسم المشترك الأدنى بين ملايين العرب.

في المقابل ظهر أيضاً أنّ المواقف الحكوميّة العربيّة، مأخوذة في عمومها، وبغضّ النظر عن أسبابها، أكثر مسؤوليّة وعقلانيّة وتقدّماً، لا من المواقف الشعبيّة فحسب، بل من البنية الثقافيّة أيضاً. ذاك أنّ قمّة القاهرة التي انعقدت في تشرين الأوّل 1990، مثلاً، أدانت العدوان العراقيّ وأكّدت على سيادة الكويت كما شجبت تهديدات صدّام ونظامه لدول الخليج، وسط استنكار شعبيّ وثقافيّ واسع.

---

1 انظر: Kanan Makiya, *Cruelty and Silence*, Jonathan Cape, 1993, pp.233-283.

وفي العراق كما في سوريّا، انتهى مشروع البعث شبه العلمانيّ، شبه الحداثيّ، مشروعاً طائفيّاً استبداديّاً، فيما بدأ الخطاب القوميّ يتحوّل إلى فضيحة معلنة. فعبارةٌ رائجة كـ"جميعنا أخوة عرب" صارت لا تعني إلاّ أنّ الأقوى، وهو السنّيّ في العراق والعلويّ في سوريّا، يحكم الأضعف ويستتبعه، وهو الشيعيّ والكرديّ في العراق والسنّيّ في سوريّا، فإذا ما عبّر الأضعف عن امتعاضه من هذه المساواة اللفظيّة في العروبة اعتُبر هو الطائفيّ المعادي لوحدة البلد وللعروبة في آن واحد.

أمّا بلدان الشرق الأوسط العربيّ فلم تكن حروب صدّام قليلة التأثير عليها، وذلك في الاتّجاهات كلّها. فمصر استفادت من حربه الأولى، ومن الضعف الذي لحق بالعراق من جرّائها. فقد أعيدت اليها في 1989 عضويّة الجامعة العربيّة، كما أعيدت الجامعة العربيّة إلى القاهرة التي كانت مقرّها التقليديّ. لكنّ هذا لم يحصل من أجل المشاركة في حرب مع إسرائيل، كما تقول الخطابة القوميّة العربيّة، إذ إنّ مصر في حالة سلام مع الدولة العبريّة. لقد حصلت العودة ضمناً لتوفير وزن عربيّ سنّيّ يعادل الوزن الإيرانيّ الشيعيّ. وكان يتّضح تماماً، في هذا الانقلاب الذي تعرّض له دور مصر، أنّ النزاعات المسمّاة قوميّة، أكانت مع إسرائيل أم مع إيران، بات مفعولها الأبرز ردّ المنطقة إلى عناصرها الطائفيّة والدينيّة الأولى، والقضاء تدريجيّاً وتصاعديّاً على ما بقي من معالم الحداثة السياسيّة فيها.

ومن جهته اختار الملك الأردنيّ حسين الوقوف إلى جانب صدّام في حربيه الاثنتين، ليس حبّاً به، إنّما تكراراً منه للاضطرار الذي واجهه في 1967، حين دخل في الحرب مع إسرائيل ليتجنّب الغضب الشعبيّ. ففي 1991 - 1990، وصلت شعبيّة الملك الأردنيّ إلى القمّة، بسبب وقوفه إلى جانب العراق ضدّ بلدان الخليج كلّها. و لم يخل الأمر من رمزيّة، حيث أرخى الملك لحيته مذكّراً بكونه شريفاً هاشميّاً، في إشارة ضمنيّة منه إلى مطالبته بالحجاز التي انتزعها السعوديّون من جدّه حسين بن علي.

لكنّ الأردن كان يبدو مطحوناً بالفقر والمخاوف على ما دلّ، في ما بين حربي صدام، انفجار العنف الاجتماعيّ في مدينة معان الجنوبيّة في نيسان 1989 ردّاً على إجراءات تقشّف طلبها صندوق النقد الدوليّ ووافقت عليها الحكومة[1]، علماً بأنّ معان من أصلب القواعد

1 انظر: Curtis R. Ryan, Peace, *Bread and Riots: Jordan and the International Monetary Fund, in: Middle East Policy*, Vol. 6, 1998.

التقليديّة في تأييد النظام الهاشميّ. ذاك أنّه منذ أواسط الثمانينات، بدا أنّ المساعدات التي تقدّمها إلى الأردن البلدان النفطيّة العربيّة بسبب من طفرتها النفطيّة قد انتهت. وقبل ذاك، كانت المساعدات التي تعهّدت القمّة العربيّة في بغداد عام 1978 تقديمها، كي لا ينضمّ الأردن إلى السادات في سلامه مع إسرائيل، تتناقص سنةً بعد سنة. وإلى ذلك، كان خوف عمّان من أن تعاود استيراد التوتّر الفلسطينيّ – الإسرائيليّ، وهو ما دفع الملك حسين إلى أن يعلن في 31 تموز/يوليو 1988 سياسة "فكّ ارتباط" مع الضفّة الغربيّة تعفي حكومته من كلّ مسؤوليّة عنها.

هكذا كان المأمول من وقوف حسين مع صدّام في حروبه أن يؤمّن تعويضاً اقتصاديّاً، تحقّق له جزئيّاً، فضلاً عن الثقل الذي يوازن به خوفه المديد من سوريّا.

لكنْ إذا كان الأردن قد اختار مماشاة صدّام على طول الخطّ، فسوريّا اختارت معارضته على طول الخطّ. فهي قبل سقوط الاتّحاد السوفياتيّ كانت تجمع الأوراق التي تمنحها القوّة لبناء "توازن استراتيجيّ" مع الدولة العبريّة. لهذا كانت الثمانينات عقد المشروع الإمبراطوريّ السوريّ الذي لم يتجسّد، بسبب ضعفه البُنيويّ، إلاّ في حروب متواصلة في لبنان ومع الفلسطينيّين، فضلاً عن توتّر العلاقات مع الأردن والعراق. لكنّ دمشق في ظلّ ميخائيل غورباتشوف وجدت من الحكمة أن تشارك في التحالف الدوليّ لتحرير الكويت، ضدّ طرف بعثيّ آخر هو العراق. لقد كان قصدها الحصول على مكافأة أميركيّة هي تركها حرّة الحركة في لبنان استكمالاً لاستراتيجيّتها في بناء "التوازن الاستراتيجيّ". فلبنان هو المكان الذي يستحيل التفريط به في لعبة القوّة مع إسرائيل. وطبيعيّ أنّ لبنان غير الكويت النفطيّة التي تشكّل للغرب مصالح مؤكّدة لا يتخلّى عنها.

في هذه الغضون أمكن، في أيلول 1989، التوصّل إلى صيغة سوريّة – سعوديّة – أميركيّة تضع حدّاً للحرب الأهليّة – الإقليميّة في لبنان، وذلك بإقرار "وثيقة الوفاق الوطنيّ" في مدينة الطائف السعوديّة التي كُلّف نظامُ الأسد تطبيقَها. هكذا نشأت وصاية عسكريّة وسياسيّة سوريّة عليه بمبايعة عربيّة ودوليّة واسعة.

وقد قضى هذا الاتّفاق بإعادة توزيع مراكز السلطة في لبنان مضعفاً رئاسة الجمهوريّة التي يشغلها مارونيّ، لمصلحة رئاسة الحكومة التي يشغلها سنّيّ ورئاسة البرلمان التي يشغلها شيعيّ. ولئن بدا هذا التوزيع أكثر عدالة وشبهاً بالحقائق الديموغرافيّة، إلا أنّه حال دون وجود أيّ مركز سلطة قويّ، بحيث باتت دمشق مركز التقرير الأخير في الحياة السياسيّة.

اللبنانيّة. وهذا ما وجد تعزيزه في أنّ اتّفاق الطائف قضى ببقاء انتشار عسكريّ سوريّ في لبنان، إلى أن يستطيع اللبنانيّون تولّي أمور أمنهم بأنفسهم. كذلك قضى الاتّفاق، عمليّاً، بالتمييز بين سلاح الميليشيات اللبنانيّة التي ينبغي تسليمها للسلطة وبين سلاح "حزب الله" الذي يجب الإبقاء عليه لأنّه سلاح مقاومة في وجه الاحتلال الإسرائيليّ. وبالنتيجة، انتُخب سياسيّ معتدل ليس من أصحاب الألوان الحادّة، هو رينيه معوّض، لرئاسة الجمهورية في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1989. لكنْ في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر تعرّض موكبه لانفجار أودى به، فاختير بدلاً منه سياسيّ آخر يفوقه استعداداً للمساومة مع السوريّين هو إلياس الهراوي. وفي هذه الغضون رفض قائد الجيش ميشال عون، الذي شكّل حكومة عسكريّة مع انتهاء عهد أمين الجميّل، أن يقرّ بالطائف. ومن دون أن ينتبه هذا العسكريّ الضيّق الأفق، المتحالف مع صدّام حسين، إلى التقارب الأميركيّ – السوريّ الذي فرضه احتلال صدّام للكويت، أعلن تمرّداً عسكريّاً استجلب عليه ضربة عسكريّة سوريّة – لبنانيّة مشتركة أجلته عن القصر الرئاسيّ في 13 تشرين الأوّل/ أكتوبر 1990، وبعد هربه إلى السفارة الفرنسيّة في لبنان انتهى به المطاف منفيّاً في باريس.

منذ ذاك الحين، وبالاستفادة من هزيمة عون، جرى تهميش الكتلة المسيحيّة التي شكّلت العصب التقليديّ للدولة – الأمّة في لبنان، وتوزّع السياسيّون المسيحيّون بين المنافي والسجون، بعدما كانت حرب الجبل في الثمانينات قد بدّدت عماد قوّتهم البشريّ والسياسيّ.

وبخلاف اللبنانيّين، تمّ استثناء الفلسطينيّين في لبنان من العفو العام عمّا جرى خلال الحرب الأهليّة. كما مُنعوا من ممارسة حقوقهم المدنيّة التي يضمنها القانون الدوليّ والإنسانيّ، بذريعة منع توطينهم في لبنان.

أمّا النتيجة الأبعد لحروب صدّام، وما استجرّته من وجود للقوّات الأميركيّة في السعوديّة، حيث مدينة مكّة المقدّسة عند المسلمين، فكانت ربط العالم العربيّ بنشاط عدد من المجاهدين الإسلاميّين العرب الذين كانوا، في الثمانينات، قد بدأوا يتوجّهون إلى أفغانستان لمقاومة السوفيات. هكذا تمّ تدشين مشروع إرهابيّ راح يصير تدريجاً ذائع الصيت، وهو ما نقل العالم كلّه، بقيادة أسامة بن لادن، إلى مكان آخر.

الفصل الثاني عشر

في غابة الحرب والسلام

أدّت الحربان الإسرائيليّة ثمّ السوريّة على الفلسطينيّين في 1982، وإفقاد مسلّحيهم كل تماسّ حدوديّ مع إسرائيل، إلى تركيز سياستهم على الداخل الفلسطينيّ. هكذا كانت الانتفاضة الأولى أو "انتفاضة الحجارة" التي طغت عليها الاحتجاجات الجماهيريّة والإضراب العامّ. ففي 9 كانون الأوّل/ ديسمبر 1987 حصل ذاك التطوّر غير المألوف الذي كان الشبّان الصغار أداته، كما كانت الحجارة سلاحه الأهمّ. وهذا ما استقطب كاميرات التلفزيونات العالميّة، وأتى على الفلسطينيّين بدرجة لم تكن معهودة من التعاطف العالميّ. وليس من المبالغة القول إنّ تلك الانتفاضة خدمت القضيّة الفلسطينيّة أكثر مما خدمها أيّ حدث آخر منذ "نكبة" 1948، بما في ذلك الثورة.

لقد بدا أنّ تلك التجربة، بعد الحربين الأهليّتين في الأردن ولبنان، تملك درسين غنيين: أنّ العنف أقلّ جدوى من اللاعنف في النضال الفلسطينيّ ضدّ إسرائيل، وأنّ العمل الفلسطينيّ في داخل فلسطين أنفع بلا قياس من العمل من الخارج.

مع هذا، فالعقد الثمانينيّ لم يكن أبداً أفضل من سابقه بالنسبة إلى الضديّة في الشرق الأوسط العربيّ. ففي نهايته بدأ ينهار الاتّحاد السوفياتيّ، حليف العرب في حروبهم[1]، فكان هذا، معطوفاً على خروج مصر من ساحة المجابهة مع إسرائيل، سبباً إضافيّاً لضرورة تحقيق

1 في السنوات الأخيرة من عمر الاتّحاد السوفياتيّ، تمسّكت الغالبيّة الساحقة من المثقّفين العرب بالتشكيك بأغراض مشبوهة وصهيونيّة لدى المنشقّين السوفيات، وخصوصاً متى كانوا يهوداً. كما جرى التشكيك لاحقاً بقادة الثورات الديموقراطيّة في أوروبا الوسطى والشرقيّة، فيما كانت تتدفّق الهجرة اليهوديّة على إسرائيل، ما أكسبها عقول وقلوب البلدان الوافدة حديثاً إلى الديموقراطيّة.

أقصى استفادة سياسيّة ممكنة من الانتفاضة المدنيّة.

هكذا بدا أنّ ثمّة اندفاعاً فلسطينيّاً إلى عمليّة سلام تنهي النزاع العربيّ – الإسرائيليّ، وفي الآن نفسه كان الفلسطينيّون منذ خروجهم من بيروت وتحرّرهم من القبضة السوريّة عام 1982، يعدّون العدّة لقرار المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ، أي برلمانهم في المنفى، الذي صدر في تشرين الثاني/ نوفمبر 1988 في الجزائر وقضى بتبنّي قرار الدولتين الفلسطينيّة والإسرائيليّة المتجاورتين على أرض فلسطين التاريخيّة. وهذا ما دلّ على تغيّر في استراتيجيّة منظّمة التحرير استُكملت في 13 كانون الأوّل/ ديسمبر بتقديم مبادرة إلى الأمم المتّحدة ترافقت مع إعلان عرفات عن تخلّي المنظّمة عن الإرهاب واعترافها بحقّ إسرائيل في الوجود.

هكذا استجاب الزعيم الفلسطينيّ الشروط التي طلبتها واشنطن للحوار مع منظّمته. وفعلاً ما لبث الحوار أن بدأ في تونس في 16 كانون الأوّل/ ديسمبر، لكنّه انقطع في أيّار/ مايو 1990 بنتيجة عمليّة إرهابيّة نفّذتها "جبهة التحرير الشعبيّة" بزعامة أبو العبّاس، المدعومة من العراق، إذ حاولت عبر البحر إنزال مقاتليها على ساحل تلّ أبيب.

وكان من الواضح أنّ الورقة الإيجابيّة التي وفّرتها الانتفاضة لمنظّمة التحرير تسمح لها بدخول عمليّة السلام، بقدر ما تضغط عليها، في الاتّجاه نفسه، عوامل أخرى أهمّها حرب تحرير الكويت. ذاك أنّ وقوف الفلسطينيّين، قيادةً وجماهير مخيّمات، إلى جانب صدّام حسين، أدّى إلى قطع المعونة الماليّة عنهم من قبل دول الخليج النفطيّة. ونفهم باقي أسباب التحوّل الفلسطينيّ حين نضيف تغيّر الاتّحاد السوفياتيّ على يد ميخائيل غورباتشوف وانسحابه من هموم المنطقة، والخوف من أن تقطف دمشق، التي وقفت إلى جانب واشنطن في حرب تحرير الكويت، الثمرة الفلسطينيّة مثلما قطفت الثمرة اللبنانيّة.

هذه الاعتبارات جميعاً أدت دورها في عقد مؤتمر مدريد في أواخر 1991، كما في تحديد طبيعته. فقد كان المطلوب، قبل كلّ شيء، الحصول على موافقة إسرائيل على وفد أردنيّ فلسطينيّ مشترك، فيما كان اليمين المتطرّف، من خلال إسحق شامير، يتولّى رئاسة الحكومة الإسرائيليّة. وفعلاً تشكّل وفد من فلسطينيّي الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة، لا تربطه صلة رسميّة بمنظّمة التحرير، للمشاركة في المفاوضات ضمن وفد مشترك أردنيّ – فلسطينيّ، وذلك وسط تخوّف منظّمة التحرير من أن يتبلور مركز قياديّ فلسطينيّ جديد من خارجها.

كذلك أصرّت إسرائيل، بعجرفة ملحوظة، على فصل المسارات التفاوضيّة الثنائيّة، في

محاولة منها لتفضيل المفاوضات التي تتعلّق بالتطبيع والعلاقات الاقتصاديّة على المفاوضات السياسيّة المتعلّقة بالانسحاب من الأراضي. ولم يخف شامير وأركان قيادته رغبتهم في المماطلة وإضاعة الوقت وعدم التوصّل إلى نتائج ملزمة. أي أن الولايات المتّحدة عانت، في هذه المعمعة، من صعوبتين معاً: أنّ إسرائيل غير عمليّة ولا تنوي ما تقول، وأنّ منظّمة التحرير لم تلجأ إلى السياسة إلاّ بفعل الاضطرارات والهزائم ما بين بيروت في 1982 وحرب الكويت وانكفاء الاتّحاد السوفياتيّ.

وعلى العموم، تبقى أهميّة مدريد في أنّها افتتحت المسار السلميّ، كما مهّدت لتسوية أوسلو التي ستعقد بعد عامين. لكنْ في هذه الغضون، ولدت "حماس"، أو "حركة المقاومة الإسلاميّة"، التي تأسّست رسميّاً قبيل اندلاع الانتفاضة، لتلعب لاحقاً دوراً محوريّاً في تاريخ الضدّيّة الفلسطينيّة والعربيّة.

لقد انبثقت "حماس" من جماعة الإخوان المسلمين الفلسطينيّين الذين أغمضت إسرائيل أعينها عن نشاطاتهم في السبعينات والثمانينات، وكانت تلك النشاطات في غالبها تربويّة وتبشيريّة، لأنّ تركيز الدولة العبريّة كان ينصبّ على مكافحة منظّمة التحرير ونفوذها.

ويردّ دارسو "حماس" بؤرة النشاط الأولى إلى الإخوان في غزّة مع إنشاء "المجمّع"، في 1973، كمركز خدميّ وطبّيّ وثقافيّ. وكان أبرز الحماسيّين (الحمساويّين، بحسب تسميتهم الشعبيّة الفلسطينيّة) من أبناء مخيّمات غزّة وأبناء مقتلعي 1948، يقف على رأسهم رجل الدين الإخوانيّ المقعد الشيخ أحمد ياسين.

وبتأسيسها أصدرت "حماس" ميثاقاً يدعو إلى تدمير دولة إسرائيل وإقامة دولة إسلاميّة مكانها. وفي المادّة السادسة منه، وهو الحافل بالعبارات اللاساميّة في ترجمة رديئة لبعض أدبيّات اللاساميّة الغربيّة، تؤكّد "حماس" أنّها "تعطي ولاءها لله وتتّخذ من الإسلام منهج حياة وتعمل على رفع راية الله على كلّ شبر من فلسطين"، وتقول المادّة الثامنة إنّ "الله غايتها والرسول قدوتها والقرآن دستورها والجهاد سبيلها والموت في سبيل الله أسمى أمانيها"، وفي المادة الثالثة عشرة أنّه "لا حلّ للقضيّة الفلسطينيّة إلاّ بالجهاد، أمّا المبادرات والطروحات والمؤتمرات الدوليّة فمضيعة للوقت وعبث من العبث"، وفي المادّة الخامسة عشرة توكيد على تخليص مناهج التعليم مما فعله المستشرقون والمبشّرون منذ الحروب الصليبيّة[1].

1 كرّاس "ميثاق حماس" 1988.

وعلى العموم، لم يوفّر أحمد ياسين ورفاقه للقضيّة الفلسطينيّة، في تموضعها الإسلاميّ، أيّ خلفيّة غنيّة تؤهّلها التعامل مع تعقيدات الحداثة الاجتماعيّة والإيديولوجيّة[1]. ورغم ضعف التقليد اللاساميّ في الثقافة الإسلاميّة، اندفعت التعبيرات اللاساميّة مع "حماس" بعيداً، مستفيدة من الكتب التي كانت قد تُرجمت ونُشرت إبّان السنوات الناصريّة في مصر وعلى يد النظامين البعثيّين في العراق وسوريّا[2]، وهذا فضلاً عما كان يُنشر في السعوديّة وعلى يد المؤسّسات الإسلاميّة المموّلة سعوديّاً والناشطة في عموم العالم الإسلاميّ[3].

كذلك سارعت "حماس"، في مناخ استمرار الانتفاضة، إلى إنشاء جناح عسكريّ عُرف باسم "كتائب القسّام" تيمّناً بعزّ الدّين القسّام، الشيخ السوريّ الأصل الذي قاتل في فلسطين وقُتل في 1935. وقد استهدف نشطاؤها المسلّحون المتعاونين وعاملات الجنس وتجّار المخدّرات، فضلاً عن الإسرائيليّين.

وكان من العناصر المساهمة في تشكيل وعي "حماس" ميل حركة "فتح"، بعد حرب 1982، إلى التسوية، بحيث تجذّرت معارضتها لعرفات[4]، وهو ما تعاظم في 1988، مع تبنّي "فتح" العلنيّ خيار التسوية. ففي ذاك العام تحدّى جورج بوش، وكان لا يزال مرشّحاً لولاية رئاسيّة ثانية، رئيس الوزراء الإسرائيليّ إسحق شامير وخيّره بين بناء مستوطنات وبين المساعدات الاقتصاديّة لاستيعاب المهاجرين اليهود من الاتّحاد السوفياتّي. وكانت هذه الأزمة من العوامل التي أدّت إلى إضعاف حكم اليمين وتمهيد الطريق أمام خطوات سلميّة أوسع.

لكنّ نشاطيّة "حماس" والردّ الإسرائيليّ عليها كانا يؤسّسان لوجهة أخرى. ففي أواخر 1992، وبعد أشهر على عودة "حزب العمل" إلى رئاسة الحكومة في إسرائيل، أُبعد 425 قياديّاً إسلاميّاً فلسطينيّاً إلى مرج الزهور، في جنوب لبنان، حيث أقيم لهم معسكر في تلك

1 انظر مثلاً لا حصراً الفصل السادس المعنون Islamic Palestinian Solutions في Beverley Milton-Edwards, *Islamic Politics in Palestine*, Tauris Academic Studies, 1996.

2 ويُعدّ مصطفى طلاس وزير الدفاع طوال عهد حافظ الأسد (1970–2000) أحد أبرز كتّاب وناشري الأدبيّات اللاساميّة بالعربيّة.

3 عن الإسلاميّين واللاساميّة وكيف تطوّر موقفهم منها، انظر Gilbert Achcar, *The Arabs and the Holocaust*, Saqi, 2010، خصوصاً الفصل الرابع.

4 انظر في تجربة خالد مشعل، القياديّ اللاحق لـ"حماس" Paul Mcgeough, *Kill Khaled: The Failed Mossad Assassination of Khalid Mishal and the Rise of Hamas*, Qyartet Books, 2009, P. 55.

المنطقة الجرداء. هناك، وعبر الاحتكاك بناشطي "حزب الله" اللبنانيّ، اطّلع منفيّو "حماس" على تقنيّة العمليّات الانتحاريّة التي كان حزب الله قد برع في استخدامها. وهذا ما كان يومذاك جزءاً من صعود أصوليّ - إرهابيّ عريض في المنطقة كلّها.

لكنّ السلام الفلسطينيّ - الإسرائيليّ كان قد وُضع على الطاولة مع نهاية الحرب الباردة وظهور حاجة أميركيّة إلى "نظام عالميّ جديد". وأحسّ الإسرائيليّون، من ناحيتهم، بأكلاف العنف في الانتفاضة الأولى وضرورة الالتفات إلى الثمار الاقتصاديّة التي تدرّها عليهم العولمة الناشئة. ثمّ إنّ حرب الخليج في 1990-91 أقنعتهم بأنّ الأرض بذاتها لم تعد عاملاً ردعيّاً كافياً، بل إنّ التفوّق العسكريّ، لا سيّما في سلاح الجوّ، أشدّ ضمانة من الأرض بذاتها. وتأثّراً بهذه التقديرات جميعاً، ألغى الكنيست في 20 كانون الثاني/ يناير 1993 القانون الذي يمنع اللقاء بمندوبي منظّمة التحرير. وفي 20 آب/ أغسطس وُقّعت اتفاقيّة أوسلو برعاية نروجيّة، ثم احتفل بها رسميّاً في حديقة البيت الأبيض في 13 أيلول/ سبتمبر، بحضور رئيس الحكومة الإسرائيليّة إسحق رابين ورئيس منظّمة التحرير ياسر عرفات، فكانت أوّل اتّفاق مباشر ووجهاً لوجه بين إسرائيليّين وفلسطينيّين. وقد تمثّل أحد الفوارق المهمّة والإيجابيّة بين مدريد وأوسلو في الانتقال من وفد واحد أردنيّ ينضوي فيه أفراد فلسطينيّون لا تجمعهم علاقة رسميّة بالمنظّمة، إلى صيغة تفاوض مع فلسطينيّي المنظّمة بصفتهم تلك. وهو ما اعتُبر إنقاذاً وإعادة اعتبار لزعامة عرفات المترنّحة.

لقد جاءت أوسلو تلزم إسرائيل بأن تسحب قوّاتها على مراحل من أجزاء من الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة، مؤكّدة على الحقّ الفلسطينيّ في الحكم الذاتيّ ضمن هذه المناطق التي تقوم فوقها سلطة فلسطينيّة، على أن يبدأ التطبيق في 13 كانون الأوّل/ ديسمبر 1993 حيث تنسحب الدولة العبريّة من منطقة أريحا وقطاع غزّة. وبين 13 كانون الأوّل/ ديسمبر 1995 و13 نيسان/ أبريل 1996 يُفترض أن يبدأ التفاوض حول الوضعيّة النهائيّة للضفّة الغربيّة وغزّة بما يغطّي مسائل القدس واللاجئين والمستوطنات والترتيبات الأمنيّة والحدود والعلاقات مع الدول المجاورة. ومن جهتها اعترفت منظّمة التحرير بإسرائيل وتعهّدت أن تكون مسؤولة عن الأمن في المناطق التي يجلو عنها الإسرائيليّون.

لقد كانت أوسلو بمثابة مسوّدة لا تخلو من غموض وحاجة إلى التدقيق، لكنّها بدت مدعاة تفاؤل، لا سيّما بقياس آلام استمرار الصراع، وبالأخصّ بقياس أكلافه على

الفلسطينيّين الذين لا يتيح لهم توازن القوى المحض ما حصلوا عليه. وكان واضحاً أنّ الإسرائيليّين المهجوسين بالأمن ميّالون إلى التعامل مع أوسلو، خصوصاً في السنوات القليلة الأولى، بوصفها امتحاناً للفلسطينيّين، وتحديداً لمدى وفائهم بالتزاماتهم الأمنيّة. وهذا ما جعلهم لا يكتمون خوفهم من انسحاب قوّاتهم ومستوطنيهم من الضفّة الغربيّة. فهنا ثمة تداخل عميق، جغرافيّ وفي سوق العمل، بين الطرفين، على عكس فرنسا والجزائر أو البرتغال وأنغولا أو بلجيكا والكونغو، حيث يستطيع المستعمِر أن ينسحب من مستعمراته البعيدة من دون أن يرتّب ذلك آثاراً كبرى على داخله الوطنيّ.

لقد تكفّلت أوسلو بتأسيس مبدأ "السلام مقابل الأرض"، ومن ثم إقامة سلطة وطنيّة فلسطينيّة في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة، تنهض موازنتها على معونات دوليّة يؤمّن الأوروبيّون حصّتها الأكبر. وعملاً بموجبات المرحلة الأولى، انسحب الإسرائيليّون من حوالى 42% من أراضي الضفّة الغربيّة وغزّة، وبسط الفلسطينيّون سلطتهم، للمرّة الأولى في التاريخ، على مساحة متواضعة من أرض فلسطين التاريخيّة تقارب الألف كيلومتر مربّع.

وبموجب أوسلو، عاد عرفات إلى الضفّة الغربيّة صيف 1994 كما عاد أكثر من مئة وثلاثين ألفاً من كوادر منظّمة التحرير بمعظم فصائلها. لكنّ عرفات ما لبث أن حوّل السلطة الجديدة إلى كاريكاتور عن السلطات العربيّة، فكان هو رئيس السلطة والمنظّمة وقائد "فتح" التي صارت عمليّاً حزب السلطة، وقائد الأجهزة الأمنيّة والمسؤول عن الموارد الماليّة وعن إنفاقها. وتحوّل ناشطو "فتح" موظّفين في دوائر السلطة وأجهزتها الأمنيّة، ما عزّز علاقات الزبونيّة والفساد. وفي هذا المناخ تعدّدت الأجهزة ومراكز القوى المتنافسة والمتصارعة والفاسدة في آن واحد.

ولكثيرين بدأت السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة سريعاً تتكشّف عن خيبة أمل: فالضدّيّون أزعجهم أنّ القضيّة الكبرى انتهت إلى سلطة مجتزأة على رقعة صغيرة من فلسطين التاريخيّة، والأكثر نزاهة استاؤوا من الفساد المتفشّي برعاية ياسر عرفات نفسه، وبعض السكّان المحليّين لم يتحمّلوا حكم الآتين إليهم من تونس الذين سمّوهم "التوانسة"، توكيداً على المسافة والتعالي.

لكنْ كان لأوسلو تأثيرها الهائل على العمل الوطنيّ الفلسطينيّ ووسائله التقليديّة.

فقد تراجعت مكانة فلسطينيّي الخارج، وهم بيئة الثورة منذ أواسط الستينات، لصالح فلسطينيّي الضفّة والقطاع، وانتقلت حركة التحرير إلى حركة استقلال معنيّة ببناء دولة، كما تحرّر المشروع الفلسطينيّ، كائنة ما كانت طبيعته، من قيود الأنظمة العربيّة، وصار مدعوّاً للاستجابة للشروط الإسرائيليّة ومعها شروط الدول والمؤسّسات الغربيّة المانحة[1].

من ناحية أخرى، سحبت أوسلو من العرب موضوع فلسطين كذريعة، فيما عمل مبدأ الدولتين المتجاورتين، الإسرائيليّة والفلسطينيّة، على نزع الجذوة الإيديولوجيّة عن الصراع بحيث صار، ظاهريّاً على الأقلّ، أقرب إلى خلاف من طبيعة تقنيّة وفنيّة. وبدا لكثيرين أنّ اتّفاق أوسلو سيطلق مفاعيله وديناميّاته، وأنّه سيفضي إلى قيام دولة فلسطينيّة في النهاية. بل ثمّة من كان أكثر طموحاً، فراهن على إمكان تحوّل هذه الدولة نموذجاً يُحتذى في الشرق الأوسط على غرار سنغافورة وهونغ كونغ. وتمّ التهوين من أمر المستوطنين اليهود في الأراضي المحتلّة، بما فيها القدس، والذين لم يكن عددهم آنذاك يتجاوز الـ180 ألفاً.

أمّا رافضو أوسلو الفلسطينيّون والعرب، لا سيّما منهم الأكثر إيديولوجيّةً، فكانوا يرفضون الإقرار بتوازن القوى، كما بانعدام الخيارات الفلسطينيّة الأخرى، متوقّفين عند التنازلات الفلسطينيّة التي كان لا بدّ من تقديمها. وكانت "حماس"، التي أحسّت بأن أوسلو تحاصرها، تقف بالمرصاد، بعدما اكتسبت القوّة الكافية لتخريب أيّ اتّفاق. وهذا ما استهلّته بسلسلة تفجيرات دمويّة استهدفت، بدءاً من 1994، مدنيّين إسرائيليّين. وفي هذا الإطار بدأت تتوالى التراجعات الإسرائيليّة عن أوسلو والتنصّل من التزاماتها. فإسحق رابين الذي دعا إلى المضيّ في عمليّة السلام كما لو أنْ لا إرهابَ، وإلى مكافحة الإرهاب كما لو أنْ لا سلامَ، أخذ يميّز بين "مستوطنات أمنيّة" و"مستوطنات سياسيّة"، معتبراً "أنّ ما من مواعيد مقدّسة" لتنفيذ الاتّفاقات.

هكذا باتت كلّ خطوة إلى الأمام تقترن بخطوتين إلى الوراء. ففي أواسط 1994 تمّ التوقيع في القاهرة على اتّفاق الحكم الذاتيّ في غزّة وأريحا، وبدأت تظهر علامات ارتياح اقتصاديّ على السكّان المحليّين. كذلك حدثت اختراقات في الجدار العربيّ الرسميّ، دون الشعبيّ، لمقاطعة الدولة العبريّة. ففي العام نفسه وُقّعت معاهدة سلام أخرى بين إسرائيل والأردن، كذلك فُتحت مكاتب ارتباط إسرائيليّة في المغرب وتونس والبحرين وسلطنة

1 راجع تحليل الكاتب الفلسطينيّ ماجد كيّالي المنشور في صحيفة "المستقبل" اللبنانية في 20 أيلول 2009.

عُمان وقطر، وسفارة إسرائيليّة في موريتانيا، وصارت المؤتمرات الإقليميّة والدوليّة تسجّل لقاءات علنيّة بين رسميّين عرب وإسرائيليّين. وقد كان لهذه الخطوات جميعاً أثر مهمّ على الصعيد الذهنيّ لجهة كسر التسحير والقداسة عن خلاف سياسيّ.

والحال أنّه منذ الانتفاضة الأولى، لكنْ خصوصاً منذ أوسلو، بدأت تظهر مراجعات إسرائيليّة جدّيّة تتناول الرواية الصهيونيّة للتاريخ المشترك لصالح الاعتراف بالألم والمظلوميّة الفلسطينيّين، ونشأت ظاهرة "ما بعد الصهيونيّة" وعدد ممن سُمّوا "المؤرّخين الجدد"[1]. لكنّ البيئة الثقافيّة، الفلسطينيّة والعربيّة، لا سيّما المصريّة حيث كانت مصر السبّاقة إلى السلام مع الدولة العبريّة، بدت غير متحمّسة بتاتاً لمناخ التسعينات الإيجابيّ. فالصحافة العربيّة، من التابلويد الحزبيّ إلى صحف التيّار العريض، كانت تزخر بالحملات على التطبيع مع إسرائيل وتهاجم كلّ فكرة عن التقارب بوصفها مشروعاً لإخضاع المنطقة ونهبها. وفي هذا السياق شُنّت حملات متواصلة على المثقّفين ورجال الأعمال وأعضاء النقابات القليلين الذين خالفوا هذا الخطّ النضاليّ.

لكنّ الفعاليّة الأكبر بقيت لـ"حماس"، التي وثّقت في هذه الغضون علاقتها بإيران، ومعها "منظّمة الجهاد الإسلاميّ" الصغيرة والخمينيّة الهوى. فهما كانتا ماضيتين في عمليّاتهما الانتحاريّة، فيما تردّ إسرائيل باغتيالات الناشطين الإسلاميّين على نحو يزيد التعاطف الفلسطينيّ مع "حماس"، كما يضاعف راديكاليّة أتباعها وضدّيّتهم. فهناك، فضلاً عن التنظيم الذي يقوم بالعمليّات الانتحاريّة، الجماعة الأعرض التي تحتفل بها. ويزوّدنا بفكرة عن الحياة في غزّة وعن بيئة "حماس" في مطالع التسعينات الكاتبان آن ماري أوليفر وبول ستاينبرغ اللذان عاشا هناك. فهذا العالم هو حيث عبادة "الشهادة" يُحتفل بها في كتابات الحيطان (غرافيتي) وفي الفيديو والملصقات والإعلانات، بما يخلق مناخاً عابقاً بالساديّة والكِتش والانخطاف الدينيّ في وقت واحد. فمثلاً، صار هناك "بطاقات الشهيد" التي توزّعها العائلات بعد عمليّات ناجحة[2]، وانتشر في العلاقات الاجتماعيّة نوع من حبّ الموت والجثث (نيكروفيليا).

1 راجع عن هذا الجوّ المتفائل والنقديّ في الحياة الثقافيّة الإسرائيليّة:
Yaron Ezrahi, *Rubber Bullets: Power and Conscience in Modern Israel*, California, 1998.

2 راجع: Anne Marie Oliver and Paul F. Steinberg, *The Road to Martyrs' Square: A Journey into the World of the Suicide Bomber*, Oxford, 2005.

كذلك راح الاستيطان اليهوديّ في الأراضي المحتلّة يتسارع منذ أواخر 1995، كما يتزايد التحطيم المنهجيّ والخبيث للاقتصاد الفلسطينيّ بفعل الحواجز والإغلاقات التي تمعن أيضاً في إذلال المدنيّين العزّل وتعقيد وصولهم إلى أماكن العمل والدراسة والاستشفاء. وهذا بدوره قوّى "حماس" المستفيدة أصلاً من تعاظم فساد السلطة الفلسطينيّة.

وفي أيلول/ سبتمبر 1995 تمّ التوقيع في واشنطن على الاتّفاق الانتقاليّ بين إسرائيل ومنظّمة التحرير، لكن في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر أقدم إرهابيّ يهوديّ متديّن ومتعصّب هو إيغال عمير على اغتيال رابين الذي بقي حتّى ذاك الحين يكافح توسّع الاستيطان استجابةً لأوسلو ولطلبات الولايات المتّحدة. بهذا فقدت التسوية ركناً أساسيّاً من أركانها.

وقد انجرف الوضع إلى العنف أكثر فأكثر. ففي 1996، وكردّة فعل على عمليّات "حماس"، صوّتت أكثريّة الإسرائيليّين لبنيامين نتانياهو على رأس تكتّل ليكود اليمينيّ، والذي وعد باستعادة الأمن وبالمراقبة الدقيقة للتطبيق الفلسطينيّ لأوسلو، لا سيّما لجهة ضبط العنف. وهذا ما كان يعني المزيد من تعقيد عمليّة التسوية وتوفير إجازة للاستيطان اليهوديّ. وإذ انفجر العنف فعلاً في أيلول/ سبتمبر، قاتلت الشرطة الفلسطينيّة إلى جانب الفلسطينيّين، ما قدّم دليلاً جديداً على هشاشة السلام المتحقّق، كما انعقدت في العام نفسه قمّة شرم الشيخ بحضور الرئيس الأميركيّ السابق بيل كلينتون وزعماء المنطقة بهدف مكافحة الإرهاب، معزّزةً الرأي القائل إنّ ضبط الوضع يتطلّب قوى أكبر من تلك المتوافرة في فلسطين وإسرائيل.

وبالفعل، تمّ تجميد التسوية عمليّاً لثلاث سنوات من رئاسة حكومة نتانياهو، فكان الاختراق الوحيد في محادثات "واي ريفر" في تشرين الأوّل/ أكتوبر 1998، حيث التقى نتانياهو وعرفات بضغط من كلينتون الذي حمل رئيس الحكومة الإسرائيليّة على توقيع الانسحاب من مدينة الخليل، ما سمح للسلطة الفلسطينيّة بوضع نحو 7 في المئة من أراضي الضفّة تحت حكمها.

وتفاءل البعض بسقوط نتانياهو في الانتخابات العامّة في أيّار/ مايو 1999 وانتخاب العماليّ إيهود باراك رئيساً للحكومة. وبالفعل تجدّدت، أواخر العام نفسه، المفاوضات الفلسطينيّة – الإسرائيليّة في رام الله. لكنّ باراك، في ظلّ الظروف الجديدة، لم يبد قادراً على

وقف الاستيطان، فضلاً عن ميله إلى الكسب الانتخابيّ لقطاعات في اليمين الإسرائيليّ. هكذا قام حكمه على فلسفة وسطيّة مفادها السماح بتوسيع المستوطنات القائمة من دون السماح ببناء مستوطنات جديدة. وكان الرهان الضمنيّ لباراك، الذي ثبت لاحقاً قصر نظره، استخدام الاستيطان لإحياء التسوية مع الفلسطينيّين وإنجازها، ثمّ استخدام التسوية لتفكيك الاستيطان.

لقد انعقدت ما بين ١١ و25 تموز/ يوليو ٢٠٠٠ قمّة كامب ديفيد بين كلينتون وعرفات وباراك، ثم قدّم كلينتون خطّته في 23 كانون الأوّل/ ديسمبر لإنقاذ المفاوضات، وكان أحد أبرز اقتراحاته حفاظ إسرائيل على بعض مستوطنات الضفّة الغربيّة، خصوصاً تلك التي تشكّل كتلاً كبيرة وتجاور حدود ما قبل 1967، مقابل أن يحصل الفلسطينيّون على تعويضات من أراضٍ في إسرائيل نفسها. هكذا أمكن السلطة الوطنيّة، بحسب المقترحات الأميركيّة، أن تحتفظ بـ٩٩ في المئة من المساحة التي أرادتها.

لكنّ المسألة لم تكن، في نظر الفلسطينيّين، مجرّد مساحة[1]. فهناك اعتراضات تتعلّق بوضع القدس ووضع المسجد الأقصى الذي كان عرفات لا يكفّ عن التأكيد أنّ أمره يعود إلى المسلمين كلّهم، لا إلى الفلسطينيّين وحدهم. لا بل نفى أحد مساعدي عرفات أن تكون المفاوضات قد انهارت بسبب اللاجئين، مؤكّداً أنّ القدس والحرم هما سبب الانهيار: فقد "كنّا نعود إليه [إلى عرفات] بالتقارير، فلا يركّز معنا بالاستماع، وبعد أن ننتهي يسأل: أين الحرم؟ فنردّ بأنّنا لم نتّفق عليه بعد، فيقول: اذهبوا وأكملوا (...) القدس كانت محور الحياة الشخصيّة للرئيس عرفات"[2]. من ناحية أخرى، انتقد الفلسطينيّون بحقّ الخفّة التي طغت على سلوك كلينتون وباراك لجهة إلحاحهما الفوريّ على أنّ التسوية المعروضة إمّا أن تؤخذ كما هي، وإمّا أن تُرفض. فقد كان واضحاً افتقار الرئيس الأميركيّ إلى استراتيجيّة متكاملة حول هذه المسألة البالغة الجدّيّة ورغبته، قبيل انتهاء ولايته الثانية، في دخول التاريخ كصانع لسلام الشرق الأوسط. والشيء نفسه يمكن قوله عن باراك الذي كان يتحرّك تحت إلحاح اعتباراته الداخليّة والانتخابيّة.

---

1 راجع مثلاً الانتقادات التي عبّر عنها Hussein Agha and Robert Malley في مقالات كتباها معاً ونشراها في New York Review of Books. vol 48, no 13, August 9, 2001. vol 49, no 11, June 27, 2002. vol 49, no 10, June 13, 2002.

2 من مقابلة أجراها غسّان شربل في جريدة "الحياة" مع محمّد دحلان في 2008 /8 /31.

لكنْ في الحالات كافّة، كان الكثير من هذه الأمور قابلاً للتفاوض وتحسين الشروط، في ما لو وجدت قيادة فلسطينيّة كفوءة وقادرة. إلاّ أنّ عرفات لم يكن في هذا الوارد. فهو خلال التفاوض حاول التشاطُر والتلاعب بأوسلو، كما دلّ على سوء إدارته كمفاوض[1]، وكان بإجماع من كتبوا عن المفاوضات سلبيّاً وعاجزاً عن تقديم أيّ اقتراح مفيد للنقاش، فضلاً عن ارتكابه أخطاءً فادحة ومخجلة، كإصراره على أنّ الحرم اليهوديّ يقع في نابلس وليس في القدس[2].

في هذا المناخ، توجّه زعيم تكتل ليكود البرلمانيّ آرييل شارون في 28 أيلول/ سبتمبر، في زيارة اعتبرها الفلسطينيّون استفزازيّة، إلى جبل الهيكل الملاصق لمسجد الحرم الشريف، فيما اعتبر شارون أنّ هدفه تأكيد حقّ اليهوديّ في زيارة جبل الهيكل وإعلان بقائه في ظلّ سيادة إسرائيل. وردّاً على الزيارة اندلعت الانتفاضة الثانية في 29 أيلول/ سبتمبر، التي أدت عمليّاً إلى إنهاء أوسلو وإلى تقويض المجتمع الفلسطينيّ وضرب طاقته السياسيّة. فهذه الانتفاضة التي أعطيت أيضاً اسماً دينيّاً، "انتفاضة الأقصى"، غيّرت أحوال الشعب الفلسطينيّ تغييراً هائلاً. ويوجز الباحث المصريّ عبد المنعم سعيد بعض الفوارق على الشكل التالي: "أحوال الشعب الفلسطينيّ تغيّرت تماماً في المرحلتين. وما بين عام 1994 وعام 2000، زاد الشعب الفلسطينيّ بحوالى 900 ألف نسمة، بزيادة قدرها 39%، وهي نسبة أكبر بكثير من نسبة الزيادة السكانيّة ولا يمكن فهمها إلاّ في ظلّ عودة عدد كبير من الفلسطينيّين بمهاراتهم وقدراتهم العقليّة والماليّة وخبرتهم الدوليّة حيث وجدوا لأنفسهم أخيراً وطناً في طريقه إلى الدولة. وطبقاً لأرقام مكتب الإحصاء الفلسطينيّ ومعهد بحوث السياسات الاقتصاديّة الفلسطينيّة وصندوق النقد الدوليّ، فإنّ الناتج المحليّ الإجماليّ للضفّة الغربيّة وقطاع غزّة ارتفع من 3.283 مليارات دولار عام 1994 إلى 4.939 مليارات دولار عام 2000 بزيادة قدرها حوالى 50%، حيث نما الاقتصاد الفلسطينيّ بنسبة 6% في العام الأوّل، و2% في العام الثاني و12% في العام الثالث والرابع و9% في العام الخامس. ولكن في العام السادس، 2000، حيث حدثت الانتفاضة، انخفض الناتج المحليّ بنسبة 5%.

1 راجع مذكّرات ياسر عبد ربه، أحد المقرّبين من عرفات والمشاركين في العمليّة التفاوضيّة، كما نقلها غسّان شربل في جريدة "الحياة" 2008/11/29-22.

2 Dennis Ross, *The Missing Peace: The Inside Story of the Fight for Middle East Peace*, Farrar, Straus and Giroux, 2004. p.718.

وخلال هذه السنوات الخمس، انخفضت البطالة من 23% إلى 15%. أمّا نسبة الفقر، فقد انخفضت من 27% إلى 21%".[1]

وكان من أهمّ ما طرحته الانتفاضة مسألة القيادة الفلسطينيّة وأهليّتها. فقد كان أبرز معالم الفشل أنّ ياسر عرفات اتّبع برنامجين في وقت واحد، فوضع قدماً في التفاوض والديبلوماسيّة وقدماً في العنف الذي كثيراً ما اتّهمه الإسرائيليّون بتشجيعه في صورة مداورة. والمؤكّد أنّ عرفات الذي لم يملك شيئاً من مواصفات القائد التاريخيّ، لم يستطع الارتفاع فوق المزايدات التي طرحتها "حماس". فالإسرائيليّون والأميركيّون كانوا، منذ 1994، يطالبونه بقمع ناشطي "حماس" وسجنهم، وهو قد فعل ذلك جزئيّاً، بحيث تعرّضت الأخيرة لحملات أمنيّة فلسطينيّة من 1996 حتّى اندلاع الانتفاضة، لكنّ المطالبات عليه تزايدت وصار يُحمّل مسؤوليّة الأعمال العنفيّة. وبفعل الأسباب الكثيرة التي كانت تعزّز قوّة "حماس"، تزايدت مخاوف عرفات من قبول كامب ديفيد في 2000. ومع الانتفاضة الثانية فكّر في أن يركب موجة العنف، فاتحاً الباب لنشطاء "فتح" الذين تجاوزوه، فيما كانت أعينُهم مشدودة على التنافس مع "حماس" على إحراز كلّ شعبيّة ممكنة. ولم يكفّ الإسرائيليّون عن التحدّث عن فارق كبير بين كلام عرفات بالعربيّة وكلامه بالإنكليزيّة، وبين كلامه داخل الغرف المغلقة وكلامه خارجها. كذلك اتُّهم بأنه هو من أشعل الانتفاضة، إذ إن تحسين شروط التفاوض يستدعي قتلى فلسطينيّين أكثر. وهو ما كان العارفون بعقل عرفات وبفهمه للسياسة وتجربتيه في الحربين الأهليّتين في الأردن ولبنان ميّالين إلى تصديقه. وبدوره استبعد دنيس روسّ، كبير مفاوضي الشرق الأوسط في إدارتي جورج هـ بوش وبيل كلينتون، أن يكون عرفات وراء الانتفاضة، لكنّه أكّد أنّه لم يفعل شيئاً لوقفها، وهو، في كلّ الحالات، "لم يكن على مستوى إنهاء النزاع"[2]. وفي وقت لاحق تحدّث القياديّ في "حماس"، محمود الزهّار، عن أنّ عرفات هو من أوعز إلى حركته تنفيذ عمليّة عسكريّة في قلب إسرائيل بعد فشل مفاوضات السلام[3].

أخطر من هذا على المدى البعيد أنّ المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ بدأ ينحسر لصالح مشروع إسلاميّ خالص رعته "حماس"، بحيث تحوّل جزءاً من أجندة إسلاميّة مفترضة

1 عبد المنعم سعيد في جريدة "الشرق الأوسط"، 2008 /7 /30.

2 Dennis Ross, *The Missing Peace*... p. 756.

3 جريدة "القدس العربيّ"، 2010 /9 /29.

تشمل مسائل أفغانستان والشيشان وكشمير وغيرها. فمع فشل تسوية كلينتون، لاح كما لو أنّ التجذّر الفلسطينيّ والتجذّر الإسلامويّ يكمّل واحدهما الآخر، فيما النشاط الانتحاريّ أحد أبرز التعابير عن ذلك.

أمّا إسرائيليّاً، فكان للعمليّات التي قتلت المئات وشوّهت الآلاف من الإسرائيليّين، أن دفعت الخريطة السياسيّة بكاملها إلى اليمين، فضاعفت التأييد للقوى المتشدّدة حيال الفلسطينيّين وتسبّبت في إيصال أرييل شارون إلى رئاسة الحكومة في انتخابات شباط/ فبراير 2001 العامّة، ومعه انطوى كلّ كلام عن التسوية. لقد صُنّف شارون تقليديّاً سياسيّاً "غير قابل لأن يُنتخَب"، لكنّ ردّ الإسرائيليّين على الانتفاضة الثانية والعمليّات الانتحاريّة، جعل المستحيل ممكناً.

وبالفعل فرضت حكومة شارون إجراءات قصوى على حياة الفلسطينيّين، جاعلة السفر والتعليم والانتقال والمتاجرة وسائر أوجه الحياة الخاصّة والعامّة مسألة في غاية الصعوبة. هكذا عاد الصراع خطوة كبيرة جدّاً إلى الوراء، لا سيّما مع اعتماد تقنية العمليّات الانتحاريّة، التي ألغت السياسة كلّيّاً من التداول بين الإسرائيليّ والفلسطينيّ. ذاك أنّ الحفاظ على الحياة الشخصيّة للفرد جعل السياسة نوعاً من الكماليّات الفائضة. فقد حلّ الخوف محل الأفكار، وكان جليّاً كم أنّ يهود إسرائيل، بسبب من تجربة المحرقة والبوغرومات، ينجذبون إلى مخاوفهم ويطيعونها بسرعة ترفعها إلى مصاف هستيريّ. فكيف حين يتذكّرون، وهو ما يصعب نسيانه، موقعهم الضعيف والأقلّيّ وسط بحر من البشر الذين يكرهونهم، والذين لا يوجد دليل واحد على تمتّع أيّ من الأقليّات المقيمة بينهم بالطمأنينة؟ وهذا ما يفسّر، بين أمور أخرى، الانزياح الكبير في المجتمع الإسرائيليّ، الذي جعل اليساريّ يمينيّاً واليمينيّ المعتدل يمينيّاً متطرّفاً.

وإذ استمرّت الانتفاضة بعد جريمة 11 أيلول/سبتمبر 2001، بات من السهل على الإسرائيليّين ربطها بالإرهاب، ومعاملتها بقمع بالغ الشراسة وغير اعتياديّ، بحيث قضي على كلّ ما بنته السلطة الفلسطينيّة من مؤسّسات. وهذا ناهيك عن ستة آلاف قتيل هم أربعة أضعاف قتلى الانتفاضة الأولى (1987-1993)، واعتقال 150 ألف شاب هم جزء أساسيّ من قوّة العمل الفلسطينيّ، وتكاثر مراكز التفتيش وحالات منع التجوال وإطلاق النار العشوائيّ على ضاربي الحجارة، وتدمير بيوت واعتقالات جزافيّة واغتيالات لقادة وناشطين فلسطينيّين.

ففي 2001 بدأت "حماس" إطلاق صواريخ "القسّام" التي لم ترتفع كثيراً، في السنوات اللاحقة، فعاليّتها العسكريّة. لقد كانت الصواريخ بمثابة عنف مجانيّ لا يرافقه مشروع سياسيّ ولا استراتيجيّة وطنيّة، لكنّه بدا ذا مردود سلبيّ بالغ على الفلسطينيّين الذين يتحمّلون ردوداً إسرائيليّة مدمّرة. وفي أيّار/ مايو من العام نفسه، هُرّبت أسلحة عبر القارب "سانتوريني" نحو غزّة. وفي كانون الثاني/ يناير 2002 كان التهريب عبر مركب كارين أ المتوجّه من إيران. وتتالت سلسلة عمليّات انتحاريّة إحداها حصلت يوم عيد الفصح اليهوديّ في 27 آذار/ مارس في فندق بناتانيا، حيث قُتل 30 مدنيّاً. وفي 1 حزيران/ يونيو كانت عمليّة انتحاريّة أخرى لـ"منظّمة الجهاد الاسلاميّ" قضى بنتيجتها 21 مدنيّاً إسرائيليّاً معظمهم طلاّب ثانويّون.

لقد كان الافتقار إلى السياسة يشير إلى الوجهة التي انتهت إلى العمليّات الانتحاريّة، والتي هي أعلى مراحل الضدّيّة من حيث كونها تدميراً وتدميراً ذاتيّاً بالغي الصراحة والاستعراضيّة، تقوم بهما فرديّة مكبوتة لأشخاص حُرموا التمتّع بفرديّتهم والتعبير عنها. وكان ما يزيد الطين بلّة أنه منذ 2002 دخلت "كتائب الأقصى" التابعة لـ"فتح"، وهي "حزب السلطة"، على خطّ العمليّات على أنواعها، لمنافسة "كتائب القسّام" على الفوز بالشعبيّة.

لكنْ في ربيع ذاك العام أعادت القوّات الإسرائيليّة احتلال الضفّة الغربيّة، فيما صار الحديث عن "فقدان الشريك" رياضة وطنيّة للإسرائيليّين.

هكذا طويت بالدم صفحةٌ استلزم فتحها الكثير من السياسة. لكنْ في هذه الغضون كانت تتململ مسألة أخرى موازية تعني السوريّين والإسرائيليّين وتُخاض أساساً باللبنانيّين.

ففي مؤتمر مدريد للسلام، أواخر 1991، وانطلاق المفاوضات الثنائيّة الإسرائيليّة – السوريّة، لم يحصل تقدّم فعليّ على أيّ من الجبهات، لكنّ الجانب الرمزيّ كان مهمّاً. فأن يلتقي رسميّون إسرائيليّون وسوريّون وأفراد فلسطينيّون في قاعة واحدة كان بذاته حدثاً. يضاف إلى ذلك التقارب الأميركيّ – السوريّ الناجم عن مشاركة سوريّا في التحالف الدوليّ العريض لتحرير الكويت، وهو ما ترافق، في 1991، مع صدور القرار الرقم 10 لتشجيع الاستثمار الإنتاجيّ، بحسب الوصف الرسميّ له، والذي أوحى، لوهلة قصيرة، بأنّ النظام السوريّ

يتّجه نحو اللبرلة الاقتصاديّة والقطع مع سيطرة الدولة على النشاط الاقتصاديّ[1].

إلاّ أن فوز إسحق رابين، زعيم حزب العمل في انتخابات 1992 في إسرائيل، ما لبث أن مهّد لتحوّل حقيقيّ. وبالفعل، ففي 1993 أوصل رابين رسالة شفويّة إلى السوريّين، عبر وارن كريستوفر وزير الخارجيّة الأميركيّ آنذاك، يعرض فيها إنهاء النزاع الإسرائيليّ السوريّ وتطبيع العلاقات بين البلدين مقابل انسحاب إسرائيليّ من الجولان خلال خمس سنوات وضمان حاجات إسرائيل من مياه بحيرة طبريّا.

وكان أهمّ ما في هذه الرسالة التي باتت تُعرف بـ"وديعة رابين" مبدأ الانسحاب الكامل الذي كان ولا يزال الخطابُ السياسيّ السوريّ يعتبره نقطة انطلاق في أيّة محادثات سياسيّة مع الإسرائيليّين. وكان هذا عرضا سخيّاً وغير متوقّع إذا ما أخذنا في الاعتبار أنّ حكومة مناحيم بيغن الليكوديّة كانت في كانون الأوّل/ ديسمبر 1981 قد أعلنت ضمّ الجولان بمساحته البالغة 1250 كيلومتراً مربّعاً إلى إسرائيل. لكنّ تلك الخطوة لم تصبح رسميّة و لم تحظ بتأييد المجتمع الدوليّ، بما في ذلك الولايات المتّحدة. وقد أجاب الرئيس السوريّ بأن أكّد رغبة بلاده في إقامة علاقات عاديّة مع الدولة العبريّة عوضاً عن التطبيع الشامل، وتنفيذ انسحاب الأخيرة خلال أشهر معدودة، مع ضمان حاجات سوريّا وإسرائيل معاً من مياه طبريا والجولان، وليس فقط حاجات الثانية.

وحصل بعض التقدّم، فانعقدت في أواخر 1994 جولة مفاوضات بين رئيسي أركان البلدين، أمنون شاحاك وحكمت الشهابي[2]، بالقرب من واشنطن، كما التقى السفير السوريّ في الأمم المتّحدة وليد المعلم بإيهود باراك المستشار العسكريّ لرئيس الحكومة الإسرائيليّة، ثمّ في أيّار/ مايو 1995، وضعت "ورقة أمنيّة" وافقت عليها الحكومتان، وشكّلت إطاراً عامّاً لمناقشة الترتيبات الأمنيّة الضروريّة لأيّ اتّفاق سلام بينهما، وبعد شهر التقى رئيسا الأركان ثانية.

إذاً، كانت المفاوضات المباشرة اختراقاً أحرز الطرفان خلاله تقدّماً مهمّاً في معالجة

---

1 راجع: Sylvia Polling, *Investment Law No. 10 Which Future for the private Sector?;* in: Eberhard Kienle (ed.), *Contemporary Syria: Liberalization between Cold War and Cold Peace,* British Academic Press in association with the Centre of Near and Middle Eastern Studies, School of Oriental and African Studies, University of London, 1994.

2 تناقلت الصحف العربيّة المناوئة للأسد تقديرات مفادها أنّ تكليف الشهابي، وهو سنّيّ، بهذه المهمّة، وظيفتها إبعاد شبهة العلاقة بالإسرائيليّين عن رسميّين علويّين.

مختلف الملفّات المتنازع عليها، ولو لم ينجحا في التوصّل إلى حلول لها. فقد توازى ذلك مع رعاية أميركيّة بالغة الجدّيّة والنشاط للعمليّة الديبلوماسيّة، إذ انعقدت في كانون الثاني/ يناير 1994 قمّة بين الأسد والرئيس الأميركيّ بيل كلينتون في جنيف تعهّدت فيها دمشق عدم تعطيل المسار السلميّ الفلسطينيّ الإسرائيليّ وإقامة علاقات سلام عاديّة مع الدولة العبريّة، وكانت هذه عبارات يتفوّه بها الأسد علناً للمرّة الأولى. وفي أواخر العام ذاته زار كلينتون دمشق، بينما قام وزير خارجيّته وارن كريستوفر، بين شباط/ فبراير 1993 ونيسان/ أبريل 1996، بـ26 زيارة للعاصمة السوريّة.

وباغتيال رابين وحلول القياديّ العمّالي شمعون بيريز محلّه في رئاسة الحكومة، استؤنف التفاوض في واي بلانتيشين بالولايات المتّحدة وأمكن التقدّم في بعض المسائل العمليّة والتقنيّة. لكنّ المفاوضات توقّفت بعد هجمات "حماس" داخل إسرائيل في 1996 وما استتبعها من ردود إسرائيليّة شرسة. ففي شباط/ فبراير وآذار/ مارس شهدت القدس وتلّ أبيب وعسقلان عمليات انتحاريّة لم تُنه التفاوض السوريّ الإسرائيليّ فحسب، بل قضت على حظوظ بيريز نفسه الذي رسب في الانتخابات العامّة أمام منافسه بنيامين نتانياهو.

هكذا دخلت المفاوضات الثنائيّة مرحلة جمود. إلاّ أنّ نتانياهو لجأ إلى ديبلوماسيّة سرّيّة كلّف بها رجل الأعمال الأميركيّ واليهوديّ الأصل رون لاودر ليقوم، في 1998، بمفاوضات سرّيّة مع دمشق ويكون مبعوثه لدى الأسد. وفي وقت لاحق اختلفت الروايتان السوريّة والإسرائيليّة عن مهمّة لاودر. فالسوريّون أكّدوا أنّه نقل إليهم موافقة نتانياهو على "وديعة رابين" واستعداد إسرائيل المبدئيّ للانسحاب إلى خط 4 حزيران/ يونيو 1967 مقابل السلام والأمن، أمّا نتانياهو فأنكر أن يكون قد تعهّد الانسحاب الكامل أو اعتبر "وديعة رابين" مُلزمة له.

في الحالات كافّة، بدا من المستبعد حصول أيّ تقدّم جدّيّ في ظلّ الثنائيّ نتانياهو – الأسد. لكنْ، في 1999، مع فوز زعيم حزب العمل إيهود باراك بانتخابات الكنيست وتولّيه رئاسة الحكومة، بدأت مرحلة جديدة من المفاوضات. ففي 15 كانون الأوّل استؤنف التفاوض في بلير هاوس في واشنطن، من النقطة التي توقّفت عندها مع رابين. ثم التقى مطالع 2000، في ولاية فيرجينيا الغربيّة، وزير الخارجية السوريّ فاروق الشرع، وباراك. وعلى رغم تشكيل لجان تتعلّق بالحدود والمياه والأمن، انتهت المفاوضات بأزمة أدّت إلى

تأجيل وزيرة الخارجيّة الأميركيّة مادلين أولبرايت الجولة الثالثة من المفاوضات.

بعد ذاك، فشلت القمة التي انعقدت، في جنيف، في آذار/ مارس، بين الأسد، المريض والمتداعي صحيّاً، وبين كلينتون الذي حمّله باراك عرضاً تعاد بموجبه كلّ مرتفعات الجولان إلى سوريّا باستثناء شريط عرضه 500 متر يحاذي بحيرة طبريا، وشريط آخر أصغر منه يحاذي الضفّة الشرقيّة لنهر الأردن، على أن يُعوّض الإسرائيليّون ذلك بقطعة من أرضهم. وساد الاعتقاد بأنّ الأسد لن يتردّد في قبول استعادة 99 في المئة من الجولان، وأنّ ما يحصل عادة في تسويات مشابهة من "تبادل" أراضٍ و"تنازلات جغرافية متبادلة" يمكن أن يصحّ هنا أيضاً. بيد أن الرئيس السوريّ، مرّة أخرى، فاجأ العالم برفضه العرض وتمسّكه بما سمّاه، هو ومساعدوه، "الشرف". هكذا تبخّر نهائيّاً كلّ أمل بسلام سوريّ إسرائيليّ، وبات المتوقّع مزيداً من المواجهة في لبنان ومزيداً من إحكام ربط لبنان بالضدّيّة السوريّة ومعركتها اليائسة.

وفعلاً توقّفت العمليّة الديبلوماسيّة كليّاً حتّى 2006. ففي أيّار/ مايو 2000 انسحبت إسرائيل أُحاديّاً من لبنان، فتراءى لسوريّا أنّ هذه الخطوة ستشكّل ضغطاً عليها للانسحاب، هي الأخرى، من لبنان بما زادها تشبّثاً به. وبعد شهر توفّي الرئيس السوريّ وخلفه في الحكم نجله بشّار. ثمّ في 7 شباط/ فبراير 2001 فاز أرييل شارون في الانتخابات وتولّى رئاسة الحكومة.

لقد أثارت قصّة الفشل هذه مجموعة من القضايا، أبسطها رفض الأسد، تلميذ الطريقة السوفياتيّة في الأداء السياسيّ، الانخراط في الديبلوماسيّة العامّة أو مخاطبة الرأي العامّ الإسرائيليّ، فضلاً عن إحاطة ما يجري بتكتّم مَن يقوم بعملية مخجلة. وكان ممّا يقتضي ذلك مزايدة سوريّا على الفلسطينيّين فلسطينيّاً وحرصها على الظهور بمظهر من يمثّل قضيتهم أفضل منهم، مع أنّها لم تكن تتردّد في الاستفادة من كلّ تراجع يجدّ على المسار الفلسطينيّ – الإسرائيليّ لتدفع قضيّتها بطريقتها.

أمّا في المسائل العالقة بين البلدين، فكان الانسحاب من 100 في المئة من الأراضي المحتلّة موضوع تمسّك سوريّ غير قابل للمساومة. ذاك أنّ الأسد أراد كامل الشاطئ الشرقيّ لبحيرة طبريا، وهو ما قد يمكن ردّه إلى أزمة نقص المياه في سوريّا بسبب النظام الاقتصاديّ الذي أقامه حزب البعث لجهة تعويله على الصناعات الثقيلة والتركيز على

زراعة القطن الكثير التطلّب للريّ، فضلاً عن بناء الأتراك "سدّ أتاتورك" الضخم على نهر الفرات. وهذا فيما كان يصرّ الإسرائيليّون، الساعون أيضاً إلى ضمان نصيب من الماء، على أنّ هذه المنطقة التي تمتدّ على 400 متر فحسب، هي أصلاً جزء من فلسطين الانتدابيّة.

والراهن أنّ هذا الموضوع، في حال وجود نيّة سلام لدى الطرفين، كان صالحاً للاحتكام والتحكيم الدوليّين. فهذا بالضبط ما فعلته مصر وإسرائيل بالنسبة إلى طابا، المنتجع الذي لم تستطع معاهدة كامب ديفيد في 1979 حسم وضعه، فتُرك الأمر للتحكيم الذي قضى في 1988 بملكيّة مصر له.

لكنّ الإصرار السوريّ على الحصول على التزام إسرائيليّ واضح بالانسحاب حتّى خطّ 4 حزيران/ يونيو 1967، كشرط مسبق لدخول المفاوضات، والرفض الإسرائيليّ المعروف لتقديم مثل هذا الالتزام، أبقيا الشكّ بالنيّات السلميّة قائماً، لا سيّما أنّ سوريّا ظلّت ترفض اللقاء العلنيّ بين القادة، وتتجنّب الكلام الصريح عن التطبيع الكامل للعلاقات بوصفه نتيجة طبيعيّة للسلام.

وعلى العموم، بقي السؤال مشروعاً عمّا إذا كانت سوريّا فعلاً تريد استعادة هضبة الجولان مقابل تخلّيها عن نفوذها الإقليميّ على لبنان والفلسطينيّين، والذي لم تحرزه إلاّ بفضل الصراع مع إسرائيل. ذاك أنّ استرداد الجولان وقيام سلام بين دمشق وتل أبيب، ينقل سوريّا من كونها دولة استثنائيّة ويحوّلها دولة طبيعيّة تنكفئ إلى داخل حدودها وتعالج مشاكل تحوّلها إلى دولة أمّة عاديّة.

لقد كان لذاك الصراع أن حوّل سوريّا إلى وظيفة إقليميّة أكثر منها بلداً: فأخبارها في مجالات الأحلاف والأمن وسباق التسلح تفوق أضعافاً مضاعفة ما يرشح من أخبارها عن التعليم أو الصحّة أو الاقتصاد. وقد كان معروفاً عن الأسد، الذي شارك في السلطة كبعثيّ منذ 1963 ثم حكم البلد كديكتاتور عسكريّ منذ 1970، قلّة اكتراثه بالاقتصاد وضعف فضوله حيال العالم الخارجي وما يجري فيه.

وكان أبعد من هذا، في ما يخص الضعف البنيويّ لسوريّا، أنّ تركيب سلطتها غير مجانس لمجتمعها. فالأقليّة العلويّة التي يمسك أفراد منها بزمام السلطة من خلال الجيش وأجهزة الأمن، لا تمثّل أكثر من 13 في المئة من السكّان. فوق هذا، فهي لا تملك من مواصفات الهيمنة إلاّ السيطرة على الجيش والأمن. فالطائفة العلويّة، وبسبب ريفيّتها

وعزلتها والإهمال الطويل الذي تعرّضت له من قبل السلطات المركزيّة المتعاقبة، لم تُعرف بموقع متقدّم في التعليم أو الاقتصاد أو التجارة، على ما كانت مثلاً حال الموارنة وعموم المسيحيّين في لبنان. صحيح أنّ حكومات البعث، لا سيما منذ 1970، اهتمّت بالعلويّين، إن من خلال وظائف الدولة على المستويات جميعاً أو من خلال تشييد البنية التحتيّة في مناطقهم، وهو ما سهّل التدفّق السكانيّ الكثيف من الأرياف إلى المدن. غير أنّ هذا ليس كافياً لرأب الفجوات التي راكمتها حقب التاريخ المديدة بما انطوت عليه من علاقات وتفاوت. ثمّ إنّ ارتباط ما أحرزه العلويّون بوجود السلطة في يدهم زاد كراهية المسلمين السنّة لهم، بدل أن يحوّلهم إلى نماذج للنجاح.

وهذا ما يعني أنّ السلام الذي يفكّك السلطة العسكريّة ويلغي الحاجة إليها، قد يهدّد بتعريض الأقليّة العلويّة، التي تفقد سيطرتها على الجيش، إلى أعمال ثأريّة من الأكثريّة السنّيّة. فكيف في ظل وجود الأحقاد بين الجماعتين، وهو ما تفاقم مع أعمال الإرهاب السنّيّ التي قضت على عشرات الكوادر المدنيّة والعسكريّة العلويّة، ثمّ القمع الشرس الذي مارسه الأسد مطالع الثمانينات بحقّ الجماعات السنّيّة، بما فيه تهديم الجزء القديم من مدينة حماه.

ولا بدّ أنّ الرئيس السوريّ كان يعلم أنّ تحوّله إلى سياسات سلميّة أمر مكلف. والتاريخ الحديث لديه ما يقوله هنا: فشارل ديغول بعدما كان زعيماً تاريخيّاً لليمين الفرنسيّ، تعرّض لمحاولة اغتيال ومحاولتي انقلاب حين صار من دعاة استقلال الجزائر، فيما قضى إسحق رابين قتيلاً إثر توقيعه اتّفاق أوسلو مع الفلسطينيّين. وهذا علماً بأنّ خصوم ديغول ورابين الفرنسيّين والإسرائيليّين لم يملكوا الرغبات الثأريّة التي امتلكها خصوم الأسد السوريّون.

هكذا تكامل لسياسة اللاحرب واللاسلام السوريّة منطقها ومصلحتها الداخليّان.

الفصل الثالث عشر

لا حدود للعفن

كانت السياسة الضدّيّة لسوريّا تستدعي ربط لبنان بها ربطاً محكماً، بحيث لا يتّجه إلى عقد سلام آخر مع إسرائيل بعد مصر في 1979 والفلسطينيّين في 1993 والأردن في 1994. وفي هذا الإطار جاءت مشاركة لبنان في مؤتمر مدريد عام 1991 ملحقة تماماً بالمشاركة السوريّة من دون أن تسفر عن أيّة نتيجة، أو تليها أيّة متابعة.

أمّا في الداخل، فاستناداً إلى اتّفاق الطائف الذي أعطى دمشق اليد الطولى في لبنان، شهد عام 1992 حدثين بارزين:

من جهة، دخل "حزب الله" الحياة البرلمانيّة عبر مشاركته في الانتخابات، بعد أن أجاز المرشد الأعلى الإيرانيّ آية الله خامنئي ذلك، حسب رواية أحد أبرز قياديّي الحزب[1]. ترافق هذا مع الحديث عن "لبننة الحزب"، علماً بأنّ نوّابه في البرلمان، وكلّهم حجّاج، لم يُعرفوا بأيّ جهد يُذكر في التشريع. كذلك شاع الحديث عن دوره كربّ عمل وراعي مؤسّسات، انطلاقاً ممّا وفّرته له المعونات الماليّة الإيرانيّة[2].

ومن جهة أخرى، كُلّف رجل الأعمال رفيق الحريري رئاسة الحكومة في 1992، هو الذي جنى ثروته في السعوديّة وحمل جنسيّتها. وكان مضمون العلاقة بالحريري السماح له بتسلّم الشقّ الاقتصاديّ والماليّ الذي يريح السوريّين من أيّ تأثير سلبيّ قد يتركه الوضع

1 انظر: نعيم قاسم، حزب الله: المنهج... التجربة... المستقبل، دار الهادي، بيروت، 2002، ص 273.

2 انظر: Judith palmer Harik, *Hezbollah-The changing Face of Terrorism*, I.B.Tauris, 2004, chapter 6.
ومن أجل وجهة نظر أكثر تعاطفاً مع "حزب الله"، ومع فرضيّة تحوّله من ميليشيا إرهابيّة تابعة لإيران إلى حزب لبنانيّ جماهيريّ، انظر: Augustus Richard Norton, *Hezbollah: A Short History*, Princeton, 2007.

الاقتصاديّ، فيما كان بعض متنفّذي النظام السوريّ مستفيدين مباشرة من تنفيعات المال الحريريّ وهداياه السخيّة.

وكان تقسيم العمل هنا واضحاً: فـ"حزب الله" يناط به تولّي المقاومة في الجنوب والبقاع الغربيّ، على أن يبقى ذلك مضبوطاً على إيقاع المصلحة السوريّة - الإيرانيّة، فيما يتولّى الحريري إعادة الإعمار في بيروت. وقد جاءت هذه الصيغة من التقاسم الانفجاريّ تشير إلى أنّ أيّاً من الطائفتين المسلمتين الكبيرتين في لبنان، السنّة والشيعة، عاجزة بمفردها عن وراثة الدور المسيحي قبل 1975، وأنّهما معاً مضطرّتان إلى المايسترو السوريّ الذي يحرّك تناقضاتهما ثم يضبطها، بالتنسيق مع إيران والسعوديّة.

وكان الأشدّ دلالة على الطبيعة السلبيّة والضدّيّة للعلاقة بين البلدين، لبنان وسوريّا، وعلى وظيفيّة القوميّة العربيّة لجهة استغلال البلد الأقوى للبلد الأضعف، أنّه استحال ملء هذه العلاقة التي استمرّت حتّى 2005، بأيّ مضمون جدّيّ، اقتصاديّ أو ثقافيّ أو تعليميّ، بما يتعدّى الشقّ الأمنيّ والإلحاق الاستراتيجيّ.

إلا أن التوتّر الذي رافق العمليّات الانتحاريّة ضدّ المدنيّين الإسرائيليّين أواسط التسعينات، وانتكاس العمليّتين التفاوضيّتين الفلسطينيّة والسوريّة مع إسرائيل، كانا يزيدان في تصعيد المواجهة الإسرائيليّة مع حزب الله، التي بلغت ذروتها في 18 نيسان/ أبريل 1996 حين ارتكب الإسرائيليّون، من ضمن حملتهم المعروفة بـ"عناقيد الغضب"، جريمة قرية قانا في جنوب لبنان بفقدان أعصاب كامل، ما أدّى إلى مقتل 106 مدنيّين لبنانيّين، بينهم الكثير من الأطفال.

وكان لتلك المذبحة أن قوّت مواقع "حزب الله"، كما ظهّرت بدايات الخلاف المعلن بينه، ومعه السوريّون، وبين الحريري. ذاك أنّ الأخير طالب بإرسال الجيش اللبنانيّ إلى الجنوب، الأمر الذي اعتبره السوريّون و"حزب الله" تعبيراً عن مؤامرة غربيّة على المقاومة ينفّذها الحريري.

والحال أنّ أسباب التناقض كانت كثيرة: ففضلاً عن تمثيل الحريري للعصبيّة السنيّة، وتمثيل "حزب الله" للعصبيّة الشيعيّة الراديكاليّة، قام مشروع الحريري في البناء وتحويل بيروت عاصمة ماليّة وتجاريّة للشرق الأوسط على افتراض السلام الإقليميّ الذي انطلق مع اتّفاقية أوسلو. وهذا ما كان مدعاة للشكّ العميق بنيّات الحريري، ليس فقط عند "حزب

الله" الذي يلغيه السلام أصلاً، بل أيضاً عند دمشق التي أكدت على "وحدة المسارين" السوريّ واللبنانيّ في أيّ تفاوض مع الدولة العبريّة، ضامنة ألاّ تكون السياسة الخارجيّة للبنان أكثر من امتداد للديبلوماسيّة السوريّة.

وكي تضمن سوريّا السيطرة التامّة على تحرّكات الحريري، الذي عرف بعلاقاته الدوليّة الواسعة، أوصلت إلى رئاسة الجمهوريّة، في 1998، قائد الجيش إميل لحود الذي اشتهر بأنّه لا يمثّل أيّة شعبيّة تُذكر بين أبناء طائفته المسيحيّة وأنّه، بالتالي، بالغ الإذعان للرغبات السوريّة.

لكنّ المفاجأة جاءت من إسرائيل. فإيهود باراك كان قد تعهّد في حملته الانتخابيّة في آذار/ مارس 1999، بانسحاب أحاديّ من لبنان، مستجيباً لرغبة الرأي العامّ الإسرائيليّ الذي أقلقه تنامي عدد القتلى. وهذا مع العلم أنّ مقاومة حزب الله لم تكلّف إسرائيل خلال 18 عاماً (1982–2000) سوى 800 قتيل، أي بمعدّل يقلّ عن أربعة إسرائيليّين في الشهر الواحد، وهو ما يذهب أضعافه ضحايا حوادث سير. وأهمّ من هذا أنّ الرأي العامّ الإسرائيليّ، في أعقاب فشل أوسلو، بات ميّالاً إلى التخلّي عن فكرة المفاوضات لمصلحة تطبيق الانسحابات الأحاديّة من دون اتّفاق مع السلطات التي يجري الانسحاب من أرضها والتي، في رأي الإسرائيليّين، لا تلتزم ما تتعهّده.

إلا أنّ باراك بوصوله إلى رئاسة الحكومة أنجز ذاك الانسحاب بأسرع ممّا وعد، وكان ذلك في 24 أيّار/ مايو 2000، مطبّقاً أخيراً القرار 425. فعندما حصل الانسحاب، لم تخفِ دمشق وحلفاؤها اللبنانيّون انزعاجهم من "مؤامرة الانسحاب" على ما سُمّي. وفعلاً فقدت دمشق آخر ذرائعها لإبقاء جيشها في لبنان، لكنّها مضت، إلى جانب إيران، في تقوية "حزب الله" ومقاومته. كذلك، ومنذ إعلان الانسحاب من طرف واحد، توافقت سوريّا و"حزب الله" وأجهزة الأمن اللبنانيّة، التي هندستها الوصاية السوريّة على لبنان، على استنباط قضيّة لم يكن أحد قد سمع بها في السابق هي مزارع شبعا، التي لا تزيد مساحتها على 40 كيلومتراً مربّعاً[1] والتي يُفترض تحريرها قبل أن يتخلّى "حزب الله" عن سلاحه. فالانسحاب الإسرائيليّ، بحسب هذه النظريّة، غير كامل، بمعزل عن الاعتراف

1 يصعب الكلام على مساحة دقيقة لمزارع شبعا التي لم تُمسح أصلاً، كما أنّ ملاّكيها كانوا يعطون للدوائر أرقاماً تقديريّة غير دقيقة لتفادي دفع رسوم باهظة عند البيع أو نقل الإرث.

. الدوليّ بكماله، وبالتالي فبقاء سلاح المقاومة الشيعيّة اللبنانيّة أمر لا بدّ منه.

أمّا الحجّة الإسرائيليّة لعدم الانسحاب، فأنّ مزارع شبعا يشملها القرار 242 الصادر في 1967 وليس القرار 425 الذي يخصّ لبنان وحده. ذاك أنّ القوّات السوريّة أقامت في المزارع مراكز لها ونقطة جمركيّة منذ الخمسينات، وقد قرّرت الحكومة اللبنانيّة عهدذاك أن تتغاضى عن المسألة كي لا تثير غضب دمشق. فحين احتلّتها إسرائيل بعد حرب 1967، فإنّما احتلّتها من سوريّا، لا من لبنان. وكان يزيد في تعقيد الأمر أنّ دمشق لم تقل بصراحة ووضوح إن المزارع لبنانيّة، بحيث أبقتها موضوع خلاف سوريّ – لبنانيّ غير معلن على السيادة.

وكان من الممكن في حال توافر رغبة سوريّة، ومن ثمّ لبنانيّة رسميّة، في إخراج إسرائيل من مزارع شبعا وإخراج لبنان من الحرب، تجريد "حزب الله" من السلاح وإحالة الموضوع إلى تحكيم دوليّ. لكنّ هذا لم يحصل. ما حصل هو أنّ المزارع، التي لم يكن اللبنانيّون قد غنّوا لها أغنية واحدة، أو كتبوا قصيدة واحدة عنها، حُوّلت إلى محكّ مقدّس لسيادة لبنان ومعناه، علماً بأن "حزب الله" كان، بين وقت وآخر، يضيف حججاً أخرى لإبقاء سلاحه في يده، من بينها تحرير فلسطين واستعادة المسجد الأقصى.

وعلى العموم نُظر إلى الانسحاب الإسرائيليّ كمقدّمة لاستمرار المقاومة، كما لو أنّ الانسحاب لم يحصل. وكان هذا أعلى درجات اللاعقلانيّة في النزعة الضدّيّة، حيث صار المطلوب المضيّ في المقاومة من دون وجود أرض محتلّة، ما دام الإسرائيليّون انسحبوا من طرف واحد، متجاهلين التفاوض مع سوريّا. وفي هذه الغضون حيل مرّة أخرى دون قيام دولة لبنانيّة. فـ"حزب الله" أصرّ، من خلال تمسّكه بالسلاح، على ممارسة الازدواج السلطويّ، مانعاً احتكار الدولة لوسائل العنف الشرعيّ.

وفي ظلّ بشّار الأسد، راح يزداد الاعتماد السوريّ على "حزب الله" ويزداد الدعم له ليكون، بحسب رواية متعاطفة مع النظام السوريّ، "العنصر الموازن للحريري"، وذلك لضمان أنّ الأخير "لا يرسو على مبادرات استراتيجيّة يمكنها أن تعزّز استقلاليّة لبنان على حساب سوريّا"[1].

لكنْ على العكس من سوريّا ولبنان، آثر الأردن أن ينخرط في التسوية ويضع حدّاً

1 Flynt Leverett, *Inheriting Syria: Bashar's Trial by Fire*, Brookings, 2005, P.108.

لنزاعه مع إسرائيل المفروض منذ 1948 على أسرته المالكة.

هكذا وُقّعت معاهدة السلام الأردنيّة الإسرائيليّة أو معاهدة وادي عربة، وكان التوقيع في 26 تشرين الأوّل/ أكتوبر 1994. وبالفعل، طُبّعت العلاقات بين البلدين تطبيعاً كاملاً وأقيمت السفارات وذُلّلت المشاكل الحدودية، فيما تولّت الولايات المتّحدة، من خلال مساعداتها الماليّة، تمويل عمليّة السلام العربيّة الثالثة، بما في ذلك إلغاء ديون الأردن، الأمر الذي كان يعني الكثير للملك حسين.

لقد أثارت اتّفاقيّة أوسلو في 1993 مخاوف الأردن من البقاء خارج كلّ سياق سياسيّ إقليميّ. فحسين، في البداية، عبّر عن هذا في تحفّظات ومخاوف حيال أوسلو، لجهة أنّها متسرّعة وغامضة وتفتقر إلى التنسيق مع الأردن. والمعروف أنّ الصراع العربيّ – الإسرائيليّ هو في الأردن قضيّة داخليّة مباشرة، إذ يخشى أبناء شرق الأردن أن يكون بلدهم هو الدولة الفلسطينيّة البديلة، تبعاً لكثافة الوجود الفلسطينيّ فيه، وعملاً بنظريّات بعض السياسيّين الإسرائيليّين، لا سيّما أرييل شارون الذي يعتبر الأردن بلداً مصطنعاً، كما لا يكتم حماسته لتحويله بلداً للفلسطينيّين بما يعفي إسرائيل من مسؤوليّاتها. بيد أنّ حسين سريعاً ما التقط الوجهة وتوافق معها، خصوصاً أنّه سبق أن أقرّ بأنّ منظّمة التحرير هي الممثّل الشرعيّ الوحيد للشعب الفلسطينيّ[1].

فالموضوع بالنسبة إلى الأردن إذاً موضوع حياة وموت كدولة، وهذا ما يستدعي بالضرورة طمأنة إسرائيليّة إلى مستقبله. ثمّ إنّ عزلة الأردن بعد أوسلو ترافقت مع استمرار عداء السعوديّة والدول الخليجيّة له، بسبب وقوفه مع صدّام حسين في حرب الكويت، وهو ما كان يجعلها عزلة خانقة.

والحال أنّ حسين لم يتأخّر في تمهيد البيت الداخليّ لاستقبال هذا التحوّل. ففي 1993 أقدم على تعديل قانون الانتخابات بحيث يحدّ من قوّة الإسلاميّين الذين كانوا، في 1989، قد حقّقوا انتصارات انتخابيّة ملحوظة. هكذا فاز ممثّلو العشائر في المقابل، واستطاع البرلمان الجديد أن يتبنّى بإجماع تصعب نسبته إلى الديموقراطيّة معاهدة وادي عربة.

وكان هذا جزءاً من حماسة إجماليّة للسلام تبدّت خصوصاً في أوساط النُخب السياسيّة والماليّة التي أغرتها مشاريع التعاون الاقتصاديّ بديلاً من المضيّ في النزاعات المفتوحة.

1 راجع: Avi Shlaim, *Lion of Jordan-The Life of King Hussein in War and Peace*, Allen Lane, 2007, p.523.

فـ"نُخب البيزنس والنُخب الحكوميّة في الأردن... أثارها أفق كهذا إذ وفّر طريقاً لخلاص المملكة من مشكلاتها الاقتصاديّة. فالسلام الإقليميّ سوف يزيح العوائق من أمام الاستثمار الأجنبيّ المباشر. ويمكن الأردن أن يظهر بوصفه الممرّ الإقليميّ الذي قد تبرّره قوّة عمله الرخيصة والمتعلّمة ومناخه المتسامح نسبيّاً وموقعه الجغرافيّ المهمّ"[1].

وبالفعل، ففي البداية تمتّع السلام بشعبيّة مقبولة مستمدّة من شعبيّة الملك الذي وضع كلّ رصيده على المحكّ، مستخدماً رصيد وقوفه مع العراق لخدمة التحوّل في اتّجاه آخر. لكنّ التدهور الفلسطينيّ - الإسرائيليّ كان من المحتّم أن ينعكس على الأردن. فمع تصاعد العنف، بدأ الإخوان المسلمون الأردنيّون، ممّن عرفوا باعتدالهم التاريخيّ وعدم انقطاع صلتهم بالعرش الهاشميّ، يتحوّلون إلى إسلاميّة راديكاليّة.

فتقليديّاً، ومنذ بدايات الإخوان المسلمين، لا سيّما في الستينات إبّان الصراع الهاشميّ مع الناصريّة، كان الأردن أحد البلدان العربيّة القليلة حيث حظي الإخوان بتنظيم مشروع وتمّ تداول كتبهم ومنشوراتهم بحرّيّة. وقد تولّى عدد منهم مناصب وزاريّة، بحيث أنّهم في حرب 1970 الأهليّة اتّخذوا موقفاً يحاول أن يكون حياديّاً، فاحتفظ الشرق أردنيّين بينهم بالتعاطف مع الحكم، فيما تعاطف الفلسطينيو الأصل منهم مع مقاتلي منظّمة التحرير. أمّا الأمور فراحت تتغيّر تباعاً مع تزايد العدد الفلسطينيّ وتزايد التضامن مع حركة "حماس"[2]. وفي هذا الاتّجاه السلبيّ عمل اغتيال إسحق رابين الذي كان أشدّ مراعاة لحساسيّات الملك حسين والذي شارك الأخير في جنازته وأبدى تأثّراً بالغاً أخذته عليه البيئة الضدّيّة.

إلا أنّه منذ 1996، تاريخ وصول نتانياهو إلى رئاسة الحكومة، صارت سياسة السلام مُحاصرة بين خصومها الداخليّين والحكومة الإسرائيليّة المتصلّبة. وإذ شرعت العلاقات بين الحكومتين الأردنيّة والإسرائيليّة تتعثّر، كان من أبشع تعابير التقهقر الذي يتعرّض له السلام ما قام به الجنديّ الأردنيّ أحمد الدقامسة في 12 آذار/ مارس 1997 حين قتل سبع سائحات شابّات إسرائيليّات جئن لزيارة بلده، فلقي عمله احتضاناً شعبيّاً واسعاً. ولئن اعتذر حسين اعتذاراً شخصيّاً مؤلماً لأسر الضحايا، فهذا أيضاً ما شكّل مأخذاً آخر ضدّه في البيئة الضدّيّة المناهضة للسلام.

---

1 Philip Robins, *A History of Jordan*, Cambridge, 2004, P.190

2 عن الإخوان في الأردن والتقاء الاعتدال والتطرّف مع ثنائيّة شرق أردنيّ - فلسطينيّ، انظر: Gilles Kepel, *Jihad*, I.B.Tauris, 2002, pp 334-341.

في المقابل، ففي أيلول/ سبتمبر قامت عناصر الموساد بتسميم رئيس المكتب السياسيّ لـ"حماس"، خالد مشعل، في عمّان. وتشدّد الملك الأردنيّ في طلبه تسليم النصل المضادّ، حيث دعمه الرئيس الأميركيّ كلينتون في طلبه إلى أن رضخ نتانياهو وأرسل النصل إلى عمّان. لكنّ العلاقة عادت تتدهور بقوّة بين النظام والإخوان في 1999، عندما اتّخذت الحكومة قرارها بإبعاد مشعل إلى قطر مع أربعة من زملائه.

لقد انشغل الأردن، أكثر من مصر ومن الفلسطينيّين بالتأكيد، بمسائل "ثقافة السلام" والتكامل الاقتصاديّ واستثمر فيها. إلاّ أنّ معارضة السلام تعدّت الإسلاميّين وبقايا القوميّين العرب واليساريّين الذين يمسكون بروابط وجمعيّات المجتمع المدنيّ، إلى البيئة الأردنيّة التقليديّة التي رمز إلى بعضها رئيس حكومة سابق هو أحمد عبيدات، المشهور بولائه التقليديّ للعرش. هكذا، وخصوصاً بسبب تعاظم تأثير "حماس" على مؤسّسة الإخوان التقليديّة، صارت القوى المعارضة التي تتحدّى سياسة السلام أقوى كثيراً من أن يُستهان بها وأضعف، في الوقت ذاته، من أن تعيد الأردن إلى الوراء.

لقد تُرك البلد الصغير في مكان رماديّ رجراج قُدّر له أن يستمرّ طويلاً في ظلّ اضطراب المنطقة ومع رحيل المؤسّس الثاني للبلد، الملك حسين. فالأردن لا تكمن مشكلته في الطوائف الدينيّة والجماعات الإثنيّة. فهناك يحظى المسيحيّون بـ9 مقاعد برلمانيّة، والشركس بـ3، وهذا ما يفوق كثيراً نسبتهم في المجتمع، كما أنّ للنساء كوتا من 12 مقعداً. وبحسب تقرير للبنك الدوليّ، تبيّن أنّ الأردن الفقير والكويت الغنيّة يقفان في طليعة البلدان العاملة من أجل الإصلاح التعليميّ في المنطقة[1]، وفي الأردن يتظاهر أفراد من العائلة المالكة ضدّ جريمة الشرف وضدّ تسامح بعض القوانين معها مداراةً للإرادة الشعبيّة. أمّا على صعيد الحرّيّات، فرغم نسبيّة ذلك والموقع المتصدّر الذي تحتلّه أجهزة الأمن والاستخبارات، يحظى الأردن بنسبة أرفع مما يحظى به جميع جيرانه[2].

لكنّ مشكلة المشاكل تبقى الانقسام الفلسطينيّ – الشرق الأردنيّ، لا سيّما في ظلّ تطوّرات جديدة في عدادها وصول ملك شابّ وغير مجرّب إلى العرش في 1999، هو عبد الله الثاني. لقد كان الملك الجديد آمر "القوّات الخاصّة"، وهي وحدة نخبويّة في الجيش

1 من أجل ملخّص عن التقرير انظر: http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/7227610.stm

2 انظر في ما خصّ الأردن: Deena Dajani, Jordan: Directing Democracy, in: Open Democracy. http://www.opendemocracy.net/article/middle_east/jordan_directing_democracy

مكلفة ضمان أمن النظام، أي أنّه لم يكن معرّضاً للاحتكاك بالشعب والعشائر التي يرتكز عليها نظام شديد التقليديّة.

وقد ردّد الإعلام الرسميّ أنّ الملك باشر رعاية برنامج من عشر سنوات للإصلاحات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة وخطّة لانتخاب مجالس محليّة. لكنْ بغضّ النظر عن مدى الصدق والجدّيّة في ذلك، جاءت عمليّة "القاعدة" بتفجيراتها في فنادق عمّان في 9/ 11/ 2005 وسقوط عشرات القتلى لتشكّل نقطة تحوّل، بحيث بات الاعتبار الأمنيّ يعلو كلّ اعتبار آخر. وهذا ما كان من نتائج حرب العراق في نيسان/ أبريل 2003، حين صار الجار الذي يقع على طول الحدود الشرقيّة للأردن أبرز مصادر التهديد والخطر الأمنيّ، بسبب تحوّله مركزاً إقليميّاً لـ"القاعدة". وزاد في فداحة التحدّي أنّ أردنيّاً اسمه أبو مصعب الزرقاوي نجح في استقطاب آلاف الشبّان العرب للعمل في "قاعدة" العراق، قبل أن يسقط صريعاً في قصف أميركيّ في حزيران/ يونيو 2006.

وما بين التحدّي العراقيّ مجسّداً في الإرهاب، وتحدّي الصراع الفلسطينيّ – الإسرائيليّ وامتداده في التركيبة الأردنيّة، طُويت مسألة الإصلاحات وتراجع، هنا أيضاً، الضغط الأميركيّ في سبيلها. وليس اكتشافاً باهراً أنّ أيّة دمقرطة للحياة السياسيّة الأردنيّة ستمنح الأكثريّة الفلسطينيّة اليد العليا في البلد وتؤول، من ثمّ، إلى تهديد اتّفاق السلام مع إسرائيل. ووسط تعاظم الاستقطاب الفلسطينيّ – الشرق أردنيّ، بدأ حتّى الإخوان المسلمون منذ 2008 ينقسمون إلى "صقور" فلسطينيّين و"حمائم" شرق أردنيّين. وفي أواخر 2010 أجريت انتخابات عامّة أعلنت انسداد المشهد السياسيّ. فالإخوان الذين كانوا قد حصلوا في انتخابات 2007 على 5 في المئة من مقاعد البرلمان، قاطعوا تلك الانتخابات، فنشأ برلمان بلا معارضة عمليّاً. وما هي إلاّ أسابيع على نهاية تلك الانتخابات، حتّى كانت الاشتباكات التي نجمت عن مباريات رياضيّة بين فريقي كرة القدم، "الوحدات" الفلسطينيّ و"الفيصلي" الشرق أردني، فكان ذلك، لجهة الاحتقان وفراغ الحياة العامّة، مشابهاً لما سنشهده في مصر أيضاً من "حرب كرويّة".

وكانت المشكلة الأخرى أنّ الحكم الأردنيّ، مثله مثل الحكمين المصريّ والسعوديّ، كان يتبع سياسات إقليميّة توصف بالاعتدال، إلاّ أنّ هذا الاعتدال لم يطوّر أيّة لغة إيجابيّة يدافع فيها عن نفسه. لقد حلّ محلّ ذلك تخويف بالشيعة وكلام عنصريّ عن "الفرس"،

وهو ما تأسّس على أعلى المستويات في كانون الأوّل/ ديسمبر 2004، حين تحدّث عبد الله الثاني عن "هلال شيعيّ" خطير ومقلق. ولئن بدا هذا الكلام جديداً يومذاك[1]، فإنّ جلافته، التي حملت لاحقاً على الاعتذار عنه، لم يُكتب لها أن تغيّر الكثير من الأمور.

فهذا ما كان يتحوّل زيّاً رائجاً عابراً للحدود الوطنيّة، بدليل أنّ تفريغ الحياة العامّة من المعنى كان قد قطع شوطاً بعيداً في البلد العربيّ الأكبر والأهمّ. وهذه كانت وجهة ناصعة لا تخفى على متابعة الأوضاع المصريّة. ففي السنتين الأخيرتين من عهد أنور السادات أُنجز التراجع عن بعض شرعيّة انقلاب 1952: ففضلاً عن نهجي السلام مع إسرائيل و"الانفتاح" الاقتصاديّ، وعن حصر تولّي رئاسة الجمهورية بولايتين فحسب، تبعاً للدستور الموضوع في 1971، طوّر السادات الحياة الحزبيّة فأجاز، في 1978، عودة حزب "الوفد" تحت اسم "الوفد الجديد"، وهذا علماً بأنّ "الوفد" كان أبرز أحزاب العهد المَلَكيّ ورموزه. كذلك عطّل في أواسط 1980 العمل بقانون الطوارئ الذي بدأ العمل به مع حرب حزيران/ يونيو 1967.

لكنّ التحوّل التدريجيّ عن يوليو 1952 ظلّ هشّاً تحتويه أبويّة وفرديّة اشتُهر بهما السادات الذي أراد أن يشرف شخصيّاً إلى ما لا نهاية على مرحلة ما بعد عبد الناصر. وهذا فضلاً عن الآثار التي خلّفتها تنازلاته للطائفيّة الإسلاميّة من أجل أن يغطّي بها سياسته السلميّة والموالية للغرب. في هذا الإطار عدّلت، في 1980، المادّة 77 من الدستور لمنح الرئيس ولايات غير محدودة مجدّداً، كما انفجر في الشارع العنف ضدّ الأقباط في أواسط حزيران/ يونيو 1981، حيث قضى العشرات منهم في حيّ الزاوية الحمراء شمال القاهرة، وكان هذا العدوان الواسع مقدّمة لأعمال مماثلة تكاثرت لاحقاً. كذلك تدهورت العلاقة بين السادات ومعظم القوى السياسيّة قبيل مصرعه تماماً. هكذا أودع السجن في أيلول/ سبتمبر قرابة 1500 ناشط إسلاميّ متطرّف، ورجل دين قبطيّ، ومثقّف، كما وضع بابا الأقباط شنودة الثالث قيد الإقامة الجبريّة، في ما بدا معركة لضبط الحياة السياسيّة كادت تهدّد بإنهائها.

وبمقتل السادات، حلّ محلّه في رئاسة الجمهوريّة نائبه منذ 1975 قائد سلاح الطيران

---

1 راجع: Associated Press, Sunni Arabs concerned over a 'Shiite Crescent' of power, 29-1-2005.
و http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/articles/A43980-2004Dec7.html

حسني مبارك الذي كان معروفاً أقلّ ممّا كان السادات معروفاً في عهد عبد الناصر. هكذا ولأنّ الحاكم الفرد حين يموت يترك وراءه حيرة كاملة في صدد السياسات التي ستليه، اهتمّ كثيرون بمعرفة المزيد عن حسني مبارك المولود في 1928، إلاّ أن جهودهم ذهبت عبثاً، خصوصاً أنّ انعدام اللون كان اللون الصارخ في سجلّه.

على أيّة حال، أجري في تشرين الأوّل/ أكتوبر 1981 استفتاء وطنيّ غدا مبارك بموجبه الرئيس الجديد لمصر. أمّا قانون الطوارئ، فأعيد إليه الاعتبار، وهو القانون الذي يمنح الرئيس سلطات استثنائيّة لاعتقال مواطنين، ولتعطيل التجمّعات العامّة، وإصدار مراسيم من دون رجوع إلى البرلمان.

صحيح أنّ بداية عهد مبارك شهدت قدراً من الانفراج الذي خفّف احتقان أواخر سنوات عهد السادات. هكذا تسنّى للمعارضة، مثلاً، أن تفوز في انتخابات 1984 بـ58 مقعداً، ثمّ في انتخابات 1987 بقرابة مئة مقعد. إلاّ أن المفاصل الفعليّة للسلطة باتت ممسوكة ومضمونة أكثر. وعلى العموم، فإنّ وجهة الانسحاب التدريجيّ من شرعيّة يوليو 1952، التي بدأت في سنوات السادات، تعطّلت مع وريثه، على الأقلّ في ما يتعلّق بطريقة إدارة السلطة وتوسيع الحياة الحزبيّة. ففي 1987 ابتدأ مبارك ولايته الرئاسيّة الثانية، وفي 1993 ابتدأ ولايته الثالثة، ثمّ في 1999 ولايته الرابعة، واستمرّت الحال على هذا النحو حتّى 2011. وأهمّ من ذلك أنّ المباركيّة، مع الزمن، لم تستقرّ على أيّ معنى محدّد. فقد اكتفى الرئيس الجديد، الذي خلف رئيسين كاريزميّين ومتناقضين في ما بينهما، بأنّه "ليس" مثل أيّ منهما. ولأنّه تخلّى عن متابعة قضيّة السلام الساداتيّة، فضلاً عن قضيّة القوميّة العربيّة الناصريّة، تحوّلت التفاهات الاجتماعيّة، على خطورة نتائجها، إلى قضيّة النظام الأهمّ. وكانت أبرز تلك التفاهات مسايرة الإسلام الثقافيّ وتركه ينمو في المجتمع ويملأ الفراغات التي خلّفتها السلطة. وهو ميل تعاظم في ظلّ قسوة النظام على الإسلام السياسيّ ممثّلاً بجماعة "الإخوان المسلمين"، فبات مطلوباً من العلاقات الاجتماعيّة والثقافيّة أن تعكس إسلاميّة فائضة تعوّض قسوة السياسة حيال الإسلاميّين، وكانت النتيجة كارثيّة في المجالين.

ففي أوّل التعديلات على الدستور، وهو ما جرى عام 1980، قبيل مقتل السادات، صار عدد المرّات التي يُنتخب فيها رئيس الجمهوريّة نفسه غير محدود، كما جُعلت مبادئ

الشريعة الإسلاميّة المصدر الرئيسيّ للتشريع. وكان لتعديلات أخرى متلاحقة في عهد مبارك أن أعطت مرشّحي حزب الرئيس، "الحزب الوطنيّ الديموقراطيّ"، أفضليّة واضحة على أحزاب المعارضة في ما خصّ الانتخابات. ولئن بات ينشط في مصر، نظريّاً، عديد الأحزاب السياسيّة، فإنّ إنشاء حزب سياسيّ ظلّ يستدعي الحصول على رخصة من لجنة يسيطر عليها الحزب الوطنيّ، كما يجب أن تمضي خمس سنوات على تأسيس أيّ حزب قبل أن يتمكّن من تقديم مرشّح للرئاسة.

وبالتدريج، قلّص مبارك دور مصر في المنطقة، مع أنّ بلاده عادت إلى الجامعة العربيّة في 1989. فقد اكتفى بمواكبة السياسات الأميركيّة على نحو التحاقيّ تماماً، من دون أيّة قدرة على الترشيد أو رغبة فيه. وقد تجلّى هذا خصوصاً في طرق صياغة الموقف المتشدّد من إيران، كما في الجهود الإقليميّة العابرة الحدود ذات الطابع الأمنيّ والاستراتيجيّ. لكنّ هذه السياسات على أهميّتها، وعلى ما نجم عنها من تنسيق أمنيّ وعسكريّ كثيف مع الولايات المتّحدة، ظلّت محكومة بحكمة كسولة مفادها أنّ الحاكم حين يكون مع الغرب، لا يعود بحاجة إلى ايّ إبداع سياسيّ؛ لأنّ الغرب هو الذي يحميه. وهي الحكمة التي تعاكس الحكمة الناصريّة، الكسولة هي أيضاً، التي مفادها أنّ الوقوف ضدّ الغرب يجعل الحكم شعبيّاً ويلغي الاضطرار إلى الإبداع السياسيّ.

إلا أنّ أزمة النظام مرّت في محطّات برزت أولاها عام 2000 حين أدّت الانتخابات إلى هزيمة أكثر من نصف مرشحي الحزب الحاكم وفوز منشقّين عن الحزب نفسه في صراع بينهم على النفوذ والامتيازات. وظهر يومذاك ميل إلى "إصلاح" الحزب الحاكم، أي ضبط خلافاته وتجديد فعاليّته كأداة سلطويّة. وفي هذا الإطار ظهر دور جمال مبارك الذي هو نجل رئيس الجمهوريّة ورئيس الحزب الذي كان يعمل في دوائر المال في لندن. فقد سُلّم في 2002 "أمانة السياسات" في الحزب التي استُحدثت لأجله[1].

وفي 2004 ظهر الأثر الكبير الأوّل لجمال مبارك من خلال تشكيل حكومة معظمها من أنصاره المباشرين، تضمّ بعض كبار رجال الأعمال المستفيدين من تسهيلات الدولة ونفوذها. فهو، كما وصفه كاتب غربيّ، "رمز لما صنعته المباركيّة: النفوذ المتزايد للتكنوقراطيّين

1 عن جمال مبارك انظر: Daniel Sobelman, "Gamal Mubarak, President of Egypt?", Middle East Quarterly, Spring 2001.

الموصولين بالشركات المتعدّدة الجنسيّة، واللبرلة الاقتصاديّة في غياب اللبرلة السياسيّة، والزبونيّة الالتهاميّة"[1].

في هذه الغضون تمثّلت المحطّة الثانية والأهمّ في الضغوط الأميركيّة من أجل الديموقراطيّة بعد 11 أيلول/ سبتمبر 2001. فقد نشط مبارك في مكافحة الإرهاب وكان له، في مناسبتين على الأقلّ، دور ملحوظ: في آذار/ مارس 1996 عندما حضنت شرم الشيخ قمّة ضدّ الإرهاب حضرها أكثر من ثلاثين رئيس دولة يتقدّمهم الرئيس الأميركيّ بيل كلينتون، وذلك في موازاة العمليات الانتحاريّة لـ"حماس" في إسرائيل، ثمّ في أواسط 2003، في قمّة انعقدت أيضاً في شرم الشيخ وضمّته إلى الرئيس الأميركيّ جورج بوش ورئيس الحكومة الفلسطينيّة محمود عبّاس ورئيس الحكومة الإسرائيليّة أرييل شارون. لكنّ هذا لم يوقف الإلحاح الأميركيّ على التغيير في داخل مصر بما يُحدث قدراً من الانفراج الديموقراطيّ. وكان من ثمار هذا الوضع والعناوين التي رفعها أن تشكّلت في 2004 "الحركة المصريّة للتغيير" التي عُرفت باسمها المصغّر "كفاية"، وهي شبكة متنافرة إيديولوجيّاً تضمّ يساريّين وناصريّين وليبراليّين، وتركّز على منع التجديد لمبارك ومنع التوريث لنجله جمال. كما جرت في 2005 انتخابات فُرض على السلطة فيها أن تذعن لرقابة القضاة، وليس رقابة وزارة الداخلية، وفيها استطاع أيمن نور، وهو مؤسّس حزب جديد لم يحظ بالترخيص سمّاه "الغد"، أن يحلّ ثانياً، بعد مبارك، ولو بفارق ضخم، إذ نال نسبة 8 في المئة من الأصوات.

لقد رُفضت تماماً محاولة تجديد النخبة وإطلاق حراك سياسيّ واجتماعيّ ما من طريق عدم السماح لأحزاب جديدة بالظهور. فباستثناء الحزب الناصريّ الصغير الذي سمح بإنشائه في 1992 بقيادة مُسنّة متّهمة بأنها موصولة بالنظام على نحو أو آخر، استمرّ الشبّان المنشقّون عن الإخوان المسلمين في سعيهم للحصول على ترخيص لحزب "الوسط". وقد اعتبر هؤلاء، على نحو لا يخلو من غموض، أنّ الإسلام لديهم ثقافة جماعة أكثر منه حكماً دينيّاً. كذلك استمرّ الناصريّون الشبّان في محاولة الحصول على ترخيص لحزب سمّوه لاحقاً "الكرامة".

هذه البدايات الديموقراطيّة أخافت النظام الذي صار حزبه الحاكم يتصرّف كأنّه

1 Adam Shatz, *'Mubarak's Last Breath'*, London Review of Books, vol. 32, no. 10, May, 2010.

حزب واحد، كما بقيت الصحف الكبرى مملوكة للدولة، وإن استطاعت الأحزاب المرخّص لها أن تحتفظ بصحفها المحدودة الانتشار. والحال أنّ صورة السياسة المصريّة كما ارتسمت في 2005 جاءت تتويجاً لتراكم مديد. فـ"على الصعيد العدديّ ارتفعت مؤسّسات المجتمع المدنيّ منذ 1976 من 7593 إلى 13239 عام 1993، وبلغت في نهاية 1999 حوالى 16 ألف جمعيّة، ثمّ تضاعف الرقم حتّى عام 2008".[1] كما أن عدد المنظّمات الخاصّة بحقوق الانسان ارتفع من منظّمة واحدة عام 1983 إلى حوالى 23 في نهاية التسعينات[2].

ومن جهة أخرى، زاد في مراكمة الغضب أنّ الاقتصاد الليبراليّ والتفكيك التدريجيّ للقطاع العامّ المتضخّم والمترهّل، وهو ما بدأ العمل به مع السادات، لم تتوافر له، بسبب الانسداد والاحتكار السياسيّين، قنوات تنظيميّة تستوعب المتضرّرين الكثيرين من عمّال القطاع العامّ سابقاً وتصبّ اعتراضاتهم سلميّاً.

صحيح أنّ مساحة مصر مليون كيلومتر مربّع غير أن المسكون والصالح للسكن منها لا يتجاوز 10 في المئة من تلك المساحة، فيما السكّان يتكاثرون بأكثر من 1.5 مليون نسمة كلّ سنة. وإذا كان الاقتصاد المصريّ قد حقّق معدّلات نموّ مرتفعة، بقي أنّ انعكاس ذلك على أحوال المواطنين ظلّ بطيئاً جدّاً وقليلاً جدّاً. ذاك أنّ التفاوت في التوزيع وفي سياسات الاستثمار أعدما كلّ وظيفة إيجابيّة اجتماعيّاً لارتفاع معدّلات النموّ.

وقد تجمّعت الأزمات السياسيّة في طريقة التعاطي مع الإخوان المسلمين ومع أسلمة المجتمع والثقافة، وكذلك مع الأقليّة القبطيّة الكبيرة. فالنظام المصريّ الذي يقع في محطّة بين الديكتاتوريّة والديموقراطيّة، أقرب كثيراً إلى الأولى منه إلى الثانية، رفض الاعتراف بالإخوان كجماعة شرعيّة، لكنّه سمح لهم بمساحة واسعة من الحركة وبوصول أفراد منهم إلى البرلمان. هكذا شاركوا في الانتخابات التشريعيّة لعامي 1984 و1987، كما شاركوا بقوّة وبفاعليّة في انتخابات النقابات المهنيّة خلال عقدي الثمانينات والتسعينات. ذاك أنّ الدستور المصريّ ينصّ على رفض تأسيس أحزاب على أسس دينيّة، لكنّه ينصّ أيضاً على أنّ الإسلام "دين الدولة... ومبادئ الشريعة الإسلاميّة هي المصدر الرئيسيّ للتشريع". وهذا

1 أماني قنديل، **المجتمع المدنيّ في مصر في مطلع ألفيّة جديدة**، مركز الدراسات السياسيّة والاستراتيجيّة ـ الأهرام، القاهرة، 2000، ص 34–33.

2 قايد دياب، **المواطنة والعولمة**، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007، ص376–375.

ما يضعف حجج النظام الإيديولوجيّة في مواجهة الإخوان.

لقد آثر مبارك أن يحارب إسلام الإخوان بإسلام السلطة. وفي هذه المعركة كان أفدح الأسلحة التي تملكها الدولة المصريّة، منذ جمال عبد الناصر، مؤسّسة الأزهر. فعدد طلاّب جامعة الأزهر الدينيّة تجاوز عشرات آلاف الطلاّب، فيما طالبو التسجيل تجاوز مئات الآلاف، وما هو أبلغ دلالة من تضخّم الأزهر تكاثر المعاهد الابتدائيّة والإعداديّة والثانويّة التابعة له والمعروفة باسم المعاهد الأزهريّة. وإذا كان عدد هذه المعاهد 800 في عهد السادات، فقد ارتفع مع مبارك إلى عدّة آلاف يدرس فيها مئات آلاف الطلبة، كما توسّعت أنشطتها إلى بلدان آسيويّة وأفريقيّة، بل إلى أوروبا وأميركا[1].

وفي 1999 قرّر "مجلس الدولة"، وهو جهاز قضائيّ رفيع، إعطاء الأزهر ومجمّع البحوث التابع له حقّ مراجعة أيّ عمل فكريّ أو إبداعيّ يتضمّن ما يتعلّق بالدين، وهو تعبير فضفاض ومطّاط يمكن توسيع معناه ليطاول أموراً لا حصر لها. وفي النهاية بات هناك 16 جهازاً أمنيّاً وفنيّاً ودينيّاً تمارس كلّها الرقابة[2]. فضلاً عن هذا، دعم النظام، ولو بطرق مداورة، عديد الفرق السلفيّة والراديكاليّة الإسلاميّة المهتمّة بالأسلمة الثقافيّة وباضطهاد الأقباط أكثر ممّا بالمنافسة على السلطة السياسيّة. وقد شكّل هؤلاء أداة أخرى من أدوات الصراع مع الإخوان المسلمين على الإسلام.

في الآن نفسه، وفي موازاة استخدامه الموسّع لحكم الإعدام، أثار النظام مخاوف الإسلاميّين تماماً بقدر ما أثاروا هم غيرته تبعاً لإنشائهم مؤسّسات لتقديم الخدمات الاجتماعيّة أكثر فعاليّة من تلك التي يديرها. وهذا ما وسّع شعبيّة الإخوان في الأوساط المهنيّة، التي تغذّت أيضاً على التعاطف معها بسبب سلوك النظام حيالها، الذي بدا ظالماً وعديم التماسك، كما بسبب مواقف الإخوان الضدّيّة من إسرائيل والغرب.

يضاف إلى هذا أنّ جماعة الإخوان تتمتّع بالميزة التي صارت شائعة لدى معظم قوى الإسلام السياسيّ، وهي أنّها "واحدة من الأكثر حداثة في فرضيّاتها وعمليّاتها. فإلى جانب الأحزاب الصغيرة المختلفة لليسار، اعتمدت أساساً على التنظيم وتعبئة الدعم

1 انظر دراسة جورج طرابيشي، العلمانيّة كجهادية دنيويّة-2
http://www.alawan.org/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%83%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9,1166.html

2 راجع جريدة "الحياة"، 28/3/2008.

استناداً إلى جاذبيّة إيديولوجيّة – سياسيّة وعلى قاعدة مخاطبة الأفراد ضدّاً على السياسة السائدة لشبكات الأعيان والزبونيّة"[1].

والحال أنّ الإخوان والنظام تلاقوا في منتصف الطريق من حيث التركيز على أخلاقيّات الفنّانات وملابسهنّ و"ثقافة العري"، أو في مخالفة بعض الكتابات والأعمال الإبداعيّة لتعاليم الإسلام. وبدل تطوير برنامج إسلاميّ بديل يعتدّ الإسلاميّون بوجوده، تكاثر كالفطر "الدعاة" التلفزيونيّون الذين شرعوا يسيطرون على منظومة السلوك والقيم السائدة في مصر ومن ثمّ في العالم العربيّ. والراهن أنّ معظم هؤلاء قليلو التعلّم وذوو قابليات واسعة لنشر الخرافات على نطاق واسع.

لقد ظهر في الغرب باحثون يرون أنّ الإخوان المسلمين، مثلهم مثل القضاة ورجال الأعمال[2]، قد لا يكونون مهتمّين بالديموقراطيّة، إلاّ أن نشاطهم قد تتأدّى عنه نتائج ديموقراطيّة. إلاّ أن المثقّفين الديموقراطيّين في مصر لم يكفّوا عن التنبيه إلى قصور وشكليّة موقف الإخوان المصريّين من الديموقراطيّة[3].

وهذا على عمومه خلق وضعاً مُشكَلاً: فإذ بدت مصر المباركيّة تتداعى، لاحت حركة التقدّم المصريّ معوّقة لأسباب يتصدّرها عتق الأطراف المعنيّة حتّى لو اتّبعت أشكالاً تنظيميّة حديثة. فإذا كان النظام يعزّز شرعيّته بالانتساب إلى انقلاب يوليو 1952، فالإخوان يملكون أيضاً ترسانتهم الإيديولوجيّة والتاريخيّة الضعيفة الصلة بالمشكلات المصريّة. وإذا صحّ أنّهم، في حلّتهم الجديدة، لم يتورّطوا مباشرة في العنف، فإنّ تاريخهم لا يطمئن تماماً تبعاً لامتلائه بحالات التآمر وعمليّات الاغتيال. وحتّى إعدامه في 1966، ظلّ منظّرهم الأبرز سيّد قطب الذي كان تأثيره كبيراً على جماعات العنف الإسلاميّ المتطرّف بمن فيهم من اغتالوا السادات، وإن أُخرج من المتن العريض للإخوانيّة التقليديّة.

فقطب هو من نظّر لمفهوم "الجاهليّة"، متأثّراً بالمنظّر الإسلاميّ الهنديّ أبو الأعلى المودوديّ، وهو مفهوم خطير لجهة اعتباره أنّ المجتمعات القائمة وأنظمتها تعيش في ما قبل

---

1 Sami Zubaida, *Islam, the People and the State*, Routledge, 1989, P. 50.

2 راجع عن وجهة النظر هذه: Bruce Rutherford, *Egypt After Mubarak: Liberalism, Islam, and Democracy in the Arab World*, Princeton, 2008.

3 راجع مثلاً: **وحيد عبد المجيد، الإخوان المسلمون بين التاريخ والمستقبل**، الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، 2010، الفصل السادس.

الإسلام. وحاكميّة الجاهليّين هي ما لا ينبغي التعايش معه والإذعان له، بل المطلوب الخروج عليه واقتحام عالمه من خارجه كما فعل النبيّ محمد. فالمجتمع المسلم هو وحده ضمانة الحكم الإسلاميّ، والعكس صحيح، وفي ذاك المجتمع التوتاليتاريّ الموعود والضدّيّ "تتمثّل العبوديّة لله وحده في معتقدات أفراده وتصوّراتهم، كما تتمثّل في شعائرهم وعباداتهم وفي نظامهم الجماعيّ وتشريعاتهم"[1]. وكان هذا جديداً يحدّث الرواية السنّيّة، بل المسلمة التقليديّة، عن الإسلام، بما فيها رواية مؤسّس الإخوان حسن البنّا، كما يؤدلجها أيضاً. فمحمّد، في تلك الرواية الكلاسيكيّة، "خاتم الأنبياء". لكنْ حين تعود الجاهليّة مجدّداً إلى الحياة والفعل، فهذا يطرح استعادة محمّد من جديد على شكل حزب حديديّ ومركزيّ، فاشيّ أو لينينيّ في تأثّراته التنظيميّة، أو بلغة قطب "الجهاد بالسيف" من أجل "تحرير الإنسان في الأرض"[2]. لقد قام قطب بتثوير الإسلام السنّيّ المحافظ الذي كان تقليديّاً يتوافق مع الأنظمة القائمة تجنّباً لـ"الفتنة". فهو في كتابه "معالم في الطريق"، الذي وضعه وهو سجين فبات أشهر أعماله السياسيّة، طرح السؤال اللينينيّ "ما العمل؟"، جاعلاً تديين الحياة مهمّة ملحّة وفوريّة تباشرها قبضة من المؤمنين تعادل "الطليعة" في مفاهيم قائد ثورة أكتوبر الروسيّة[3]. ولئن شارك قطبُ المؤسّسَ حسن البنا في أنه مثله لم يتلقّ تعليماً دينيّاً، إلاّ أنّه تحوّل إلى الإسلام النضاليّ، لا في مصر، بل في الولايات المتّحدة الأميركيّة التي كره "ماديّتها".

ويسود فكرَ قطب جهدُ البحث عن الصفاء والتخلّص من متاع الدنيا التي يصوغها أو يسوسها الغرب، فـ"في نبرة قطب الناريّة، لا يعدو التنوير وما ينجرّ عنه من قوّة سياسيّة واقتصاديّة كونهما "قناعاً لسحق الروح"، ومحاولة جديدة من عدوّ قديم، هو العالَم المسيحيّ، لسحق المؤمنين"[4].

فوق هذا، ذهب قطب بعيداً في لاساميّته النضاليّة، على ما يشرح بإسهاب الباحث الأميركيّ بول بيرمان[5]. وفي هذا الجوّ من الأسلمة المصحوبة بالانسداد السياسيّ، تتالت،

1 سيّد قطب، معالم في الطريق، دار الشروق، القاهرة، 1973، ص 85.

2 المرجع السابق، ص 64.

3 راجع: Gilles Kepel, *The prophet and Pharaoh, Muslim Extremism in Egypt*, Saqi, 1985, pp. 52–59.

4 Malise Ruthven, *A Fury for God*, Granta Books, 2002, P.94.

5 انظر: Paul Berman, *Terror and Liberalism, Norton*, 2003, pp. 60-106. خصوصاً ص 87.

على امتداد التسعينات، أعمال العنف والقمع على أنواعهما. ففي حزيران/ يونيو 1992 اغتال متطرّفون دينيّون الكاتب العلمانيّ فرج فودة، وفي 1995 اضطرّ الباحث في الإسلاميّات نصر حامد أبو زيد إلى مغادرة بلده لاجئاً إلى هولندا بعدما كُفّر وطُلب رسميّاً تفريق زوجته عنه. وكان المسبّب لهذه المحنة أحد الرقباء الثقافيّين لـ"الحزب الوطنيّ" الحاكم، عبد الصبور شاهين. وفي 1994 تعرّض الروائيّ المصريّ نجيب محفوظ، وكان له من العمر 83 سنة، لمحاولة ذبح على يد إسلاميّ متعصّب لم يحتمل علمانيّته وميوله السلميّة والليبراليّة. وكان محفوظ أوّل عربيّ ينال جائزة نوبل للآداب عام 1988. وفي المقابل، في عام 2000 حُكم على الأكاديميّ سعد الدين إبراهيم بالسجن سبعة أعوام بتهمة تلقّي أموال من الخارج و"تشويه صورة مصر".

وهذه لم تكن سوى الحالات الأبرز التي طاولت أفراداً. أمّا عمليّات العنف الإرهابيّ التي نفّذتها الجماعات الأصوليّة المتطرّفة فتوجّهت نحو السيّاح والأقباط ورموز الثقافة الغربيّة وأدوات الأمن وبعض رجال السلطة. ففي حزيران 1995، جرت محاولة لاغتيال مبارك في أديس أبابا لدى وصوله إليها لحضور مؤتمر "منظّمة الوحدة الإفريقيّة". وتبقى أضخم العمليّات عمليّة الأقصر الشهيرة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1997 التي نفّذتها "الجماعة الإسلاميّة" وأودت بـ58 سائحاً. وعلى مدى التسعينات، قُدّر مجموع ضحايا "الجماعة الإسلاميّة" ومثيلتها "الجهاد الإسلاميّ" بأكثر من ألف شخص. لكنّ قمعها الشرس في أواخر ذاك العقد حمل الكثيرين من رموزها على الانضمام إلى أسامة بن لادن و"القاعدة" في أفغانستان.

ويمكن القول إنّ السلطة نجحت أمنيّاً في وقف الإرهاب أواخر التسعينات. ففضلاً عن التراجع النوعيّ في العمليّات، أطلقت "الجماعة الإسلاميّة" في صيف 1997 مبادرة لوقف العنف، ثم قلّدها تنظيم "الجهاد" في ذلك، وكان على رأس المراجعين مؤسّس "الجهاد" ومفتيها سيّد إمام الشريف.

مع هذا فالإرهاب حيال الأقباط لم يتوقّف، على ما سنرى لاحقاً. فمع صعود الإسلاميّين، بالاستفادة من تلاقي السلطة والإخوان على تديين الحياة العامّة، انهار ما بقي من تسامح دينيّ في مصر، من دون أن تبادر السلطة إلى مقاومة ذاك الانهيار، فيما أبدت النخب المسلمة غير الإسلاميّة قلّة اكتراث بالمسألة عموماً.

وكانت الأقليّة القبطيّة الكبيرة أبرز من دفع كلفة الانهيار هذا. فالأقباط الذين يقدّر عددهم في حدود العشرة ملايين[1]، ويشكّلون أكبر طائفة مسيحيّة في الدول العربيّة، لا يستطيعون إيصال نائب واحد منهم إلى البرلمان إن لم تعيّنه الدولة. والقبطي لا يُعطى منصباً بارزاً في الجيش أو الإدارة، كما لا يُسمح له بتدريس اللغة العربيّة بوصفها لغة القرآن، ويلاقي الأقباط صعوبات هائلة في بناء الكنائس وترميمها[2]. وقد ازداد الوضع سوءاً إلى أبعد الحدود مع استهدافهم بأعمال العنف الأصوليّ. والحقّ أنّ الأقليّات الصغيرة في مصر ليست أحسن حالاً: يصحّ هذا في الشيعة كما في البهائيّين الذين رُفض تجديد وثائقهم الرسميّة في 2000 ما لم يتحوّلوا إلى الإسلام.

في هذه الغضون راح يتصاعد العداء اللفظيّ لأميركا ولإسرائيل، كما تنتشر الخرافات الهذائيّة في ما خصّ المؤامرات المزعومة على مصر، حيث استتبّ الوعي التآمريّ والنظر إلى العالم، وهو العنصر المشترك بين السلطة وخصومها الإسلاميّين، على شكلٍ يشبه الواقعيّة السحريّة في أدب أميركا اللاتينيّة.

وكانت ردود الفعل هذه تعلن أنّ الضدّيّة بدأت تكتسب مساحات جديدة تتأسّس عليها نقاط تقاطع أكبر فأكبر بين حاملي الوعي الإسلاميّ الأصوليّ وبين الحداثيّين، لا الدائرين منهم في فلك السلطة فحسب، بل أيضاً القوميّين واليساريّين، المناهضين للإمبرياليّة. وبدورها كانت السلطة المستاءة من الضغوط الغربيّة من أجل الديموقراطيّة، تغازل هذه الحساسيّات وتشارك في تأجيجها.

وقد امتدّت الحملة الهذائيّة إلى مجالات أوسع فكريّاً وتاريخيّاً. ففي 1998، مثلاً، وفي ذكرى مرور 200 سنة على الحملة الفرنسيّة على مصر، التي كانت مدخلها الأوّل إلى الحداثة، شنّ المثقّفون المصريّون حملات متّصلة على الحملة المذكورة، إذ لم يروا فيها سوى "الأغراض الاستعماريّة الدنيئة". قبل هذا، شكّل المؤتمر العالميّ الرابع للمرأة الذي انعقد في بكين في 1995 مناسبة لهجوم المشايخ والمثقّفين المصريّين على الغرب الذي "يتدخّل في شؤوننا" ويدّعي العمل "لتحرير نسائنا"، فيما هنّ كاملات التحرّر.

ولم يكن الأداء على الجبهة الخارجيّة أفضل حالاً. فقد بات التصرّف الرسميّ المصريّ

1 موضوع عدد الأقباط خلافيّ في مصر، إذ تعتبره الدولة أقرب إلى أسرار الأمن القوميّ، فيما تُتّهم البطريركيّة القبطيّة بتضخيم العدد.

2 عن مطالب الأقباط كما صاغها مهاجروهم إلى كندا، راجع http://copticnews.ca/a_objectives.htm

حيال السلام، بعد رحيل السادات، يتّسم بعجرفة ومكابرة كما لو أنّ السلم نشأ بنتيجة انتصار صافٍ وليس بنتيجة هزيمة جزئيّة. ومقابل زيارات عدّة قام بها رؤساء الجمهوريّة والحكومة الإسرائيليّون لمصر، اكتفى مبارك بزيارة لم تتجاوز الساعات المعدودة لإسرائيل، وذلك للمشاركة في تشييع جثمان إسحاق رابين. لكنْ مقابل هذا التعنّت الرمزيّ والشكليّ، لم يُسجّل للحكم المباركيّ أيّ تدخّل إيجابيّ كبير لعقلنة الجموح الإسرائيليّ في التعاطي مع الفلسطينيّين. وكان أكثر ما يؤخذ على القاهرة التزامها بصفقة غاز مع تلّ أبيب يباع بموجبها الغاز بأسعار تقلّ عن أسعار السوق.

وإذا كان "المجتمع المدنيّ" نظريّاً هو الذي يعادل الدولة ويسعى إلى الحدّ من جموحها العسكريّ والقوميّ، فالحالة المصريّة برهنت أنّ المجتمع المدنيّ هنا هو الطرف الذي يأخذ على الدولة نقص عسكريّتها وضعف قوميّتها. فالراديكاليّة المناهضة لأميركا وإسرائيل جعلت من ممارسات كحرق أعلامهما على أيدي محامين وصحافيّين ومهندسين، رياضة وطنيّة وتنفيسيّة لا تقدّم ولا تؤخّر، إلاّ أنّها تشي بعمق الضدّيّة المستشرية.

لقد تدفّق السيّاح الإسرائيليّون على مصر بعد كامب ديفيد، كما وقّعت مصر على اتّفاقية "الكويز" التي تشترط أن يحتوي المنتَج المصريّ على نسبة من المكوّن الإسرائيليّ لضمان الحصول على إعفاء جمركيّ في الأسواق الأميركيّة، وهو ما عاد بالنفع على عشرات المصانع المصريّة التي تضمّ آلاف العمّال والفنيّين والحرفيّين والخبراء. وهذا، معطوفاً عليه استمرار المعونات الأميركيّة بسبب السلام (1.3 مليار دولار سنويّاً)، لم يسمح بظهور أصوات تطالب بإلغاء كامب ديفيد أو رفض السلام، كما لم يصدر عن البرلمان المصريّ، أو مجلس الشعب، أيّ قرار أو تشريع يفيد ذلك.

بيد أن التنصّل من اتّفاقية السلام وجميع نتائجها ظلّ نهجاً لا يتزحزح. فالحكومة، خصوصاً من خلال صحفها، تمارس التكتّم على هذه الجبهة، غاضّةً النظر عن فيضان المقالات اللاساميّة التي لم تنقطع عن الظهور، وغاضّة النظر، في المقابل، عن صفقة الغاز التي يستفيد منها بعض الفاسدين في دائرة السلطة. أمّا الأحزاب المعارضة، فمضت تؤكّد أنّ السلام يخصّ الحكومة وحدها، وأحياناً يخصّ السادات ومن بعده مبارك وحدهما، فيما "الشعب" يرفضه. وكان العنوان الأبرز لهذه الحملة ما عُرف بمناهضة "التطبيع" مع كلّ ما هو إسرائيليّ، الذي بات يثير خوافاً عامّاً ويستبعد كلّ نقاش تحاشياً لتهمة الخيانة.

فمنذ 1983 قرّرت نقابة الصحافة، مثلاً، "حظراً كاملاً للتطبيع على المستوى النقابيّ والمهنيّ والشخصيّ"، واستمرّ هذا الحظر على مدى السنوات اللاحقة. وكانت هذه الأجواء تحضن وتجد التبرير لعمليّات إرهابيّة بلغت ذروتها في تشرين الأوّل/ أكتوبر 2004 حين قُتل في شبه جزيرة سيناء 34 سائحاً إسرائيليّاً.

إلى ذلك، جمعت الديبلوماسيّة المصريّة بين الاتّباع العمليّ الكامل للسياسة الأميركيّة في المنطقة ولمواقفها، وبين التهرّب من إبداء التأييد العلنيّ والشجاع لأيّ موقف أميركيّ يتراءى لها أنّه غير جماهيريّ، أو أنّه يُلزمها بالظهور علناً إلى جانب إسرائيل. وهذا ما سبّب قدراً من خيبة الأمل الأميركيّة حيال ما عُرف بسياسات الاعتدال العربيّ كما رعتها مصر والسعوديّة.

كما بدت مصر المباركيّة كأنّها تعيش على الضدّ من مصادر رزقها: فهي ليست بلداً نفطيّاً ولا بلد موادّ أوليّة، بل ينهض اقتصادها على تحويلات العمالة الأجنبيّة، وعلى التجارة الدوليّة عبر قناة السويس، فضلاً عن السياحة والمساعدات الأميركيّة والأوروبيّة. أي أنّ العقلانيّة وأولويّة المصلحة الوطنيّة كانتا تستدعيان منها مواقف أجرأ وأشدّ مبادرة. لكنّ هذا التفارق بين واقع الحال الاقتصاديّ وبين السياسات المتّبعة وما يصحبها من خطاب سياسيّ كان يفاقم صورة الاختلال التي تسم عموم الحالة المصريّة.

لقد كان مدهشاً ومُصغِّراً لمصر أنّ الحدث الخارجيّ الأبرز للسنوات الـ15 الأولى من عهد حسني مبارك كان النزاع الحدوديّ في 2000 مع السودان على منطقة حلايب على الطرف الإفريقيّ للبحر الأحمر، وهو ما يصعب العثور على دلالات سياسيّة بارزة له سوى الهرب من الخيارات الإيجابيّة الكبرى. فقد مثّلت مصر المباركيّة الحمار الفلسفيّ، أو الوسط الميّت الذي لا ينبض بأيّة مبادرة. وحين تصبح مصر هكذا، يكون الشرق الأوسط العربيّ أسوأ حالاً.

وقد مضى التعفّن يكيل لمصر ضربة بعد أخرى. ففي أواخر 2010 كان الحدث الأبرز أنّ الانتخابات أسفرت عن تراجع نوعيّ في تمثيل المعارضة. فبعدما حصل مرشّحو الإخوان المسلمين على 88 مقعداً في انتخابات 2005، جاء البرلمان الجديد خالياً من الإخوان، بل من المعارضة تقريباً التي انخفض تمثيلها من 24% في برلمان 2005، إلى نحو 3% فقط.

وبدا واضحاً للمراقبين إحكام أجهزة الدولة الأمنيّة والإداريّة سيطرتها على العمليّة

الانتخابيّة برمّتها. وفي النهاية سيطر الحزب الحاكم على 440 مقعداً من أصل 508. ومع أنّ الأقباط عشر السكّان على الأقلّ، فإنّهم لم يحظوا إلاّ بثلاثة مقاعد.

وفي ما يخصّ الانتخابات الرئاسيّة المرتقبة آنذاك، فإنّ غالبيّة الأسماء التي طرحتها وسائل الإعلام، وبينها العالم أحمد زويل ومدير الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة محمد البرادعي، والاثنان نالا جائزة نوبل للعلوم وللسلام، وكذلك الأمين العام السابق للجامعة العربيّة عمرو موسى، كانت موادّ الدستور تحول دون ترشّحهم، إذ تشترط عليهم، بحسب التعديلات الدستوريّة التي أدخلت في 2007، شروطاً قاسية كأنْ يكون المرشّح عضواً في الهيئة العليا لحزب قائم لمدّة لا تقلّ عن سنة قبل موعد الانتخابات، والثلاثة ليسوا أعضاء أصلاً في أيّ حزب.

وكان طبيعيّاً أن يذكّر بعض المصريّين اليائسين والباحثين عن دعم الغرب، بخطاب أوباما في القاهرة في حزيران/ يونيو عام 2009، حين رأى أنّ الشعب كلّه يريد "حكومة تكون شفّافة ولا تسرق الشعب"، مصرّاً على "أنّنا سندعمه في كلّ مجال". لكنّ الأميركيّين كانوا منذ 2005، وبسبب النجاحات البرلمانيّة التي حقّقها الإسلاميّون عامذاك، قد خفّفوا كثيراً ضغطهم على مبارك، فتصاعد القمع لنشطاء حقوق الإنسان وللمدوّنين وسواهم.

بيد أنّ الانتخابات لم تكن الخبر السيّئ الأوحد عن مصر.

فبمناسبة الانتخابات، سلّطت الصحف العالميّة أضواءها على جوانب أخرى من الوضع المصريّ: فأكثر من ثلث سكّان القاهرة البالغين 19 مليوناً، يعيشون في ما يسمّيه المصريّون، "العشوائيّات" حيث لا مياه شرب ولا مجارير تصريف. وهناك مليونا مخبر يعملون لوزارة الداخليّة، بحيث غدا الأمن يعادل الجيش قوّة.

وفي أواسط 2008 كانت حملة الاضطهاد للإخوان قد حملتهم على مقاطعة الانتخابات البلديّة، وفي 2009 أعلن عن وجود خليّة تخريبيّة لـ"حزب الله" تعمل في مصر. وفي صيف 2009، وعلى إيقاع المحاكمة التي أُعدّت لتلك الخليّة، أعيد الاعتبار للشحن الطائفيّ، كما تولّى الإعلام الرسميّ تضخيم "خطر الشيعة" والنفخ الشوفينيّ المناهض لـ"الفرس".

كذلك استمرّ التردّي في العلاقات الطائفيّة، لا سيّما أنّه في ربيع 2009، ومع ظاهرة "أنفلونزا الخنازير"، ارتفعت أصوات إسلاميّة تطالب بذبح الخنازير التي يربّيها ويعتاش عليها الأقباط الأفقر. واستجابت الحكومة لمطالب الإسلاميّين في ما بدا قراراً طائفيّاً بالغ

الاستفزازيّة. وفي مطالع 2010، ومن ذيول ذاك الاستفزاز، حصلت اشتباكات بين الشرطة وشبّان أقباط. وبالفعل ذبحت الدولة عشرات آلاف الخنازير التي يعتاش عليها "الزبّالون" الأقباط، وهم أفقر المصريّين. وبدا لكثيرين أنّ النظام ضالع في التشجيع على اضطهاد الأقباط[1].

من ناحية أخرى، عُبِّئت مصر على نحو غير مسبوق في ما عرف بـ"حرب الكرة" في تشرين الثاني 2009، على أثر مباريات كرة قدم شابها العنف مع الجزائر. وترافقت مهزلة "الحرب الكرويّة" مع استخراج الطاقة العنصريّة لدى كلّ من الطرفين ضد الآخر.

لقد بدا أنّ التفاهات تلتهم مصر التي استمرّت، في سياسات النفوذ الإقليميّ، عديمة الوزن، تقف وراء السعوديّة وتمارس تأثيراً أقلّ من تأثير إمارة قطر النفطيّة الصغرى والمالكة لقناة "الجزيرة" البالغة التأثير. وإذ اقتصر دورها على المشاغبة على النفوذ الإيرانيّ، راح يتأكّد أنّ إيران وتركيا وإسرائيل، وهي كلّها غير عربيّة، تمثّل القوى الفاعلة في الشرق الأوسط.

وبات يلحّ سؤال تاريخيّ عن مستقبل نظام الحكم بعد الرئيس حسني مبارك على المصريّين الذين تضاعف عددهم في عهده. فالدور المحوريّ لرئيس الجمهوريّة في هذا النظام يجعل السؤال عن خلافته مرادفاً للسؤال عن مستقبل مصر، فيما كانت تتكوّن ثقة مؤكّدة بأنّ مبارك يعمل لتوريث أحد نجليه، علاء وجمال، المحاطين بشلّة من رجال الأعمال الفاسدين والمكروهين.

---

1 راجع مثلاً لا حصراً مقالة المثقّف المصريّ عادل الجندي في
http://www.elaph.com/Web/opinion/2010/1/522637.html

الفصل الرابع عشر

مصائر القضيّة الفلسطينيّة

تطويقاً منهم لبعض مضاعفات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، أحسّ القادة العرب بضرورة المسارعة إلى نفخ الحياة في التسوية الفلسطينيّة - الإسرائيليّة، خصوصاً أنّ الجريمة التي حصلت في نيويورك وواشنطن استقبلتها التجمّعات المدنيّة الفلسطينيّة الكبرى باحتفاليّة زادت الإساءة إلى قضيّتهم وأعادت التذكير بحماستهم لصدّام حسين وحروبه.

كذلك سلّط استخدام "القاعدة" للموضوع الفلسطينيّ، فضلاً عن المسائل الأخرى الملتهبة في العالم الإسلاميّ، بعض الأضواء على علاقةٍ ما بين هذه الحالات الضدّيّة القصوى[1] وعلى ضرورة التعجيل في حلّ المشكلة الفلسطينيّة.

هكذا، وفي ٢٠٠٢، تُرك الأمر للسعوديّة حيث ظهر ما عُرف بخطة السلام التي طرحها وليّ العهد السعوديّ آنذاك الأمير عبد الله بن عبد العزيز. وقد قُدّمت الخطّة في مؤتمر قمّة في بيروت في آذار/ مارس، لتصبح بعد تبنّيها خطّة سلام عربيّة. وبخطّة كهذه، أكّد الحكّام العرب رغبتهم في وضع حدّ للنزاع، عبر الدعوة إلى انسحاب إسرائيل إلى خطوط 4 حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وقيام دولة فلسطينيّة في الضفّة الغربيّة وغزّة وإيجاد "حلّ عادل" لقضيّة اللاجئين، على أن تعترف الدول العربيّة، مقابل ذلك، بإسرائيل. لكنّ هذه النقلة إلى الأمام ظلّت تعاني مشكلات أهمّها أنّ الأطراف المعنيّة ستضطر مجدداً إلى التفاوض حول نفس القضايا التي سبق أن تفاوضت حولها من دون نتيجة. إلى ذلك، لم تُرفق الخطّة بآليّة للمتابعة، بحيث أمكن تقليصها إلى ما يشبه بادرة حسن نيّات. ولمّا كانت سوريّا غير

1 راجع حازم الأمين، السلفيّ اليتيم - الوجه الفلسطينيّ للجهاد العالميّ والقاعدة، دار الساقي، ٢٠١١.

متحمّسة لها فعليّاً، لاعتبارها أنّ واشنطن هي التي تضغط باتّجاهها، لا سيّما أنّ القمّة أدانت العنف بكلّ أشكاله، بدا أن تعرّض الخطّة للعرقلة والتخريب سيكون كبيراً[1].

وكان للأمر بُعده الرمزي غير المشجّع. فإبّان انعقاد قمّة بيروت حصلت العمليّة الإرهابيّة في نتانيا بإسرائيل، يوم عيد الفصح اليهوديّ، والتي أدّت إلى مقتل 30 مدنيّاً، ولم تظهر إدانة من المجتمعين في بيروت. وبدورها لم تول إسرائيل مبادرة القمّة العربيّة أيّ اهتمام، برغم أنّ قبولها كان سيعني فتح آفاق جديدة لمصلحتها، في المجال العربيّ، تتضمّن الاعتراف والتطبيع، وربّما إقامة علاقات تعاون ثنائيّ وجماعيّ معها. وبهذا بدا أنّ الدولة العبريّة شرعت، منذ الانتفاضة الثانية، تتصرّف على أساس أنّ السلام مستحيل وأنّ عليها أن تفكّر في معزل عنه وعن التزاماته، معنيّةً فحسب في ما تراه أمنها ومصلحتها.

لقد بدا أنّ حظّ الحلول السياسيّة سيّئ، لكنّ هذا لم يمنع تكرار المحاولة بإعلان "خريطة طريق" للحلّ، بنداها الأهمّ وقف النشاط الاستيطانيّ وتفكيك الإرهاب، وذلك في 30 نيسان/ أبريل 2003، تماماً بُعيد احتلال الأميركيّين العراق. وخريطة الطريق هذه كانت من وضع "الرباعيّة" المؤلّفة من الولايات المتّحدة وروسيا والاتّحاد الأوروبيّ والأمم المتّحدة، أي القوى المؤثّرة المعنيّة بصورة أو أخرى بالشرق الأوسط. وكان ما زاد الثقة بـ"خريطة الطريق" دعوة الرئيس الأميركيّ جورج دبليو بوش في حزيران 2002 إلى إقامة دولة فلسطينيّة، ما جعله أوّل رئيس أميركيّ يقدم على خطوة كهذه.

لقد اقترحت "خطّة الطريق" جدولاً زمنيّاً ممرحلاً يبدأ بخلق الثقة عبر تأمين الاستقرار بما يفضي إلى محادثات الوضعيّة النهائيّة، كما افترضت التوصّل إلى اتّفاق نهائيّ في 2005. بيد أنّ العنف المتصاعد بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين، بفعل الانتفاضة الثانية وذيولها، قضى عليها بالإخفاق. وفي العام ذاته، 2003، جرت محاولات أخرى ارتبطت بأسماء سياسيّين وأكاديميّين وعسكريّين فلسطينيّين وإسرائيليّين، كالثنائيّ يوسي بيلين وياسر عبد ربّه، ثمّ الثنائيّ الآخر سري نسيبه وآمي أيالون، من دون أن تستطيع السياسة، في هذه الحالات جميعاً، أن تزحزح العنف.

وكانت المفارقة أنّ حرب العراق التي سبّبت التجديد للجهود السلميّة إقليميّاً، كانت

1 من خلال تأثيرهم على الرئيس اللبنانيّ إميل لحود، الذي كان يرأس القمّة، عمل السوريّون على ألا تُبثّ كلمة ياسر عرفات الذي كان الإسرائيليّون يحاصرونه في رام الله.

هي نفسها ما أضعف تلك الجهود. ذاك أنّ التركيز كلّه انتقل إلى العراق، حيث راحت قضيّة بناء الديموقراطيّة فيه تسرق الضوء من القضيّة الفلسطينيّة. ولمّا كانت هناك رغبة أخرى لدى "المحافظين الجدد" في إدارة بوش بتهميش نزاع الشرق الأوسط والبناء على معلومات خاطئة أو جزئيّة[1]، أصبحنا أمام تضارب أميركيّ لا يُلحق إلاّ الشلل.

صحيح أنّ نقل التركيز من فلسطين/إسرائيل إلى العراق أكثر صحّيّةً وتقدّميّة، من حيث المبدأ، لأنّه يعطي أولويّته لبناء دولة – أمّة بدل ذاك النزاع الذي يخرّب الدول – الأمم وعن طريقه تهرب الأنظمة العربيّة من مواجهة أزماتها. إلاّ أنّ الموضوع الفلسطينيّ – الإسرائيليّ الذي بات يبدو عتيقاً، لم يفقد قدرته الكبرى على أن يكون مادّة استخدام تخريبيّ، وهو على الأرجح سيبقى هكذا إلى أن يوجد له حلّ نهائيّ معقول. هكذا بدا أنّ التحرّكات الإيجابيّة ستبقى معوّقة في انتظار حصول تغيّرات كبرى.

في هذه الغضون كان ياسر عرفات محاصراً في مقرّه في رام الله، وهو الحصار الذي بدأ أواخر 2001. بعد ذاك شنّت إسرائيل "عمليّة الدرع الدفاعيّ" فاعتقلت عدداً من الناشطين، وبين 2 و11 نيسان/ أبريل 2002 كانت معركة مخيّم جنين، حيث اتّهمت الدولة العبريّة بارتكاب "جرائم حرب"[2]، ودائماً كانت العمليّات الانتحاريّة تستدعي ردوداً إسرائيليّة قصوى وغير متكافئة ما لبثت أن تحوّلت إلى استراتيجيّة ثابتة في اعتباطها.

وفي حزيران/ يونيو 2003 أعلنت "حماس" و"الجهاد الإسلاميّ" عن هدنة من طرف واحد، فانحسر العنف من دون أن تنحسر العمليّات الانتحاريّة والعمليّات الإسرائيليّة ضد الناشطين الإسلاميّين. وفي 19 آب/ أغسطس حصلت عملية انتحاريّة على باصّ في القدس قتلت 23 مدنيّاً وأنهت الهدنة. وجرت عمليّات إسرائيليّة قاسية ضدّ الناشطين في عديد المدن الفلسطينيّة، وإجراءات عقاب جماعيّ ضدّ أصحاب دكاكين وملكيّات. وما كان يزيد الأمور سوءاً تعدّد الفصائل والجماعات الفلسطينيّة الذي كان يكشف ضعف السلطة، قياساً بالمتطرّفين، حين تريد التهدئة فعلاً.

ومنذ 2004 صارت "حماس" تعتدل شكلاً، فتعلن عن هدنات تعرضها على الإسرائيليّين

---

1 انظر مثلاً لا حصراً:
Daniel C. Kurtzer and Scott B. Lasensky, *Negotiating Arab-Israeli Peace: American Leadership in the Middle East*, United States Institute of Peace Press, 2008.

2 وهي تهمة في محلّها، إلاّ أنّها لا ترقى إلى "مجزرة" 'genocide' بحسب الاتّهام الفلسطينيّ والعربيّ؛ لأنّ عدد القتلى الفلسطينيّين راوح بين 52 و56، فيما بلغ عدد قتلى الجيش الإسرائيليّ 23.

وصل بعضها إلى ١٠ سنوات، إلاّ أنّ العروض كانت تأتي دوماً مصحوبة بتكثيف العمليّات والتأكيد على أنّ الأمر نوع من مرحلة لنضال لا يزال هدفه الأخير إزالة دولة إسرائيل. وقد قتل الإسرائيليّون في آذار/ مارس 2004 مؤسّس "حماس"، الشيخ المقعد أحمد ياسين، ثم قتلوا في نيسان/أبريل خلفه عبد العزيز الرنتيسي واتّبعت إسرائيل اليائسة من التسوية، سياسة غايتها الفصل بينها وبين تجمّعات السكن الفلسطينيّ، كما باشرت في 2004 بناء الجدار العازل الذي سمّاه العرب الجدار العنصريّ.

فرئيس الحكومة أرييل شارون رعى نهجاً بالغ التشدّد يقوم على فرض حدود إسرائيل من طرف واحد، وقد آلت السياسة هذه إلى تهديم المرتكزات المستقبليّة للسلام عند الطرفين، ماديّاً وبسيكولوجيّاً على السواء.

وقد قضم الجدار الذي يفترض أن يبلغ طوله 723 كيلومتراً، مساحات من أراضي الفلسطينيّين في الضفّة الغربيّة تفوق مساحة مجموع المستوطنات، كما علّب حياتهم وجعلها جحيماً. ولم يكن الأمر قليل الرمزيّة، إذ بعد عقد ونصف عقد على هدم حائط برلين وولادة العولمة، أقيم حائط في الشرق الأوسط ردّاً على تعاظم الإرهاب. وتطوّرٌ انعزاليٌّ كهذا ما كان له أن يمرّ لولا انقلاب الرأي العامّ الإسرائيليّ بسبب العمليّات الانتحاريّة التي حملتها الانتفاضة الثانية[1]. والجدار هذا أدانته الأمم المتّحدة، وبسببه خسرت إسرائيل مجموعة دعاوى قضائيّة عالميّة بما في ذلك واحدة في محكمة العدل الدوليّة في الهايغ[2].

لكنّ عرفات وصورته في العالم كانا أقوى عناصر الاندفاعة الإسرائيليّة بما تنطوي عليه من عدوانيّة. ففي 2002، وبعدما حُمّل عرفات مسؤوليّة اندلاع الانتفاضة الثانية، ضغطت الإدارة الأميركيّة لاستحداث منصب رئيس للوزراء ومنح الحكومة صلاحيّات أكبر وإجراء اصلاحات ديموقراطيّة في السلطة. لكنْ فُرض على عرفات فرضاً تكليف محمود عبّاس برئاسة الحكومة، وهو "المعتدل" والموثوق به أميركيّاً وإسرائيليّاً، مع أنّه من القادة التاريخيّين لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة. وفي سياق مشابه، ومن أجل مكافحة الفساد، فُرض على

1 ذكر كثير من دارسي هذه السمة، ومن مبرّريها، أنّ عدم التعادل asymmetry في امتلاك السلاح وأدوات القوّة هو ما يشجّع على اعتماد الوسائل الإرهابيّة والأكثر خروجاً على الأعراف المقبولة.

2 بعد نزاع دام خمس سنوات رضخت وزارة الدفاع الإسرائيليّة للحكومة ووافقت على تعديل في مسار الجدار يعيد ما مساحته 2600 دونم من الأراضي الزراعيّة إلى مالكيها الفلسطينيّين. انظر: Amos Harel, Haaretz, 28/7/2008.
http://www.haaretz.com/hasen/spages/1005914.html

عرفات تعيين سلام فيّاض، الاقتصاديّ السابق في صندوق النقد الدوليّ، وزيراً للماليّة. وبدا هذا مسيئاً للرئيس الفلسطينيّ أكثر بكثير ممّا أساء تعيين نوبار باشا للخديوي إسماعيل، لأنّه يسبّب خسارة عرفات لقدرته على تقديم الخدمات والتنفيعات الزبونيّة التي تنهض زعامته عليها.

وبالفعل حاول رئيس الحكومة الجديد التوصّل إلى اتّفاق لوقف النار مع الفصائل، كما طالبهم بوقف هجماتهم على المدنيّين، لكنّ عرفات بذل كلّ جهده لمنعه من أن يحكم. وفي النهاية استقال عبّاس في أيلول/ سبتمبر وحلّ محلّه أحمد قريع الأشدّ امتثالاً لرغبة عرفات. وما لبث رحيل ياسر عرفات في فرنسا في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004 إثر إصابته بمرض غامض، أن شكّل نهاية لمرحلة وبداية لأخرى أشدّ تأزّماً. فحين تولّى عبّاس الرئاسة خلفاً له، في انتخابات 9 كانون الثاني/ يناير 2005 الرئاسيّة، بدا كأنّه لم يبق شيء قابل للتفاوض كي يأخذه الفلسطينيّون.

وكان من ملامح المرحلة الجديدة تصاعد النزاع بين "فتح" و"حماس". ذاك أنّ عبّاس الذي كان أصدق من عرفات في طلب التسوية مع الإسرائيليّين، كان أضعف منه في ضبط "حماس" وصواريخها. وهو لئن وقف علناً ومبكراً ضدّ "عسكرة الانتفاضة"، إلاّ أن سيطرته على بارونات "فتح" نفسها بدت مهمّة صعبة. وكان من أسباب ضعفه، وهو المعوّل على اليسار الإسرائيليّ، أنّ اليمين الإسرائيليّ أصبحت له اليد العليا في تلّ أبيب، وهو ما ترافق في معظم تلك السنوات مع إدارة جمهوريّة يمينيّة في الولايات المتّحدة.

لقد حاول عبّاس ترتيب الأمور مع الفصائل الفلسطينيّة بحيث يقنعها بوقف العنف من دون أن يجرّدها من سلاحها. وفي المقابل، لم يمض أسبوع على انتخابه، حتى جمّد شارون كلّ الاتّصالات الديبلوماسيّة والأمنيّة مع سلطته بهدف الضغط عليها كي تحسم صراعها مع "حماس" وتمنع إطلاق الصواريخ من غزّة. وبالفعل تحقّق نجاح طفيف أمكن بعده لعبّاس وشارون أن يلتقيا في 8 شباط/ فبراير في قمّة في شرم الشيخ بحضور مصر والأردن، لكنّ "حماس"، وفي استعراض آخر لضدّيّتها، سارعت إلى الإعلان أنّها غير معنيّة بنتائج تلك القمّة. وبدورها لم تتراجع إسرائيل عن مطلبها بتفكيك البنية التحتيّة للإرهاب قبل التقدّم بـ"خريطة الطريق".

لقد خاض عبّاس معركته السياسيّة والعسكريّة مع "حماس"، فيما كان، بالحدّ الأدنى

من الموارد والقدرات، يخوض معركته السياسيّة مع إسرائيل. وعلى طول الخطّ، كان تأييد الرأي العام الإسرائيليّ لأوسلو يتراجع في موازاة حصول المزيد من العمليّات الانتحاريّة. ولئن استأنفت إسرائيل في 15 تمّوز/ يوليو عمليّات قتل النشطاء، فإنّها هدّدت هدنة شرم الشيخ وأحرجت عبّاس المحرَج أصلاً[1].

في هذه الغضون أعلن شارون في حزيران/ يونيو، من طرف واحد وبلا تفاوض، خطّته للانفصال عن غزّة، التي تستدعي التخلّي عن كلّ المستوطنات اليهوديّة فيها وسحب المستوطنين البالغ عددهم 8 آلاف، وهو ما أحدث هزّة ضخمة في المجتمع والسياسة الإسرائيليّين. وقرار شارون هذا كان يعني أموراً كثيرة، منها أنّ أيّ إطلاق نار من غزّة نحو الإسرائيليّين سيتسبّب بعقاب بالغ القسوة، فضلاً عن التركيز على تثبيت حدود نهائيّة مع الضفّة الغربيّة تحاذي سير الجدار. وبهذا كلّه أعفت إسرائيل نفسها من مسؤوليّتها كمحتلّ عن غزّة، وتصرّف الإسرائيليّون كمن يريد، بكلّ العنجهيّة الممكنة، أن يرسم لجيرانه مستقبلاً يراه مضموناً لأمنه هو. وكان تعاظُم اليقظة النوعيّة للهويّات الدينيّة والإثنيّة في الشرق الأوسط العربيّ، المعزّزة بالعنف، يدفع يهود إسرائيل إلى أبعد مدى ممكن في معركة التحدّي، لإيمانهم بأنّ إدارة الظهر والانكفاء حيال الفلسطينيّين سيكونان مقدّمة لنهاية إسرائيل نفسها.

وفي هذا السياق حُوّلت غزّة إلى سجن كبير لأكثر من مليون وخمسمئة ألف فلسطينيّ باتوا عرضة لعمليّة تقتيل واغتيال وتدمير يوميّة مبرمجة، فبات الفقر والجوع سيّد الموقف بين السكّان، ووصلت البطالة إلى نحو 60% من إجماليّ قوّة العمل هناك، وغدا أكثر من ثلثي مجتمع القطاع يرزحون تحت خطّ الفقر[2].

فوق هذا بقي الانسحاب الإسرائيليّ غير مكتمل؛ لأنّ إسرائيل احتفظت بتحكّمها بمعابر غزّة وبالسيطرة على مياهها وأجوائها. مع هذا كان لهذا الانسحاب أن يتّخذ شكلاً آخر في ما لو استطاعت السلطة الفلسطينيّة أن تسيطر على الوضع هناك وأن تضع تأثير "حماس" جانباً، محوّلة ذاك الانسحاب بالتالي إلى خطوة مطمئنة وناجحة على طريق إنشاء الدولة الفلسطينيّة.

1 من أجل وجهة نظر إسرائيليّة متشدّدة في خصوص "حماس"، انظر: Michael Herzog, The Hamas Conundrum: The Untamed Shrew, Four Years On, Foreign Affairs, February 8, 2010. http://www.foreignaffairs.com/articles/65952/michael-herzog/the-hamas-conundrum

2 هذا الوضع تعرّض لإدانات جميع منظّمات حقوق الإنسان. انظر عن موقفها: http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/7280026.stm

لكنّ العمل على تقديم نموذج يستفيد من الانسحاب الإسرائيليّ الجزئيّ، هو ما حالت السياسات الضدّيّة دونه، مستفيدة من التعنّت الإسرائيليّ. بهذا تلاحقت فصول مسرحيّة دامية يلعبها طرفان ضعيفان، واحد لا يستطيع أن يطمئن الآخر، وثانٍ لا يمكنه أن يطمئنّ.

وما لبثت حركة "حماس" أن سجّلت انتصارها، في كانون الثاني/ يناير 2006، في الانتخابات التشريعيّة، مستفيدة من الغضب الواسع على "فتح" ومن فساد السلطة، علماً بأنّ "حماس" لم تخض الانتخابات على أساس بناء دولة إسلاميّة، وإنما دخلتها، تعريفاً، على أساس شروط أوسلو التي ترفضها. هكذا انطوى الأمر على مخادعة صريحة، ولو أنها ليست المخادعة الوحيدة التي سجّلتها لعبة الصراع آنذاك.

فانتخابات 2006 دلّت، من ناحية أخرى، على تشوّش الفهم الأميركيّ للديموقرطيّة، في ظلّ إدارة جورج دبليو بوش، لا سيّما في ظلّ "الحرب على الإرهاب". وكان هذا الاضطراب الوجه الآخر للتشوّش الذي كان يظهر في العراق بعد احتلاله وتحريره في 2003. فقد تحمّست واشنطن لمشاركة "حماس" في العمليّة السياسيّة واعتبرته تعزيزاً للديموقراطيّة الوليدة في فلسطين. وكان الغريب أنّ الموقف الأميركيّ هذا إنّما قفز عن تصنيف الخارجيّة الأميركيّة لها كمنظّمة إرهابيّة، وهو ما شاركها فيه الاتّحاد الأوروبيّ. إلاّ أنّ واشنطن ما لبثت أن غيّرت رأيها بعد ظهور نتائج الانتخابات، فبدا ذلك ينطوي على قدر بعيد من النفاق والسينيكيّة. أمّا إسرائيل، فعلى العكس، بدا موقفها متماسكاً؛ إذ رفضت منذ البداية دخول "حماس" في العمليّة السياسيّة بحجّة أنّها طرف إرهابيّ وغير ديموقراطيّ.

على أيّة حال، أصبحت لـ"حماس" اليد العليا في السلطة، كما أصبحت الطرف الذي سيشكّل الحكومة. وهذا، بين أمور أخرى، ما يلحق الشلل بالدعم الماليّ للسلطة المحكومة بقوانين تمنعها من رعاية مجموعات إرهابيّة. وبالفعل، تشكّلت حكومة "حماس" الأولى في 20 آذار/ مارس 2006، ثم تشكّلت، بعد طول شلل ألحقه تنازع سلطتي رئاسة الجمهوريّة ورئاسة الحكومة، حكومة وحدة وطنيّة في 17 آذار/ مارس 2007. لكنّ عبّاس حلّ هذه الحكومة التي كانت أقرب إلى متاريس داخليّة متنازعة، وعيّن سلام فيّاض رئيساً للحكومة، وهو ما لم تعترف به "حماس".

وعلى امتداد الأزمة كانت مصر خصوصاً، وباقي الدول العربيّة "المعتدلة"، خصوصاً

السعوديّة، تتوسّط للتقريب بين الطرفين الفلسطينيّين. لكنّ هذه المداخلات بدت قليلة التأثير تبعاً لبطء أصحابها وضعف الديناميّة في سياساتهم الخارجيّة، وكذلك لاصطدامها بالتأثير الإيرانيّ – السوريّ على "حماس" التي يقيم قائدها خالد مشعل في دمشق.

وأصبحت علاقة "حماس" بإيران عنصر تأزيم إضافيّ مع الغرب وإسرائيل كما مع الأنظمة السنّيّة والخليجيّة المتخوّفة من طموحات طهران التوسّعيّة والنوويّة، كما من تأثيرها على شيعة البلدان العربيّة. ومعروف أنّه منذ 2006 راحت تتتالى عقوبات الأمم المتّحدة على إيران بسبب ما نُسب إليها من برنامج نوويّ. وفي الموازاة، كان الحلف الضدّيّ قد نجح في توتير المناخ الإقليميّ على عمومه. ففي 25 حزيران/ يونيو 2006 خطفت "حماس" الرقيب الإسرائيليّ جلعاد شاليط غير عابئة بالسلطة والتزاماتها، وبعد أقلّ من عشرين يوماً، وفي ما بدا استكمالاً لسيناريو إقليميّ محكَم، خطف "حزب الله" جنديّين إسرائيليّين وقتل أربعة، ما تسبّب بحرب مدمرّة على لبنان.

لقد اكتملت عناصر الانفجار بين عباس و"حماس"، وبالفعل اندلعت حربهما في غزّة في حزيران/ يونيو 2007، مؤدّية إلى هزيمة مقاتلي "فتح" وطرد السلطة. وفي المواجهة تلك، مارست "حماس" درجة من الوحشيّة التي عزّزت الرغبات الثأريّة بين الفلسطينيّين، وكان منها رمي عناصر من "فتح" من على سطوح المباني وإطلاق النار على رُكبهم. وفي المقابل، كشف استيلاء المنظّمة الإسلامية على غزّة هشاشة "فتح" وفسادها، لا سيّما مسؤولها الأمنيّ في القطاع محمّد دحلان الذي عاش في ظلّ عرفات ثمّ راهن عليه الأميركيّون والإسرائيليّون والمعتدلون لإطاحة "حماس".

هكذا بدأ الفلسطينيّون يعيشون في ظلّ سياقين سياسيّين واجتماعيّين مختلفين. ففي الضفّة، باتوا سلطة تحت الاحتلال، كما باتوا في غزّة يعانون حكم "حماس" وحصار إسرائيل معاً.

ومرة أخرى نشأت مبادرة دوليّة لإطلاق العمليّة السلميّة، فانعقد مؤتمر أنابوليس في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007، حاملاً طموحاً كبيراً بإكمال تلك العمليّة في أواخر 2008. وقد حضر أنابوليس رئيس الحكومة الإسرائيليّة آنذاك إيهود أولمرت الذي تولّى رئاسة الحكومة في 4 كانون الثاني/ يناير 2006، ومحمود عبّاس، فضلاً عن رسميّين من "الرباعيّة" ومن دول عربيّة لا تعترف بإسرائيل كسوريّا والسعوديّة. وكان ثنائيّ أولمرت – عبّاس أكثر

مدعاة للتفاؤل من ثنائيّ أرييل شارون – ياسر عرفات[1]. لكنّ النتيجة لم تكن أفضل من سابقاتها، مع أنّ سجالاً حادّاً حدث بين الحكومتين الأميركيّة والإسرائيليّة في أوائل 2008 بسبب عدم التزام إسرائيل بواجباتها في "خريطة الطريق". ذاك أنّ تقوية موقع عباس لا تتمّ، في النهاية، إلاّ بوقف الاستيطان، فيما تقوية أولمرت لا تتمّ إلاّ بمنع الارهاب، وهما باتا مستحيلين يكمل واحدهما الآخر.

لكنّ ما زاد أنابوليس ضعفاً، وقوعها في أواخر الولاية الثانية لجورج دبليو بوش، فضلاً عن عدم مشاركة "حماس" التي أعلنت أنها غير معنيّة بالأمر. ولئن أسّست أنابوليس لتفاهم بين أولمرت وعباس، إلاّ أنّ متابعة ذاك التفاهم ما لبث أن توقّف مع الحرب الإسرائيليّة على غزّة أواخر 2008 والتي أطلقت عليها إسرائيل تسمية "الرصاص المسبوك".

لقد جاءت هذه الحرب التي استمرّت من 27 كانون الأوّل/ ديسمبر 2008 حتى 17 كانون الثاني 2009، بعد وقت قصير على إعلان "حماس" أنّها لن تجدّد وقف إطلاق نار كان قد أقرّ في حزيران 2008 بوساطة مصريّة. لكنّها جاءت أيضاً بعد أن كانت عمليّات المقاومة قد تراجعت بدرجة كبيرة جدّاً. وإذ تحجّجت "حماس" بالحصار الاقتصاديّ لغزّة من البرّ والبحر والجوّ، تذرّعت إسرائيل بأنّ المنظّمة الإسلاميّة الفلسطينيّة تهرّب السلاح من مصر عبر أنفاق محفورة تحت الأرض[2] كما تمضي في إطلاق الصواريخ باتّجاه الدولة العبريّة. وهذا ما اعتبرت "حماس" أنّه التعبير الطبيعيّ عن مقاومتها.

وقد سجّلت الحرب الإسرائيليّة البالغة الشراسة الضعف العسكريّ الهائل لـ"حماس" ولمقاومتها، كما أدّت إلى سقوط 1300 قتيل فلسطينيّ وأكثر من 5000 جريح ومعوّق، وانتهت بصدور قرار مجلس الأمن 1860 صيف 2009 الذي أوقف الحرب الإسرائيليّة لكنّه قيّد مقاومة "حماس" وألغاها عمليّاً. وكان الأخطر اكتشاف "حماس" ندرة أصدقائها في العالم العربيّ والعالم، وأنّ ثمن كسر العزلة عن غزّة لن يكون أقلّ من إعادة السلطة الفلسطينيّة إليها.

ثم إنّ الوحشية التي أبدتها الحرب الإسرائيليّة على غزّة، والتي أثارت استنكارات عالميّة واسعة، لم تؤدّ إلى أيّة ردّة فعل جدّيّة في الضفّة الغربيّة. وكان هذا دليلاً على أنّ الضفّة

1 عن براغماتيّة أولمرت ورغبته في حلّ الدولتين، راجع: Amos Elon, Olmert and Israel: the change, in: New York Review of Books, Vol.55, No. 2, Feb 14, 2008.

2 بين 2000 و2004 دمّرت إسرائيل 90 نفقاً وشنّت غارات في رفح تركت عشرات العائلات بلا مأوى.

الغربيّة التي ضبطت أوضاعها الأمنيّة الداخليّة، بدأت تسلك مساراً مغايراً لمسار غزّة التي تخنقها العزلة والعقوبات[1]. والخسارة كانت كبيرة على القضيّة الفلسطينيّة، ليس فقط بسبب انفصال الضفّة وغزّة، بل أيضاً لأنّ "حماس" أعادت رسم تلك القضيّة كمشكلة إنسانيّة تطاول لاجئين، بعد النجاح في تقديمها كقضيّة شعب، لا مجرّد لاجئين.

في هذه الغضون كانت حكومة "حماس" في غزّة قد أقامت نظاماً متزمّتاً، ففرضت "الزيّ الشرعيّ" على المحاميات ووضعت لائحة تتعلّق بالآداب والأخلاق العامّة. وبرنامج الأسلمة هذا، الذي دفعت النساء والحياة الثقافيّة معظم أكلافه، لم يوفّر بعض العادات والطقوس التي مُنعت، كإقامة الأعراس بحجّة تنافرها مع الإسلام. كما راحت صداماتها تتّسع مع سائر القوى العائليّة والحزبيّة. ففي آب/ أغسطس 2008 مثلاً، أطبقت "حماس" على حيّ الشجاعية في غزّة، وصفّت آخر موقع لـ"فتح" هناك. هكذا هرب زعيم العائلة المناوئة لها، أحمد حلّس، إلى إسرائيل. قبل ذلك تولّت "حماس" تصفية عائلة أخرى هي آل دغمش. وجرت اشتباكات مع معظم التنظيمات الاسلاميّة الأخرى، لا سيّما "جيش الأمّة"[2]، كما مع تنظيمات يساريّة كـ"الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين"، وتلاحقت التحذيرات من وجود لـ"القاعدة" في غزّة. وفي آب/ أغسطس 2009 وعلى أثر اشتباك بين "حماس" و"جند الله" السلفيّين، صار من الشائع اعتبار أن غزّة تتحوّل إلى فردوس لأعداد من التنظيمات الدينيّة السرّيّة والمتطرّفة[3].

أهمّ من هذا، على المستوى السياسيّ المباشر، أنّه لم تعد هناك أيّة مادّة للحوار بين "فتح" و"حماس" بما يعيد الوحدة إلى الصفّ الفلسطينيّ. فـ"حماس"، في ضدّيّتها، لا تقبل مظلّة منظّمة التحرير الفلسطينيّة، ولا المبادرة العربيّة للسلام، ولا قرارات الشرعيّة الدوليّة، ولا تعترف بإسرائيل التي لا يمكن التفكير في أيّة عمليّة سياسيّة من دون الاعتراف بها. فحين ينحصر برنامجها بالأسلمة والعمليّات الاستشهاديّة، ينتفي كلّ أفق لأيّ جهد سياسيّ. وفي موازاة ذلك، بدأت الفوارق تتعاظم بين المشكلات التي تعانيها الضفّة الغربيّة وتلك التي تعانيها غزّة، كما لو أنّنا حيال مجتمعين لا صلة تربط بين واحدهما والثاني. فعبّاس ورئيس

1 انظر: John Deverell, The West Bank shapes up, Prospect magazine, 27th August 2009, Issue 162.

2 ذكرت الصحف أنّ هذا التنظيم الذي يرتبط عقائديّاً بـ"القاعدة"، ينشط وفق تفاهم غير مكتوب مع "حماس". انظر جريدتي "الحياة" و"القدس العربيّ" في 2/9/2008.

3 انظر صقر أبو فخر في جريدة "السفير" اللبنانيّة في 21/8/2009.

حكومته سلام فيّاض سريعاً ما باشرا تطبيق برنامج إصلاحيّ وقمعيّ معاً. فقد فُرض حصار أمنيّ على ناشطي "حماس" في الضفّة الغربيّة وعلى المساجد التي يسيطرون عليها، كما تحسّن الوضع الأمنيّ كثيراً وجُرّدت حملة على الفساد المستشري وتحقّق في النهاية نموّ اقتصاديّ ملحوظ. في هذا كانت حركة "فتح"، التي هي بمثابة حزب السلطة، مضطرّة إلى أن تنفّذ خطوات كبيرة بعد تلقّيها صفعتي انتخابات 2006 وانفصال 2007، فضلاً عن اضطرارها إلى استجابة التزاماتها الدوليّة.

وكان لحرب غزّة وما تلاها بُعد آخر يطاول العلاقة مع مصر. فمنذ استيلاء "حماس" على السلطة في غزّة، أحسّت مصر باستياء متعدّد الأسباب. ذاك أن "حماس" ابنة جماعة الإخوان المسلمين الذين يخوض النظام المصريّ ضدّهم معركة متّصلة. وهم بالضرورة سيستفيدون في مصر من موقع "حماس" الجديد. ثمّ إنّ استيلاءها على السلطة يوتّر الحدود الشرقيّة لمصر ويعرّض أمنها لتأثيرات سلبيّة، فضلاً عن أنّ ارتباط "حماس" بإيران وسوريّا يجعل منها أداة لهما في التأثير في الداخل المصريّ. يضاف إلى ذلك أنّ خلفيّة العلاقة كانت مسمومة، خصوصاً أنّ عمليّة إرهابيّة حصلت في سيناء في نيسان/ أبريل 2006 وأدّت إلى مقتل 24 شخصاً، اتّهم منفّذوها بتلقّي تدريبات في غزّة. كذلك ففي 23 كانون الثاني/ يناير 2008 اجتاح مئات آلاف الغزيّين الحدود المصريّة، وكان وراء هذا الزحف أزمة إنسانيّة واقتصاديّة خانقة لا يرقى إليها الشكّ. إلاّ أنّ تولّي "حماس" تنظيم عمليّة الاجتياح المدنيّ، معطوفة على مشكلة الأنفاق لنقل الأسلحة، أدّت جميعها إلى نفاد الصبر المصريّ. غير أنّ الحكومة المصريّة، الضعيفة الخيال والثقيلة الحركة، تعاملت مع تلك المشكلة كما لو أنّها مجرّد موضوع أمنيّ يقتصر على فصل "حماس" عن إيران. وكان افتقارها إلى أيّ صوت مؤثّر على إسرائيل سبباً وجيهاً لشعور "حماس" بالقدرة على التفلّت من تأثيرها.

أمام هذه اللوحة التي تشهد على موت القضيّة الفلسطينيّة، لم تحصد تعهّدات إدارة بوش بقيام دولة فلسطينيّة قابلة للحياة، إلاّ فشلاً بعد آخر، تاركة لباراك أوباما المهمّة الصعبة. ومع وصول أوباما إلى الرئاسة، استؤنفت المحاولات السياسيّة على تعدّد مستوياتها. فانعقد في أيلول/ سبتمبر 2009 في نيويورك لقاء مشترك ضمّ إليه محمود عبّاس والزعيم الليكوديّ بنيامين نتانياهو الذي حلّ في رئاسة الحكومة الإسرائيليّة في آذار/ مارس من العام نفسه.

وفي مقابل ضغوط أوباما، اكتفى نتانياهو بالموافقة النظريّة على مبدأ الدولتين، بينما

أحسّ فعليّاً بأنّه يستطيع أن يفعل ما يشاء من دون أن يعبأ بالتحفّظات الأميركيّة، ما دامت لن تتحوّل إلى عقوبات جدّيّة. وفي الذكرى السنويّة الأولى لانتخابه، ورغم النشاط الذي باشره مندوبه إلى الشرق الأوسط جورج ميتشيل، اكتشف أوباما أن ذاك النزاع "صعب حقّاً. حتّى بالنسبة إلى شخص كجورج ميتشيل الذي ساعد في التوصّل إلى السلام في إيرلندا الشماليّة. هذه مشكلة غير قابلة للنفاذ إليها بالقدر الذي يمكننا تصوّره"[1].

وبالفعل، كان الحدث الفلسطينيّ – الإسرائيليّ الأبرز في 2010 وقف إدارة أوباما ضغطها على إسرائيل من أجل تجميد بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينيّة، بعد نجاحها الأوّلي في انتزاع الموافقة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2009 على التجميد لمدّة عشرة أشهر فقط، من دون أن يطاول ذاك التجميد القدس الشرقيّة. فالدولة العبريّة كانت تستفيد، في وقت واحد، من اضطرار الولايات المتّحدة المتزايد إليها. وهذا ما تعاظم مع تصاعد التحدّي الإيرانيّ، والعجز الذي تبديه الدول العربيّة الموصوفة بالاعتدال، لا سيّما مصر، في ما خصّ حماية أمن المنطقة، فضلاً عن التحوّل التركيّ في ظلّ حكومة "حزب العدالة والتنمية"، الذي جعل أنقرة أبعد عن واشنطن ممّا كانت، رغم بقائها عضواً في الحلف الأطلسيّ.

لقد خلت سلّة الفلسطينيّين من الخيارات فيما بدا أنّهم لا يستطيعون العودة إلى المفاوضات في ظلّ هذه التنازلات الكبرى التي يُضطرّون إلى تقديمها، ومن دون القدرة على إحراز أيّ انتصار ملحوظ وقابل للتسويق فلسطينيّاً وعربيّاً.

وفي هذا المناخ أصبح من الدارج طرح الشكوك الجذريّة في إمكان تحقيق حلّ الدولتين[2]، فيما تكاثرت الدراسات والبحوث الإسرائيليّة عن خيارات وبدائل أخرى كدولة فلسطينيّة ذات حدود موقّتة، أو كونفيديراليّة مع الأردن.

وبدورها اضطرّت السلطة للرضوخ إلى الضغط الأميركيّ في صدد تأجيل التصويت على تقرير المحقّق الدوليّ ريتشارد غولدستون بخصوص حرب غزّة، الذي جاء يدين إسرائيل أوّلاً و"حماس" ثانياً[3]. وهذا السلوك الذي بدا موضع شجب فلسطينيّ وعربيّ وأخلاقيّ، أكّد أكثر فأكثر اختلاف المسارين بين الضفّة وغزّة، تماماً كما برهن أنّ السلطة

1 Joe Klein, Q&A: Obana on His First Year in Office, Time magazine, Jan. 21, 2010.

2 انظر: Hussein Agha and Robert Malley, The Two-State Solution Doesn't Solve Anything, NYT, 10-8-2009.
http://www.nytimes.com/2009/08/11/opinion/11malley.html?_r=1

3 علماً بأن غولدستون تراجع لاحقاً عن إدانته إسرائيل.

الفلسطينيّة لم تعد تملك أيّ سلاح قابل للاستخدام في مواجهة إسرائيل[1].

وفي المقابل راحت تتزايد شروط الدولة العبريّة. فمع نهاية 2010، صار نتانياهو يشترط لتجميد الاستيطان ولاستئناف التفاوض اعترافاً فلسطينيّاً بـ"يهوديّة" إسرائيل، وصار قسَم الولاء لإسرائيل يهوديّة وديموقراطيّة شرط المواطنة فيها. وجاء هذا، مصحوباً بتعاظم أعداد المتطرّفين الدينيّين والقوميّين في الدولة العبريّة، يشي بتنامي اتّجاهات عنصريّة تهدّد إمكان الحفاظ على الديموقراطيّة الإسرائيليّة نفسها على المدى البعيد.

لقد بات هناك نصف مليون مستوطن يهوديّ في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة التي تضمّ مليونين ونصف مليون عربيّ، بما فيها القدس. وهذه الأخيرة التي يفترض أن يقيم الفلسطينيّون عاصمتهم في شرقها، هي التي يؤكّد الإسرائيليّون منذ 1980 أنّها عاصمتهم "الأبديّة غير القابلة للقسمة".

بمعنى آخر، صارت السياسة الرسميّة الإسرائيليّة بمثابة تطبيق لآراء فلاديمير جابوتنسكي، مؤسّس التيّار الصهيونيّ المراجع الذي يتفرّع عنه حزب نتانياهو، ليكود. ذاك أنّه منذ 1923 راح جابوتنسكي يؤكّد على "الحائط الحديديّ" الذي لا بدّ من بنائه قبل أيّة تسوية مع العرب، بحيث ينعدم تماماً كلّ تأثير للضغط العربيّ على القوّة اليهوديّة التي ستنشأ في فلسطين. وهكذا يغدو عدم التسوية شرطاً لتسوية مستقرّة، إذ "ينبغي تنفيذ البرنامج الصهيونيّ من طرف واحد وبالقوّة"[2].

إلى ذلك، لم يكن هناك ما يُضطّر إسرائيل إلى التراجع أمام الفلسطينيّين طالما أنّ هؤلاء باتوا، منذ زمن، أسرى خيار واحد ووحيد هو المفاوضات التي لا يملكون غيرها. وحتّى لو كان الإسرائيليّون يريدون التفاوض فعلاً، وهو مشكوك كثيراً فيه، فإنّ انقسام الفلسطينيّين بين ضفّة غربيّة وغزّة، يزيد صعوبة التفاوض الإسرائيليّ معهم أصلاً.

كذلك يفتقر الفلسطينيّون إلى البُنى والإمكانيّات اللازمة لدعم أيّة استراتيجيّة أخرى. وإذ بدأت المجتمعات العربيّة تبدي ضجراً بالموضوع الفلسطينيّ، ويقتصر اهتمامها على استعراض الغضب في الشوارع وممارسة التنفيس التلفزيونيّ حيال الارتكابات الإسرائيليّة، كان عجز الحكومات العربيّة، لا سيّما مصر، سبباً آخر في ترك الأوضاع على حالها.

1 تأكّد هذا في مطلع 2011 حين كشفت تسريبات ويكيليكس عن مدى التواطؤ بين السلطة الفلسطينيّة وإسرائيل.

2 Avi Shlaim, *The Iron Wall: Israel and the Arab World*, London, Allen Lane, 2000, p.598.

فالحكومات العربيّة اكتفت بلوم إسرائيل وتشجيع بعض التعابير اللاسامية في الإعلام، مع التوكيد العديم الديناميّة على أنّ السلام هو خيارها الاستراتيجيّ.

وفعلاً انتهت القضيّة الفلسطينيّة عمليّاً بسبب السياسات الفلسطينيّة والإسرائيليّة والأميركيّة والسوريّة – الإيرانيّة في وقت واحد. وكان من العلامات المداورة لتلك النهاية أنّ التركيز الغربيّ والأميركيّ، السياسيّ منه والإعلاميّ، أصبح ينصبّ على أهميّة رئيس الحكومة الفلسطينيّة سلام فيّاض بوصفه إداريّاً يحارب الفساد، وسياسيّاً قادراً على ضبط الأمن[1]. وقد أُسبغت على فيّاض صفات إيجابيّة كثيرة قد يكون معظمها صحيحاً، إلاّ أنّ ما يتعلّق بالتسوية مع إسرائيل بات العنوان الأقلّ إثارة للاكتراث. فاستراتيجيّة فيّاض، بحسب كاتب غربيّ سكّ تعبير "الفياضية"، تقوم على "الاعتماد الذاتيّ والتمكين الذاتيّ، وتركيزه هو على توفير الحكم الصالح والفرص الاقتصاديّة والقانون والنظام للفلسطينيّين، وتوفير الأمن لإسرائيل استطراداً، وبهذا إزاحة أيّ ذريعة قد توجد لاستمرار الاحتلال الإسرائيليّ للأراضي الفلسطينيّة"[2].

وقد جاء هذا التحوّل لا ليدلّ فحسب على صعود الموظّفين بدلاً من السياسيّين المسلّحين كعرفات، بل أيضاً على أنّ القضيّة الفلسطينيّة باتت لا تُحلّ، إذا كان هناك من حلّ، إلاّ من خلال جهد تقنيّ كالذي يقوم به فيّاض، خصوصاً أنّ بقاء السلطة الفلسطينيّة وقدرتها على منح المعاشات لموظّفيها الـ180 ألفاً، في آخر كلّ شهر، بات مرهوناً بقرار أميركيّ – أوروبيّ.

والحال أنّ مصير القضيّة الفلسطينيّة ما كان ليستوي على هذه الحال لولا أنّها وقعت في هوّة ناجمة عن انتهاء مرحلة التحرّر الوطنيّ كونيّاً دون أن يستطيع القيّمون عليها الاستفادة من فرصة أوسلو والتقدّم إلى الأمام. هكذا لم تثمر السياسة، فيما كان النضال، بطرقه العنفيّة القديمة، قد كفّ عن الإثمار. وكان المسار الكاريكاتوريّ الذي تسلكه "حماس" عيّنة أخرى على بؤس المصير هذا. فهي استمرّت، في غزّة، في سياسة إطلاق الصواريخ على نحو متقطّع. وكان واضحاً أنّ هذا السلوك الذي لا يملك أيّ أفق سياسيّ، لا ينمّ إلاّ عن إعلانها بقاءها على قيد الحياة[3].

---

1 انظر مثلاً لا حصراً: Nathan Thrall, *Our Man in Palestine*,The New York Review of Books, October 14, 2010.

2 Robert M. Danin, *A Third Way to Palestine: Fayyadism and Its Discontents*, Foreign Affairs, January/February 2011.

3 من أجل وجهة نظر غربيّة تدافع عن سياسة انفتاح أميركيّة وإسرائيليّة على "حماس" واستغلال ضعفها =

لقد آلت الحركة الضدّيّة الفلسطينيّة إلى إحداث نقلة نوعيّة في تفتيت مجتمعها نفسه: فصعود "حماس" انتهى بتجزئة عمليّة لفلسطين، كذلك تأسلم ما تبقّى من قضية فلسطينيّة واستولى عليه الإسلام الراديكاليّ حاجباً عنه الكثير من الدعم العلمانيّ في الغرب وبين العرب، فيما غدت هذه الأسلمة، في ظلّ الإرهاب الإسلامويّ والتهديد الإيرانيّ، سبباً آخر للتشدّد الرسميّ الغربيّ في دعم إسرائيل. وبالفعل، فمنذ وصول محمود أحمدي نجاد إلى الرئاسة في إيران، في 2005، أعيد الاعتبار لشعار "إزالة إسرائيل من الوجود"، وللأدبيّات اللاساميّة التي راحت تهبّ، هذه المرّة، من طهران على العالم العربيّ. فلم يبق من القضيّة التي وصفت بأنّها "قضيّة العرب الأولى" سوى كونها موضوعاً لاستخدام غير الفلسطينيّين لها، ولو أنّ ضحاياها الأساسيّين ظلّوا فلسطينيّين.

= للضغط عليها وجرّها إلى العمليّة السلميّة، انظر: Daniel Byman, How to Handle Hamas, Foreign Affairs, September/October 2010.

الفصل الخامس عشر

إحباط أوّل بالحريّة

أدخلت العمليّة الإرهابيّة في 11 أيلول/ سبتمبر 2001 العالم في وضع جديد، هو ما عُرف بـ"الحرب على الإرهاب". ولئن جاء الردّ الأميركيّ المباشر في احتلال أفغانستان التي آوت إرهابيّي "القاعدة"، فإنّ حرباً أخرى شُنّت بمشاركة بريطانيّة وبلدان أخرى أغلبها أوروبيّ، على العراق، فأدّت في نيسان/ أبريل 2003 إلى دخول بغداد وإطاحة حكم صدام حسين.

هذه الحرب، وكما بات شائعاً لاحقاً، لم تكن تحظى بما يكفي من غطاء قانونيّ، كما نشرت، في معرض البحث عن تبرير لها، عدداً من الأكاذيب أهمّها أنّ العراق يملك أسلحة للدمار الشامل.

مع ذلك بدا إسقاط صدّام حسين انتصاراً للحريّة عبّر عنه التأييد الكاسح من العراقيّين لإطاحة الديكتاتور، كما عاد المنفيّون واللاجئون السياسيون إلى بلدهم، ووضع دستور جديد وتشكّلت أحزاب، وشهد تأسيسُ الصحف والمجلاّت والمحطّات التلفزيونيّة طفرة هائلة. كذلك أجريت عدّة انتخابات على عديد المستويات. ومنذ نيسان/ أبريل 2005، بعد إجراء أوّل انتخابات عامّة، تولّى رئاسة الجمهوريّة السياسيّ الكرديّ جلال الطالباني، وهو الأمر الذي كان ليبدو خياليّاً في بلد عربيّ، كما حصل الأكراد على نيابة رئاسة مجلس الوزراء، ووزارة الخارجيّة، ونيابة رئاسة هيئة أركان الجيش، إضافة إلى عددٍ من المناصب المهمّة، بما فيها داخل أجهزة الأمن والاستخبارات.

لقد بدا لوهلة أنّ العراق بات، في العالم العربيّ، المكان الوحيد للديموقراطيّة والتعدّد مما وعدت الولايات المتّحدة ببنائه فيه. مع هذا، فالوضع العراقيّ بدا عصيّاً على التوقّعات

البسيطة. فمنذ تحرير الكويت في 1991 تُرك نظام صدّام حسين حرّاً، ما عدا تقييد طلعات طائراته الحربيّة، فيما أُخضع البلد لحصار قاسٍ وجماعيّ بلا تمييز، بحيث استفادت منه السلطة لتوطيد قبضتها الأمنيّة واستكمال عزل العراق عن العالم. وبسبب هذا الحصار، جاع العراقيّون، فيما انهارت الطبقة الوسطى التي يُفترض أنّها ستكون ركيزة البناء لأيّة ديموقراطيّة في المستقبل. كذلك، وفي ظل الحصار وانسحاب الدولة العراقيّة من بعض وظائفها الخدميّة، أعيد الاعتبار لمكانة القبائل والعشائر ولقيمها، بعدما كان النظام البعثي قد حدّ منها في ما بين 1968 و1990.

ولم يقف الأمر هنا. فالأخطاء الأميركيّة راحت تتلاحق وتتراكم. ذاك أنّ الحاكم المدنيّ الانتقاليّ للعراق بول بريمر وافق على مطالبات الأطراف الشيعيّة الأكثر راديكاليّة في المعارضة العراقيّة، خصوصاً حلّ الجيش و"اجتثاث البعث". ولئن أدّى الإجراء الأوّل إلى تسريح مئات آلاف الجنود ورميهم في البطالة، وهم مَن استوعبت "القاعدة" الكثيرين منهم، أدّى الإجراء الثاني إلى شيوع نزعة انتقاميّة حادّة، لا سيما وأنّ أكثر الذين طاولهم الانتقام بالتسريح من مهنهم كانوا من السنّة.

ثمّ إنّ حصول حرب العراق بعد أقلّ من عامين على 9/11، في ظلّ استمرار الصراع الفلسطينيّ - الإسرائيليّ واحتدامه، أيقظ السنّيّة النضاليّة التي أحسّت بأنّ تلك الحرب سوف تؤدّي إلى تحكيم الأكثريّة الشيعيّة بها، وحرمانها السلطة التي كانت دائماً في يدها، خصوصاً في ظلّ انتفاخ الدور الإيرانيّ في المنطقة، فضلاً عن تزايد وزن الشيعيّة اللبنانيّة ممثّلة في "حزب الله"[1]. وعلى العموم استطاعت "القاعدة" بين 2003 و2006، مستفيدة من المخاوف الطائفيّة، أن تبني مرتكزات قويّة لها في محافظة الأنبار السنّيّة، غرب العراق. وقد ساعدها في ذلك انفتاح الحدود كاملة أمام تدفّق المقاتلين من الخارج، فدخل كثيرون من العرب السنّة تحت شعار الجهاد ضدّ الجيش الأميركيّ، كما دخلت أموال هائلة وأسلحة متطوّرة، عبر حدود سوريّا والأردن والسعوديّة.

لهذا لم يمرّ سوى عامين على سقوط النظام حتّى كانت "القاعدة" وبعض التنظيمات السنّيّة العراقيّة المسلّحة كـ"الجيش الإسلاميّ" و"كتائب ثورة العشرين" و"جيش المجاهدين"، تهيمن على غرب العراق. هكذا تولّت القاعدة، على الطريق البرّيّ بين

1 انظر: Vali Nasr, The Shia Revival, Norton, 2007, pp. 241-247.

بغداد وعمّان ودمشق، ذبح المئات من المسافرين من ذوي الأصول الشيعيّة، فضلاً عن الأجانب ومن يعملون معهم وكفاءات العراق وأصحاب مهنه الحديثة والعارفين باللغات الأجنبيّة ورموز الاختلاط الدينيّ والمذهبيّ، أي الكوادر الاحتياطيّة لمجتمع حديث. وقد تمّت تصفية بعض الضحايا بطرق وحشيّة، منها الذبح بالسكّين في مناطق نائية، وفي بيوت سرّيّة، وأمام الكاميرا. وقد نفّذت القوى الإرهابيّة السنّيّة بعض العمليّات التي اكتسبت صدى عالميّاً، كتفجير مقرّ الأمم المتّحدة في بغداد، في 19 آب/ أغسطس 2003، الذي خلّف 22 قتيلاً في عدادهم مندوب الأمم المتّحدة سيرجيو فييرا دو ميلّو.

فوق هذا، أعلنت "القاعدة" عن تشكيل دولة سنّيّة، طالبت الجميع بالولاء لها. لكنّ الجيش الأميركيّ، بعد استقراره في العراق، ما لبث أن خاض معارك ضارية، وعلى مراحل، ضدّ "القاعدة" في مدينة الفلّوجة، كان لقسوتها أن زادت درجة الضدّيّة السنّيّة، فيما أتى انكشاف فضيحة سجن أبو غريب في 2004 ليقدّم عن الأميركيّين أسوأ الصور، ويؤدّي إلى المزيد من تشويه صورة الديموقراطيّة والغرب في نظر العرب، من دون أن تكون هذه الصورة ناصعة أصلاً[1].

وبعدما كان "العائدون من أفغانستان" هم من يعيث الخراب في بلدانهم التي يعودون إليها، بدأت تنشأ ظاهرة جديدة عابرة للحدود اسمها "العائدون من العراق" وهي ذات دور مشابه. وقد ترافق هذا مع توسّع ظاهرة العمل الاستشهاديّ الذي بلغ به الانحطاط أنّ عشرات العمليّات قد نفّذتها نساء وأطفال ومعوّقون.

وكان طبيعيّاً، في هذه الغضون، أن ينشأ ردّ فعل طائفيّ مقابل بين تنظيمات شيعيّة متطرّفة مثل "جيش المهدي" الذي أسّسه مقتدى الصدر، و"فيلق بدر" التابع لـ"المجلس الأعلى للثورة الإسلاميّة"، و"الفضيلة"، وغيرها من التنظيمات. فتمّ اختطاف عدد كبير من أهالي الأنبار على حواجز في بغداد وأطرافها، كما هُجّرت العائلات السنّيّة من مناطق شيعيّة أيضاً. والحال أنّ الأحزاب والميليشيات الشيعيّة هذه تجمع بينها كلها الراديكاليّة الدينيّة والمذهبيّة وكونها على صلة وثيقة بإيران.

لقد شكّل مقتدى الصدر أبرز تلك الظاهرات، بوصفه ممثّلاً ضدّيّاً للقطاعات الشيعيّة

1 لاحقاً، في أواخر 2010، بيّنت تسريبات ويكيليكس مدى ضعف اكتراث قوّات التحالف بحياة المدنيّين العراقيّين وبإخضاعهم للتعذيب.

الأفقر والعاطلة من العمل، واستطاع تيّاره، في انتخابات 2005، أن يحرز الكتلة البرلمانيّة الأكبر. هكذا كان لصعوده السريع والمفاجئ، بالاستفادة من الفراغ الذي خلّفته إطاحة صدّام، أن "حيّر العالم الخارجيّ كما حيّر كثيرين من العراقيّين"[1].

والصدر سليل العائلة الدينيّة العريقة التي قتل البعثيّون منها ما لم يقتلوا من أيّة عائلة أخرى، وكان أحد القتلى والده ورجل الدين محمّد صادق الصدر الذي عمل طويلاً مع النظام قبل تصفيته. ولا شكّ في أنّ مقتدى استفاد من الإفقار الذي نزل بالعراقيّين إبّان الحصار في أواخر سنوات صدام، كما من حلّ الجيش بعد الحرب[2]، جاعلاً من "مدينة الثورة" التي أنشأها العهد الجمهوريّ الأوّل (1958–1963)، والتي آوت المهاجرين الشيعة من الوسط والجنوب إلى بغداد، "مدينة الصدر".

لقد مثّل مقتدى خليطاً من التطلّعات والممارسات. فإثر إطاحة صدّام، اتّهم "جيش المهدي" بقتل رجل الدين والناشط الشيعيّ عبد المجيد الخوئي بعيد وصوله من منفاه في بريطانيا إلى العراق. وسريعاً ما برّر هذا "الجيش" وجوده بمقاومة الاحتلال الأميركيّ، فضلاً عن دفاعه عن الطائفة الشيعيّة ضدّ "القاعدة". وهو ما لبث أن تحوّل إلى رقيب على حركة السياسيّين الشيعة يردعهم عن اتّباع سياسات لا ترضيه وقد تقلق إيران بسبب استقلاليّتها النسبيّة. وممّا قوّاه في البيئات الضدّيّة الواسعة أنّه خاض مع الجيش الأميركيّ معارك طاحنة في النجف في 2004، ثمّ في 2007، قبل أن يوجّه له رئيس الحكومة نوري المالكي، وهو أحد منافسيه على زعامة الشيعة، ضربة عسكريّة قاصمة في 2008.

في هذه الغضون، لا سيّما منذ تفجير المرقد الشيعيّ المقدّس في سامرّاء في 22 شباط/ فبراير 2006 على أيدي إرهابيّين سنّة، استمرّ "جيش المهدي" في تصفياته الطائفيّة، كما استولى على مئات الجوامع السنّيّة في بغداد والبصرة وغيرهما من المدن. كذلك مارست الميليشيا إيّاها عمليّات خطف وقتل على طرق وشوارع بعيدة عن العاصمة. ومن معقله في "مدينة الصدر" اكتسح تيّار مقتدى العديد من المحافظات العراقيّة، وحاول أن يبني دولة داخل الدولة، موزّعاً الغاز والطحين والمساعدات على الفقراء، بالاستفادة من المعونات الإيرانيّة، ومعاقباً شاربي الخمر والنساء السافرات والمتبرّجات.

1 Patrick Cockburn, *Muqtada al-Sadr and the Fall of Iraq*, Faber and Faber, 2008, p.159.

2 المرجع السابق ص 114–107.

لكنْ يبدو أنّ التوافق الأميركيّ – الإيرانيّ حول العراق مع زيارة الرئيس الإيرانيّ محمود أحمدي نجاد لبغداد في آذار/ مارس 2008، فضلاً عن الضربة العسكريّة التي أنزلتها به الحكومة في البصرة، جعل من المطلوب تحجيم هذا الصوت الشيعيّ المتطرّف وربّما سحبه من التداول. هكذا انتقل إلى مدينة قم الدينيّة الإيرانيّة لـ"الدراسة". ولئن عاد مقتدى إلى العراق مطالع 2011 ليُمهّد لنهاية حقبة العمل المسلّح ويحضّ أنصاره على "عقلنة الصراع" الداخليّ ومقاومة القوّات الأميركيّة دون سواها، فإنّه ما لبث أن قفل راجعاً إلى إيران، تاركاً الكثير من الحيرة في صدد خطواته المقبلة.

لكنّ الطائفيّة الشيعيّة التي اتّخذت سياساتها أكثر الأشكال حدّة مع مقتدى، لم تقتصر عليه. ذاك أنّ قيادات سنّيّة كثيرة اتّهمت المالكي بالطائفيّة وبوجود علاقة تربطه بالقوى الشيعيّة المتطرّفة، كما ظهر أكثر من دليل على تغلغل الميليشيات الشيعيّة في مؤسّسات الدولة الأمنيّة في ظلّ رئاسته الحكومة.

وتهمة الطائفيّة لم ينج منها إلاّ قلّة نادرة من السياسيّين الشيعة. فقد وُجّهت إلى ابراهيم الجعفري الذي سبق المالكي في رئاسة الحكومة وتدهورت علاقته دراماتيكيّاً بالولايات المتّحدة، والاثنان صدرا عن "حزب الدعوة" الدينيّ – السياسيّ الذي أسّسه محمّد باقر الصدر. كذلك يُعدّ "المجلس الأعلى للثورة الإسلاميّة"، وهو أحد أكبر الأحزاب الشيعيّة العراقية، حزباً دينيّاً آخر، أسّسه في إيران عام 1982 رجل الدين محمد باقر الحكيم الذي قضى في عمليّة إرهابيّة صيف 2003، فحلّ محلّه في القيادة شقيقه عبد العزيز، ثمّ ابن شقيقه عمّار.

وكان أبرز مهندسي سياسة "اجتثاث البعث" أحمد الجلبي، السياسيّ الشيعيّ الذي أقام، قبل 2003، في الولايات المتّحدة، والذي كانت شيعيّته "التزامه السياسيّ الصادق"[1]. وقد استعاض الجلبي بالنشاطيّة الفائضة وسعة العلاقات العامّة، لا سيّما مع رموز "المحافظين الجدد" في الولايات المتّحدة، عن ضعف مواقعه في العراق وعن شكوك واسعة النطاق أحاطت بشخصه ومتانته الأخلاقيّة. أمّا القطب الشيعيّ الآخر، الذي حلّ في رئاسة الحكومة بُعيد الحرب، إياد علاوي، فلئن لم يكن شيعيّاً سياسيّاً، إلاّ أنّه بدأ حياته مناضلاً في حزب البعث ووُصف بميول قويّة إلى الاستئثار.

هذا كلّه لا يلغي أنّ مسألة الديموقراطيّة، أقلّه كنظام سياسيّ، طُرحت جدّيّاً للمرة الأولى

1 Aram Roston, *The Man Who Pushed America to War: The Extraordinary Life, Adventures and Obsessions of Ahmad Chalabi*, Nation Books, 2008. P.283.

في الشرق الأوسط العربيّ. فمنذ سقوط المعسكر السوفياتيّ أوائل التسعينات، بدا العالم العربيّ كلّه استثنائيّاً في أنّه لا طلب فيه على الديموقراطيّة. وكان أبشع من هذا أنّ العرب في عمومهم نظروا بحذر، إن لم يكن بعداء، إلى تحوّلات أوروبا الوسطى والشرقيّة بوصفها إضعافاً للحليف السوفياتيّ وتعزيزاً لنفوذ الولايات المتّحدة وربّما إسرائيل. هكذا جاءت الحرب الأميركيّة في العراق احتلالاً وتحريراً في وقت واحد.

فصدّام حسين كان في سنواته الأخيرة قد ذهب أبعد فأبعد في بناء ما سمّاه الباحث نزيه الأيوبي دولة "شرسة"، وهي في رأيه مخالفة للدولة "القويّة"[1]، بحيث غدا استمراره في الحكم مساوياً لموت العراق نفسه بعد موت العراقيّين. والحال أنّ النزعة الطائفيّة التي كان انفجارها أخطر ما واجهته التجربة الجديدة، ليست وليدة التدخّل الأميركيّ الذي زادها سوءاً بسبب قيامه بحلّ الجيش و"اجتثاث البعث"، بل هي أساساً مسؤوليّة التاريخ العراقيّ، خصوصاً بعدما كبتها صدّام حسين طويلاً. فحينما أزيح صدّام بدت الحقائق العراقيّة عارية تماماً. وصدّام نفسه، وهو الحداثيّ والقوميّ لفظياً، بقي حتى آخر أيّامه يتّهم الشيعة بمساعدة الأميركيّين وخيانة العراق. ففي واحد من أقواله الأخيرة استذكر، بطريقة رمزيّة، الوزير الشيعيّ ابن العلقمي الذي تعاون مع هولاكو بعد غزو بغداد في 1258،[2] وكان في ذلك ما يكفي من دلالات.

هكذا وفي وقت واحد بدا، مع الدخول الأميركيّ، أنّ المنطقة كلّها موعودة بأن تعيش مرحلة جديدة، لكنْ بدا أيضاً أنّ العراق بات مرشّحاً لمهمّة قد لا يقوى على أدائها. ولهذا رأينا المقاومة والحرب الطائفيّة تندمجان مثلما اندمج التحرير والاحتلال. فالانتخابات مضت، دورةً بعد أخرى، تجري على قاعدة مذهبيّة، الأمر الذي أدّى إلى احتدام الشعور والاستقطاب الطائفيّين، بدل تنفيسهما. كذلك فشلت محاولات متتالية لبناء قطب سياسيّ غير طائفيّ تحت ضغط الابتزاز الراديكاليّ الشيعيّ المدعوم من إيران. وكان لتلك التطوّرات أن هدّدت بتقويض الأساس التوافقيّ للنظام السياسيّ الجديد. وفي المقابل، وعلى الجبهة

1 في رأي الأيوبي أنّ "الدولة الشرسة" "شديدة التعارض مع المجتمع بحيث لا تستطيع التعامل معه إلاّ عبر القسر والقوّة الخام (...) [أمّا] الدولة القويّة فمكمّلة، لا نقيضة، للمجتمع، وهي لا تستعرض قوّتها بإخضاع المجتمع، بل بقدرتها على العمل مع مراكز أخرى للسلطة في المجتمع وعبرها". Nazih N. Ayubi, *Over-Stating the Arab State-Politics and Society in the Middle East*, I.B.Tauris, 1995, pp.449-450.

2 انظر: Vali Nasr, *The Shia Revival...*, p.82.

الضدّيّة، كان لانخراط مقتدى الصدر في الحرب الطائفيّة ضدّ السنّة، فضلاً عن استهداف المقاومين السنّة للشيعة، أن أبان استحالة بناء مقاومة وطنيّة عراقيّة عابرة للطوائف.

وفي هذه الغضون تواصلت، من دون انقطاع، محاولات القوى الشيعيّة الراديكاليّة، ذات الهوى أو الارتباط الإيرانيّين، التخويف من عودة البعث إلى الحكم، بهدف إحكام قبضتها هي على السلطة، والإلحاح بالتالي على "اجتثاث البعث"، بينما تواصل التعبير السنّيّ عن المخاوف من الطموحات الإيرانيّة التي تهدّد بابتلاع العراق أو إخضاعه، من أجل محاصرة النفوذ الذي باتت تتمتّع به القوى الشيعيّة.

لكنّ الدول المحيطة بالعراق خافت كلّها، هي الأخرى، من نجاح التجربة الديموقراطيّة التي قد تنتقل إليها، وأرادت إفشالها. وبينما أقلق سوريّا والقوى الضدّيّة الدائرة في فلكها تقدّم النفوذ الأميركيّ وتراجعُ الأجندات السياسيّة التقليديّة التي تدور حول محوريّة الصراع العربيّ – الإسرائيليّ، انتابَ الأنظمةَ السنيّةَ القريبة من واشنطن، كالسعوديّة والأردن، ومن ورائهما مصر وإلى حدّ تركيا، خوف آخر هو أن تحصد الولايات المتّحدة فشلاً مدوّياً يرتدّ عليها هي في المنطقة. ففي هذه الحالة سوف تنتقل إليها الفوضى، خصوصاً أنّها ستقترن بدور علنيّ أكبر لإيران وللطائفة الشيعيّة، وذلك على مقربة من الخليج، كما سيستفيد الأكراد في الشمال ممّن لا ترتاح تركيا إلى تنامي دورهم ووزنهم وانعكاس ذلك على أكرادها.

هكذا كان الحلّ المفضّل عدم فعل أيّ شيء، مع ممارسة غضّ نظر متفاوت عن تسلّل مجاهدي "القاعدة" إلى العراق للقيام بأعمال إرهابيّة.

وإلى ذلك تجمّعت عناصر أخرى دفعت في اتّجاه فشل تلك التجربة. فالثقافة السياسيّة الضدّيّة جعلت من الصعب على القوى العراقيّة المستفيدة من إطاحة صدّام، باستثناء الأكراد، أن تعلن ذلك بصراحة، وأن تتحالف تحالفاً صريحاً وكاملاً مع الأميركيّين. كذلك، وبسبب غياب السياسة والتقليد السياسيّ طوال عقود من حكم البعث، بدا السياسيّون الجاهزون لوراثة البعثيّين مجموعة من المناضلين السرّيّين في أحزاب دينيّة راديكاليّة ممّن يحتقرون الديموقراطيّة والتعدّد. فهؤلاء إنّما نشأوا على قيم وأحزاب توتاليتاريّة بدورها، كما أنّهم، وقبل أن ينعموا بالدعم الأميركيّ، عاشوا في كنف أنظمة كالإيرانيّ والسوريّ وشاركوهما الكثير من قناعاتهما.

وكان لافتاً في نوع الطاقم الحاكم هذا استجابته المتحمّسة للمطالب الشعبويّة الشيعيّة بإنزال أحكام الإعدام برجالات العهد السنّيّ السابق، بعد محاكمات أجريت في بغداد وكانت أقرب إلى الملهاة. فحين تلتقي الرغبة في التغطية على الفشل وعلى عدم الإنجاز مع تكوين توتاليتاريّ يتحوّل ذلك إلى همجيّة.

واللافت أكثر أن صدّام حسين الذي ألقي القبض عليه في كانون الأوّل/ ديسمبر 2003، إنّما أعدم في 30 كانون الأوّل/ ديسمبر 2006، بعيد تسليمه إلى الإدارة العراقيّة من قبل الجيش الأميركيّ، أي أن مواطنيه الشيعة هم من قتله ضدّاً على رغبة الأميركيّين، وهو ما زاد بدوره في تأجيج المشاعر السنيّة.

لقد بدا واضحاً، والحال هذه، أنّ إبقاء العراق وحدةً سياسيّة قابلة للحياة مهمّة تزداد صعوبة. أمّا ما يبقي هذه الوحدة فلا يتعدّى المصاعب العمليّة التي تواجه التقسيم، والناجمة من التمازج السكانيّ، فضلاً عن مخاوف الجوار التركيّ من الأكراد ومخاوف الجوار الخليجيّ من الشيعة.

و لم يكن ينقص لاكتمال المشهد إلاّ أن يعمّ فساد غير عاديّ بيئة هؤلاء السياسيّين والبُنى والعلاقات التي أقاموها[1]. فالنهب لم يشمل المال العامّ فقط، إنّما امتدّ إلى توزيع الوظائف العليا، التي استأثرت بها أحزاب السلطة الجديدة. وراحت التقارير الدوليّة تسمّي العراق ثالثَ أسوأ بلد في العالم في الفساد في 2006 و2007 و2008، ورابع أسوأ بلد في 2009، كما وضعه البنك الدوليّ في أسفل القائمة. لقد أهدرت خطّة إعادة إعمار العراق، مثلاً، مئة مليار دولار بأرقام 2008،[2] وحتّى 2011، وبمناسبة إقرار البرلمان موازنةً بلغت 82 مليار دولار، أشير إلى "اختفاء" أربعين مليار دولار وأعلن عن تشكيل لجان للتحقيق في ملفّات الفساد[3]، وهذا في بلد قُدّرت ديونه في 2008 بحوالى 66 مليار دولار، بالإضافة إلى 28 ملياراً تسبّب بها غزو الكويت.

لقد تحقّقت نجاحات عسكريّة متواضعة في مكافحة "القاعدة"، حصل أهمّها في حزيران/ يونيو 2006 مع تمكّن الأميركيين من قتل الأردنيّ أبو مصعب الزرقاوي، أحد أبرز جلاّدي وقتلة العنف الإسلاميّ السنيّ. لكنْ منذ 2008، بدأ يتراجع العنف الإرهابيّ

1 راجع Ali A. Allawi, *The Occupation of Iraq*, Yale, 2007. Chap.20.

2 New York Times, 14/12/2008.

3 جريدة "الحياة"، 22 شباط/ فبراير 2011.

لـ"القاعدة" والمنظّمات الأصغر المماثلة لها أو المتفرّعة عنها[1]. ففي 2010، مثلاً، لم يحصد هذا العنف إلاّ 4 آلاف مدنيّ فحسب من دون أن يظهر ما يطمئن إلى ولادة أفق غير عنفيّ لتطوّر العراق.

فخلافات الطوائف والجماعات أبقت الإنجازات هشّة. ذاك أنّ تحسين الأمن نسبياً إنما نجم عن تأسيس "المجلس الوطنيّ لإنقاذ العراق" في 17 آب/ أغسطس 2007، الذي عُرف باسم "الصحوات"، بزعامة شيخ عشائريّ هو عبد الستار أبو ريشة الذي اغتيل في أيلول/ سبتمبر 2007، فحلّ محلّه شقيقه أحمد. وقد توسّعت "الصحوات" التي دعمها ماليّاً برنامج رشوة أميركيّ لشيوخ العشائر حتّى استطاعت، مع وصول عددها إلى ما بين 70 و80 ألف مسلّح، محاصرة نفوذ "القاعدة"[2]. لكنْ ممّا كانت له دلالته على التكوين الاجتماعيّ العراقيّ أنّ العشائر هي البنية الوحيدة التي بدت جاهزة لمحاربة التعصّب الدينيّ والطائفيّ الإرهابيّ[3]. ولئن بدا الخيار العشائريّ المسلّح بوصفه البديل الأوحد عن الخيار الطائفيّ المسلّح، عاملاً مساعداً، إلاّ أنه لا يكفي لرسوّ مستقبل العراق على استقرار مضمون، ناهيك عن دخول الحداثة ومخاضها.

وبدورها فالقوى الشيعيّة، بما فيها تلك التي تتولّى الحكم مباشرة، لم تتزحزح عن عدائها لـ"الصحوات" تبعاً لخوفها من أن تشكّل رافعة لقوّة سنيّة. ففي آب 2008 مثلاً، لجأت الحكومة العراقيّة برئاسة المالكي إلى طرد قيادات وأفراد من "الصحوات" وإلقاء القبض عليهم، على رغم تحذيرات العسكريّين الأميركيّين، وخشيتهم من أن يتسبّب ذلك في عودة العنف.

لقد نما دور "الصحوات" في موازاة المحاولة الأميركيّة لجذب السنّة إلى العمليّة السياسيّة، وهو ما بدأ منذ انتخابات 2005 التي كانت الأولى منذ الانقلاب الجمهوريّ في 1958. آنذاك قاطعت أكثريّة السنّة الانتخابات. لكنْ، مع هذا، أمكن إقناع شرائح سنيّة بالانضواء في العمليّة السياسيّة، وهؤلاء نالوا عدداً غير قليل من المقاعد، ثمّ لاحقاً حصلوا على مقاعد وزاريّة، وعلى رئاسة البرلمان، ونيابتي رئاستي الجمهوريّة والحكومة.

1 انظر The change in Iraq, The Economist, June 12th, 2008.

2 راجع تحقيق New York Times في 23/12/2007.

3 عن سياسة اللجوء إلى العشائر في مواجهة "القاعدة" ودلالاتها، انظر:
Charles Tripp, *Iraq: the politics of the local, Open Democracy*, 25 January, 2008.
http://www.opendemocracy.net/article/middle_east/iraq_the_politics_of_the_local

وتحسّنت الأمور في دورات الانتخابات اللاحقة، لكنّ العطل استمرّ ممثّلاً في عجز العمليّة السياسيّة عن إنتاج حياة سياسيّة مستقرّة. فقد أحاط بانتخابات آذار 2010، جوّ طائفيّ حاد مع القرار بمنع 511 مرشّحاً من الترشّح بتهمة وجود علاقات سابقة بينهم وبين حزب البعث. ولمّا كان هؤلاء من السنّة ومن العلمانيّين بدا الأمر تعبيراً آخر عن رغبة القوى الشيعيّة الراديكاليّة المؤيّدة لإيران في التحكّم بالحياة السياسيّة، ناهيك عن خلاف عميق حول النسبة البرلمانيّة التي ينبغي منحها للمهاجرين لأنّ أكثريّتهم من غير الشيعة.

أمّا بعد الانتخابات، فاستغرق التوصّل إلى تشكيل حكومة ثمانية أشهر كما استلزم تدخّلاً سياسيّاً كثيفاً من الولايات المتّحدة وإيران، وكذلك من تركيا وسوريّا والسعوديّة[1]. وهذا واقعٌ بدا مقلقاً مع قرار الولايات المتّحدة، في عهد باراك أوباما، سحب قوّاتها من العراق لتقليص خسائرها البشريّة التي كانت قد بلغت 4250 قتيلاً وحوالى 35000 جريح ومعوّق، فضلاً عن أكثر من 100 ألف قتيل عراقيّ[2]. وبالفعل، فمنذ آب/ أغسطس 2010 لم يعد هناك سوى خمسين ألف جنديّ أميركيّ من أصل 165 ألفاً، مهمّتهم ليست أن يحاربوا، بل ببساطة تقديم النصح والمساعدة لنظرائهم العراقيّين، فيما المتوقّع أن يكتمل الانسحاب الأميركيّ في نهاية 2011.

والراهن أنّ الضعف السياسيّ العراقيّ يقترن بضعف القدرات العسكريّة التي عمل الأميركيّون على بنائها. فعلى رغم التقدّم في إنشاء جيش لحقبة ما بعد صدّام، لا تزال المسافة طويلة نحو هندسة قوّة فعّالة تعمل بشكل منسجم وبتكامل في مراتبها ووظائفها، أي نحو الاستغناء عن القوّات الأميركيّة[3]. وبعبارة موجزة، فإنّ "قوّات الأمن العراقيّة تحتفظ بنواقص لافتة في مجالات اللوجستيّات والاستخبار والقوّة الجويّة وأمن الحدود"[4]. وقد جاءت المراجعات والتعديلات التي لا تُحصى للمعاهدة الأميركيّة – العراقيّة الموقّعة في أواخر 2008، والمتعلّقة بالانسحاب الأميركيّ، تشير إلى صعوبة الاتّفاق العراقيّ على أيّ أمر جدّيّ تقريباً. وهذا علماً بأنّ الولايات المتّحدة لديها اتّفاقيات مماثلة مع 90 دولة، بما فيها بريطانيا واليابان.

1 Joost Hiltermann, *'Iraq: The Impasse'*, The New York Review of Books, August 19, 2010.

2 لا يزال رقم القتلى العراقيّين عرضة لتفاوتات ضخمة.

3 راجع تقرير Solomon Moore, New York Times, 20/3/2008.

4 Michael Wahid Hanna, Stay the Course of Withdrawal-When Should the United States Leave Iraq?, Foreign Affairs, April 4, 2010.

ومع مقارنة نصّ الاتفاقيّة مع العراق بالنصوص المشابهة، التي وقّعتها الدول الأخرى، يتّضح أنّ الأولى بعيدة كلّ البعد عن محاولة فرض أيّ شيء على العراق. كذلك تكشف المقارنة ضعف الحجج الإيرانيّة والسوريّة من أنّ تلك الاتفاقيّة كفيلة بتحويل العراق قاعدة أميركيّة لشنّ العدوان ضدّ دول أخرى. وقد كان من اللافت أنّ طهران ودمشق قادتا حملة ضارية على المعاهدة، إلا أنّهما صمتتا تماماً بعد إعلان مضامينها.

و لم يكن قليل الدلالة أنّ الانسحاب الأميركيّ ترافق مع نموّ تصاعديّ للنفوذ الإيرانيّ. فالقوى الشيعيّة وجدت أنّ الارتباط به ليس فقط عديم الإحراج في البيئة الشعبيّة الشيعيّة، على عكس النفوذ الأميركيّ، بل هو أيضاً محبّذ ومُفضّل. والنفوذ الإيرانيّ في بغداد. النامي سياسيّ واستراتيجيّ ودينيّ وإيديولوجيّ وتجاريّ، حيث قفزت الصادرات الإيرانيّة للعراق إلى 7 مليارات دولار في 2010، علماً بأنّها لم تكن تتجاوز المليار الواحد في 2007. وهناك مليونا سائح دينيّ من الشيعة العراقيّين والإيرانيّين يتبادلون الزيارات سنويّاً.

وإذ يسلّح الإيرانيّون الشيعةَ ممّن يمارس بعضهم قتل السنّة، يتولّى حلفاؤهم السوريّون تسليح السنّة الذين يمارسون باسم "المقاومة" قتلاً منظّماً للشيعة. وليس عديم المعنى ما أشارت إليه إحصاءات الوقف السنّي من حرق وتدمير نحو 1000 مسجد، وإحصاءات الوقف الشيعيّ من إحراق عدد مماثل من الحسينيّات والجوامع الشيعيّة[1]. وفي ظلّ استمرار العنف الطائفيّ لا بدّ أن يتزايد انتشار الراديكاليّات الطائفيّة على أنواعها في المشرق وفي ما يتعدّاه إلى الخليج.

وعلى العموم أدّى 11 أيلول إلى حربين متتاليتين في كلّ من أفغانستان والعراق، اتّخذتا لوهلة شكل مشروع نابليونيّ كبير للتغيير، إلاّ أنّه ما لبث أن تبيّن أنّهما مشروعان خائبان، وأنّ إيران ستكون المستفيدة الأولى منهما بعد إزاحة خصمين حدوديّين للنظام الخمينيّ: حكومة طالبان السنّيّة في كابول، المتعصّبة ضدّ الشيعة، وحكومة صدّام حسين في بغداد التي خاضت في الثمانينات حرباً مدمّرة مع إيران.

لقد تكشّف مشروع جورج بوش في العراق عن كونه مشروعاً إيديولوجيّاً صارخاً يراد للواقع أن يحمله. ومن البداية كان نقص القوّات الأميركيّة التي خيضت بها الحرب أبرز الإشارات إلى طغيان الطابع الإيديولوجيّ: ذاك أنّ افتراض العشق العراقيّ للديموقراطيّة،

1 جريدة "الحياة"، 20/3/2008.

تيمّناً بتجارب ألمانيا واليابان وأوروبا الوسطى، يلغي الحاجة إلى قوّات عسكريّة ضخمة أو إلى جمع سلاح العراقيّين. فتبعاً للسيناريو هذا، تكفي إزاحة صدّام حسين وتدمير أدواته القمعيّة حتى يتفجّر الانحياز الشعبيّ العراقيّ الكامل للمشروع الديموقراطيّ الذي تحمله الدبّابات الأميركيّة.

هكذا انتشرت، وتنتشر، على امتداد العراق رغبات انفصالية وشبه انفصالية تشي بفشل تجربة الحياة المشتركة. ففي كركوك في الشمال، نزاع حادّ حول هويّة المدينة بين العرب والتركمان والأكراد، وذلك بعد عقود من التعريب الممنهج، ومن التهجير والقمع الذي عاناه الأكراد. وهذه مشكلة اكتسبت بُعداً إقليمياً حادّاً بسبب القرب من تركيا التي تعتبر التركمان امتداداً إثنيّاً لها، فيما تتخوّف تقليديّاً من أيّة قوّة يحرزها الأكراد العراقيّون. كذلك ففي الموصل، في الشمال أيضاً، هناك نزاع آخر بين العرب السنّة الذين يعتبرون المدينة المذكورة أهمّ مدنهم، والأكراد الذين يطالبون بأجزاء منها. وفي أواخر 2010 دعا رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني إلى حقّ تقرير المصير للأكراد، وذلك فيما كان التطاحن السياسيّ في بغداد يحول دون تشكيل حكومة جديدة. فالأكراد لا يوجد ما يغريهم اليوم بالبقاء في العراق إلاّ الاضطرارات الاستراتيجيّة والترتيبات الإقليميّة، فيما لا تشجّعهم تجارب الماضي على خيار الوحدة. بيد أنّ الرغبات هذه، ما دامت الدولة العراقيّة لا تزال قائمة، إنّما تعقّد مهمّة التوصّل إلى بناء سلطة مركزيّة وجيش قويّين.

وفي تذرّع بالوضع الكرديّ الخاصّ، طُرحت بقوّة منذ 2005 فكرة الفيدراليّة الجنوبيّة للشيعة. وبدأت تلوح التباينات الأكبر بين الأسر الدينيّة، كما بين طموحي المدينتين المتنافستين النجف والبصرة الطامحة إلى التحوّل عاصمة للإقليم الفيدراليّ الموعود.

وهذا ما ترافق مع حروب موضعيّة على الأقليّات جميعاً، اتّخذ الكثير منها الشكل الانتحاريّ. فالنشاط الإرهابيّ استهدف الأقليّة الأزيديّة في الموصل صيف 2009، بعد استهدافات طاولت أقليّتي التركمان والشبك الشيعيّة وأودت بحياة المئات. والإرهاب طاول أيضاً المسيحيّين الذين يرجع وجودهم هناك إلى مهد حضارة ما بين النهرين. ففي نهاية 2008 و2009 تعرّضوا لحملة تهجير منظّمة في الموصل، وتكرّرت الأعمال الإرهابيّة التي استهدفتهم في الأعوام التالية حتى انخفض إجماليّ عددهم في 2011 إلى 2% بعدما كانوا 4% أواخر عهد صدّام و7% أواسط الثمانينات. وفوق هذا ألغى البرلمان العراقيّ في

أيلول/ سبتمبر 2008 حقّ الأقليّات في التمثيل النسبيّ في مجالس المحافظات. وفي النهاية تجاوز عدد العراقيّين الهاربين من العنف الطائفيّ إلى سوريّا والأردن وحدهما المليونين، أكثريّتهم سنيّة إلاّ أنّ أقليّتهم تمثّل العراقيّين جميعاً.

ولئن ظهرت، في العراق وخارجه، رهانات على معالجة التفتّت بالعائدات الماليّة، مع استعادة القدرة على استخراج النفط وتصديره، بقيت مشكلات كبرى تحول دون ذلك، منها تهريب النفط الخام في جنوب العراق على أيدي منظّمات شيعيّة، والخلافات العميقة بين المركز والإقليم الفيدراليّ الكرديّ حول توزيع العائدات. وينصّ الدستور في حال نشوب خلاف كهذا على أن تكون الأولويّة لقوانين الإقليم. وعملاً بالدستور ذاته تتمتّع الأقاليم بحقّ التفاوض مباشرة مع الشركات النفطيّة الأجنبيّة وتوقيع الاتّفاقات معها، حتّى من دون علم الحكومة المركزيّة. ولهذه الأسباب لا يزال معطّلاً التصويت على قانون النفط والغاز الذي أحالته الحكومة إلى البرلمان في شباط/ فبراير 2006. وبدورها ردّت بغداد بمنع أيّ شركة نفطيّة تعمل في كردستان العراق من العمل في بقيّة أنحاء البلاد. فإذا أضفنا الفساد المستشري، في سائر العراق بما فيه كردستان، والهجرة الواسعة للخبراء التي أفقدت البلد الكادر الوطنيّ والمؤسّسات التي تستطيع رفع الطاقة الإنتاجيّة، بات من المشكوك فيه كثيراً أن يعاد بعث الوطنيّة العراقيّة على قاعدة المصالح المشتركة[1].

وعلى العموم صارت أوساط عراقيّة وغير عراقيّة واسعة مستعدّة للإقرار بأنّ العراق قد يتحوّل نهائيّاً إلى دولة فاشلة[2]. ولا نعدو الحقيقة إذا قلنا إنّه، ومثله بلدان المشرق الآسيويّ، ربّما بدت أكثر استعداداً لنموذج الدولة – المدينة ممّا إلى نموذج الدولة – الأمّة. فكأنّ حقبة بناء الدولة الوطنيّة المصحوبة بالحرب الباردة كانت خدعة صدّقها الأفراد والعائلات ممن انتقلوا إلى السكن في جوار طوائف أخرى، ليتبيّن لاحقاً أنّ هذا التجاور كان حشراً لأعداء في بقع جغرافيّة واحدة.

لقد انتهت التجربة على شكل هزيمة مكتومة للولايات المتّحدة، ولكنْ على شكل

1 راجع مثلاً لا حصراً:

The benefits and the curse of oil: The country is awash with oil money but still lacks a proper plan, The Economist, Aug 14th, 2008.

2 حول "الدول الفاشلة" والنظريّات المختلفة في تأويلها، راجع:

David Carment, *Assessing State Failure: Implications for Theory and Policy*, Third World Quarterly, Vol. 24, No. 3, 2003.

فضيحة مطنطنة للعراق الذي تكشّف حشداً للطوائف والإثنيّات. وكما انتهى مشروع التحديث الصدّاميّ، انتهى مشروع الدمقرطة الأميركيّة الذي وفّر تمريناً أوّلياً، ناقصاً ومتناقضاً، للطلب على الحريّة التي توفّرت قبل أن تتوفّر الوطنيّة.

الفصل السادس عشر

إحباط ثانٍ بالحرّيّة

في الغرب من العراق لاحت الحرّيّة أيضاً، وأيضاً لاح إخفاق كلّف السوريّين واللبنانيّين الكثير. فما إن حصل الانسحاب الإسرائيليّ من لبنان، في 24 أيّار/ مايو 2000، حتّى توفيّ الرئيس السوريّ حافظ الأسد في 10 حزيران/ يونيو. هكذا خلفه نجله بشّار البالغ 34 عاماً يومذاك، والذي عُدّل الدستور لتسهيل عمليّة وراثته، وفي 27 حزيران/ يونيو انتخبه البرلمان الشكليّ بالإجماع.

وقد ظُنّ بشيء من التسرّع والسذاجة أنّ العهد الجديد سيقطع مع الماضي ويبدأ عمليّة انفتاح توصل إلى الديموقراطيّة، وربّما إلى السلام أيضاً. أمّا البراهين التي قُدّمت، فأنّ بشّار شابّ درس طبّ العيون في بريطانيا بين 1992 و1994، مع أنّه لم يُكمل لأنّه استدعي إلى سوريّا بسبب وفاة شقيقه الأكبر باسل، الذي يرجّح أنّه توفّي بحادث سير، وكان هو المرشّح لوراثة أبيه. ثمّ إنّ بشّار اقترن بشابّة سوريّة جميلة وذكيّة وبورجوازيّة، عاشت في لندن وعُرفت بمظهرها وسلوكها الغربيّين "المتمدّنين". وهي، بما يطفئ الجمر الطائفيّ، سنّيّة من مدينة حمص.

في هذه الفترة كان من الرائج التفاؤل، خصوصاً في الدوائر الإعلاميّة والسياسيّة الغربيّة، بوصول جيل جديد إلى السلطة في بعض البلدان العربيّة: ففي الأردن والمغرب تولّى العرش في 1999 ملكان شابّان هما عبد الله الثاني ومحمّد السادس إثر رحيل والديهما: أوّلهما كان في السابعة والثلاثين والثاني في السادسة والثلاثين. وفعلاً حين تحدّث بشّار في خطاب تسلّمه الرئاسة في 17 تمّوز/ يوليو 2000، دعا الشعب السوريّ لأن "يقدّم أفكاراً

جديدة" و"يجدّد أفكاراً قديمة"، ثمّ بعد خمسة أيّام أصدر مرسوماً يدعو إلى إنشاء فروع للتكنولوجيا والإنترنت في جامعات سوريّا الأربع[1].

لكنْ سريعاً ما ظهر أنّ نظريّة الأجيال لا تعدو كونها خرافة صدّقها غربيّون حسنو النيات وعدد من المثقّفين والناشطين السوريّين الذين انطلقوا ينشئون المنابر والمنتديات التي تحمل مراجعات للسياسات الحكوميّة في بلدهم، كما يتدارسون بعض أوجه تاريخ الحكم البعثيّ المسكوت عنها. وهذه النسمة الطريّة هي ما سمّي "ربيع دمشق" في تيمّنٍ ضمنيّ بـ"ربيع براغ" بقيادة ألكسندر دوبتشيك عام 1968. وبالفعل، لم يختلف مصيرا الربيعين. فقد أحبط النظام السوريّ الدعوة الديموقراطيّة وعطّل أصواتها واعتقل ناشطيها الشجعان صيف 2001، مؤكّداً ولاءه لنهجه السابق[2]. أمّا التطوّر الوحيد البارز الذي استجدّ، فضلاً عن إطلاق سراح معتقلين سياسيّين شاخ معظمهم في السجن وفقدوا القدرة على الحركة، فكان اعتماد النظريّة الصينيّة في الجمع بين الليبراليّة الاقتصاديّة وبين سيطرة الحزب الواحد سياسيّاً. لكنْ من دون أي شبَه بإنجازات الاقتصاد الصينيّ ونموّه، كان واضحاً أنّ الاستقرار، وليس الاقتصاد، هو ما فرض هذا التوجّه، أو بحسب ما كتب أحد دارسي نظام بشّار، فإنّ "النموذج الصينيّ كلّه جودة وصلاح إذا ما طُبّق بحكمة وكان الإصلاح الاقتصاديّ الحقيقيّ هدفه، ولم يكن منهجيّة متّفقاً عليها لتجنّب الإصلاح السياسيّ". وفي هذا المعنى الأخير امتدّ إعجاب بشّار ليشمل أيضاً الرئيس الروسيّ آنذاك فلاديمير بوتين[3].

وبالطبع، فإنّ الإصلاحات على محدوديّتها، وهي اقتصاديّة فحسب، ظلّت اعتباطيّة لا تخضع لمراجعات تشريعيّة أو قانونيّة. هكذا اتّسع الفساد، فيما عمل التكوين المافياويّ لعائلات السلطة السوريّة، كالأسد وأقاربهم آل مخلوف وشاليش، وحلفائهم من آل خدّام وطلاس، على تحويل الاستعانة بمساعدات الدول النفطيّة، كالسعوديّة وإيران، إلى حاجة تعادل الحياة والموت[4].

وكانت مقدّمات هذا الوضع قائمة في عهد الرئيس الراحل حافظ الأسد. فسوريّا، كبلد

---

1 Syrian president orders creation of IT departments, Agence France Presse, July 17, 2000.

2 راجع قصة "ربيع دمشق" في: Alan George, *Syria-neither Bread nor Freedom*, Zed Books, 2003.

3 انظر: David W. Lesch, *The New Lion of Damascus, Bashar al-Asad and Modern Syria*, Yale, 2005, p.220.

4 حتّى كاتب غربيّ متعاطف مع النظام السوريّ لم يملك إلاّ أن يعترف بهذه السمة ويسمّي بعض العائلات المستفيدة. انظر: Flynt Leverett, *Inheriting Syria: Bashar's Trial by Fire*, Brookings, 2005, p.83-85.

زراعيّ، أدّى فيها الإصلاح الزراعيّ كما طُبّق إلى أنّ "الكثيرين من صغار الفلاّحين تخلّوا عن استقلالهم، تاركين الزراعة أو محوّلين قطع أراضيهم إلى مصدر دخل ثانويّ، فيما صار يتحكّم بالزراعة منذ أواخر الثمانينات "عدد من الشركات الزراعيّة الموصولة بالبورصة"[1].

وعلى العموم سريعاً ما تبيّن، على الصعد جميعاً تقريباً، أنّ عناصر الضعف التكوينيّ في النظام السوريّ أشدّ تأثيراً بكثير من الإصلاحات الشكليّة. فما حصل في النهاية هو تطوير "دولة حدّ أدنى في المجال الاجتماعيّ والتعليميّ والاقتصاديّ والدينيّ والقانونيّ، مع بقائها دولة حدّ أعلى في المجال الأمنيّ والسياسيّ"، على ما كتب الكاتب السوريّ ياسين الحاج صالح[2].

فقد استمرّ من حيث المبدأ تفتيت السلطة مع بعض التعديلات في النُسب. هكذا أبقي الاقتصاد في يد مركّب من العسكريّين العلويّين والتجّار السنّة، الذين ارتبطوا في ما بينهم بمصاهرات وشراكة في المشاريع التجاريّة، لكنّ العنصر العلويّ ظلّ هو المقرّر تماماً، مثلما ظلّ مصدر السلطة الأمنيّة. وكان الجديد النسبيّ منح حصّة معتبرة من السلطة الثقافيّة والمجتمعيّة للإسلاميّين المستعدّين لغضّ النظر عن استمرار الحكم البعثي، تتويجاً لحركة بناء المساجد التي انطلقت بلا عقال في عهد الوالد الراحل.

أمّا خارجياً، فاستمرّ الإمساك بلبنان بمعزل عن حصول الانسحاب الإسرائيليّ منه، كما تضافرت عوامل إقليميّة قوّت الرغبة الرسميّة السوريّة في الإبقاء على نهج حافظ الأسد.

فقد وفّرت الانتفاضة الفلسطينيّة الثانية، ومن ثمّ انتخاب أرييل شارون رئيساً لحكومة إسرائيل، سبباً للتشدّد السوريّ. لكنّ أسباب التشنّج الأخرى ما لبثت أن تلاحقت: فمن مأساة 11 أيلول/ سبتمبر 2001 و"الحرب على الإرهاب"، إلى حرب العراق في 2003 التي عارضتها دمشق وخافت منها، اتّسعت الفجوة بين الولايات المتّحدة والنظام السوريّ كما تقلّصت رغبة الأخير في الإصلاح، وهي كانت ضئيلة أصلاً.

وكان لهذا انعكاسه على الداخل وعلى تضييق المسافة بين النظام وثقافة الإسلام السياسيّ. ذاك أنّ "الغضب الذي أشعلته الحرب في العراق وما تلاها، واستمرار النزاع الإسرائيليّ – الفلسطينيّ، والوتيرة البطيئة للإصلاح الداخليّ، أطلقت إحياءً إسلامياً متعدّد

1 Volker Perthes, *The Political Economy of Syria under Asad*, I.B.tauris, 1995, p.118. and Flynt Leverett, *Inheriting Syria*, pp.118–119.

2 جريدة "المستقبل" اللبنانيّة، 25/10/2009.

الأشكال. وهذه الاتّجاهات وجدت ما يعكسها، على امتداد الشرق الأوسط العربيّ، في أنّ بشراً أكثر صاروا يتّجهون إلى المسجد، ونساءً أكثر صرن يلبسن الحجاب، وقادة دينيّين أكثر صاروا يحضّون على الجهاد والمقاومة"[1].

وكان الوجود العسكريّ الأميركيّ في العراق أكثر ما أخاف بشّار الأسد، خصوصاً وقد وضعت "الرباعيّة" ما عُرف بـ"خطة طريق" لحلّ النزاع الإسرائيليّ – الفلسطينيّ فوراً بعد دخول العراق. ثمّ في بداية أيّار/ مايو وصل وزير الخارجيّة الأميركيّ كولن باول إلى دمشق حاملاً قائمة مطالب بينها إغلاق مكاتب "حماس" و"الجهاد الإسلاميّ" الفلسطينيّتين في العاصمة السوريّة وإغلاق الحدود مع العراق التي يتسلّل منها الإرهابيّون. أبعد من هذا أنّ التصدّع ما لبث أن ظهر على جبهة الداخل: ففي 12 آذار/ مارس 2004، انفجر الوضع في مدينة القامشلي، في أقصى الشمال الشرقيّ المحاذي للعراق، واتّخذ شكل انتفاضة للأكراد. والمعروف أنّ ربع مليون كرديّ سوريّ محرومون من الجنسيّة عملاً بمشروع "الحزام العربيّ" لتعريب المنطقة، الذي بدئ العمل به في 1962. هكذا امتدّ العنف ليشمل معظم المناطق التي يعيش فيها أكراد، ما تأدّى عنه مقتل أكثر من ثلاثين شخصاً واعتقال أكثر من ألفين وتعذيبهم.

وبدأت إدارة بوش باعتماد سياسات العقوبات على سوريّا، مع إدراك واضح بأنّ وجودها في لبنان هو المكان الأشدّ حساسيّة وقدرة على إيذائها. والحال أنّ إخراج الجيش السوريّ من لبنان بدا قضيّة مشتركة أميركيّة – فرنسيّة، أمل بها الرئيس الفرنسيّ جاك شيراك، بين أمور أخرى، أن يعوّض للولايات المتّحدة ما تسبّبت به معارضة فرنسا لحربها في العراق.

وهنا ارتكبت دمشق الخطأ القاتل، وهو فرضها على اللبنانيّين تمديد ولاية الرئيس إميل لحّود نصف ولاية إضافيّة من ثلاث سنوات. وهذا ما لم يأخذ في الحسبان انعدام شعبيّة لحّود واعتبار أكثريّة اللبنانيّين الساحقة أنّه مجرّد دمية سوريّة. لقد بدا هذا القرار مهيناً وعدوانيّاً لا يفسّره إلاّ رعب النظام السوريّ من احتمال تفلّت قبضته على لبنان وحاجته إلى رجل كلحّود في موقع الرئاسة، لأنّ أيّ سياسيّ مسيحيّ آخر يصعب الوثوق به في هذه المعركة الخاسرة مع الولايات المتّحدة وفرنسا. ذاك أنّه منذ الانسحاب الإسرائيليّ من

1 David W. Lesch, The New Lion of Damascus... pp.208-209.

لبنان في 2000 بدأت تتعالى أصوات اللبنانيّين الداعين إلى انسحاب سوريّ مماثل، إذ لم يعد هناك أيّ مبرّر لبقاء الجيش السوريّ. وقد باتت الطائفة السنيّة بزعامة رفيق الحريري والطائفة الدرزيّة الصغيرة متعاطفتين مع هذا الطرح الذي اقتصر في البداية على المسيحيّين. ولم يُخفِ السوريّون ارتباكهم حيال النتائج التي قد تسفر عنها الانتخابات اللبنانيّة المقرر إجراؤها في أيّار 2005 والمقدّر أن تعطي الحريري وحلفاءه أكثريّة واضحة[1]. وإلى ذلك بدأ الحريري، بسبب سنيّته، يتحوّل إلى نجم لدى بعض السنّة السوريّين أنفسهم، فيما كانت علاقاته الدوليّة الواسعة، لا سيّما مع فرنسا، تضاعف قلق النظام السوريّ منه ومن احتمال إفلاته من قبضته.

لقد آل الانزعاج الأميركيّ من المواقف السوريّة حيال العراق، والرغبة في إضعاف نظامها، إلى فرض سلّة من العقوبات الاقتصاديّة في أيّار/ مايو 2004، وهو ما أُتبع بعقوبات على المصرف المركزيّ وعلى شخصيّات سوريّة. ووُسّعت العقوبات في نيسان/ أبريل 2006 ثمّ في شباط/ فبراير 2008 لتشمل مسؤولين سوريّين. وأهمّ من ذلك وأخطر كان ما حدث في أيلول/ سبتمبر 2004 حين صدر عن مجلس الأمن، بدفع أميركيّ - فرنسيّ، القرار 1559، مطالباً بانسحاب ما تبقّى من قوّات أجنبيّة من لبنان، والمقصود القوّات السوريّة، وبحلّ جميع الميليشيات اللبنانيّة وغير اللبنانيّة ونزع سلاحها، والمقصود "حزب الله" والمنظّمات الفلسطينيّة التابعة لدمشق، وهذا فضلاً عن بسط يد الدولة اللبنانيّة فوق الأراضي اللبنانيّة.

لكنّ هذا القرار سريعاً ما اعتبرته دمشق وحليفها "حزب الله" قراراً صهيونيّاً - أميركيّاً، وبدأت الأجواء تتشنّج في لبنان. فبعد محاولة اغتيال السياسيّ المعارض مروان حمادة، اغتيل رفيق الحريري في 14 شباط/ فبراير 2005 في عمليّة تفجير وحشيّ في بيروت، ثم كرّت سلسلة اغتيالات طاولت سياسيّين وإعلاميّين ومثقّفين يُعدّون كلّهم من خصوم سياسة سوريّا و"حزب الله".

إلى ذلك، وجّهت تحوّلات الطائفة الإسلاميّة السنيّة طعنة أخرى إلى السياسة السوريّة. فتقليديّاً كانت هذه الطائفة ركيزة كلّ مطالبة بالوحدة مع دمشق، ثم ركيزة تحويل لبنان

1 أمّا اللبنانيّون الأبعد نظراً والأكثر كونيّة في نظرتهم، فاستوقفهم انهيار نموذجهم فيما الهجمات الغربيّة تتواصل على الثقافة العربيّة – الإسلاميّة، وبعضها عنصريّ، التي أعقبت جريمة 11 أيلول. ذاك أنّه، بانهيار لبنان، لم يوجد مَثَل واحد يمكن تقديمه على نجاح التعايش بين مسلمين وغير مسلمين.

قاعدةً لنشاط المقاومة الفلسطينيّة ضدّ إسرائيل، وهي كانت دائماً الطائفة الأكثر تجاوباً مع المصالح السوريّة بحجّة الرابطة "الأخويّة" العربيّة. أمّا مصرع الحريري، بعد عقود على استتباب السلطة في دمشق في أيدي أفراد من الطائفة العلويّة، فبدا كافياً لنقل جزء كبير من السنّة اللبنانيّين، خصوصاً سكّان المدن، إلى صدارة العمل الاستقلاليّ والسياديّ. وهذا على الأقلّ ما عبّرت عنه تظاهرة 14 آذار/ مارس 2005 بعد شهر على اغتيال الحريري التي ضمّت قرابة مليون لبناني[1]. وكانت تلك التظاهرة التي طالبت بتفكيك النظام الأمنيّ السوريّ – اللبنانيّ وبمعرفة الحقيقة في عمليّة الاغتيال وبانسحاب الجيش السوريّ من لبنان، التمرين الثاني الكبير على طلب الحريّة في الشرق الأوسط العربيّ بعد سقوط صدّام حسين في بغداد.

فالمطالبة بتشكيل محكمة دوليّة للتحقيق في الجريمة كانت تشي بضرورة الانسجام مع العدالة الكونيّة، بعد اغتيالات عديدة حصلت في العهد السوريّ ولم يجر أيّ تحقيق فيها. ثم إنّ تلك التظاهرة جمعت، للمرة الأولى في التاريخ اللبنانيّ الحديث، مسيحيّين وسنّة ودروزاً يطالبون بالدولة – الأمّة اللبنانيّة على نحو مدنيّ وسلميّ. صحيح أنّ هذا اللقاء الكبير لم يتحوّل جبهة وطنيّة، بل بقي أقرب إلى فيدراليّة طوائف. إلا أنّه، مع ذلك، شكّل احتمال نقلة في الوعي والممارسة السياسيّين اللبنانيّين. يضاف إلى ذلك أنّ الحريري، على عكس جميع أبطال الشرق الأوسط العربيّ الحديث، لم يكن ضابطاً عسكريّاً ولا شيخاً دينيّاً، وهذا ما بدأ يترك آثاره على نظام القيم الشعبيّ الذي بات يتقبّل كون رجل الأعمال بطلاً. وعند قطاع واسع من اللبنانيّين، كان لاغتيال الحريري معانٍ أخرى: فهو في معاناته مع الحلم السوريّ لانتزاع استقلال بلده من دون إغضابهم، قدّم نموذجاً للنضال السلميّ الصبور، كما أنّ اهتمامه بالتعليم وبتعمير عاصمة حديثة الشكل والمظهر، على النحو الذي أراد فيه الخديوي إسماعيل تعمير القاهرة في القرن التاسع عشر، عنى الكثير للمستفيدين من هذين التعليم والتعمير[2].

وأغلب الظنّ أنّ 14 آذار كانت لتكون أقوى وأفعل لولا اضطرارها للدفاع عن كلّ نهج

1 عن 14 آذار، التي صارت تسمية لحلف سياسيّ – طائفيّ، في صعودها وهبوطها، انظر:
Michael Young, *The Ghosts of Martyrs Square-An Eyewitness Account of Lebanon's Life Struggle*, Simon & Schuster, 2010.

2 انظر: Samir khalaf, *Heart of Beirut*, Saqi,2006.

الحريريّ منذ 1992، أكان لجهة التواطؤ مع النظام السوريّ، أو لوثوق علاقته بالسعوديّة وسياستها ومصالحها بما يفيض عن السيادة اللبنانيّة، أو أخيراً النهج الاقتصاديّ النيوليبراليّ المتطرّف الذي اتّبعه وما اتّصل به من فساد وإجحاف. فبذريعة منح الأولويّة لجذب أصحاب رؤوس الأموال والاستثمارات إلى البلد للمساهمة في إعادة إعماره بعد تدمير الحرب، اتُّبعت سياسات قليلة الاكتراث بالطبقات الأفقر والمناطق الأبعد، متسبّبة بتراجع خطير في التقديمات الاجتماعيّة والتربويّة التي يضمنها القانون للبنانيّين. كما أنّ سياسة الإسراف في الاستدانة همّشت الزراعة والصناعة لمصلحة الاقتصاد الريعيّ الذي حقّق طغياناً مبرماً.

لكنّ القرارات الدوليّة التي تلاحقت أكملت تصديع الموقع السوريّ. ففي نيسان/ أبريل 2005 صدر عن مجلس الأمن القرار 1595، الذي قضى بإنشاء لجنة دوليّة مستقلّة للتحقيق في جريمة اغتيال الحريري تتّخذ من لبنان مقرّاً لها. ثم في أواخر تشرين الأوّل/ أكتوبر صدر القرار 1636 الذي أكّد أنّه لا يمكن تصوّر تنفيذ الجريمة دون علم وموافقة كبار المسؤولين الأمنيّين السوريّين، وأنّ عدّة مسؤولين سوريّين حاولوا تضليل التحقيق بإعطاء بيانات مغلوطة أو غير دقيقة. وقد ورد وصف الجريمة بالعمل الإرهابيّ في متن هذا القرار تسع عشرة مرّة، وخلص مجلس الأمن إلى اعتبار أنّ العمل المذكور يهدّد السلم والأمن الدوليّين، وأنّه بالتالي يتصرّف حياله بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتّحدة.

بعد ذلك، وفي أيار/ مايو 2006، جاء قرار مجلس الأمن 1680 الذي يطالب بإقامة علاقات ديبلوماسيّة طبيعيّة بين لبنان وسوريّا، وترسيم الحدود بينهما. وفي هذه الغضون تحقّق إنجازان كبيران للحرّيّة وللإقرار بالسيادة الوطنيّة للبنان. ففي 26 نيسان/ أبريل 2005 خرج الجيش السوريّ من لبنان على نحو مذلّ، وسط تعرّض سوريّا لضغوط خارجيّة وحملات إعلاميّة تترجّح بين المطالبة بـ"تغيير النظام" والمطالبة بـ"تغيير سلوك النظام". وهذا ما لم يعمل على التخفيف منه سوى الأمين العامّ لـ"حزب الله" حسن نصر الله، الذي سلّم رستم غزالي، قائد الاستخبارات السوريّة في لبنان، رشّاشاً هو هدية رمزيّة باسم المقاومة اللبنانيّة. وكان الإنجاز الثاني إحراز قوى 14 آذار أكثريّة المقاعد النيابيّة في انتخابات حزيران من العام نفسه.

لقد أدّى خروج الجيش السوريّ إلى حرمان دمشق الاستفادة من "الساحة" اللبنانيّة

في توازن القوى الذي غالباً ما أكّدت أنّها تريد إنشاءه مع إسرائيل، وبات تحرّر السياسة الخارجيّة اللبنانيّة من الوصاية السوريّة أمراً ممكناً. ثم إنّ سوريّا، من خلال وجودها العسكريّ والسياسيّ في لبنان، حالت دون لجوء المعارضين السوريّين إليه مثلما ردعت الصحافة اللبنانيّة، التي غالباً ما قضّت مضاجع الأنظمة العسكريّة المتعاقبة في دمشق، عن انتقادها. وهذا كلّه مضافاً إلى عائدات اقتصاديّة يشكّل التهريب بنداً أساسيّاً من بنودها.

في الوقت نفسه بدا الدفاع عن السياسة السوريّة لدى حلفائها اللبنانيّين هزيلاً. فباستثناء تحالفها مع "حزب الله"، واحتضانها له كقوّة تناهض إسرائيل، افتقر الدفاع إلى كلّ حجّة إيديولوجيّة مقنعة. فلا إميل لحّود ولا النظام الأمنيّ الذي يرعاه ضبّاط سوريّون ولبنانيّون يمكن الدفاع عنهما. ثمّ إنّ الفلسطينيّين في لبنان، في ذاك العهد، مُنعوا من العمل في 71 مهنة، وهذا ما يصعب تفسيره من وجهة نظر قوميّة عربيّة مترمّتة في عدائها لإسرائيل. كذلك أدّى النفوذ السوريّ المتصاعد في المخيّمات الفلسطينيّة، في موازاة جلاء مقاتلي منظّمة التحرير الفلسطينيّة عنها، إلى إطلاق يد الجهاديّين المسلّحين كي يشكّلوا سدّاً في مواجهة نفوذ السلطة الفلسطينيّة في المخيّمات اللبنانيّة. وهذا ما كان يعزّز أسباب النزاع اللبنانيّ بعنصر آخر قابل للالتهاب. فوق ذلك اقتصر دمج لبنان في السياسة السوريّة كطرف للإمبراطوريّة، على الأمن وحده، فلم يتحقّق أيّ إنجاز آخر يستحقّ الذكر في الاقتصاد والتنمية أو في الثقافة والتعليم ممّا تستدعيه السياسة "الأخويّة" المفترضة.

لكن هذا لم يمنع سوريّا وحلفاءها، فور خروج جيشها، من مباشرة الإعداد الدؤوب للردّ، تماماً كما فعلت بعدما أخرجها الإسرائيليّون من لبنان في 1982. وقد جاء هذا مصحوباً بقصف لفظيّ يستعين بكلّ ما أنتجه القاموس الضدّيّ. فسوريّا عبر سحب جيشها، نفّذت جزءاً من القرار 1559، لكنّها تركت وراءها لغمي "حزب الله" والمنظّمات الفلسطينيّة التابعة لها. واستمرّ مسلسل الاغتيالات لوجوه من 14 آذار، ما أدّى إلى تعطيل نشاط النوّاب المتخوّفين من استهدافهم بأعمال قتل تخفض عددهم وتحرمهم البقاء كأكثريّة نيابيّة. وفضلاً عن الحصار الاقتصاديّ بإغلاق الحدود السوريّة، وهي المنفذ البرّيّ الوحيد للبنان إلى العالم[1]، تمّ العمل على تصديع ائتلاف 14 آذار عبر انسحاب ميشال عون منه وتحالفه في شباط/ فبراير 2006 مع حزب الله الذي كان، قبل أشهر، خصمه المحلّيّ الأوّل. وما لبث

1 إذ المنفذ الآخر هو عبر إسرائيل التي لا تربطها أيّة علاقة ديبلوماسية أو غير ديبلوماسية بلبنان.

عون غير المعروف بأي تواضع في طموحه وفي رغبته بالوصول إلى رئاسة الجمهوريّة، أن انفتح على سوريّا وإيران، محرّكاً لدى المسيحيّين كلّ ما يمكن تحريكه من غرائز طائفيّة ضدّ السنّة وآل الحريري.

بيد أن الردّ الأهمّ والأبرز على صعود 14 آذار، وعلى الأجندة الوطنيّة والديموقراطيّة التي رفعتها، تمثّل في حرب تموز/ يوليو 2006 التي أراد منها "حزب الله" وحلفاؤه إعادة الاعتبار بالقوّة إلى أجندة الصراع مع إسرائيل، ومن ثمّ تغليب الخارجيّ والاستراتيجيّ على الداخليّ والحياتيّ. فعلى الحدود اللبنانيّة – الإسرائيليّة أقام عناصر من "حزب الله" كميناً للإسرائيليّين قُتل فيه أربعة جنود وخُطف جنديّان، ما استدعى ردّاً بلا رحمة من إسرائيل. صحيح أنّ الأخيرة فشلت في تصفية "حزب الله"، لأنّ الحرب شكّلت أوّل مواجهة بين قوى محليّة لادولتيّة وبين جيش معتاد على المواجهات الكلاسيكيّة وتفوّق سلاح الجوّ، وهذا ما حمل الأمين العامّ للحزب حسن نصر الله على الحديث عن "نصر إلهيّ" حقّقه حزبه. لكنّ الصحيح أيضاً أنّ الحرب أظهرت حقائق أخرى. فقد بدا واضحاً أنّ العجز عن تطبيق القرارات الدوليّة الهادفة إلى تجريد "حزب الله" من سلاحه تسبّب بكوارث للبنانيّين. وبدورها دمّرت إسرائيل جزءاً أساسيّاً من البنية التحتيّة للبنان، وكاد اقتصاده ينهار تحت وطأة خسارة قُدّرت بخمسة مليارات دولار، فيما فرّ سكّان الجنوب اللبنانيّ من بيوتهم إلى مناطق أخرى بعيدة عن القتال. وقد قضى 1200 لبنانيّ في الحرب نصفهم مدنيّون، و160 إسرائيليّاً معظمهم عسكريّون. إلى ذلك انتهت الـ34 يوماً من القتال بصدور القرار 1701 عن مجلس الأمن الذي قضى بتمركز قوّات الأمم المتّحدة والجيش اللبنانيّ في منطقة حدوديّة عريضة، وألاّ تتواجد هناك عناصر مسلّحة من غير هذه القوّات. هكذا انتهت عمليّاً المقاومة لإسرائيل وباتت فعاليّة "حزب الله" موجّهة كلّها إلى الداخل اللبنانيّ.

مع هذا استطاع "حزب الله" أن يغيّر الأولويّة كما وضعتها حركة 14 آذار، أي الوعد ببناء دولة مستقلّة وديموقراطيّة، من دون أن يكون نجاحه كاملاً، ومن دون أن يكون سبيله إلى ذلك سهلاً. فقد صدر في حزيران/ يونيو 2007 قرار مجلس الأمن 1757 الذي يقضي بإنشاء محكمة دوليّة تنظر في اغتيال الحريري، ثمّ اضطرّت سوريّا، في 2008، إلى إنشاء علاقات ديبلوماسيّة مع لبنان، ومن ثمّ إقامة سفارتين في البلدين. وهذان المكسبان واجهتهما أيضاً جهود مضادّة: فوزراء المعارضة الشيعيّة في حكومة "الوحدة الوطنيّة"

استقالوا ردّاً على تعاون الحكومة مع المحكمة الدوليّة. وكان المقصود بهذه الخطوة، المصحوبة بالاعتصامات المفتوحة في الوسط التجاريّ لبيروت، إسقاط الحكومة، أو في الحدّ الأدنى إلحاق الشلل بها، وهو ما تمّ فعلاً. كذلك أرادت دمشق من إقامة التمثيل الديبلوماسيّ أن تبرّئ ذمّتها أمام العالم كجزء من حملتها لكسر العزلة التي تواجهها. أمّا وظائف السفارة، فاقتصرت فعليّاً على وظائف قنصليّة، فيما استمرّ التركيز في المسائل الأساسيّة على الحلفاء اللبنانيّين لسوريّا.

وعلى العموم، أمكن بقوة السلاح والتخويف منع الأكثريّة الـ14 آذاريّة من أن تحكم، هي التي نالت الأكثريّة في انتخابات 2009 العامّة أيضاً. وكان أبرز حدث في هذا السياق انقضاض مسلّحي حزب الله وحلفائه، في أيار/ مايو 2008، على بيروت وتعطيلهم بعض وسائل الإعلام المناوئة لهم، وذلك بعد أن حاولت الحكومة تفكيك شبكة اتّصالات "حزب الله" غير الشرعيّة تعريفاً. وقد استلزم الأمر عقد مؤتمر في العاصمة القطريّة، الدوحة، وإجراء مصالحة شكليّة بين القادة اللبنانيّين مكّنت، ولو بصعوبة ملحوظة، من انتخاب رئيس جديد للجمهوريّة وتشكيل حكومة "وحدة وطنيّة" أخرى. لكنْ كان الأثر المباشر لذاك العمل العسكريّ تحوّل الزعيم الدرزيّ وليد جنبلاط، المسكون بمخاوف الأقليّات الدينيّة المشرقيّة وهواجسها، من أحد أركان 14 آذار إلى ملتحق بحزب الله وسوريّا. وعلى هذا النحو، وبحسب ما كتب أحد شارحي الوضع: "قد يكون حزب الله خسر انتخابات لبنان، لكنّه يبقى القوّة السياسيّة المسيطرة في البلد[1].

لقد حصل حزب الضدّيّة الشيعيّة وحلفاؤه على فيتو معطّل في الحكومة الجديدة. ومجدّداً استقال وزراؤه حين تناقلت بعض وسائل الإعلام الغربيّة معلومات عن قرب إصدار المحكمة الدوليّة قرارها الظنيّ في جريمة قتل الحريري، وأن أفراداً في "حزب الله" متّهمون بالعمليّة.

على أيّة حال، استقالت الحكومة التي يرأسها سعد الحريري، نجل رفيق، وبدأ السعي إلى حكومة أخرى بالاستناد إلى أكثريّة جديدة شكّلها الخوف، ترفض التعاون مع المحكمة كما تنزع الشرعيّة عنها. وعلى امتداد 2010 طغى جوّ من مطاردة الساحرات والتخوين وتهم العمالة، وسط تحوّل النزاع مع إسرائيل إلى مسلّمة خشبيّة شبه دينيّة يُتّهم كلّ من ينوي

1 Mohamad Bazzi, Lebanon's Shadow Government: How Hezbollah Wins by Losing, Foreign Affairs, September 11, 2009.

إخضاعها للسياسة والنسبيّة.

في المقابل، نجح النظام السوريّ نجاحاً لافتاً في الاستفادة من المتغيّرات التي أنتجها اتّضاح النتائج البائسة لحرب العراق وتزايد التوتّر في فلسطين. فقد تمكّن من استيلاد وطنيّة سوريّة من طبيعة سلبيّة وضدّيّة باعتماد ديناميّات خوف وتخويف من الحصار الأميركيّ ومن الوطنيّة اللبنانيّة المناهضة للسياسة السوريّة والتي أخرجت جيشها من لبنان، لا سيّما بعد ظهور بعض تعبيراتها الشوفينيّة ضدّ العمّال السوريّين في لبنان، وكذلك من الحال العراقيّة التي أعقبت إسقاط صدّام حسين. هكذا ركّزت على الفوضى بوصفها البديل الوحيد الذي ستؤول إليه سوريّا في ما لو سقط نظامها، بهدف استبعاد التغيير وحمل السوريّين على التمسّك بواقعهم القائم.

وبدأ الانفتاح الدوليّ على سوريّا بالرئيس الفرنسيّ نيكولا ساركوزي الذي أراد إدخال تغييرات على نهج سلفه جاك شيراك، ولعب دور في الشرق الأوسط بالنيابة عن واشنطن المتراخية مع نهاية عهد بوش وقبل قيام إدارة أميركيّة جديدة. هكذا زار سوريّا في أيلول/ سبتمبر 2008 ثم مرّة ثانية في بداية 2009. وراحت العواصم الأوروبيّة، الواحدة بعد الأخرى، تستقبل الأسد.

كذلك تحوّلت السياسة الأميركيّة بعد وصول باراك أوباما إلى الرئاسة، فانتقلت من المغامرات الهوجاء لبوش إلى اتبّاع الممالأة الساذجة لبعض الحكّام المستبدّين. هكذا وعملاً بتوصيات بيكر – هاملتون[1] التي دعت إلى "الانخراط" مع سوريّا، قام في 2009 عدد من أعضاء الكونغرس ومسؤولو مجلس الأمن القوميّ والخارجيّة بزيارات لدمشق، إضافة إلى ثلاث زيارات قام بها المبعوث الخاصّ لعمليّة السلام في الشرق الأوسط جورج ميتشيل. وفي شباط/ فبراير 2010 قام نائب وزير الخارجيّة الأميركيّ للشؤون السياسيّة وليم بيرنز بزيارة سوريّا، وكان بذلك أرفع مسؤول أميركيّ يزورها منذ خمس سنوات. وبعد ذلك بوقت قصير سُمّي روبرت فورد أوّل سفير لبلاده في دمشق منذ 2005. وفضلاً عن طلب المساعدة السوريّة للتهدئة في العراق، كان من الحجج الأميركيّة الضمنيّة التي تعزّز هذا الاتّجاه، أنّ من الممكن فصل سوريّا عن حليفتها إيران، المتّهمة أميركيّاً بتطوير سلاح

1 وهو التقرير الذي خرجت به لجنة من الحزبين عيّنها الكونغرس الأميركيّ في آذار/ مارس 2006 لتقديم اقتراحات حول العراق وما يتّصل به من أوضاع إقليميّة، وقد ترأسها وزير الخارجيّة الأميركيّ السابق جيمس بيكر والنائب الديموقراطيّ السابق لي هاملتون.

نوويّ، والاعتقاد بأنّ دخول دمشق على خطّ مساعي التسوية السلميّة بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين، سيعطي زخماً للعمليّة السلميّة[1]. لكنْ بعد أقلّ من عشرة أيّام على تعيين فورد، استقبل بشّار الأسد الرئيس الإيرانيّ محمود أحمدي نجاد والأمين العام لـ"حزب الله" حسن نصر الله في دمشق على نحو احتفاليّ واستفزازيّ.

فبحسب الحجّة التي ردّدها المتعاطفون مع سوريّا، بقيت العقبة التي تعرقل تطوير العلاقات السوريّة – الأميركيّة ما سبق أن أصدرته إدارة بوش من تشريعات، كان آخرها في 7 أيّار/ مايو 2008 حين مُدّدت العقوبات على دمشق لاتّهامها ببناء مفاعل نوويّ لأغراض عسكريّة بالتعاون مع كوريا الشماليّة، فضلاً عن الاتّهامات التقليديّة لها في ما خصّ سياستها في العراق ولبنان. وكان الطيران الحربيّ الإسرائيليّ قد دمّر في 6 أيلول/ سبتمبر 2007 منشأة عسكريّة سوريّة قرب مدينة دير الزور في الشمال الشرقيّ للبلاد. أمّا صور تلك المنشأة، فكانت الدليل الذي اعتمدته إدارة بوش على وجود مشروع نوويّ سوريّ.

وإقليميّاً، عادت العلاقات السوريّة – السعوديّة إلى التحسّن بعدما شارفت على الانهيار في 2005، من دون أن يطرأ أيّ تراجع في حرارة العلاقات السوريّة – الإيرانيّة. هكذا أمكن القمّة العربيّة أن تنعقد في دمشق في آذار/ مارس 2008، وأن تُعدّ ناجحة بمعيار القمم العربيّة. ثمّ زار الملك السعوديّ عبد الله سوريّا في تشرين الأوّل/ أكتوبر 2010، فكانت تلك زيارته الأولى منذ تولّيه العرش في آب/ أغسطس 2005. وهذه الخطوة إنّما نجمت هي الأخرى عن خرافة فصل سوريّا عن إيران وحملها على تنسيق جهودها في العراق مع السعوديّين. وبفعل تأثير السعوديّة على رئيس الحكومة اللبنانيّة سعد الحريري، قام الحريري نفسه، وهو يعضّ على جرحه، بزيارة الأسد في كانون الأوّل/ ديسمبر.

وربّما كان أهمّ من ذلك كلّه التحوّل النوعيّ في العلاقات السوريّة –التركيّة، علماً بأنّ الصحراء التي قطعتها هذه العلاقات شاسعة جدّاً. ففي 1998، قبل وفاة حافظ الأسد بعامين، حشد الأتراك بضع فرق من جيشهم قبالة الحدود مع سوريّا بعدما تفاقم النشاط العسكريّ للزعيم الكرديّ التركيّ عبد الله أوجلان المقيم في سوريّا والذي بات مصدر إزعاج وقلق لأنقرة. وكان أن رضخت دمشق للتهديد وأبعدت أوجلان بما أفضى إلى وقوعه في أيدي الأتراك. بعد ذاك جاء رفض البرلمان التركيّ استخدام قوّات الحلفاء للأراضي التركيّة في

1 انظر: Stephen Starr, Damascus: on the Road to Peace?, Open Democracy, 5 August 2009. http://www.opendemocracy.net/article/email/damascus-on-the-road-to-peace

2003 من أجل دخول العراق ليعطي دفعة إضافيّة للعلاقات السوريّة – التركيّة.

وفي بداية 2004 كان بشّار الأسد أوّل حاكم سوريّ يزور تركيا منذ استقلال بلاده، وما لبثت تركيا أن رفضت الانضمام إلى المساعي الدوليّة بعزل سوريّا، ومضت، بالعكس، في تعزيز علاقاتها مع دمشق على رغم معارضة واشنطن، ثم أعلنت أنقرة في 2008 عن رعايتها مفاوضات غير مباشرة بين سوريّا وإسرائيل، شرط حصول دمشق على التزام بالانسحاب الكامل من الجولان المحتلّ. وبهذا ساهمت إسرائيل، بقبولها التفاوض غير المباشر مع سوريّا، في إخراجها من عزلتها الدوليّة، رهاناً منها على فصلها عن إيران.

والحال أنّ الإسرائيليّين، منذ حرب 2003 في العراق، أبدوا أكثر من إشارة إلى حرصهم على "استقرار سوريّا"، كي لا ينشأ فراغ على حدودهم تملأه "القاعدة" والتنظيمات الدينيّة الإرهابيّة. وفي 2009 خطت سوريّا وتركيا خطوات أخرى، فألغتا تأشيرات الدخول في ما بينهما، ثم في كانون الثاني/ يناير 2010 وقّعتا مذكّرة تفاهم تتعلّق بإقامة سدّ على نهر العاصي ليكون رمزاً لتعاونهما.

ولم تكن هذه التطوّرات بعيدة عن المناخ الذي أطلقته في تركيّا شعبويّة رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان وحزبه "العدالة والتنمية" الإسلاميّ المتمسّك بنبرة عداء استعراضيّ للغرب وإسرائيل. لكنْ إلى ذلك سعت تركيّا إلى احتلال موقع بارز في العالم العربيّ، لا سيّما بين الأكثريّة السنّيّة، بأقلّ جهد ممكن، مستفيدة من شلل السياسة الخارجيّة لمصر والسعوديّة بوصفهما القطبين السنّيّين الأبرز. ولم يكن هذا الاتّجاه معزولاً عن أفكار تركيّة عبّر عنها وزير الخارجيّة داوود أوغلو الساعي إلى بعث "عثمانيّة جديدة" تجد موجباتها في ضرورات اقتصاديّة وثقافيّة وجيوسياسيّة[1].

لكنّ هذا لم يغيّر شيئاً في السلوك السوريّ. ففي صيف 2009 اتّهم رئيس الحكومة العراقيّة نوري المالكي سوريّا بالوقوف وراء أعمال إرهابيّة، وطالب بتشكيل محكمة دوليّة للنظر في ذلك. ورغم تصاعد الاتّهام الغربيّ لإيران بتطوير مشروع قد يؤدّي إلى إنتاج سلاح نوويّ، وما ترتّب عليه من مخاوف عربيّة، مضى التحالف السوريّ – الإيرانيّ يزداد

1 أحمد داوود أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، الدار العربيّة للعلوم، بيروت، 2010. كذلك انظر:

Soner Cagaptay, Is Turkey Leaving the West?
http://www.foreignaffairs.com/articles/65634/soner-cagaptay/is-turkey-leaving-the-west

قوّة، من دون أن تؤدّي الرعاية التركيّة للتفاوض السوريّ – الإسرائيليّ غير المباشر إلى أيّة نتيجة[1].

وفضلاً عن استمرار السياسة نفسها حيال لبنان، لم تتراجع دمشق شعرة واحدة في تأييدها الحارّ لـ"حزب الله" و"حماس"، فيما بدت حركات وأطراف المقاومة الضدّيّة جميعاً، لا سيّما بعد اتّهام سوريّا بقتل الحريري، خارجة، في صورة أو أخرى، على الشرعيّة الدوليّة. حتّى مع الأردن، الذي يشارك لبنان، ولو بدرجة أقلّ، خوفه من الأطماع التاريخيّة لسوريّا، لم يكن قد انتهى، حتى تموز/ يوليو 2009، الترسيم السوريّ للحدود معه[2].

وهذه السياسة ما كان لها أن تستمرّ وتنجح لولا إخفاق الديموقراطيّة في العراق ولبنان وإخفاق التسوية الفلسطينيّة – الإسرائيليّة، معطوفاً على هذا كلّه جرعة من انتهازيّة الدول الغربية الكبرى وسينيكيّتها في مرحلة احتضار البوشيّة. وفي مناخ كهذا وجدت دمشق ما يساعدها في فوز حركة "حماس" في انتخابات 2006 العامّة، وفي عجز الإسرائيليّين، في العام نفسه، عن تصفية "حزب الله" الذي تمكّن بعد عامين من الإمساك العسكريّ ببيروت[3]. وقد لخّص هذه المستجدّات مساعد وزيرة الخارجيّة الأميركيّة لشؤون الشرق الأوسط السفير جيفري فيلتمان، الذي سبق أن عمل سفيراً في لبنان إبّان 14 آذار/ مارس 2005، بقوله إنّ واشنطن باتت هي المعزولة وليس دمشق[4].

لكنّ تلك الانتصارات بقيت كبناء القصور على الرمل. فداخليّاً لم يتغيّر شيء يُذكر، وخلال 2007 و2008 رست السلطة السوريّة على حملة سجنت أو أعادت إلى السجون عشرات الصحافيّين والكتّاب وناشطي حقوق الإنسان، كما حجبت 135 موقعاً إلكترونيّاً، فيما اعتُمد نظام يقضي بجمع معاملات مفصّلة عن مرتادي مقاهي الإنترنت[5]. واستمرّ تفكيك المجتمع بتسليم رموز الفساد العائليّ والحزبيّ والعسكريّ مزيداً من المواقع الاقتصاديّة، لا سيّما منذ أعلن حزب البعث في مؤتمره العامّ في 2005، وفي سياق سياسات

1 انظر: Carsten Wieland, The Syria-Israel talks: Old Themes, New Setting, Open Democracy, 29 May 2008. http://www.opendemocracy.net/article/the-syria-israel-talks-old-themes-new-setting

2 انظر جريدة "النهار" اللبنانيّة في 20 تموز/ يوليو 2009.

3 بقي شيء من الالتباس يحيط بالتحالف السوريّ مع "حزب الله". ففي 12 شباط/ فبراير 2008 اغتيل القائد العسكريّ لحزب الله عماد مغنيّة في دمشق، وكان اغتياله الذي بقي غامضاً، مادّة لتكهّنات كثيرة.

4 جريدة "النهار" اللبنانيّة في 20 كانون الثاني/ يناير 2010.

5 راجع جريدة "القدس العربيّ" في 15 آذار/ مارس 2008.

"التحرير الاقتصاديّ"، تبنّيه نظريّة "اقتصاد السوق الاجتماعيّ" المرفقة بالتشدّد الأمنيّ والسياسيّ. وبدورها أدّت التوجّهات الجديدة إلى تراجع وزن النقابات ودورها في صوغ السياسات الحكوميّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وإلى مزيد من حرمان الأكثريّة المفقرة كلّ صوت يعبّر عنها. كذلك تواصلت التنازلات أمام الوعي الإسلاميّ المتطرّف في ما خصّ الجوانب الثقافيّة والتربويّة، من دون أن يلغي هذا تدخّل الحكومة لضبط بعض الحالات النافرة، شأن نقاب المعلّمات في المدارس والذي تعرّض للمنع في 2010.[1]

فإذا أضفنا الاحتدام المسكوت عنه للطائفيّة السنيّة – العلويّة، جاز القول إنّ سوريّا لا تزال تتخبّط في المربّع الأوّل الذي يرجع بها إلى زمن استقلالها، أي المشكلة الناجمة عن بقائها، كمجتمع مأزوم وكسلطة، تتخفّى على الأزمة عبر مفاقمتها في الخفاء.

أمّا في لبنان، فبات الانقسام الأهليّ سيّد الموقف على الصعد جميعاً. فلبنان لم يخرج من القبضة السوريّة واحداً موحّداً، ولا حتّى مجزّأً على قاعدة عقلانية، أكانت سياسيّة أو أيديولوجيّة أو مصلحيّة. لقد بدا منقسماً على نحو خطير، لا سيّما بين السنّة الذين فقدوا زعيمهم الحريري، والشيعة الملتفّين حول "حزب الله" وسوريّا، مهدّداً باندلاع حرب أهليّة بين أبناء هذين المذهبين. مع ذلك انفجرت أشكال أخرى من التفتّت كبتتها وغذّتها في صمت سنواتُ الحكم السوريّ للبنان. ففي الوسط السنّيّ تبيّن أنّ حصّة لا يُستهان بها من سكّان الضواحي الفقيرة في المدن وفي بعض الأرياف النائية والمخيّمات الفلسطينيّة تتعاطف مع الاتّجاهات الإسلاميّة الجهاديّة والمتعصّبة. وبين المسيحيّين الذين كانوا الركيزة التقليديّة للدعوة الوطنيّة اللبنانيّة، ظهرت قوّة لا يُستهان بها من المتحفّظين على انتقال السنّة إلى العمل الوطنيّ اللبنانيّ ومشاركتهم المسيحيّين، ما أريد له أن يبقى احتكاراً طائفيّاً حصريّاً للمسيحيّين. وهذه هي النزعة التي عبّر عنها ميشال عون ومؤيّدوه.

لكنْ تبدّى أيضاً أنّ لبنان بدأ يفقد قدرته كبلد على الاستمرار. لقد ظهرت كلّ واحدة من الطوائف عاجزة عن إرساء الهيمنة على المجتمع وعاجزة عن التفاهم مع الطوائف الأخرى لإنشاء كتلة هيمنة أقرب ما تكون إلى الوطنيّة. هكذا صارت كل المخارج مسدودة.

لقد دلّت تجربة لبنان على أنّ البديل الوحيد للصيغة القديمة التي أنشأتها الكولونياليّة

1 انظر، مثلاً لا حصراً:

Syria's Solidarity with Islamists Ends at Home, New York Times, 3 Sep. 2010. http://www.nytimes.com/2010/09/04/world/middleeast/04syria.

الفرنسيّة هو الحرب الأهليّة، خصوصاً في ظلّ استحالة التقسيم الذي ترفضه ثقافة المنطقة؛ إذ ترى فيه مقدّمة لنشوء "إسرائيل أخرى"، فضلاً عن الصعوبات الديموغرافيّة التي ينطوي عليها الفصل والفرز بعد عقود من الاختلاط السكانيّ.

هكذا انتهت على نحو بائس تجربة ثانية في طلب الحريّة، وبدا أنّ هذه الحريّة تنتظر مجدّداً من يضعها على أجندته مصحوبةً بحلّ المسألة الوطنيّة، إمّا بحسم الأولويّة للدولة – الأمّة من ضمن تركيبة تعدديّة أو بإعادة النظر في الخرائط وأشكال الاجتماع والتعايش. لكنْ أيضاً بدا الشرق الأوسط العربيّ كأنّه بلغ الدرك الأدنى في طريق من الانهيار المديد، بعدما كفّت المعجزات جميعاً عن الاشتغال. فالحاضر يتداعى، والعيش على الماضي يتعاظم، بينما تزداد صناعة هذا الماضي على هدي حاضر رديء. أمّا المستقبل فلا تبدو له في الأفق إشارات واعدة تحمل على الاطمئنان.

فهرس الأعلام

فهرس الأماكن

لم تهبط الانتفاضات والثورات العربيّة من عدم. فقد سبقها تراكم سلبيّ على مدى عشرات السنين، طال الحاكم والمحكوم، وانتهى بنا إلى خراب عميم.

يرصد هذا الكتاب التردّي المتعاظم الذي عاشته المنطقة الممتدّة بين مصر غرباً والعراق شرقاً منذ احتكاكها بالغرب، والذي تحايلت عليه نُخب المنطقة وثقافاتها فهربت منه إلى قضايا مفتعلة أو مصنوعة وُصفت بـ«المصيريّة» لم يتأدّ عنها سوى انهيار البلدان والمجتمعات واحداً واحداً.

فهل توفّر الثورات العربيّة فرصة جدّيّة للخروج من هذا المستنقع ومن الخرافات التي أدّت إليه؟

حازم صاغية كاتب سياسيّ ومعلّق في جريدة «الحياة». صدر له عن دار الساقي «بعث العراق»، «العرب بين الحجر والذرة»، «وداع العروبة»، «هذه ليست سيرة»، «نواصب وروافض»، «هجاء السلاح»، «البعث السوري»، «مذكّرات رندا الترانس»، «نانسي ليست كارل ماركس»، «أنا كوماري من سريلانكا».





DAR
AL SAQI
دار الساقي

ISBN 978-1-85516-971-5

